

الرَّابِكَةُ الْعَدِيدَةُ للعُلمَـاءُ الرَّابِكُةُ الْعُدِيدَةُ للعُلمَـاءُ

كِتَابَ التَّفْرِيبِ وَالْخُرْشِرِ الْمُتَّضِيِّمِي لِفِرَاءَلِةِ فَالُونَ وَوَرْشٍ

مِمَّا عُيهَ يَجَمُعِدِ وَتَلْلِيهِ فِي مَعَافُولُهُ مُعَمَّدٍ بُرْ فَتَنُوعٍ ٱلْهَاشِمِينُ الشَّيْخُ ٱلْفَاشِمِينُ الشَّيْخُ ٱلْفَائِمِ اللَّهُ الْفَرَائِمِ اللَّهُ الْفَرَائِمِ (الْكَوْرُوفُ وِأَجْرِ ٱلْفُرَائِمِ (الْكَوْرُوفُ) وَالْمَرَائِمِ (الْكُوفُ) وَوَالْدَالْفُولُ وَلَا اللَّهُ وَالْمَرَائِمِ (الْكُوفُ وَالْمَرَائِمِ اللَّهُ وَالْمُرَائِمِ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَالْمُؤْمِ وَاللَّهُ اللَّهُ اللِّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلْكُولُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلِمُ اللْمُؤْمِنِ اللْمُؤْمِنِ اللْمُؤْمِنِ اللْمُؤْمِنِ اللْمُؤْمِنِ اللْمُؤْمِنِ اللْمُؤْمِنِيِّ لَلْمُؤْمِنِ اللْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِي الْمُؤْمِنِي الْمُؤْمِنِي الْمُؤْمِنِي الْمُؤْمِنِي الْمُؤْمِنِي الْمُؤْمِنِي الْمُؤْمِنِي الْمُؤْمِنِ اللْمُؤْمِنِي الْمُؤْمِنِ اللْمُؤْمِنِي الْمُؤْمِنِي الْمُؤْمِنِي الْمُؤْمِنِي اللْمُؤْمِنِ الللْمُؤْمِنِي اللْمُؤْمِنِي الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ

ٱلشَّيْخِ ٱلْعَفِيدِ ٱلْمُفْرِدِ ٱلْمُنْفِرِ أَيِّ ٱلْعَبَّاسِ أَمْمَ قَبْرِ يَعْبَوْ بْنِ عَوْرِ ٱللَّهِ السَّ

تَغْدِيمُ وَبَعْنِينَ: ٱلدُّكُنُورُ هَسَرِهُمِيتُّو المعالمة المعالمة



Copyright[©] All rights reserved Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية .حفوظة للناشر : مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث الرابطة المحمدية للعلماء

شارع لعلو، لوداية -الرباط-المغرب

العنوان البريدي: ص. ب: 1320 البريد المركزي _ الرباط البريد الإلكتروني: almarkaz@arrabita.ma

هاتف وفاكس: 49 57 70 77 34 / 537 73 (212 +)

سلسلسة: نوادر التراث (11).

الكتاب: التقريب والحرش المتضمن لقراءة قالون وورش.

المؤلف: أبو الأصبغ عيسى بن . حمد بن فَتُوح الهاشمي البلنسي (ټ555هـ)

دراسة وتحقيق: د .حسن حميتو .

مواجعة ١٠. عبد اللطيف الجيلاني/ نور الدين شوبد.

خطوط الغلاف: بلعيد حميدي.

الإخراج الفني انادية بومعيزة .

عدد النسخ: 2000.

الطبعة الأولى: 1431هــ0102م

يحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو اختصار أو إعادة تنضيد الكتاب كاملا أو مجزأ أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجت على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطيا.

خضع هذا الكتاب قبل نشره إلى التحكيم والمراجعة

الأراء الواردة في هذا الكتاب لا تسمثل بالضرورة رأي المركز

الإيداع القانوني: 2009/2072

9981_0_3029_5: ردمــــك الطبع والتوزيع : دار الأمان للنشر والتوزيع - الرباط

البريد الإلكتروني: Derelamane@menara.ma هاتف وفاكس: 537723276 /537200055 (00212)

تطلب منشوراتنا خارج المغرب من:

- دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت لبنان ھاتف وفاكس: 701974/ 300227 (116900)

- دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ـ مصر

19 شارع عمر لطفي، موازي عباس العقاد ـ مدينة نصر .

ھاتف وفاكس: 274 1750 274 1578 (20202)

تقتلظ

الحمد لله الذي أنزل الكتاب ولم يجعل له عوجا، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله الذي أنزل عليه القرآن على سبعة أحرف، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

أما بعد:

فلم يحظ مَقراً من المقارئ السبعة وغيرها، بعناية أوسع ولا أحفل من تلك العناية التي نالها مَقرأ إمام دار الهجرة في القراءة أبي رؤيم نافع بن عبدالرحمن المدني (ت169هـ)؛ خاصة عند أئمة المغرب وقرائه، منذ أن تخيّره المغاربة قراءة رسمية لهم، يقرأون بها كتاب الله تعالى، ويلقنونه لناشئتهم، حتى غدت مَيْسَما من المياسم الحضارية البارزة التي تميز الشخصية المغربية.

وتعددت وجوه تلك العناية والاحتفاء؛ لتظهر في أجلى صورها من خلال وفرة التآليف والأنظام التي وضعها أئمة القراء بالمغرب في ضبط هذه القراءة وتمييز أحكامها أصولا وفرشاً، فتشكل بذلك رصيد زاخر من هذا النتاج المغربي الثر، ما زال كثير منه يستنهض هِمَم الأحفاد ليقوموا بالواجب نحوه، فهرسة، وتحقيقا، ونشرا، حتى يعرفه المهتمون، ويفيد منه الراغبون.

ويأتي «كتابُ التَّقْرِيبِ والحَرْشِ المتضمِّنِ لِقِرَاءَةِ قَالُونَ وَوَرْشِ» لأبي الأصْبَغ عيسى بن محمد بن فُتوح الهاشمي البَلْسي، المعروف بابن المرابط (ت552هـ)، في طليعة الكتب المغربية الأندلسية التي خدمت بشمول ودقة هذه القراءة المدنية، وجمعت شتات أحكامها، أصولا، وفرشا، من روايتيها الشهيرتين: رواية أبي سعيد عثمان بن سعيد ورش المصري (ت197هـ) من طريق أبي يوسف يعقوب الأزرق المدني (ت240هـ) أوثى أصحاب ورش، ورواية أبي موسى عيسى ابن مِينا قالون (ت220هـ) خليفة نافع في مدرسته بالمدينة، من طريق أبي نشيط محمد ابن

هارون المروزي (ت258هـ)، بوصفهما الروايتين اللتين سعدتا بالشهرة والقبول في الأقطار المغربية، منذ أن دخلت قراءة الإمام نافع إلى هذه الديار القصية، في هذا الجناح الغربي من البلاد الإسلامية مع الرواد الأوائل من تلامذة نافع كالغازي بن قيس (ت199هـ) وأضرابه.

وغني عن البيان أن هذا الكتاب _ الذي أسعد اليوم بتقديمه _ فريد في بابه ونسجه، يجمع بين دقة التأليف، وحسن التبويب، وطرافة الترتيب، ويتجلى ذلك في تقديم الرواية التي عليها العمل في الإقراء وهي رواية ورش؛ بذكر أحكامها أصولا وفرشا، منفصلة عن رواية قالون، على خلاف المعهود فيما ألف أو نظم في هذا الموضوع، مما لا نكاد نجد له مثالا نسج على منواله قبله أو بعده، كما تجلى في تحرير مادة الكتاب ورسم خط الاختيار فيه، فهو يمثل بجلاء طلائع المدرسة المغربية في اختياراتها في القراءة والأداء، وهي المدرسة التي اعتمدت طريقة إمام هذه الصناعة الحافظ الكبير أبي عمرو الداني (ت444هـ) الذي يعد مؤلف كتاب التقريب والحرش أحد أعلام مدرسته.

ويعود تأليف كتاب «التقريب والحرش» إلى أواخر عهد المرابطين وأوائل عهد الموحدين في النصف الأول من القرن السادس الهجري، فهو ينتمي إلى مرحلة تاريخية متقدمة نسبيا، لم يصلنا من الكتب التي ألفت خلالها إلا القليل النادر خاصة في القراءة وعلومها، مما يُبعل وصول كتاب «التقريب والحرش» إلينا سالما مما أصاب كثيرا من نظائره من عوادي الزمان هبة تستحق التثمين، وهو ما دفعنا إلى اختياره ليكون حلقة نفيسة ضمن سلسلة نوادر التراث التي يسهر مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث بالرابطة المحمدية للعلماء على إصدارها، ولعلنا بنشر هذا الأثر الأندلسي النادر نكون قد أسدينا بعض ما يجب إزاء هذا المقرإ النافعي المدني من روايتيه الشهيرتين، وأغنينا المكتبة القرآنية بمصدر طالما انتظر صدوره الباحثون والمهتمون.

وقد بذل الدكتور حسن حميتو جهدا مشكورا في ضبط نص الكتاب وقدم له بدراسة عَرّف فيها بمؤلفه، وأبرز طرفا من مواطن الجدة والطرافة التي يتسم بها هذا التأليف على وجازته واختصاره، كما سعى إلى وضعه في سياقه التاريخي والقرائي العام، فجاء الكتاب بذلك جامعا بين نفاسة المادة القرائية، وجودة التحقيق والإخراج.

نسأل الله تعالى النفع به، والأجر والمثوبة لمؤلفه ومحققه، وكل من سعى في إخراجه، كما نسأله سبحانه أن يجعله في سجل حسنات راعي العلم والعلماء مولانا أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأعزه، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

أحمد عبادي الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء



مُقدّمة

بسمالهالحوالحم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه. وبعد،

فإن كتاب «التقريب والحرش» أحد ثلاثة كتب أندلسية ظهرت في مدد متقاربة كلها حمل عنوان «التقريب»، وربما اشتبه أمرها على القارئ عند ذكر هذا العنوان على سبيل الاختصار.

أما الأول فهو كتاب «التقريب والإشعار في مذاهب القراء السبعة أئمة الأمصار» لأبي محمد الأشجعي اليابري نزيل إشبيلية (ت538هـ)(1). ذكره العلامة أبو بكر بن خير الإشبيلي في فهرسة ما رواه عن شيوخه، وقال: «تأليف شيخنا الإمام أبي محمد شعيب بن عيسى بن علي الأشجعي المقرئ رحمه الله، حدثني به قراءة مني عليه بلفظي غير مرة، وقرأت عليه القرآن العظيم بما تضمنه ختمات كثيرة مفردة ومجموعة، نفع الله بذلك يوم القيامة»(2).

وذكر الحافظ ابن الأبار أنه _ أي الأشجعي _ أجاز لأبي بكر بن خير سنة 30 5هـ (3).

وينقل عنه أبو عبد الله المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع لابن بري في مواضع (4)، وتبعه في ذلك أبو زيد عبد الرحمن بن القاضي في «الفجر الساطع على الدرر اللوامع» (5).

⁽¹⁾ ترجمته في الذيل والتكملة لابن عبد الملك (4/ 131)، والتكملة لابن الأبار (4/ 136)، وغاية النهاية لابن الجزري (1/ 328)، وبغية الوعاة للسيوطي (4/2).

⁽²⁾ فهرسة ابن خير (ص34).

⁽³⁾ التكملة (4/ 136 ـ 137).

⁽⁴⁾ ينظر مثلا (1/ 119، 180 _ 181، 197، 317).

⁽⁵⁾ الفجر الساطع على الدرر اللوامع لابن القاضي (2/11،121).

أما التأليف الثاني فهو كتاب «التقريب في القراءات السبع» لأبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن حرب اللخمى المسيلي الإشبيلي المقرئ (ت بعد 539هـ)(1).

قال ابن خير: «حدثني به قراءة منى عليه رحمه الله»(2).

وقال أبو الحسن الرعيني (592 _ 666هـ) في برنامج شيوخه في ترجمة أبي زكريا يحيى بن أحمد بن سليمان بن مرزوق الجذامي: «من أهل حصن القصر رحمه الله، قرأت عليه حروف السبع في كتاب التقريب في القراءات السبع لشيخه أبي العباس بن حرب مع جميع الكتاب، وحدثني به عن مؤلفه قراءة منه عليه»(3).

وقال ابن الأبار: «وسمع منه أبو بكر بن خير وأجاز له جميع رواياته في جمادي الأخرى سنة تسع وثلاثين وخمسمائة»(4).

وقال ابن عبد الملك: «وصنف في القراءات السبع مختصراً نبيلا سماه «التقريب»، وكان حيا سنة 39 هـ» (أ).

وقال ابن الأبار: «وألف كتابا في القراءات السبع سماه بالتقريب» (6).

وقال الذهبي وابن الجزري: «صنف كتاب التقريب في القراءات السبع» (٢).

وأما الثالث فهو الذي يعنينا هنا، وهو كتاب «التقريب والحرش المتضمن لقراءة قالون وورش» لأبي الأصبغ عيسى بن محمد بن فتوح الهاشمي البلنسي المعروف بـ «ابن المرابط» (ت 552هـ). وسيأتي لنا الحديث عنه بتفصيل.

⁽¹⁾ ترجمته في اللذيل والتكملة (1/ 2/ 427)، والتكملة (1/ 46- 47)، وطبقات القراء للذهبي (2/ 756)، وغاية النهاية (1/ 528 ـ 529).

⁽²⁾ فهرسة ابن خير (ص 34).

⁽³⁾ برنامج شيوخ أبي الحسن الرعيني (ص21_22) ترجة 7.

⁽⁴⁾ التكملة (1/ 47).

⁽⁵⁾ الذيل والتكملة (1/ 2/ 427).

⁽⁶⁾ التكملة (1/ 46 _ 47).

⁽⁷⁾ طبقات القراء (2/ 756) وغاية النهاية (1/ 533_534).

□ صلتى بكتاب التقريب والحرش:

ينتمي هذا الكتاب من الناحية التاريخية إلى مرحلة متقدمة تكاد المؤلفات المخطوطة التي وصلت إلى زمننا منها ـ لاسيما في علم القراءات من الإنتاج المغربي الأندلسي ـ تعد على رؤوس الأصابع؛ ولهذا لم يكن غريبا أن لا تُعرف لكتاب «التقريب والحرش» إلا نسخة واحدة، هي نسخة المكتبة الوطنية بمدريد المحفوظة بدير الأسكوريال تحت رقم 195⁽¹⁾. وكنتُ قد حصلت على مصورة عنها قبل أزيد من عشر سنوات بواسطة الأخ الفاضل البحاثة الدكتور عبد اللطيف جيلاني، خلال زيارته للمكتبة المذكورة في رحلة علمية قام بها أثناء إعداده لبحث الماجستير. وكان العزم مني قائما آنذاك أن أجعل من هذا الكتاب موضوعا لبحثي للحصول على دبلوم الدراسات العليا المعمقة بدار الحديث الحسنية، خصوصا وأنه كتاب يجمع فيما يجمع من المزايا مزيتن تستهويان كل باحث، هما: أهمية الموضوع، وصغر الحجم، بالإضافة إلى قِدَمه من حيث العصر الذي يمثله.

لكن بقدر ما كان فرحي واغتباطي بظفري بمصورة عن هذا الكنز الثمين، كانت خيبة أملي وحسري حين وقفت في هذه النسخة على عيوب تحول دون قبولها موضوعا لبحث أكاديمي، أو إخراجها محققة بصورة مرضية تستجيب لمعايير البحث العلمي ليستفيد منها الباحثون والمهتمون، وعلى رأس تلك العيوب اشتمالها على بَثرين، ذهب الأول منهما بورقة كاملة ذات وجهين، تشتمل على نصف باب الهمزتين من كلمة وصدر باب الهمزتين من كلمتين، وذهب البتر الثاني بنصف وجه من حوالي عشرة أسطر، اشتمل على آخر فرش قالون وخاتمة الكتاب.

⁽¹⁾ ينظر تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان (1/ 718).

هذان البتران جعلا هذه النسخة على نفاستها وتقدمها الزمني غير كافية لإخراج الكتاب، فضلا عن تقديمه للحصول على الموافقة عليه في بحث جامعي، إلا أن تنضم إليها أخرى تشدُّ خَللَها وتُصلِح عُوارها. وهو ما بقيت أطلبه وأسأل أهل هذا السأن عنه، إلى أن يسر الله حصوله على يد نفس الباحث الطُّلَعة الدكتور عبد اللطيف جيلاني، حيث وقف في أثناء بحثه الدؤوب ضمن محتويات الخزانة الملكية العامرة بالرباط على نسخة أخرى غير مفهرسة من كتاب «التقريب والحرش»، فسارع إلى إتحافي بخبر هذه الخبيئة الكوْماء، والتحفة الغراء، ووفّر لي عنها مشكوراً صورة أحيث في نفسي العزم القديم على خدمة هذا الأثر العلمي النفيس، والعمل على إنقاذه من مصير الضياع الذي طال كثيرا من نظائره من كتب القراءة والأداء، بإخراجه محققا لينتفع به الباحثون والمهتمون، فجزى الله الفاضل المذكور خيرا عني وعن الكتاب.

القسم الأول: الدراسة



القسم الأول: الدراسة

ترجمة المؤلف(1):

ونسبه:

هو عيسى (2) بن محمد بن فَتُوح بن فرج بن خلف بن عيّاش بن خلف بن وهبون بن فتحون بن حيّاش بن خلف بن وهبون بن فتحون بن حرب الهاشمي المقرئ، يكنى بـ «أبي الأصبغ» ويعرف بـ «ابن المرابط» (3) و بـ «الهاشمي».

قال ابن الأبار بعد ذكر نسبه المذكور: «قرأت نسبه بخطه» (4).

أصله من حصن «مُنتُ شون» (5) بعمل سرقسطة شرق الأندلس.

- (1) ترجمة المؤلف في التكملة لكتاب الصلة لأبي عبد الله بن أبي بكر القضاعي المعروف بابن الأبار (4/ 11_11)، والمعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصدفي لابن الأبار (ص302 ترجمة رقم 273)، وصلة الصلة لأبي جعفر بن الزبير (4/ 53) رقم الترجمة 89، وكتاب الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة لابن عبد الملك، السفر الخامس: (2/ 510)، وغاية النهاية لابن الجنري (1/ 614)، وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان (1/ 718)، ومعجم المؤلفين لرضا كحالة (8/ 33).
- (2) تحرف اسمه في طبقات القراء للذهبي بتحقيق د. أحمد خان (2/ 862) إلى «علي»، ولم ينتبه المحقق إلى تصحيح هذا التحريف مع أنه أحال على موضع ترجمته في غاية النهاية وفيها اسمه على الصواب.
- (3) ممن قد يلتبس اسمه باسم المؤلف لمشاركته له في الشهرة بهذه الكنية من علماء الأندلس، الإمام محمد ابن خلف بن سعيد بن وهب المربيّ، يكنى أبا عبد اللهّ، ويعرف بابن المرابط، قاضي المريّة ومفتيها وعالمها، أخذ عن أبي عمر الطلمنكي وأبي عمرو الداني وغيرهما، ووضع شرحا كبيرا على صحيح البخاري، وكان عالما بمذهب الإمام مالك، توفي سنة 485هـ. ترجمته في الصلة لابن بشكوال (2/ 527 528)، وترتيب المدارك (8/ 184).
 - (4) التكملة (4/ 11).
- (5) قال ياقوت في معجم البلدان (5/ 207): « مُنت شون: الشين معجمة وآخره نون: حصن من حصون لارِدَة بالأندلس قديماً، بينه وبين لارِدَة عشرة فراسخ وهو حصين جدا». وهي مكونة من لفظين: «مُنت» بمعنى جبل، و «شون» اسم مكان نسب الجبل إليه. قال ياقوت بعد ذكر مجموعة من البلدان تنسب إلى هذا الجبل (5/ 207): «قال العبدري: «منت» اسم جبل تنسب هذه المواضع كلها إليه كما تقول جبل كذا وكذا».

◙ ولادته ونشأته:

كانت ولادته سنة تسع وسبعين وأربعمائة، قال ابن الأبار: «ومولده سنة تسع وسبعين وأربعمائة، وفي هذه السنة كانت وقعة الزلاقة(1) »(2).

ولعل مولده كان بحصن «منتُ شون» حيث أصل سلفه. قال ابن الأبار: «وسكن بلنسية، وبها نشأ» (3). والظاهر أن انتقاله إلى بلنسية كان برفقة والديه وأسرته، لكننا لا ندري متى حصل ذلك، ونرجح أنه كان بعد خروج الروم منها وعودتها دار إسلام (4)، بعد أن ملكوها أزيد من ثمانية أعوام، بدءا من سنة 487هـ، أذاقوا فيها أهلها المسون وشديد النكال، وبطشوا بالعلماء والفضلاء، ونهبوا الأموال وانتهكوا الحرمات، وأحرقوا قاضيها الفقيه أبا أحمد ابن جحاف وخلقاً غيره على مرأى من المسلمين، إلى أن وجه إليها أميرُ المسلمين يوسف بن تاشفين الأميرَ أبا محمد مزدلي ففتحها الله تعالى على يديه سنة 495هـ (5).

⁽¹⁾ هي الموقعة التي دارت رحاها في الأندلس بين الجيوش المغربية والأندلسية الموحدة تحت قيادة يوسف ابن تاشفين اللمتوني المرابطي وبين الجيوش الرومية الصليبية بقيادة الأدفونش؛ فكانت الهزيمة الساحقة على جيوش الصليبيين، كما كانت تمهيدا لتوحيد المغرب والأندلس تحت قيادة سياسية واحدة. ينظر المعجب في تلخيص أخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي (ص 132)، ونفح الطيب للمقري (4/ 354).

⁽²⁾ التكملة (4/ 12) ومثله في الذيل والتكملة: السفر الخامس (2/ 510).

⁽³⁾ التكملة (4/ 11).

⁽⁴⁾ إذا صح ما قدرناه من انتقال ابن المرابط إلى بلنسية بعد جلاء الروم عنها سنة 495هـ، فسيكون عمره عند ذلك يناهز الست عشرة سنة، وعليه فسيكون في عبارة صاحب التكملة بأنه «سكن بلنسبة وبها نشأ» تجوُّز وتسامح؛ إذ أن مكان النشأة هو حيث يتربى الطفل ويدرُج في أول عمره وسني صباه. لذلك فعبارة ابن الجزري أدق حيث قال: «نزيل بلنسية».

⁽⁵⁾ ينظر في استيلاء الروم على بلنسية، ثم رجوعها بعد إلى أيدي المسلمين: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة لأبي الحسن على بن بسام الشنتريني (5/ 91 و _ 103)، والبيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب لابن عذاري المراكشي (4/ 34 _ 42)، ونفح الطيب (4/ 455 _ 456)، والحلل السندسية في الأخبار الأندلسية لشكيب أرسلان (3/ 72 _ 84).

يقول ابن عذاري المراكشي: «أنقذ الله بلنسية من يد الشرك ومَلَكة الروم وطهّرها، وصرف إليها نور الإسلام ودين محمد عليه السلام، بعد ثمانية أعوام وشهر ونصف»(1).

وقد عاد إلى بلنسية عند عودتها للمسلمين ودخولها في إيالة المرابطين جماعة من العلماء والقراء الذين كانوا نزحوا عنها عند استيلاء الروم عليها. ومن أعيانهم إمامها ومقرئها الكبير، شيخُ ابن المرابط، الإمامُ أبو داود سليمان بن نجاح (413 –496هـ)، صاحب الحافظ أبي عمرو الداني وراوية كتبه، وكانت عودته إليها سنة 495هـ، فقصده الطلاب للأخذ عنه، ومنهم محمد بن أحمد بن عمار التجيبي الأزدي (477 – 518هـ)، فقد ذكر ابن الجزري في ترجمته من الغاية أنه «رحل إلى بلنسية وله ثماني عشرة سنة، فقرأ على أبي داود سنة خمس وتسعين وأربعمائة» (2).

وممن قصده أيضا للأخذ عنه ببلنسية بعد عودتها للإسلام أبو عبد الله محمد بن يحيى ابن محمد بن إسحاق الأنصاري، لكنه وجده مريضا مرضه الذي مات منه فأخذ القراءات عن صاحبه أبي بكر الصناع المعروف بالهدهد(3).

ولم يكتب لأبي داود أن يعيش بعد عودته لبلنسية إلا نحوا من عام؛ إذ وافاه الأجل بها في سادس عشر شهر رمضان سنة (496هـ)(4).

أما مترجمنا ابن المرابط فيكون - إن صح انتقاله إلى بلنسية بعد جلاء الروم عنها وعمره يومئذ يناهز الست عشرة سنة - قد عاش صدر الدولة المرابطية وبداية عهد الوحدة بين المغرب والأندلس، على عهد أمير المسلمين يوسف بن تاشفين اللمتوني

⁽¹⁾ البيان المغرب لابن عذاري (4/ 42).

⁽²⁾ غاية النهاية (2/ 76).

⁽³⁾ الحلل السندسية لشكيب أرسلان (3/ 181).

⁽⁴⁾ غاية النهاية (1/ 316 _ 317).

المرابطي مؤسس مدينة «مراكش» وصاحب الوقائع المشهورة في جوازاته إلى الأندلس، وهي التي انتهت بالإطاحة بملوك الطوائف بجهات الأندلس وضمها من الناحية السياسية والإدارية إلى الدولة المغربية وعاصمتها مراكش.

🗉 شيوخه:

كانت الأندلس في عصر المؤلف عصر الوحدة السياسية بين العدوتين تعج بالعلماء والطلبة، لاسيما حواضرها الكبرى كقرطبة وإشبيلية ودانية وبلنسية، خاصة في علوم القراءة والأداء من تلاميذ مدرسة الحافظ الكبير أبي عمرو الداني، وقد هيأ ذلك لابن المرابط ظروفا مواتية للأخذ عن كبار مشيخة العصر، وقفت على تسمية جماعة منهم، أذكرهم مرتبين حسب سنى وفياتهم:

1 - أبو داود سليمان بن أبي القاسم نجاح البلنسي المؤيدي الهشامي الأموي، مولى المؤيد بالله هشام بن الحكم بن عبد الرحمن الناصر الأموي (413 _ 416هـ)(1)، أصله من بلنسية، ونشأ في قرطبة، ورحل إلى دانية فلازم بها أبا عمرو الداني اثنتي عشرة سنة، حتى صار أنبل تلاميذه وأحظاهم عنده، وأثبتهم فيه، ومن طريقه روى الناس عامة كتب أبي عمرو، كما أخذ عن جلة شيوخ عصره بالأندلس كأبي عمر بن عبد البر وأبي على الغساني وأبي علي الصدفي وأبي الوليد الباجي وغيرهم، ثم تصدر للإقراء والإفادة بعد وفاة شيخه أبي عمرو الداني سنة (444هـ)، مدة تربو عن اثنتين وخمسين سنة، قصده فيها الطلاب من الآفاق، وكان فيمن أخذ عنه مترجمنا وبلديًه أبو الأصبغ (2). والظاهر أن أخذه عنه كان في بلنسية عقب رجوع أبي داود إليها بعد عودتها الأصبغ (2).

⁽¹⁾ ترجمته في الصلة (1/ 200)، والمعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي (ص302)، وبغية الملـتمس للضبي (ص303)، والتبيان لابن آجطا (ورقة 38_ 39)، وطبقات القراء للـذهبي (2/ 686)، وسـير أعلام النبلاء (19/ 169)، والغاية (1/ 316 _ 317).

⁽²⁾ الذيل والتكملة، السفر الخامس: (2/ 510).

للمسلمين سنة 495هـ، لكنه لم يُطِل الأخذ عنه بسبب موت الشيخ بعد ذلك بيسير. ولا شك أن أخذ أبي الأصبغ عن أبي داود سيكون له كبير الأثر في تكوينه العلمي وبروز شخصيته المتميزة في علوم القراءة، خصوصا وأنه صحب من بعده تلميذه وأحد أكابر أصحابه أبا بكر الهدهد، الذي ذكر ابن عبد الملك في ترجمته ـ كما سيأتي قريباً أنه تلا على أبي داود واختص به، وعد في جلة أصحابه، وتصدر بعده للإقراء بجامع بلنسية مدة، قبل أن ينتقل عنها إلى قرطبة للإقراء بجامعها الأعظم (1).

2 - أبو بكر بن الصناع المشهور بالهدهد، وهو محمد بن إبراهيم بن محمد بن سعيد الأزدي البلنسي يعرف بابن الصناع ويكنى أبا بكر ويلقب بالهدهد (ت508هـ)⁽²⁾. قال ابن عبد الملك: «قرأ على أبي داود واختص به وعد في جلة أصحابه، وروى عن أبي القاسم خلف بن أحمد وغيره، تلا عليه غير واحد من الأعلام وكان متقدما في الإقراء مع إحكام تجويد وحسن أداء، تصدر للإقراء بجامع بلنسية إثر وفاة أبي داود شيخه واستمر على ذلك مدة، ثم انتقل إلى قرطبة وأقرأ بجامعها الأعظم، ثم تولى القضاء في بعض الكور إلى أن توفي مباغتة صدر سنة (508هـ)»(3).

ذكره ابن الأبار وابن عبد الملك والذهبي (4) وابن الجزري فيمن تلا عليهم أبو الأصبغ بالسبع.

3 _ القاضي الشهيد الحافظ أبو علي حسين بن محمد بن فيره بن حيون الصدفي، المعروف بد «ابن سكرة» المتوفى شهيدا سنة (14 5هـ) (5). فقد ذكر ابن الأبار أبا الأصبغ في أصحاب أبي علي الصدفي المذكور ضمن كتاب «المعجم في أصحاب القاضي

⁽¹⁾ الذيل والتكملة (6/ 101) ترجمة 258.

⁽²⁾ ينظر التكملة (4/ 11)، وغاية النهاية (1/ 14).

⁽³⁾ الذيل والتكملة (6/ 101) ترجمة 258 ، والسفر الخامس: (2/ 510).

⁽⁴⁾ تاريخ الإسلام للذهبي (12/52).

⁽⁵⁾ التكملة (4/ 11)، والغنية للقاضي عياض (ص130)، والذيل والتكملة السفر الخامس: (2/ 510).

الإمام أبي علي الصدفي»، وخصه بترجمة قال فيها: «وسمع الحديث من أبي علي، وفيما أخذ عنه عوالي ابن خيرون» (1). وذكر أن سماعه من أبي علي الصدفي كان بمرسية في النصف من ذي القعدة سنة 510هـ(2)، وهو ما يفيد أن أبا الأصبغ قد رحل إلى مرسية، وأنه إلى تاريخ سنة (510هـ) ما يزال يتابع الرواية والأخذ عن أئمة العلماء وقد تجاوز سنه الثلاثين.

4 - أبو عبد الله بن باسة: محمد بن باسة بن أحمد بن أردف ان الزهري المقرئ (ت515هـ)، من أهل «أُندَة» سكن بلنسية، روى القراءات عن أبي القاسم خلف بن إبراهيم المقرئ الطليطلي وغيره، وكان مقرئا فاضلا دينا عارفا بالقراءات، وتبوفي بإشبيلية في شهر رمضان سنة 515هـ، وقد نيف على السبعين، ذكره ابن الأبار وابن عبدالملك في شيوخ أبي الأصبغ.

5 - أبو عمران اليناشتي، موسى بن خميس بن بهدل، المقرئ المجود الأديب النحوي الضرير، المتوفى قبل سنة (520هـ)، من أهل يناشتة وسكن بلنسية، ذكره ابن الأبار في عداد شيوخ ابن المرابط في القراءات (4).

⁽¹⁾ هو الإمام الحافظ المسند أبو الفضل أحمد بن الحسن بن أحمد بن خيرون، ابن الباقلاني البغدادي المقرئ. ولادته سنة 404هـ ووفاته سنة 488هـ. سمع من خلق لا يحصون، منهم الخطيب البغدادي وأبو بكر البرقاني وأبو علي بن شاذان وسواهم، وسمع عليه جماعة، منهم الإمام الحافظ أبو علي بن سكرة الصدفي السرقسطي الأندلسي، ومن طريقه يسند أهل الأندلس كتب ابن خيرون، ومنها «عواليه» المشهورة بـ «عوالي ابن خيرون»، وهي أحاديث موافقة للصحيحين خرجها عن شيوخه، وقد تلقاها عن الصدفي جماعة من أصحابه كما في معجمه لابن الأبار (ينظر (ص 57 و 70 و 70 و 29 و 105) عن الصدفي جماعة من أصحابه كما في معجمه لابن الأبار (ينظر (ص 57 و 70 و 105) و ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي (19/ 205 ـ 108) وتذكرة الحفاظ له (4/ 1207)، وفهرس الفهارس لعبد الحي الكتاني (1/ 386)، والرسالة المستطرفة لحمد بن جعفر الكتاني (ص 165).

⁽²⁾ المعجم (ص302).

⁽³⁾ الصلة (2/ 542)، والتكملة (11/4)، والذيل والتكملة، السفر الخامس: (2/ 510).

⁽⁴⁾ التكملة (4/ 11)، والذيل والتكملة، السفر الخامس: 2/ 510.

6 - عبد الرحمن بن سعيد بن هارون الفهمي، أبو زيد بن الوراق المقرئ (442 - 522 هـ)، من أهل سر قسطة وسكن قرطبة، يكنى أبا المطرف ويعرف بابن الوراق، أخذ عن عمه أبي الربيع سليمان بن حارث وأبي الحسن بن مبشر وأبي عبد الله المغامي وأبي داود سليمان بن نجاح المقرئ وأبي الوليد الباجي وأبي عمر بن عبد البر وغيرهم، وأقرأ الناس بالمسجد الجامع بقرطبة وتولى الصلاة فيه (1)، أخذ عنه خلق من العلماء، منهم عبد الملك بن الصيقل وابن بشكوال، وابن خير صاحب الفهرسة، حيث أسند من روايته عنه كتاب «الإرشاد إلى معالم أصول قراءة نافع بن عبد الرحمن لعمه أبي الربيع سليمان بن حارث بن هارون الفهمي، وكتاب «التيسير لأبي عمرو الداني». وممن أخذ عنه مترجمنا أبو الأصبغ بن المرابط، تلا عليه بالسبع (2).

7 _ محمد بن فرج بن جعفر بن خلف، أبو عبد الله القيسي الغرناطي المقرئ، يعرف بـ «ابن أبي سمُرة»، (كان حيا سنة 35 5هـ)، من أهل الثغر السرقي، وسكن غرناطة، كان من أئمة القراء عالما بالنحو⁽³⁾. قال ابن الأبار: «روى عنه أبو الأصبغ بن المرابط، قاله ابن عياد⁽⁴⁾، وذكر أن له رواية عن أبي داود المقرئ⁽⁵⁾.

8 - علي بن عبد الله بن ثابت بن محمد بن عبد الرحمن، أبو الحسن الأنصاري الخزرجي العبادي الصامتي الغرناطي (ت539هـ)، إمام ماهر مجود، من تلاميذ أبي داود المقرئ وأبي الحسن بن الدوش وابن البياز، حج وسمع بالمشرق من جماعة، وسمع صحيح البخاري من عيسى بن أبي ذر الهروي، وتصدر بعد رجوعه للإقراء ببلده

⁽¹⁾ ينظر المعجم (ص302)، والتكملة (4/ 11)، وابن الجزري في الغاية (1/ 369).

 ⁽²⁾ التكملة (4/ 11)، وفهرسة ابن خير (ص28 ـ 29 و33 ـ 34)، والـذيل والتكملـة، الـسفر الخامس:
 (2/ 509 ـ 510)، وتاريخ الإسلام للذهبي (12/ 52)، وغاية النهاية (1/ 369).

⁽³⁾ تاريخ الإسلام (11/ 642)، وغاية النهاية (2/ 228).

⁽⁴⁾ ستأتي ترجمته في تلاميذ المؤلف.

⁽⁵⁾ التكملة (1/ 357).

غرناطة، وولي صلاة الفريضة والخطبة بجامعها، إلى أن تـوفي بهـا شـهيدا وقـد قـارب السبعين (1). تفرد الذهبي بذكره في شيوخ ابن المرابط (2).

■مكانته العلمية وتصدره للإقراء:

كانت بلنسية في زمن الطلب من أبي الأصبغ وبعده معقل مدرسة أبي عمرو الداني في القراءات ودار كبراء رجال مدرسته، ففيها تصدر أبو داود سليمان بن نجاح (ت 496هـ)، وفيها بعده تصدر أبو الحسن بن هُذيل (ت 564هـ) حامل لواء هذه المدرسة. وفيها تصدر أيضا مترجمنا أبو الأصبغ بن المرابط في علوم القراءة والأداء، التي كانت لها الغلبة في تكوينه العلمي وثقافته، مع مشاركة له في الحديث والأدب وعلم الوثائق.

يقول ابن الأبار في التكملة: «وتصدر للإقراء ببلنسية، وكان أحد الرؤساء في ذلك والعلماء بحقيقة الحمل والأداء، وليس له رواية عالية ولا بالحديث عناية، غلبت عليه صناعة الإقراء... وكان أديبا عارفا بالوثائق وعللها حسن الخط»(3). وقال عنه الذهبي في طبقات القراء: «برع في الأداء وتصدر للإقراء»(4). وقال عنه الإمام ابن الجزري: «مقرئ مُصدَّر بارع»(5).

وقد نبه عامة من ترجم لأبي الأصبغ إلى أنه لم يُجلِّل في علم من علوم الرواية كما جلى في علم القراءة.

⁽¹⁾ التكملة (3/ 190 ـ 191)، والمعجم في أصحاب أبي علي الصدفي (ص294 ـ 295)، وطبقات القراء للذهبي (2/ 761)، وغاية النهاية (1/ 552).

⁽²⁾ تاريخ الإسلام (12/52).

^{(12-11/4)(3)}

^{.(862/2)(4)}

⁽⁵⁾ غاية النهاية (1/ 14).

يقول ابن عبد الملك: «وكان متقدماً في صنعة الإقراء صدراً في رؤساء متقني الأداء، متصدراً لذلك عارفاً بالشروط حسن الخط»(١).

وأشار الإمام أبو جعفر بن الزبير إلى مشاركة لأبي الأصبغ في الحديث والأدب، في الحديث والأدب، في الحديث والأدب، في الله متقنا ومحدثا أديبا حسيباً (2).

وعده الأمير شكيب أرسلان في عداد من نبغ من أهل بلنسية أثناء حديثه عنها في كتابه «الحلل السندسية»(3).

₪ تلاميذه وإشعاع مدرسته:

كان لتصدر أبي الأصبغ للإقراء ببلنسية أثر كبير في وفرة الطلبة الآخذين عنه، سواء من أهل البلد أو من الآفاقيين الوافدين عليه. يقول ابن الأبار: «وتصدر للإقراء ببلنسية، وكان أحد الرؤساء في ذلك والعلماء بحقيقة الحمل والأداء» (4)، وقد وقفت في كتب التراجم على جماعة من تلاميذه، منهم:

1 _ إبراهيم بن على بن عبد الملك بن طلحة المقرئ، يكنى أبا إسحاق، من أهل
 إشبيلية وسكن قرطبة، وتصدر للإقراء بهما (5).

2 ـ أحمد بن علي بن أحمد بن ميمون، أبو جعفر وقيل: أبو بكر المخزومي من أهل جزيرة شَقْر (ت550هـ أو التي بعدها). قال ابن الأبار: «وقد أخذ عن أبي الأصبغ بن

⁽¹⁾ الذيل والتكملة: السفر الخامس 2/ 510.

⁽²⁾ صلة الصلة (4/ 53).

^{.(199/3)(3)}

⁽⁴⁾ التكملة (4/ 11).

⁽⁵⁾ التكملة (1/ 134).

المرابط تأليفه في رواية ورش المترجم بـ «التقريب والحرش» في سنة ست أو سبع وعشرين وخمسمائة»(1). ومثل ذلك في الذيل والتكملة(2)والحلل السندسية(3).

3 - أحمد بن يحيى بن عون الله، الشيخ الفقيه المقرئ المتقن، أبو العباس ويقال: أبو جعفر، عرف بـ (الحصار) (530 - 609هـ) أصله من دانية ونزل بلنسية، من كبار أصحاب أبي الحسن بن هذيل. ويعد أحد أقطاب مدرسة أبي عمرو الداني؛ وأهم وأعلى طرق الرواية عنه من كتابه التيسير، وعليه تدور أهم أسانيد المتأخرين في القراءة من هذه الطريق، قال ابن الأبار: (وطال عمره فأخذ عنه الآباء والأبناء) (5). أخذ عن ابن المرابط (6)، وهو من رواة هذا الكتاب عنه، كما هو مثبت على صفحة العنوان من نسخة الأسكوريال التي اعتمدناها في التحقيق.

4 ـ طارق بن موسى بن طارق، أبو جعفر المعافري البلنسي (ت566هـ)، كان من أهل التجويد والإتقان، وكان يقرئ بالمسجد الجامع ببلنسية ويصلي التراويح في رمضان. ذكر ابن الأبار أخذه القراءات عن ابن المرابط (7).

5 - محمد بن أحمد، أبو عبد الله بن سلمة الشاطبي، ذكر ابن رشيد في ترجمة شيخه أبي بكر محمد بن الحسن بن يوسف المعروف بابن حبيش اللخمي المرسي الأندلسي المقيم بتونس في سياق حديثه عن شيوخه أن منهم «الأستاذ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن

⁽¹⁾ التكملة (1/ 58).

⁽²⁾ السفر الأول (1/ 67 ـ 68).

^{.(95}_94/3)(3)

⁽⁴⁾ له ترجمة في التكملة (1/ 89 ــ 90) ترجمة 261، والذيل والتكملة: السفر 5 / القسم (1/ 343 ــ 344) ترجمة 431.

⁽⁵⁾ التكملة (1/89).

⁽⁶⁾ ينظر روايته عنه في صلة الصلة (4/ 53).

⁽⁷⁾ التكملة (1/ 275).

سلمة الشاطبي، لقيه بشاطبة وكتب عنه كتاب التقريب والحرش للهاشمي»، ثم ذكر في «ما تيسر من أسمعة ابن حبيش»: «التقريب والحرش في روايتي قالون وورش لأبي الأصبغ الهاشمي، قرأ جميعه على ابن سلمة حدثه به عن مؤلفه»(1).

6 ـ محمد بن موفق المكتِّب، أبو عبد الله مولى أبي علي بن أم الحور، يعرف بالخراط، من أهل بلنسية (488 ـ 563هـ)، كان صَنَع اليد عارفا بمرسوم الخط معروفا بالضبط يُغالى فيما يكتب، أخذ القراءات عن ابن المرابط⁽²⁾.

7 _ عمد بن عبد العزيز بن سعادة، أبو عبد الله الشاطبي المعمَّر المقرئ (516 _ 516 هـ) (3) أخذ عن ابن المرابط القراءات (4) ومن روايته عنه أسند كثير من العلماء كتاب «التقريب والحرش»، منهم أبو عبد الله بن الأبار كما ذكر في معجمه (5) وقال في كتاب التكملة في سياق ذكر تلاميذ أبي الأصبغ: «وقد أخذ عنه شيخُنا أبو عبدالله بن سعادة المعمَّر تأليفه المذكور _ يعني كتاب التقريب والحرش _ قراءة عليه (6) .

وعمن أسند أيضا الكتاب من طريقه من أصحاب الفهارس القاسم بن يوسف التجيير (ت730هـ)كما في برنامجه (٢).

وأشير هنا إلى أنه ورد بهامش إحدى النسخ التي اعتمد عليها د.إحسان عباس في تحقيق السفر الخامس من كتاب الذيل والتكملة لابن عبد الملك، وهي المرموز لها عنده بحرف «ح» تعليقٌ بمناسبة ذكر ابن عبد الملك لكتاب «التقريب والحرش» في ترجمة ابن

⁽¹⁾ ملء العيبة لابن رشيد (2/ 87، 96 ـ 97).

⁽²⁾ التكملة (2/ 33)، والحلل السندسية (3/ 102).

⁽³⁾ ترجمته في التكملة (2/ 110 ـ 111)، وطبقات القراء للذهبي (2/ 938).

⁽⁴⁾ ينظر الذيل والتكملة، السفر الخامس: (2/ 510)، وطبقات الذهبي (2/ 663).

⁽⁵⁾ المعجم لابن الأبار (ص302).

⁽⁶⁾ التكملة (4/ 12).

⁽⁷⁾ برنامج التجيبي (ص43).

المرابط، ونصه: «سمعت جميعه في أصل مؤلفه بخطه، على ابن صالح (1) ببجاية، وحدثنا به سماعا بلفظه ابن زاهر (2) مرتين، وقرأته مراراً وعرضاً عن ظهر قلب على ابن الولي (3)، وتفقها فيه وقراءة أيضاً على ابن برطلة (4)، بسماع ثلاثتهم من ابن سعادة المعمر، وزاد ابن زاهر منهم: وابن عون الله، جميعاً عن مؤلفه» (5).

وهذا التعليق هو من جملة تعاليق كثيرة وردت مبثوثة بهوامش هذه النسخة، ولم يتوصل محقق الكتاب د. إحسان عباس إلى تحديد صاحبها، حيث قال في مقدمة تحقيق

(1) هو محمد بن صالح بن أحمد بن محمد، أبو عبد الله الكناني الشاطبي يعرف بـ «ابن رحيمة»، المقرئ النحوي الأستاذ، نزيل بجاية وخطيبها وشيخها، ولي إمامة وخطابة جامعها الأعظم ما ينيف عن ثلاثين سنة، أخذ العلم عن جملة من شيوخ الأندلس والعدوة منهم ابن قطرال وأبو عبد الله بن الأبار وأبو الحسن بن السراج وغيرهم، وكان أعلى الناس إسناداً بالشاطبية في زمنه، رواها سماعا من أبي بكر محمد بن أبي القاسم بن وضاح سنة إحدى وثلاثين وستمائة، ورواها عنه ابن رشيد ومحمد بن سلمة الأنصاري وخلائق، حتى رواها عنه شيخاه الحافظ أبو عبد الله بن الأبار والخطيب المحدث أبو محمد بن برطلة. ولادته سنة 16هم، قال الغبريني في عنوان الدراية: «وهو إلى هذا الوقت وهو عام النسعة والتسعين وستهائة إمام مبارك أبقاه الله ووقاه». ينظر ترجمته في عنوان الدراية (ص 79 ـ 83)، والذيل والذيل والتكملة: السفر الخامس (2/ 858)، وغاية النهاية (2/ 154).

(2) هو سعد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن زاهر، أبو عثمان الأنصاري البلنسي، نزيل بجاية، المقرئ الأستاذ، قرأ على أبي جعفر أحمد بن عون الله الحصار ومحمد بن نوح الغافقي وغيرهما. وتصدر للإقراء، ولادته ببلنسية سنة 577 هـ ووفاته ببجاية سنة 654 هـ. ترجمته في عنوان الدراية (ص289 _ 290)، وطبقات القراء للذهبي (3/ 1141)، وغاية النهاية (1/ 307).

(3) هو محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله، أبو القاسم الأنصاري الشاطبي، المعروف بابن الولي، من تلاميند ابن سعادة وأبي عيسى لب بن الحسن بن أحمد التجيبي البلنسي المعروف بابن الخصم. ينظر الذيل والتكملة: السفر الخامس (2/ 576)، وبرنامج التجيبي (ص37)، وغاية النهاية (2/ 34).

(4) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن موسى بن سليمان الأزدي، المعروف بابن برطلة، القاضي الخطيب المحدث، من أهل مرسية، وسكن بجاية، وولي الإمامة بجامعها الأعظم، أخذ عن ابن عات وابن سعادة المعمر وابن حوط الله وأبي موسى الجزولي وخلق سواهم، له رحلة حج فيها سنة 656هـ، ولادته في حيز الثمانين وخمسمائة، وتوفي بتونس سنة 661 هـ. ترجمته في عنوان الدراية (ص22 ديو)، وبرنامج التجيبي (ص37 د 83)، وغاية النهاية (1/ 428).

(5) الذيل والتكملة، السفر الخامس: (2/ 510).

هذا السفر الخامس: "وقد رأيت أن أحافظ على التعليقات التي وردت على هوامش "ح" لأنها مفيدة قيمة، ولكن من هو كاتب هذه التعليقات؟ نحن نعرف اثنين لهما علاقة بالنسخة "ح"، أحدهما بقي من اسمه على الورقة الأولى:... محمد بن علي بن القاسم التجيبي، والثاني محمد بن إبراهيم بن سلمة الخزرجي، الذي أكمل الكتاب مطالعة عام 768هـ، غير أني لم أستطع - رغم البحث الطويل - أن أتوصل إلى معرفة اسم المعلق، فجمعت من خلال تعليقاته معلومات قد تسهل تعيينه في المستقبل". ثم عرض منها طائفة، ومن بينها قوله: "ويبدو أن له رحلة بلغ فيها إلى بجاية؛ إذ يقول عند ذكر كتاب "التقريب والحرش" لابن المرابط: "سمعت جميعه في أصل مؤلفه بخطه على ابن صالح ببجاية". والمحقق - رحمه الله - يشير بهذا إلى ما ورد في التعليق الآنف الذكر.

وقد تبين لي بمقارنة هذا التعليق بما في برنامج التجيبي، أنه مطابق تمام المطابقة لما ذكره التجيبي في برنامجه عند سرده لسند روايته لكتاب التقريب والحرش، حيث يقول: «كتاب التقريب والحرش في روايتي قالون وورش: تأليف أبي الأصبغ عيسى بن فتوح بن المرابط الهاشمي المقرئ رحمه الله تعالى، سمعت جميعه على ابن صالح رحمه الله تعلى من أصل مؤلفه، بحق قراءته لجميعه مرتين اثنتين من الأصل المذكور على ابن زاهر. وقراءته أيضا لجميعه مرارا وعرضه له عن ظهر قلب وتقفها في معانيه على الخطيب أبي القاسم بن الولي المقرئ الشاطبي. وقراءته أيضا على الخطيب أبي محمد بن برطلة بسماع ثلاثتهم عن أبي عبد الله بن سعادة. وزاد ابن زاهر: وابن عون الله، كليهما عن مؤلفه رحمهم الله أجمعين» (1).

وهو ما لا يدع شكا في أن صاحب هذا التعليق وباقي التعاليق على هذه النسخة من السفر الخامس لكتاب الذيل والتكملة لابن عبد الملك، المرموز لها بــ «ح» هـ و القاسم ابن يوسف بن محمد بن علي التجيبي البلنسي السبتي صاحب البرنامج المعروف المتوفى

⁽¹⁾ برنامج التجيبي (ص45).

سنة (730هـ)⁽¹⁾. ويؤكد ذلك أن جميع المعلومات الأخرى التي جمعها المحقق عنه من خلال تعليقاته على هذه النسخة تطابق ما ذكره المترجمون عن التجيبي، ومن ذلك أنه سبتي الدار، وأنه من تلاميذ الحافظ أبي جعفر بن الزبير صاحب «صلة الصلة»، وأنه كانت له رحلة إلى المشرق، دخل في أثنائها إلى بجاية، وسمع بها فيما سمع كتاب «التقريب والحرش» على شيخه ابن صالح كما ذكر ذلك في برنامجه. ومنها أن تعليقاته على هذه النسخة كلها تقف عند سنة 727هـ، وهو تاريخ يوافق ما قبل وفاة التجيبي بثلاث سنين.

8 - محمد بن يوسف بن مفرج بن سعيد، أبو عبد الله البنائي البلنسي، يعرف بــ«ابـن الخباز» (ت 3 9 5 هــ)، أخذ السبع عن ابن المرابط (3).

9 - محمد بن يوسف بن مقاتل، أبو عبد الله الشاطبي (4).

10 - عبد الله بن أبي بكر بن عبد الأعلى، أبو محمد المعافري، يعرف بـ «الشباري»، من أهل بلنسية وسكن شاطبة. أخذ القراءات عن ابن المرابط. توفي سنة (560هـ) أو في التي تليها (5).

11 - أبو عبد الله بن الخباز، تلا عليه بالسبع (6).

12- أبو عبد الوهاب بن الحباب، ذكره ابن الجزري في الآخذين عن ابن المرابط(7).

⁽¹⁾ تنظر ترجمته في الدرر الكامنة لابن حجر (3/ 240)، ونيل الابتهاج للتنبكتي (ص222) (بهامش الديباج)، وفهرس الفهارس والأثبات (1/ 264 ـ 265).

⁽²⁾ تصحفت في الغاية إلى «ابن الجيار».

⁽³⁾ التكملة (2/ 73)، وتاريخ الإسلام (12/ 52)، وغاية النهاية (2/ 288).

⁽⁴⁾ ينظر روايته عنه في صلة الصلة (4/ 53).

⁽⁵⁾ التكملة (2/ 265).

⁽⁶⁾ التكملة (4/ 12)، والذيل والتكملة السفر الخامس:(2/ 510)، وطبقات القراء للذهبي (2/ 863).

⁽⁷⁾ غاية النهاية (1/ 614).

13 — 14 — 15 — أبو عمر يوسف بن عبد الله بن سعيد بن عبد الله بن أبي زيد، من أهل «لِرْيَة» عمل بلنسية يعرف بـ «ابن عياد» ويكنى أبا عمر (505 _ 575 هـ)، واب عبد الله محمد (544 _ 603 هـ) وأب و جعفر أحمد (546 _ 615 هـ)، كلهم أخذوا عن ابن المرابط وأجاز لهم كما نص على ذلك ابن الأبار في ترجمة ابن تراجمهم من التكملة (1)، وورد في سند حديث الرؤية الذي رواه ابن الأبار في ترجمة ابن المرابط من المعجم أن أبا الأصبغ أجاز لأبي جعفر المذكور ولأبيه ولأخيه أبي عبد الله محمد، حيث يقول ابن الأبار: «حدثنا أبو جعفر بن أبي عمر بن عياد بإفادة صاحبنا أبي الحجاج بن عبد الرحمن عن أبي الأصبغ عيسى بن محمد بن الهاشمي فيما أجاز له ولأبيه ولأخيه أبي عبد الله، قال: قرئ على القاضي أبي علي الصدفي...» الخ (2). وقال في التكملة في ترجمة ابن المرابط: «وروى عنه أبو عمر بن عياد وابنه محمد، وأجاز لهما، وأكثر خبره عنهما» (3). وقال في ترجمة أبي عبد الله محمد المذكور: «سمع من أبيه أبي عمر... وأجاز له ولأبيه... أبو الأصبغ بن المرابط» (6). وقال ابن عبد الملك في سياق غمر... وأجاز له ولأبيه... أبو الأصبغ بن المرابط» (6).

16 _ يوسف بن سليمان بن يوسف بن عبد الرحمن بن حمزة، أبو الحجاج البلنسي (توفي قبل 600هـ)، أخذ السبع عن ابن المرابط⁽⁶⁾. قال ابن الأبار: «ولقي أبا الأصبغ ابن فتوح الهاشمي وأخذ عنه القراءات ببلنسية»⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ التكملة (4/ 211 ـ 213) و(2/ 89 ـ 90) و(1/ 96 ـ 97).

⁽²⁾ المعجم (ص 302).

⁽³⁾ التكملة (4/ 12).

⁽⁴⁾ التكملة (2/ 89 ـ 90).

⁽⁵⁾ الذيل والتكملة، السفر الخامس: (2/ 510).

⁽⁶⁾ طبقات القراء للذهبي (2/ 929)، وغاية النهاية (2/ 396).

⁽⁷⁾ التكملة (4/ 218).

◙ آثاره ووفاته:

لم أقف فيما تيسر لي من المصادر على ذكرٍ لأثر آخرَ لابن المرابط غير كتاب «التقريب والحرش»، رغم ما وصفته به تلك المصادر من إمامة في علوم القراءة والأداء ومشاركة في غير ما علم من علوم الرواية والدراية، كالحديث والشروط والأدب. ولعل ذلك راجع إلى انشغال الشيخ بالتدريس والإقراء عن التأليف والتصنيف، فقد كان رحمه الله _ متصدرا للإقراء ببلنسية، حتى قال عنه ابن الأبار: «وتصدر للإقراء ببلنسية... وغلبت عليه صناعة الإقراء»(1).

وهو ما بقي _ رحمه الله _ مضطلعا بأمانته ببلده بلنسية إلى أن وافاه الأجل المحتوم بهـا وقد نيف على السبعين عاما.

وقد ترددت المصادر في تحديد وفاته بين ثلاثة تواريخ، فقال ابن الأبار: «توفي ببلنسية لخمس خلون من رجب سنة اثنتين وخمسين وخمسمائة، وقيل: توفي سنة إحمدى وخمسين وقد نيف على السبعين» (2). ومثله في المعجم (3) والذيل والتكملة (4).

واقتصر الذهبي على الأول من التاريخين فقال: «مات قديما في سنة اثنتين وخمسين وخمسمائة وقد نيف على السبعين» (5).

وخالف الجميع أبو جعفر بن الزبير فقال: «وأُراه توفي في حدود سنة (560هــ)»⁽⁶⁾. وسكت ابن الجزري عن تحديد تاريخ لوفاته⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ التكملة (4/ 11).

⁽²⁾ التكملة (4/ 12).

⁽³⁾ المعجم (ص302).

⁽⁴⁾ الذيل والتكملة: السفر الخامس (2/ 10 5).

⁽⁵⁾ طبقات القراء (2/863).

⁽⁶⁾ صلة الصلة (4/ 53).

⁽⁷⁾ غاية النهاية (1/ 14).

القسم الأول: الدراسة

ولعل التاريخ الأول أشبه بالصواب؛ لذكره في المصادر محددا باليوم والشهر، بخلاف الثاني الذي ذُكر بصيغة التمريض دون تحديد كالأول. أما ما ذكره ابن الزبير فإنه حكاه ظناً لا يقينا.

□ موضوع كتاب التقريب والحرش ومنهج مؤلفه فيه:

يندرج كتاب التقريب والحرش لأبي الأصبغ بن المرابط ضمن الكتب المغربية التي أفردت لقراءة الإمام نافع بن عبد الرحمن المدني (169هـ) وتخصصت في خدمة هذا الحرف السبعي الذي اختاره المغاربة مقرءاً لهم منذ زمن الإمام الغازي بن قيس القرطبي الأندلسي (ت991هـ) تلميذ الإمام نافع وأول من أدخل قراءته إلى الديار المغربية.

وقد فصل فيه مؤلفه ابن المرابط أحكام هذه القراءة أصولا وفرشا من خلال روايتيها الشهيرتين: رواية أبي سعيد عثمان بن سعيد ورش (ت197هـ) ورواية أبي موسى عيسى ابن مينا قالون (ت220هـ)، معتمدا من طرق الأول طريق أبي يوسف يعقوب الأزرق (ت240هـ) ومن طرق الشاني طريق أبي نشيط محمد بن هارون (ت258هـ).

وقد سلك ابن المرابط في ترتيب مادة الكتاب منهجا فريدا لم أجده عند غيره، يتميز بميزتين:

1 - ابتداؤه بما يتعلق برواية ورش أصولا وفرشا أوّلاً، قبل ذكر ما يتعلق برواية قالون، ثم إردافه برواية قالون مقتصرا منها على ما خالفت فيه رواية ورش أصولا

⁽¹⁾ وقد سلك هذا المسلك قبل المؤلف في الاقتصار من روايات القراءة النافعية على هاتين الروايتين حجاعة من أعلامهم أبو الطيب عبد المنعم بن غلبون (ت 389هـ) في كتاب «الاختلاف بين ورش وقالون»، ذكره له المنتوري في شرح الدرر (1/ 136)، والحافظ أبو عمرو الداني في «كتاب اختلاف ورش وقالون» وهكتاب الاختلاف بين أبي نشيط وورش»، وأبو الحسن وقالون» و«كتاب الاختلاف بين أبي نشيط وورش»، وأبو الحسن على بن عبد الغني الحصري (ت848هـ) في قصيدته الرائية المعروفة بـ«القصيدة الحصرية». ينظر معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني للدكتور عبد الهادي حميتو (ص12)، ومقدمة تحقيق القصيدة الحصرية للدكتور الفاضل توفيق العبقري (ص32).

وفرشا، محيلا في ما اتفقا عليه على ما تقدم له في رواية ورش. وهو منهج خالف فيه ما جرت به عادة المؤلفين في قراءة نافع استقلالا أو ضمن السبعة من التصدير في مؤلفاتهم برواية قالون قبل ورش.

2 - التمييز لما يتعلق بكل رواية عن الأخرى، ولم يسقهما مساقا واحدا كما فعل غير واحد من المتقدمين والمتأخرين كالحصري في الرائية وابن جزي في المختصر البارع وابن بري في أرجوزة الدرر اللوامع وابن القصاب في تقريب المنافع وغيرهم. وابن المرابط وهو خريج مدرسة الحافظ أبي عمرو الداني نجده في التقريب والحرش متمثلا لأصول هذه المدرسة، وفيّاً لاختياراتها، محتذيا حذو أستاذها شيخ شيوخه الحافظ أبي عمرو الداني، كما يظهر ذلك جليّاً في ترجيحاته في عامة الخلافيات.

ومن ذلك اختياره السكت لورش فيما بين السورتين تبعا لمختار أبي عمرو، حيث يقول في باب البسملة من أصول ورش: «وله أن يسكت بين السورتين سكتة خفيفة من غير قطع، وهو المختار، وله أن يصلَ السورة التي يتم بالأخرى ويبينَ إعرابها»، وهو بذلك متبع لأبي عمرو الداني الذي يقول في التيسير: «ويختار في مذهب ورش… السكت بين السورتين من غير قطع»(1). ويقول في جامع البيان: «واختياري في مذهب من ترك الفصل سوى حزة أن يسكت القارئ على آخر السورة سكتة خفيفة من غير قطع شديد»(2).

ومثله اختياره في نفس الباب ترك البسملة في أوائل الأحزاب حيث قال: «والمختار ألا يبسمل في الأحزاب»، يعني في أوائل الأحزاب الستين التي جزئ إليها المصحف، وهو نفس ما اختاره أبو عمرو الداني حيث يقول في جامع البيان: «وبغير تسمية

⁽¹⁾ التيسير (ص17 ـ 18).

⁽²⁾ جامع البيان (ص151 _ 152).

ابتدأت رؤوس الأجزاء على شيوخي الذين قرأت عليهم في مذهب الكل، وهو الـذي أختار، ولا أمنع من التسمية (1). ونماذج ذلك كثيرة في جميع خلافيات الكتاب.

وإذا كان عن أبي عمرو في المسألة قولان فإنه يذكرهما ولا يرجح، كما فعل في مسألة الخلاف لقالون في إدخال ألف الفصل وعدمه في لفظ ﴿ أَشْهِدُوا ﴾ من سورة الزخرف⁽²⁾ حيث قال: «فأما الهمزتان إذا اتفقتا بالفتح أو اختلفتا على أي حال كانتا إذا كانتا في كلمة واحدة... فإنه كان يحقق الأولى، ويسهل الثانية منهما، ويدخل بين المحققة والمسهلة ألفا... بخلاف عنه في ﴿ آَشْهِدُوا ﴾ في الزخرف⁽³⁾، أعني في المد المحققة والمسهلة ألفا... بخلاف عنه في ﴿ آَشْهِدُوا ﴾ في الزخرف أن علبون. وما ذكره هو حكاية لوجهين قرأ بهما أبو عمرو في هذا الحرف عن شيوخه لقالون من طريق أبي الحسن بن غلبون بترك المد كورش (4).

ومع هذا فهو قد يشير نادرا إلى مذهب غيره، مثل ما ذكر في مسألة التقاء الميم الساكنة بالباء، فإنه ذكر فيها مذهبين: مذهب إخفاء الميم، وهو مذهب أبي عمرو⁽⁵⁾ والجمهور، ومذهب الإظهار وهو مذهب أبي الحسن بن المنادي وأبي الحسن بن غلبون ومكي بن أبي طالب القيسي وأبي عبد الله بن شريح وغيرهم، ونصه: «وحكمها __ يعني الميم الساكنة _ عند الباء أن تكون مخفاة أو مظهرة، نحو ﴿كتم به﴾ (6) و ﴿ امنتم به﴾ (7) من غير إفحاش في إظهارها. والوجهان صحيحان». ونظيره ما ذكر في الخلاف في ميم

⁽¹⁾ جامع البيان (ص153).

⁽²⁾ الزخرف: الآية 18.

⁽³⁾ الزخرف: الآية 18.

⁽⁴⁾ ينظر التعريف في اختلاف الرواة عن نافع للداني (ص57 _ 58)، وجمامع البيان (ص713)، ومفردة الإمام نافع ضمن المفردات السبع للداني (ص37)، والتيسير (ص159).

⁽⁵⁾ ينظر شرح الخاقانية للداني (2/ 284 ـ 286) (مرقون) والتحديد له (ص168 ـ 169).

⁽⁶⁾ يونس: 51.

⁽⁷⁾ البقرة: 136.

القسم الأول: الدراسة

الجمع لقالون من طريق أبي نشيط، حيث ذكر فيها وجه الصلة وعدمه، وبهما قرأ أبو عمرو على شيوخه (1)، ثم قال: «واختار ابن مجاهد الإسكان».

وابن المرابط يتحرى دائما _كما شرط على نفسه في صدر كتابه _ منهج الإشارة والاختصار، ويجتنب فضول التعليلات ونوافل الخلافيات والمذاهب، إلا في ما دعت إليه الحاجة، أو اقتضاه المقام؛ لأنه أراده أن يكون مختصرا نافعا للمبتدئين في أول سنوات الطلب، وهو ما عبر عنه بعد ختم ما يتعلق برواية ورش أصولا وفرشا بقوله: «فهذه جملة في رواية ورش مختصرة ينتفع بها المبتدئ».

لكن كتابه مع ذلك قد احتوى على إضافات قيِّمة لم يعتنِ جلُّ من ألَّف في أحكام قراءة الإمام نافع بذكرها أو استيعاب القول فيها، ومنها:

الباب الذي عقده لذكر الألفات وأحكامها، فهو من الإضافات النوعية الميَّزة التي جاد بها قلم المؤلف، واستوعب الكلام فيها عن أنواع الألفات وما تضبط به من قواعد صرفية وأدائية، مما لا يتعلق فقط بحرف نافع وحده، بل هو إلى مباحث التجويد والأداء العامة أقرب، حتى إن بعض أئمة القراءة والأداء قد أفرده بالتأليف ﴿تَرَبَّءَا أَلْجَمْعَلُ ﴾ (2).

⁽¹⁾ ينظر مفردة نافع ضمن المفردات السبع (ص29)، والتعريف (ص44)، وجامع البيان (ص158)، والتيسير (ص19).

⁽²⁾ على رأسهم من أثمة الغرب الإسلامي الإمام أبو عمرو الداني في كتاب الألفات ومعرفة أصولها، واعتنى فيه بتتبع الألفات وأقسامها في القرآن الكريم، وقد حققه الدكتور غانم قدوري الحمد ونشره في علة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية التابع للجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بمحافظة جدة منطقة مكة المكرمة، العدد الأول: ربيع الآخر سنة 1427 هـ/ ماي 2006م، من (ص331) إلى (ص380). وقبله ألف في الألفات وأحكامها جماعة من أهل اللغة، وصلنا من تاكيفهم في الموضوع اكتاب الألفات لأي عبد الله الحسين بن خالويه، وحققه د. علي حسن البواب، ونشره في مجلة المورد العراقية، المجلد الحادي عشر 1982م الأعداد: الأول والثاني والثالث، ثم طبع مستقلا بتحقيقه، بمكتبة المعارف بالرياض سنة 1402هـ 1982م، وتأليف الإمام أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، ونشره أبو محفوظ الكريم معصومي بعنوان «كتاب شرح الألفات» في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد 34، الجزء الثاني والثالث.

تخصيصه أبوابا تفصيلية لمباحث فرعية جزئية، زيادةً منه في التفصيل والتيسير، كباب ذكر ما الياء فيه ثابتة ويوقف عليها بالياء، وباب ذكر الألف، وبابا ذكر الدواو، يعني المتطرفتين، وباب صفة الوقف على ﴿تَرَآءًا أَلْجَمْعَلِ﴾، حيث أحصى في هذه الأبواب عدد الوارد منها في القرآن، وأحكامها في الوقف والوصل وغير ذلك من الأحكام. فخالف بذلك ما جرى عليه غالب من ألف أو نظم في قراءة نافع، الذين لا يذكرون هذه الأبواب استقلالا، ويستغنون عنها بما يذكرونه في باب الياءات الزوائد، ويدرجون أحكام الوقف على الياء والألف والواو في باب واحد هو باب الوقف على مرسوم الخط(1).

وقد جاء كتاب «التقريب والحرش» مستوعبا لعامة ما يحتاجه طالب هذه القراءة النافعية من روايتيها المشهورتين، ولم يفُته من ذلك إلا شيء قليل نبهت عليه في محله، ومن ذلك:

■ إغفاله في باب المد عند حديثه عن المستثنيات لورش من قاعدة مد البدل ذكر أصلين مستثنيين له أيضا، ذكرهما أبو عمرو الداني وغيره، هما: حرف المد إذا أتى بعد همزة وصل حال الابتداء بها نحو ﴿ايتوني ﴾ و ﴿ايذن لي ﴾، والألف التي بعد الهمزة المبدلة من التنوين المنصوب في الوقف نحو ﴿مَآء ﴾ و ﴿غُنَآء ﴾ .

الخولف في باب اللامات أن يذكر حكم اللام في موضعين اختلف فيهما
 عن ورش، الأول: حكمها إذا فصلت عن حروف الإطباق بالألف نحو ﴿ قِطَالَ ﴾

⁽¹⁾ كالإمام الحصري الذي اكتفى في الراثية بذكر باب الياءات الزوائد دون الياءات الثابتة، والإمام ابن بري الذي اقتصر في منظومة الدرر اللوامع أيضا على ذكر الياءات الزوائد، واكتفى بقول ه في بـاب القــول في الوقوف بالإشمــام والروم والمرسوم (ص36):

فصل وكن متبعا متى تقف سَنَن ما أُثبتَ رسماً أو حُذف وأبي متبعا متى تقف سَنَن ما أُثبتَ رسماً أو حُذف وأبو وكيل ميمون الفخار الذي جمع شتات ذلك كله في باب واحد من تحفة المنافع سماه باب الوقف على أواخر الكلم. التحفة (2/232) (نسخة مرقونة).

و ﴿ يَّصَّلْمَا ﴾. والثاني: حكمها إذا وُقف عليها في نحو ﴿ فَصَل ﴾ و ﴿ بَطَل ﴾. وقد نص الأئمة على أن الراجح له في الموضعين التفخيم.

أغفل المؤلف في باب ذكر الألفات عند حديثه عن الوارد من همزات الوصل في الأفعال الماضية، وزن «افعلل »، نحو ﴿إِطْمَأْنَ ﴾ و ﴿إِشْمَأْزَتْ ﴾، وهو مذكور عند غيره (1).

خلط المؤلف في باب ذكر الروم والإشمام بين الإشمام الذي يكون في الوقف وهو إشارة بالشفتين إلى الحركة دون نطق بها، وبين الإشمام في ﴿تَامَننَّا ﴾ وباب ﴿ قيل ﴾ الذي هو مزج حركة الحرف بحركة أخرى تسمع وترى، فساقهما مساقا واحدا كأنهما باب واحد؛ لذلك احتاج بسبب هذا الخلط أن يميز بينهما بحمل الإشمام في الباب الثاني على مذهب الكوفيين بأنه بعض حركة تسمع وترى. وقد نبه الإمام الداني إلى أن بعض القراء أخطأ في حقيقة الإشمام في باب ﴿ قيل﴾ بسب الخلط بين هذين البابين وقياس أحدهما على الآخر، مع أن «بين المكانين فرقا غير مشكوك فيه»، وساق رحمه الله من تلك الأخطاء أمثلة، منها ما وقع فيه المؤلف هنا من جعله الإشمام في باب ﴿قيل﴾ «بعض حركة تسمع وترى» على مذهب الكوفيين في إطلاق الإشمام، وهذه هي حقيقة الاختلاس الذي هو نطق ببعض الحركة، قال أبو عمرو: «وزعم قوم من أهل الأداء أن حقيقة الإشمام في ذلك أن يضم أوله ضما مختلسا، وهذا أيضا باطل؛ لأن ما يختلس من الحركات لا يتم الصوت به كهمزة بين بين وغيرها، ولا يقع أبدا أولا بإجماع في ذلك، من حيث يقرب التضعيف والتوهين من الساكن المحض، فكما لا يقع الساكن أو لا لذلك، لا يقع ما يقرب منه»(2). وميز أبو محمد مكى بين البابين بقوله: «فكل إشمام في حرف ساكن لا يسمع، إنما هو ضم الشفتين لا غير، وكل إشمام في متحرك يسمع، كالإشمام في ﴿ قيل ﴾ ... ، (6).

⁽¹⁾ ينظر المختصر البارع لابن جزي (ص128).

⁽²⁾ ينظر شرح الخاقانية (2/ 314 _ 315).

⁽³⁾ الكشف (2/ 54)

☑ الاهتمام بالكتاب وإشعاعه:

نال كتاب التقريب والحرش عناية فائقة لدى طلاب قراءة الإمام نافع كما نالها من لدن المؤلفين فيها منذ ظهوره في الربع الأول من المائة السادسة⁽¹⁾. وتجلى هذا الاهتمام به في الرواية والحفظ، كما تجلى في الاستدلال بأقواله ومذاهبه فيه في مواضع من أصول روايتي ورش وقالون ومسائل الخلاف فيهما.

فقد اعتمد الكتاب شراح الدرر اللوامع ونقلوا من تلك الأقوال والمذاهب ما يدل على أهمية الكتاب وإمامة مؤلفه وتأثيره في مجال الإقراء.

ففي الأندلس عُني بالنقل عنه واعتماد بعض مذاهبه الإمام أبو عبد الله المنتوري، فذكره في مواضع عديدة من شرحه على الدرر اللوامع لأبي الحسن بن بري ضمن طائفة من كتب أئمة القراء التي ذكر في ختام شرحه أنها بلغت مائة وتسعة وسبعين مجموعا، منها مائة وسبعة وعشرون من كتب علم القراءات⁽²⁾.

فقال في باب البسملة: «وذكر ابن المرابط في التقريب والحرش أن المختــار لــورش أن يسكت بين السورتين سكتة خفيفة من غير قطع»⁽³⁾.

وقال في باب المد عند ذكر ﴿عَاداً اللهُولِي ﴾: «والمشهور المعمول به في قراءة قالون من رواية أبي نشيط همز الواو من النقل والإدغام، وبذلك قرأت له على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ، وعلى ذلك اقتصر أبو الطيب بن غلبون في المفردات وابنه أبو الحسن في التذكرة ومكي في التنبيه والتبصرة والموجز والمفردات وابن سفيان في الهادي والمهدوي

⁽¹⁾ سيأتي عند الحديث عن رواة الكتاب عن مؤلفه سماع أبي جعفر أحمد بن أبي الحسن علي بن أحمد بن ميمون المخزومي من أهل جزيرة شقر لكتاب التقريب والحرش عن ابن المرابط سنة ست أو سبع وعشرين وخسمائة.

⁽²⁾ المنتوري على الدرر (2/ 866).

⁽³⁾ المصدر السابق (1/ 109).

في الهداية وشرحها والبغدادي في الروضة وابن عبد الوهاب في كفاية الطالب وابن شريح في الكافي والتذكير والمفردات وابن شعيب في الاعتماد وابن البياز في النبذ النامية وحلية المبتدئ الطالب وابن شفيع في التنبيه والإرشاد وابن الطفيل في الغنية وابن عتيق في الموجز وابن المرابط في التقريب والحرش....»(1).

وقال في فرش الحروف عند ذكر ﴿ لِآهَ مَ لَكِ ﴾ معلقا على اقتصار الناظم فيها على رواية الهمز: «لأنه مشهور عن قالون، وبذلك قرأت على شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي عَيِيْنَهَ وعلى غيره عمن قرأت عليه وبه آخذ، وعلى ذلك اقتصر أبو الحسن بن غلبون في التذكرة ومكي في التنبيه والتبصرة والموجز والمفردات والمهدوي في المداية وابن شريح في الكافي والتذكير والمفردات وابن البياز في النبذ النامية وحلية المبتدئ الطالب والعطار في الإقناع وابن الطفيل في الغنية وابن المرابط في التقريب والحرش...»(2).

وأكثر النقل عنه من قراء المغرب وحفاظه الإمام أبو زيد عبد الرحمن بن القاضي (ت280هـ) في المواضع التي نقل فيها أو أشار إليها الإمام المنتوري، معتمدا في النقل عليه (3).

ثم بعد هذا يتوارى اسم الكتاب، وينقطع النقل عنه عند المتأخرين فلا يبقى له ذكر إلا في بعض كتب الأعلام التي ترجمت لصاحبه، شأنه شأن كثير من كتب التراث القرائي في قراءة نافع التي عني بتأليفها أئمة القراءة بالأندلس والمغرب خلال عهد الوحدة السياسية بين عدوتي المغرب والأندلس. إلى أن وفق الله إلى الوقوف عليه أولا في نسخته المحفوظة في خزانة دير الأسكريال بإسبانيا في جملة ما بقي بها من ذخائر

⁽¹⁾ المصدر السابق (1/ 378 ـ 379).

⁽²⁾ المصدر السابق (2/ 779).

⁽³⁾ ينظر الفجر الساطع (3/ 30) و(4/ 83).

التراث العربي الإسلامي، ثم في نسخته الثانية المحفوظة في الخزانة الملكية العامرة بالرباط، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك.

كما أن من مظاهر الاهتمام بالكتاب اعتماده في التدريس، فقد كان الكتاب من مصادر الدراسة المعتمدة في قراءة نافع في سبتة في القرن السابع الهجري، فقد ذكره صاحب الحركة العلمية بسبتة في جملة المقررات الدراسية والكتب المقروءة والمدروسة بها ضمن لائحة تضم ثمانية عشر كتابا⁽¹⁾.

وهو ما جعل الطلاب يحفظونه عن ظهر قلب، فقد ذكر التجيبي صاحب البرنامج في سياق حديثه عن روايته لكتاب التقريب والحرش عن شيوخه، قال: «سمعت جميعه على ابن صالح رحمه الله تعالى من أصل مؤلفه، بحق قراءته لجميعه مرتين اثنتين من الأصل المذكور على ابن زاهر. وقراءته أيضا لجميعه مرارا وعرضه له عن ظهر قلب وتقفها في معانيه على الخطيب أبي القاسم بن الولي المقرئ الشاطبي»(2).

كما أن من صور الاهتمام بالكتاب والاعتراف بمكانته في موضوعه إقبال العلماء على روايته عن مؤلفه وتلامذة مؤلفه. وقد تجاوزت روايته حدود الأندلس، فقد تقدم لنا أن أبا عبد الله ابن رشيد السبتي رواه عن شيخه ابن حبيش حين لقيه بتونس في أثناء رحلته، بقراءة ابن حبيش له على ابن سلمة عن مؤلفه (3).

⁽¹⁾ الحركة العلمية في سبتة خلال القرن السابع لإسماعيل الخطيب (ص116 _ 120).

⁽²⁾ برنامج التجيبي (ص43).

⁽³⁾ ملء العيبة لابن رشيد (2/83_87)، وذكر سماعه للكتاب منه في (ص97).

☑ رواية الكتاب عن مؤلفه:

ويعد كتاب «التقريب والحرش» من الكتب التي لها حضور وازن في مرويات شيوخ الأندلس والمغرب من كتب قراءة الإمام نافع، حيث اهتموا بروايته، واحتفوا بذكره في كتب البرامج والفهارس، مسندا إلى مؤلفه من روايات متعددة، ومن أهم من وقفت عليه من رواته:

1 _ أبو عبد الله بن سعادة المعمَّر (ت14 6 هـ) (1)، ومن روايته روى أكثر الرواة كتاب «التقريب والحرش».

قال أبو عبد الله بن الأبار في المعجم: «وله تأليف في قراءة ورش سماه بالتقريب والحرش، حدثنا به أبو عبد الله بن سعادة المعمر وغيره عنه» (2)، وقال في التكملة: «وقد أخذ عنه شيخنا أبو عبد الله بن سعادة المعمّر تأليفه المذكور _ يعني كتاب التقريب والحرش _ قراءة عليه في أحد شهري ربيع سنة إحدى وخمسين وخمسمائة بخط أبي عثمان سعد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن زاهر الأنصاري المقرئ» (3). وتقدم أن القاسم التجيبي يسند كتاب التقريب والحرش من رواية شيخه ابن صالح عن ثلاثة شيوخ هم: ابن زاهر وابن الولي وابن برطلة، بسماع جميعهم من ابن سعادة عن المؤلف.

ومن طريقه أسند القاسم التجيبي (ت730هـ) كتاب «التقريب والحرش» في رحلته عن شيخه أبي عبد الله بن صالح⁽⁴⁾، عن ثلاثة من تلاميذ ابن سعادة، هم: ابن زاهر وأبو القاسم بن الولى وأبو محمد بن برطلة (5).

⁽¹⁾ تقدم التعريف به في تلاميذ المؤلف.

⁽²⁾ المعجم لابن الأبار (ص302).

⁽³⁾ التكملة (4/ 12).

⁽⁴⁾ تقدم التعريف به عند الحديث عن تلاميذ المؤلف.

⁽⁵⁾ تقدم التعريف بهؤلاء الثلاثة عند الحديث عن تلاميذ المؤلف وإشعاع مدرسته.

يقول التجيبي: «كتاب التقريب والحرش في روايتي قالون وورش تأليف أبي الأصبغ عيسى بن فتوح بن المرابط الهاشمي المقرئ رحمه الله تعالى، سمعت جميعه على ابن صالح رحمه الله تعالى من أصل مؤلفه، بحق قراءته لجميعه مرتين اثنتين من الأصل المذكور على ابن زاهر. وقراءته أيضا لجميعه مرارا وعرضه له عن ظهر قلب وتقفها في معانيه على الخطيب أبي القاسم بن الولي المقرئ الشاطبي. وقراءته أيضا على الخطيب أبي عمد بن برطلة بسماع ثلاثتهم عن أبي عبد الله بن سعدة. وزاد ابن زاهر وابن عون الله كليهما عن مؤلفه رحمهم الله أجمعين» (1).

2 - أحمد بن يحيى بن عنون الله، أبو العباس ويقال: أبو جعفر، المشتهر بدالحصار»⁽²⁾، وتقدم في كلام التجيبي أن شيخ شيخه أبا عثمان ابن زاهر يروي «التقريب والحرش» أيضا من طريق ابن عون الله عن المؤلف.

وكتب في ورقة العنوان من مخطوط الأسكريال ما نصه: «كتاب التقريب والحرش المتضمن لقراءة قالون وورش، مما عني بجمعه وتأليفه الشيخ الفقيه المقرئ الحسيب أبو الأصبغ عيسى بن محمد بن فتوح الهاشمي البلنسي المعروف بد «ابن المرابط»، رواية الشيخ الفقيه المقرئ المتقن أبي العباس أحمد بن يحيى بن عون الله المشتهر بد الحصار» عفا الله عنهما بمنه».

3 - أحمد بن أبي الحسن علي بن أحمد بن ميمون، أبو جعفر وقيل: أبو بكر المخزومي من أهل جزيرة شقر (3). قال ابن عبد الملك: «روى عن أبي الأصبغ بن المرابط سنة ست أو سبع وعشرين وخمسمائة» (4). وقال ابن الأبار: «وقد أخذ عن أبي الأصبغ بن

⁽¹⁾ برنامج التجيبي (ص43).

⁽²⁾ تقدمت ترجمته في تلاميذ المؤلف.

⁽³⁾ تقدم في تلاميذ المؤلف.

⁽⁴⁾ الذيل والتكملة: السفر الأول/القسم الأول (ص67).

المرابط تأليفه في رواية ورش المترجم ب «التقريب والحرش» في سنة ست أو سبع وعشرين وخمسمائة»(1).

4 _ محمد بن أحمد، أبو عبد الله بن سلمة الشاطبي⁽²⁾. ومن طريقه روى ابن رشيد (ت721هـ) كتاب التقريب والحرش عن مؤلفه، حيث ذكر في رحلته في رسم أبي بكر ابن حبيش _ بفتح الحاء _ في ذكر تسمية ما تيسر من أسمعته _ وكان قد لقيه بتونس عند الورود _ «التقريب والحرش في روايتي قالون وورش لأبي الأصبغ الهاشمي»، قرأ جميعه على ابن سلمة حدثه به عن مؤلفه⁽³⁾.

فهذه أربع طرق لرواية الكتاب:

- 1. طريق ابن سعادة عند ابن الأبار والتجيبي.
 - 2. طريق ابن عون الله عند التجيبي.
 - 3. طريق ابن ميمون عند ابن الأبار.
 - 4. طريق ابن سلمة عند ابن رشيد السبتي.

(1) التكملة (1/ 58).

⁽²⁾ تقدم في تلاميذ المؤلف.

⁽³⁾ ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة لابن رشيد السبتي (2/ 96 _ 97).

☑ تحقيق اسم الكتاب ونسبته للمؤلف:

عنوان الكتاب المثبت على الورقة الأولى في النسختين اللتين حصلت عليهما له هو «كتاب التقريب والحرش المتضمن لقراءة قالون وورش»، وهو ما اعتمدته عنوانا للكتاب.

وذكره أبو جعفر بن الزبير في صلة الصلة باسم: «التقريب والحرش في أصول قـراءة قالون وورش»⁽¹⁾.

وذكره ابن رشيد في رحلته باسم «التقريب والحرش في روايتي قالون وورش» (2).

واقتصر ابن الأبار في ترجمة المؤلف في المعجم (3) والتكملة (4) على ذكر الشطر الأول من اسم الكتاب فقال: «وله تأليف في قراءة ورش سماه التقريب والحرش».

وبمثل ذلك عبَّر ابن عبد الملك في الذيل والتكملة (5) فقال: «وله في رواية ورش مصنف سماه «بالتقريب والحرش»، وتعبير كل من ابن الأبار وابن عبد الملك يوهم اقتصار المؤلف في الكتاب على رواية ورش دون قالون، وهو خلاف الواقع.

وذكره أيضا المنتوري مقتصرا على صدر العنوان في شرحه على الــدرر اللوامــع لابــن بري⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ صلة الصلة (4/ 53).

⁽²⁾ ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة لابن رشيد السبتي (2/ 87).

⁽³⁾ المعجم (ص302).

⁽⁴⁾ التكملة (4/ 11).

⁽⁵⁾ السفر الخامس (2/ 510).

⁽⁶⁾ شرح المنتوري على الدرر (1/ 109) و (1/ 379).

ولفظ «التقريب» في عنوان الكتاب نوع من السير، و «الحرش» استثارة النصب من جحره (1)، وقد ورّى المؤلف بهما عن استثارة ما ضمّن كتابه من مباحث وأحكام، وهو من الأسلوب البلاغي البديع.

أما بخصوص نسبة الكتاب لابن المرابط فمما لا يحوم حوله شك أو يعتريه ريب، فقد ذكره منسوبا له جميع من ترجم له أو نقل عنه، كما صُرح بنسبته له في ورقة العنوان من النسختين اللتين حصلت عليهما من الكتاب، ونسبه له بروكلمان في تاريخ الأدب العربي⁽²⁾.

⁽¹⁾ معجم مقاييس اللغة لابن فارس (2/ 39)، ولسان العرب لابن منظور (6/ 279): مادة «حرش».

⁽²⁾ تاريخ الأدب العربي (1/ 718).

□ وصف النسختين المعتمدتين في التحقيق والمقابلة:

اعتمدت في إخراج الكتاب المقابلة بين نسختين منه لا أعلم لهما ثالثة:

الأولى: نسخة المكتبة الوطنية بمدريد، المحفوظة بدير الأسكوريال تحت رقم 591، وأوراقها 39 ورقة، في كل صفحة 17 سطرا، بمعدل 7 كلمات في كل سطر، مكتوبة بخط مغربي حسن غليظ، وهي مبتورة من آخرها بمقدار نصف ورقة، كما سقطت من أثنائها ورقة كاملة من وجهين.

وناسخها هو إبراهيم بن مسعود بن أحمد بن محمد الفنكي. حيث ورد في ورقة العنوان ما صورته: «ملك لإبراهيم بن مسعود بن أحمد بن محمد الفنكي، كاتبه بخط يده لنفسه نفعه الله بكرمه ثم لمن شاء الله بعده».

وقد جعلت هذه النسخة أصلا في التحقيق؛ لاتصافها بعدة مزايا، منها:

> أنها أقدم النسختين، حيث يرجع تاريخ نسخها إلى سنة 832هـ، كما صرح بذلك ناسخها في آخر فرش ورش منها بقوله: «كملت الرواية بحمد الله وعونه وتأييده ونصره، وذلك في يوم الجمعة الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة اثنتين وثلاثين وثمانمائة (832هـ)، فرحم الله كاتبها وقارئها، والحمد لله رب العالمين. وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وشرف وكرم».

◄ أنها من رواية أحد أكابر تلاميذ المؤلف كما هو مكتوب على ورقة العنوان منها،
 وهو الإمام أبو العباس أحمد بن يحيى بن عون الله المشتهر بـ«الحصار»(1).

◄ أنها قليلة الأخطاء مقارنة بأختها، خالية من الاضطراب في تنظيم الأوراق.

⁽¹⁾ انظر التعريف به في تلاميذ المؤلف.

القسم الأول: الدراسة

ورغم ما أصاب هذه النسخة من بتر ذهب بورقة كاملة من أثنائها وبحوالي عشرة أسطر من آخرها فإن هذا العيب قد تم تجاوزه بالاعتماد على النسخة الأخرى؛ ليخرج بذلك نص الكتاب كاملا تاما بحمد الله.

وقد رمزت لهذه النسخة التي جعلتها أصلا برمز «أ».

والثانية: نسخة الخزانة الحسنية بالرباط المسجلة تحت رقم 13595، عدد أوراقها 7 ورقات، يتردد عدد الأسطر في كل صفحة ما بين 33 سطرا إلى 36 سطرا، بمعدل 20 كلمة في السطر، وهي مكتوبة بخط مغربي عادي رقيق، مُيِّزت فيها عناوين الأبواب بالمداد الأحمر. وهي نسخة كاملة، إلا أن فيها سقطا في أحد المواضع، إذ زاغت عين الناسخ فانتقل نظره سهوا من فرش ورش إلى فرش قالون، وهذا السقط ثابت في النسخة «أ» التي اعتمدتها أصلا. ورمزت لهذه النسخة برمز «ح».

□ منهج التحقيق:

لما كان القصد هو إخراج الكتاب على صورة مرضية تقارب ما وضعه عليه مؤلفه، محقق المادة موثق الأحكام، كان لا بد من سلوك منهج يحقق هذه الغاية، وذلك باعتماد العناصر التالية:

◄ نسخت الكتاب بما يتوافق وقواعد الإملاء الحديث، وعملت على تقويم نصه بالمقابلة بين النسختين المتوفرتين للكتاب، وإثبات الفروق بينهما في الهوامش، مع التنبيه على التصحيفات وأخطاء النساخ.

> أعبر في الهامش عن الألفاظ الساقطة في النسختين بعبارة «ساقطة في كذا»، وأعنى بذلك الكلمة التي وضعت عليها رقم الهامش، فإن كان الساقط أكثر من كلمة فإني أنبه على مقدار الساقط.

> وضعت ما زادته نسخة «ح» على نسخة الأصل بين معقوفين [].

◄ أشرت إلى نهايات الأوراق في نسخة الأصل «أ» بخط مائل يتلوه ترقيم الورقة بين معقوفين.

> التزمت الرسم العثماني في كتابة الكلمات القرآنية، مع ضبطها بحسب الرواية المعنية، وعزوت الآيات إلى مواضعها بذكر السورة ورقم الآية منها، معتمدا العدد المدني الأخير الذي جرى به العمل في المصاحف المغربية. وإذا تعددت مواضع ورود الآية في القرآن الكريم اكتفيت بذكر الموضع الأول من مواضع ورودها وفق ترتيب السور في المصحف.

> وثقت ما ذكره المؤلف من أحكام الروايتين المعتمدتين فيه أصولا وفرشا من أمهات المصادر المعتمدة، مع عزو ما نسبه إلى الأئمة كأبي عمرو الداني وأبي الحسن بن غلبون من اختيارات إلى كتبهم المتوفرة والتنبيه على مواضعها فيها.

◄ ترجمت للأعلام باختصار عند أول موضع يرد ذكر العلم فيه في الكتاب، منبها على مصادر الترجمة لمن أراد التوسع، وشرحت ما تضمنه الكتاب من مصطلحات قرائية من مصادرها.

◄ وأخيرا ذيلت الكتاب ببعض الفهارس المساعدة.

وبعد، فقد بذلتُ في تقويم نص الكتاب غاية جهدي ونهاية مُكْنتي، وأحسبني بعملي هذا أكون قد وضعت بين أيدي طلاب هذا المقرإ النافعيِّ أثرا نفيسا وعِلْقا ثميناً من درر ما جادت به قرائح أئمة المدرسة الأندلسية في علوم القراءة، أثراً طالما غيبته غياهب الخزائن حتى قوي الظنُّ أنه قد طالته يد النصياع فيما طالت من تراث علماء الأندلس خاصة في القراءة وعلومها. ثم ها هو اليوم - بحمد الله - يُبعث من جديد محققا في حلة بهية ليستفيد منه الباحثون والمهتمون بقراءة نافع وروايتها المشهورتين، وتحقيق أصولها وفرشها من طريق الحافظ أبي عمرو الداني التي اعتمدها أهل الأندلس والمغرب قراءة رسمية عبر القرون الإسلامية واستقر عليها العمل في التلاوة والأداء في زمننا.

ولقد سعيت إلى إنجاز ما وعدت القارئ الكريم به وتقريب ما استهدف المؤلف _ رحمه الله _ تقريبه منه، فإن كان قد طاش سهمي عن إصابة الصواب في شيء منه، فالمطالع كريم يعفو عن السقطات، ويغُنظُ الطرف عمّا قد يكون من التقصير والمفوات:

من ذا الذي ما ساء قط أو من له الحسنى فقط (1)

سامح أخاك إذا خلط منه الإصابة بالغلط

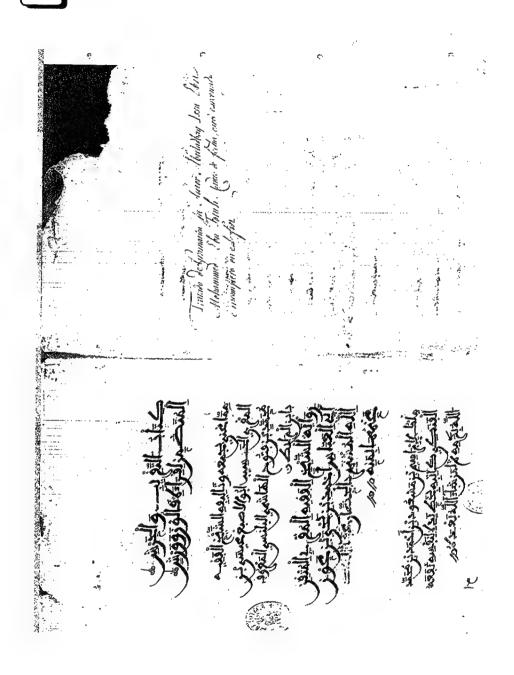
 ⁽¹⁾ البيت لأبي محمد القاسم بن علي الحريري صاحب المقامات المشهورة ضمن المقامة الشعرية من قصيدة مطلعها:

وإن دلَّتُه إصابةُ رأيه على خطإ فيه فليُطلعني عليه مشكورا لأصلح عُــواره، وأُثقَّـف اعوجاجَه، وإني له على ذلك لمن الداعين الممتنين.

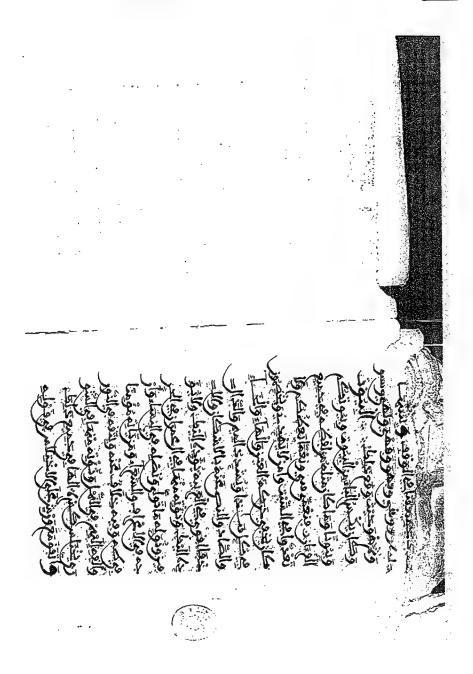
والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

المحقق.

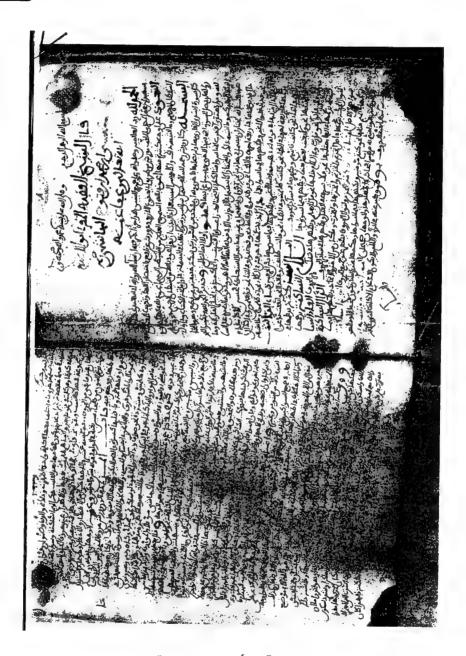
نماذج مصورة من النسختين الخطيتين



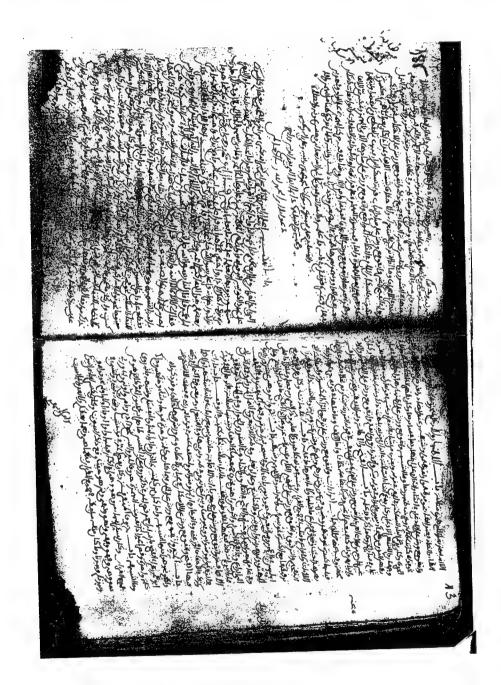
الورقة الأولى من النسخة الأصل



الورقة الأخيرة من النسخة الأصل



الورقة الأولى من النسخة «ح»



الورقة الأخيرة من النسخة «ح»

القسم الثاني: النص المحقق



بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله⁽¹⁾

قال [الشيخ] الفقيه المقرئ أبو الأصبغ عيسى بن محمد بن فتوح الهاشمي [رحمه الله تعالى وعفا عنه]:

الحمد لله رب العالمين، وصلواته على جميع النبيئين.

هذا جزء أذكر فيه _إن شاء الله _رواية أبي سعيد عثمان بن سعيد (2) المصري المعروف (3) به «ورش» (4) من طريق أبي يعقوب الأزرق (5) عن (6) ورش عن نافع (7) باختصار اللفظ وتقريب المعنى.

(1) في ح «وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم».

(2) في النسختين قوله: «عثمان بن سعيد بن عثمان» بتكرار «عثمان» مرتين، ولعله اشتبه عليه بما في ترجمة أبي عمرو الداني، فإنه عثمان بن سعيد بن عثمان، أما ورش فهو: عثمان بن سعيد، واختلف في رفع نسبه بعد أبيه، فقيل: ابن عبد الله بن عمرو، وقيل: ابن عدي بن غزوان، وعلى هذا الأخير اقتصر ابن الباذش في كتاب الإقناع (1/ 57)، وذكر النسبين وبدأ بالأول ابن الجزري في غاية النهاية (1/ 502) ترجمة 2090، واقتصر الداني في التيسير (ص4)، وجامع البيان (ص47)، على اسمه واسم أبيه ونسبه المصري.

(3) في ح «الملقب».

- (4) هو عثمان بن سعيد بن عبد الله، أبو سعيد القرشي مولاهم القبطي المصري، الملقب بـ «ورش» لقبه بـ ه شيخه نافع. إمام أهل زمانه في القراءة بالديار المصرية. ولادته سنة 110 هـ ووفاته سنة 197هـ وروايت عـن نافع هي مختار المغاربة في القراءة. ترجمته في طبقات القراء للذهبي (1/ 171 _ 173)، وسـير أعـلام النبلاء لـه (9/ 295) وغاية النهاية لابن الجزري (1/ 502 _ 503)، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردى (2/ 155).
- (5) هو يوسف بن عمرو بن يسار _ويقال سيار _المدني نزيل مصر، أبو يعقوب الأزرق المقرئ صاحب ورش، لزمه مدة طويلة وأتقن عنه الأداء، وخلفه في الإقراء بالديار المصرية، توفي في حدود 240هـ وبطريقه يقرأ المغاربة لورش، وهي إحدى الطرق الثلاث المشهورة في رواية ورش، وهي طريقه، وطريق عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم أبي الأزهر العتقي، وطريق أبي بكر محمد بن عبد الرحيم الأصبهاني ثم الأسدي. تنظر ترجمة الأزرق في طبقات القراء للذهبي (1/ 209)، وغاية النهاية لابن الجزري (2/ 402).
 - (6) في ح «وعن» وهو خطأ.
- (7) هو الإمام نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أبو رؤيم المدني المقرئ الليثي مولاهم، أصل أبيه من سبي أصبهان،
 إمام أهل المدينة النبوية في القراءة وأول القراء البدور السبعة الأعلام الذين اختـار الإمام أبو بـكر بن مـجاهد=

و [التعوذ](1):

التعوذ على أوجه كثيرة $^{(2)}$ ، منها: «أعوذ بالله العظيم، من الشيطان الرجيم» $^{(6)}$ ، وها أشبه هذا $^{(5)}$. والأحسن المستعمل إذا أردت أن تقرأ: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم دون غيره $^{(6)}$.

- البغدادي قراءاتهم وألف فيها كتاب السبعة في القراءات. قرأ نافع على سبعين من التابعين، وكانت الرحلة إليه من المغرب والأندلس وسائر الآفاق، وتدبج مع الإمام مالك فأخذ كل واحد منهما عن صاحبه. توفي سنة 169هـ وقيل: 170هـ. تنظر ترجمته في مشاهير علماء الأمصار لابن حبان البستي (ص141)، وطبقات القراء (1/ 104)، وسير أعلام النبلاء (7/ 336)، وغاية النهاية (2/ 330).
 - (1) هذا العنوان من إضافتنا تمييزا لهذا الباب عن المقدمة قبله.
- (2) ذكر ابن الباذش منها سبع صيغ مروية عن الأثمة، وذكر أبو عمرو الداني في كتبه ست صيغ ذكرها المنتوري في شرحه على الدرر (1/ 92)، وزاد ابن القصاب في تقريب المنافع على ما عند ابن الباذش ثلاث صيغ فبلغ بها عشرا. ينظر الإقناع لابن الباذش (1/ 149 ــ 151)، وتقريب المنافع لابن القصاب: باب التعوذ (مخطوط)، والمنتوري على الدرر (1/ 92).
- (3) روى ابن الباذش بسنده أنها رواية أبي عدي عن ورش، وهي رواية أهـل مـصر عـن ورش في مـا ذكـر الأهوازي، وذكرها الداني في جامع البيان والاقتصاد والتمهيد وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيـان. ينظـر الإقناع لابن الباذش (1/ 149 ـ 149)، وشرح المنتوري على الدرر (1/ 92).
- (4) وهو رواية عن حمزة الزيات من السبعة كما ذكره ابن الباذش، وهـ ذا اللفـظ عنـ د أبي عمـرو الـ داني في الاقتصاد والتمهيد وإيجاز البيان. ينظر الإقناع (1/ 150)، والمنتوري على الدرر (1/ 92). وقد تقدمت هذه الصيغة في نسخة ح على التي قبلها.
 - (5) في ح «أشبه ذلك».
- (6) المختار من صبغ التعوذ ما ورد به الكتاب العزيز، وهو لفظ «أعوذ بالله من السيطان الرجيم» المأخوذ من قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا فَرَأْتَ أَنْفُرْءَانَ قِاسْتَعِدْ بِاللّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾، واختاره أبو عمرو كما في التيسير (ص16 ـ 17)، وابن الباذش في الإقناع (1/ 149 ـ 151). قال الإمام الشاطبي في باب الاستعادة من الحرز (ص8):

إذا ما أردت الدهر تقرأ فاستمعذ جهارا من الشيطان بالله مسجلا

على ما أتى في النحل يسرا وإن تـزد لربك تنـزيها فلـسـت مجهـلا

ويقول ابن بري في باب القول في التعوذ من الدرر اللوامع (ص15):

وقد أتت في لفظه أخبار وغير ما في النحل لا يختار.

◙ البسملة:

كان ورش _ رحمه الله _ لا يبسمل بين السورتين⁽¹⁾، ولا خلاف في البسملة في أول فاتحة الكتاب، وفي أول / كل سورة ابتدأ [القارئ] بها ولم يصلها بأخرى⁽²⁾. وله أن [1/أ] يسكت بين السورتين سكتة خفيفة من غير قطع، وهو المختار⁽³⁾. وله أن يصلَ السورة

(1) رُوي عن ورش بين السورتين الفصل بالبسملة، وتركها مع السكت أو الوصل، والمختار له من طريق أبي يعقوب الأزرق ترك البسملة مع السكت. واستثنى له بعض الشيوخ استحسانا أربعة مواضع سموها بالأربع الزهر، جعلوا المختار له فيها البسملة، وهي: فيما بين المدثر والقيامة، والانفطار والمطففين، والفجر والبلد، والعصر والهمزة. قال الداني في التيسير: "وليس في ذلك أثر يروى عنهم، وإنما هو استحباب من الشيوخ»، وقال الحصري في الحصرية (ص95):

ولم أقرّ بين السورتين مبسملا سوى أنني بسملتُ في الأربع الغسرّ وحجتهم فيهن عندي ضعيفة ولكن يقسوون الرواية بالنصر

ينظر التيسير في القراءات السبع للداني (ص18)، وجامع البيان لـه (ص148)، ومفردة نـافع ضـمن المفردات السبع لأبي عمرو الـداني (ص28)، والكـشف لمكـي (1/ 17)، واللآلـئ الفريـدة في شرح المقصيدة للفاسي (1/ 156 _ 159)، والمختصر البارع لابن جزي (ص34 _ 35)، وشرح المنتوري على الدرر (1/ 102 _ 102).

(2) جامع البيان (ص152 والتيسير (ص18)، ومفردة نافع ضمن المفردات السبع (ص28)، والتعريف في اختلاف الرواة عن نافع للداني (ص40)، وشرح المنتوري على الدرر (1/ 119 _ 122)، والفجر الساطع لابن القاضي (1/ 405). قال ابن بري في باب القول في البسملة من الدرر (ص16): ولا خسلاف عند ذي قراءة في تسركها في حالتي بسراءة

ود حسارات طلع دي كراءه ي كراءه و «الحمد لله» لأمر واضح وذكرها في أول الفواتسح

(3) قال أبو عمرو في التيسير (ص17_ 18): "و يختار في مذهب ورش وأبي عمرو وابن عامر السكت بين السورتين من غير قطع». وقال في جمامع البيان (ص151_ 152): "واختياري في مذهب من ترك الفصل سوى حزة أن يسكت القارئ على آخر السورة سكتة خفيفة من غير قطع شديد». قال الإمام الشاطبي في باب البسملة من الحرز (ص9):

وسكتهم المختار دون تنفس وبعضهم في الأربع الزهر بسملا وينظر شرح المنتوري على الدرر (1/ 108 ـ 109)، وفيه إشارة إلى كلام المؤلف هنا في ترجيح السكت. والمختار أن لا يبسمل في الأحراب (11)، إلا في قوله: ﴿ أَللَّهُ لَا إِلَهُ إِلاَّ وَاللَّهُ لَا إِلَهُ إِلاَّ هُوَ ﴾ (13)، وفي قوله: ﴿ إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ أَلسَّاعَةٌ ﴾ (13)، فإنه يُسختار أن

⁽¹⁾ جامع البيان (ص151 _ 152)، والتيسير (ص18).

⁽²⁾ آخر الفاتحة: 7 مع أول البقرة: 1.

⁽³⁾ آخر المائدة: 122 مع أول الأنعام: 1.

⁽⁴⁾ آخر الإسراء: 110 مع أول الكهف: 1.

⁽⁵⁾ آخر طه: 134 مع أول الأنبياء: 1.

⁽⁶⁾ آخر محمد: 39 مع أول الفتح: 1.

⁽⁷⁾ آخر النجم: 61 مع أول القمر: 1. وقد سقطت كلمة «الساعة» في ح.

⁽⁸⁾ آخر التين: 8 مع أول العلق: 1.

⁽⁹⁾ آخر العاديات: 11 مع أول القارعة: 1.

⁽¹⁰⁾ آخر القارعة: 10 مع أول التكاثر: 1.

⁽¹¹⁾ يعني في أوائل الأحزاب الستين التي جزِّئ إليها القرءان الكريم. قبال الداني في جامع البيان (سي 153): "وبغير تسمية ابتدأت رؤوس الأجزاء على شيوخي الذين قرأت عليهم في مذهب الكل، وهو الذي أختار، ولا أمنع من التسمية». وينظر شرح المنتوري على الدرر (1/ 123 _ 125)، والنشر (1/ 265)، والفجر الساطع (1/ 411). قال الفاسي في اللآلئ الفريدة (1/ 161) تعليقا على قول صاحب الحرز: "وفي الأجزاء خير من تلا": «كلام عام معناه الخصوص؛ لأنه إنسا يعني ههنا بالأجزاء ما لم يكن أول سورة، وأما ما كان أول سورة فلا بد من البسملة فيه».

⁽¹²⁾ وهو أول الحزب العاشر (الجزء الخامس). سورة النساء: 86.

⁽¹³⁾ وهو فاتحة الحزب التاسع والأربعين. سورة فصلت: 46.

يُبسمَل في هـذين الحـزبين⁽¹⁾. وإن بـسمل في غيرهما بعـد الاستعاذة فحسن⁽²⁾.

⁽¹⁾ في ح «الجزءين». قال في كنز المعاني (2/ 192): «وكان الناظم _ يعني الإمام الشاطبي _ يأمر بالبسملة فيهما». ويرى بعض الشيوخ أن لا خصوصية لهذين الموضعين، بل يسمل مطلقا عند الابتداء بلفظ الجلالة أو ضمير يرجع إليه. قال أبو وكيل ميمون الفخار في التحفة (2/ 20) (مرقونة):

وتجتبى في الجزء لا محسالة مفتستحا بلفظة الجسلالة (1/ 410 ـ 416). (2) التيسير (ص18)، والمختصر البارع (ص36)، والفجر الساطع لابن القاضي (1/ 410 ـ 416).

■ الإدغام:

دال «قد»: يدغمها في أربعة أحرف: في الظاء نحو ﴿ فَفَد ظَّلَمَ ﴾ (1)، وفي الضاد نحو (فَفَد ظَّلَمَ ﴾ (2)، وفي الضاد نحو ﴿ وَفَد تَّعْلَمُونَ ﴾ (3)، وفي الدال مثلِها (4) / في قوله (5): ﴿ وَفَد دَّخَلُواْ ﴾ (6) لا غير، ويظهرها فيما سواها (7). (8)

دال ﴿إِذْ﴾: يدغمها في حرفين: في الظاء نحو ﴿إِذْ ظَّلَمُوٓ أَ﴾ (9) وما أشبهه (10)، وفي الذال مثلها في قوله: ﴿إِذْ ذَّهَبَ مُغَلْضِباً ﴾ (11) لا غير، ويظهرها في ما (12) سوى هذين الخرفين (13).

تاء التأبيث: يدغمها في أربعة أحرف: في الظاء نحو ﴿ كَانَت ظَّالِمَةً ﴾ (14)، وفي الطاء نحو ﴿ فَالَت طَّآبِيهَ اللهُ ﴾ (15)، وفي الناء نحو ﴿ فَالَت طَّآبِيهَ اللهُ ﴾ (15)، وفي الناء

⁽¹⁾ البقرة: 229 والطلاق: 1. وقد تحرفت في النسختين إلى «قد ظلموا» ولا وجود لها في القرآن الكريم.

⁽²⁾ البقرة: 107، وكتبت في «أ» بدون فاء العُطف، وهو خطأ، وفي ح «قد ضلوا»: وهي ّفي النساء: 166.

⁽³⁾ الصف: 5.

⁽⁴⁾ ساقطة في ح.

⁽⁵⁾ في ح «نحو».

⁽⁶⁾ المائدة: 63 وهي في النسختين بدون واو، وهو خطأ.

⁽⁷⁾ في ح «سواهما».

⁽⁸⁾ التعريف في اختلاف الرواة عن نافع (ص62)، والتيسير (ص42)، ومفردة نافع ضمن المفردات المسبع للداني (ص89)، والقصيدة الحصرية (ص114)، والقصد النافع للخراز (ص216 _217)، والمختصر البارع لابن جزى (ص67 _28).

⁽⁹⁾ النساء: 63.

⁽¹⁰⁾ وهو قوله تعالى: ﴿إِذْ ظلمتم﴾ في الزخرف:38، وليس في القرآن الكريم غير هذين الموضعين.

⁽¹¹⁾ الأنبياء: 86.

^{(12) (}ما) ساقطة من ح.

⁽¹³⁾ التبصرة لمكي (ص111_112)، والقيصد النيافع (ص215، 220)، والمختيصر البيارع (ص67)، وشرح المنتوري على الذرر (1/ 386، 401).

⁽¹⁴⁾ الأنبياء: 11.

⁽¹⁵⁾ الأحزاب: 13.

⁽¹⁶⁾ الأعراف: 189.

مثلها $^{(1)}$ نحو ﴿كَانَت تَّاتِيهِمْ ﴾ $^{(2)}$ ، ويظهرها في سائر الحروف $^{(3)}$.

اللام الساكتة: يدغمها في حرفين: في الراء نحو ﴿ فُل رَّبِ ﴾ (4)، وفي اللام مثلها نحو ﴿ فُل رَّبِ ﴾ (4)، وفي اللام مثلها نحو ﴿ فُل لاَّ يَعْلَمُ ﴾ (5)، ويظهرها في سائر الحروف (6).

الباء الساكة (⁷⁾: يـدغمها في البـاء مثلهـا لا غـير (⁸⁾، نحـو ﴿ وَلاَ يَغْتَب بَّعْضُكُم [بَعْضُكُم [بَعْضُكُم [بَعْضًاً] ﴾ (9)، ويظهرها (10) في سائر [ما] سواها (11).

الفاء الساكنة: يدغمها في الفاء مثلها، نحو ﴿ قِلاَ يُسْرِف قِيِّ / أَلْفَتْلِ ۖ ﴾ (12)، ويظهرها [3/أ] في سائر الحروف (13).

(1) ساقطة في ح.

(2) غافر: 22.

(3) التيسير (ص43)، ومفردة نافع ضمن المفردات السبع (ص40)، والقبصد النافع (ص217، 220)، والمختصر البارع (ص88 ـ 69)، والفجر الساطع (3/ 57 ـ 60).

(4) الإسراء: 24.

(5) النمل: 67.

(6) التعريف (ص65)، واللآلئ الفريدة (1/ 359_360)، والقصد النافع (ص218 _ 219)، والمختصر البارع (ص69)، وشرح المنتوري على الدرر (1/ 397_400).

(7) في ح تقديم للكلام على الباء الساكنة على الكلام على اللام الساكنة.

(8) «لا غير» ساقطة في ح.

(9) الحجرات: 12.

(10) في ح «ويظهر».

(11) في ح «فيما سواها».

(12) الإسراء: 33.

(13) إدغام ورش الباء الساكنة والفاء الساكنة كلَّ واحدة منهما في مثلها هـ و مـن قبيـل إدغـام المتمـاثلين اللذين أولهمـا ساكن، وهو مجمع عليه بين جميع القراء. قال الشاطبي في الحرز (ص23): وما أول المثلين فيه مسكَّنٌ فلا بد من إدغامه متمثَّلا

ينظر الأرجوزة المنبهة للداني (ص222)، والتبصرة لمكي (ص110)، واللآلئ الفريدة (1/ 359 ــ 359)، والقصد النافع (ص221 ــ 222)، وشرح المنتوري على الدرر (1/ 403).

الذال الساكة لتوالى الحركات⁽¹⁾: يدغمها في أصل: ﴿ آتَّخَدَتُمْ ﴾ (2) و ﴿ أَخَدَتُمْ ﴾ (3) و ﴿ أَخَدَتُمْ ﴾ (ق و ﴿ أَخَدَتُهَا ﴾ (4) و ﴿ لَتَّخَدَتَّ ﴾ (5)، وما كان من الأخذ والاتخاذ، ويظهرها في ما سوى هذا الأصل (6).

الثاء الساكنة للجزم ولتوالي الحركات (⁷⁾: يظهرها ⁽⁸⁾عند جميع الحروف ⁽⁹⁾.

الميم الساكنة: يدغمها في الميم مثلها لا غير (10)، نحو ﴿ كُنتُم مُّومِنِينَ ﴿ ﴾ (11)، ويظهرها في ما سواها.

في ح «الحركة».

(2) البقرة: 79.

(3) آل عمران: 80.

(4) الحج: 46.

(5) الكهف: 76.

(6) التيسير (ص44)، والمختصر البارع (ص75)، وتحفة المنافع (2/ 147 _ 148)، وشرح المنتوري على الدرر (1/ 412 _ 413).

(7) في ح «الحروف»، وهو خطأ.

(8) في ح «يظهر».

(9) يعني بالثاء الساكنة للجزم قوله تعالى: ﴿ يلهثُ ذلك ﴾ الأعراف: 176، وبالساكنة لتوالي الحركمات نحمو ﴿ لِبِشَتُ ﴾ و ﴿ لِبِثِتُم ﴾ و ﴿ أورثتموها ﴾. قال في الحصرية (ص117):

وأما ﴿لبنتم ﴾ أو ﴿لبنتُ ﴾ فمظهر و﴿أورثتموها ﴾ فادر وافهم عن المدري

وقال:

وأظهر ورش ثاء ﴿ يلهث ﴾ وأدغمت لقالون فارتع في حدائقيَ الخَصر

ينظر التيسير (ص44)، والمختصر البارع (ص73، 3٪)، وتحفة المنافع (2/ 149، 151) (مرقـون)، وشرح المنتوري على الدرر (1/ 411 ـ 412، 415).

(10) (لا غير) ساقطة في ح.

(11) البقرة: 90.

وحكمها عند الباء أن تكون مخفاة أو مظهرة (1)، نحو ﴿ كُنتُم بِهِ عَهُ (2) و﴿ ءَامَنتُم بِهِ عَهُ الباء أن تكون مخفاة أو مظهرة (1)، نحو ﴿ كُنتُم بِهِ عَهُ (4) مِن غير إفحاش في إظهارها. والوجهان صحيحان (4).

(1) في ح المظهورة ١١، وهو خطأ.

(4) إخفاء الميم الساكنة عند الباء، مذهب أبي الحسن الأنطاكي وأبي عمرو الداني، وهو قياس قول ابن مجاهد ومذهب سيبويه والبصريين، وإظهارها مذهب أبي الحسين بن المنادي وأبي الحسن بن غلبون ومكي وأبي الحسن بن شريح والقيجاطي وحكي عن ابن مجاهد، وهو قول عامة النحويين. والأشهر المعمول به عند المغاربة الإخفاء. قال في تحفة المنافع (2/ 162):

والميم بعد القلب في الأداء تقرأ بالإظهار والإخفاء لكنه الإخفاء فيها أحسن وهو الذي يقوله من يتقن

ينظر شرح الخاقانية للداني (2/ 284 _ 286) (مرقون) والتحديد له (ص168 ـ 169)، والرعاية لمكي (ص232 _ 168)، والرعاية لمكي (ص232 _ 238)، وعمدة المفيد (النونية) للسخاوي (ص79)، والقصد النافع (ص237 _ 238)، وعقود الجمان للجعبري (ص144)، والتمهيد في علم التجويد لابن الجزري (ص144)، والنشر (2/ 26)، والفجر الساطع (3/ 147)، والنجوم الطوالع للمارغني (ص88).

⁽²⁾ يونس: 51.

⁽³⁾ البقرة: 136.

□ النون الساكنة والتنوين:

تدغمان⁽¹⁾ بغنة في حروف «يومن»، وبغير غنة في الراء واللام⁽²⁾. ولا يكون الإدغام إلا إذا⁽³⁾كانت النون في كلمة والياء والواو في كلمة أخرى، فإذا كانت النون⁽⁴⁾ معهما في كلمة واحدة أظهرت⁽⁵⁾، وذلك نحو ﴿ألدُّنْبِا﴾ و﴿وَينُوَانِ﴾]⁽⁷⁾.

وتقلبان عند الباء ميماً خالصة من غير إدغام، ثم يكون حكمها بعد القلب حكم الميم الساكنة (8). وسواء كانت النون معها في كلمة أو من كلمتين نحو

في ح «يدغمها».

(2) الرعاية لمكي (ص263)، والحصرية (ص119)، والتمهيد لابن الجزري (ص156).

(3) كلمة «إذا» ساقطة في ح.

(4) ساقطة في ح.

(5) وقع ذلك في أربع كلمات في القرآن الكريم، ذكر المؤلف منها هنا ثلاث كلمات والرابعة ﴿بنيان﴾، وعلة المنع من الإدغام مخافة إشباهه للمضعف. قال ابن بري في الدرر (ص29):

وتظهر النون لواو أويا في نحو ﴿قنوان ﴾ ونحو ﴿الدنيا ﴾

خيفة أن يستبه في إدغامه ما أصله التضعيف لالتزامه

شرح الخاقانية للداني (2/ 306)، والتحديد (ص116)، والأرجوزة المنبهة (ص213)، والتمهيد لابن الجزري (ص157)، والنجوم الطوالع (ص89).

(6) الرعد: 4. (5) الأناء . . ه

(7) الأنعام: 100. (8) يعني في التخيير فيها بين الإخفاء والإظهار المتقدمين في الميم الساكنة. لكن أبا عمر و الداني لم يذكر فيها إلا وجها واحدا هو الإخفاء، نصر على ذلك في شرح المخلقان قر2/ 200/ در قرن كاذا المواجعة عند الإلى المارية و معرف من أن

هو الإخفاء، نص على ذلك في شرح الحاقانية (2/ 300) (مرقون)؛ لذلك اعترض الإمام ابن الجزري على متأخري المغاربة إجراءهم الوجهين في الميم المنقلبة كالميم الساكنة عند الباء، فقال في النشر (2/ 26): «لم يختلف في إخفاء الميم ولا المغاربة إجراءهم الوجهين في الميم المنقلبة كالميم الساكنة عند الباء، فقال في النشر (2/ 26): «لم يختلف في إخفاء الميم ولا في إظهار الغنة في ذلك - يعني في النون الساكنة والتنوين عند الباء، والعجب أن شارح أرجوزة ابن بري في قراءة الخلاف في ذلك فوهم، ولعله انعكس عليهم من الميم الساكنة لا المقلوبة، واختيار مع ذلك الإخفياء». ومراده نافع حكى ذلك عن الداني، وإنما حكى الداني ذلك في الميم الساكنة لا المقلوبة، واختيار مع ذلك الإخفياء». ومراده بشارح أرجوزة ابن بري الإمام أبو عبد الله الخراز، فقد نص على الوجهين في الميم المنقلبة في شرحه على درر ابن بري المسمى بـ «القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع في مقرإ الإمام نافع» (ص 237). وممزة الل بذلك من شيوخ القراء المغاربة أبو وكيل ميمون الفخار في تحفة المنافع (2/ 162).

﴿مِنْ بَعْدِ ﴾ (1) و ﴿ أَنْبِينُهُم ﴾ (2) و ﴿ طَلْمَاتٌ بَعْضُهَا ﴾ (3) .

وتظهـران عنــد حـروف الحلــق الــستة⁽⁴⁾، وهــي مجموعــة في هــذا البيــت، وهــو للخاقان(⁵⁾رحمه الله:

فحاءٌ وخاءٌ ثم هاءٌ وهمزةٌ وعينٌ وغينٌ ليس قوليَ بالنُّكُو (6)

وتخفيان عند ما بقي من الحروف، وهي خمسة عشر حرفا⁽⁷⁾. والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام⁽⁸⁾، وهو عار من التشديد⁽⁹⁾.

(1) البقرة: 26.

(2) البقرة: 32. في ح «أنباءهم».

(3) النور: 39.

(4) شرح الخاقانية للداني (2/ 302 ـ 304).

- (5) هو موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان، أبو مزاحم المعروف بالخاقاني، الإمام المقرئ الحافظ البغدادي، قال ابن الجزري: «هو أول من صنف في التجويد فيما أعلم». كان أبوه وزيرا لجعفر المتوكل على الله، وأخوه محمد بن عبيد الله وزيرا للمقتدر بالله. ولادة أبي مزاحم سنة 248هـ ووفاته سنة 325هـ. ترجمته في تاريخ بغداد (13/ 59)، ومعجم الشعراء لابن المرزباني (ص800)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (15/ 94 _ 59)، وطبقات القراء له (1/ 348)، والعبر في خبر من غبر له (2/ 211)، وغاية النهاية (2/ 220 _ 321).
 - (6) القصيدة الخاقانية لأبي مزاحم الخاقاني (ص27) وبعدها:

فهذي حروف الحلق يخفى بيانها فدونك بينها ولا تعصين أمري

(7) كلمة «حرفا» ساقطة في ح. وقد جمع بعضهم تلك الحروف في أواثل كلمات هذين البيتين من الغزل:

ضحکت زینب فأبدت ثنایا ترکتنی سیکران دون شراب طوقتنی ظلما قلائد ذل جرعتنی جفونها کأس صاب

ر. قواعد التجويد للدكتور عبد العزيز القاري (ص90).

- (8) انظر شرح الخاقانية لأبي عمرو الداني (2/ 189، 309 ـ 310) (مرقون).
- (9) التذكرة لآبن غلبون (1/ 238) وجمامع البيان (ص300 ـ 301)، والأرجوزة المنبهة (ص220)، وورد الخافانية (ع. 189) (مرقون)، والرعاية (ص267)، والتمهيد لابن الجزري (ص158 ـ 159). و 159). و 159).

وكذلك يدغم النون من هجاء ﴿يَسَّ الله بغنة في الواو في قوله: ﴿يَسَّ وَالْفُرْءَانِ ﴾ (3) ، وبالإظهار يؤخذ له (4) فيه (5) .

(9) تحرفت في نسخة «أ» إلى «سين».

(1) تحرفت في نسخة «أ» إلى «سين».

(2) يس: 1.

(3) القلم: 1.

(4) كلمة «له» ساقطة في ح.

(5) الأرجح لورش الإظهار في ﴿ن والقلم ﴾، وهو مذهب أكثر المصريين، ولم يذكر ابن مجاهد في السبعة غيره، واختاره الداني، وأما الإخفاء فمذهب أبي الحسن بن غلبون. ينظر السبعة (ص538، 646)، والتدذكرة لابن غلبون (2/ 629)، والتعريف (ص66)، والتيسير (ص183)، والقصد النافع (ص229)، والمختصر البارع (ص73)، والفجر الساطع (3/ 106 _ 111).



		•

/ يمد ورش⁽¹⁾ حروف المد واللين الثلاثة، وهي: واو قبلها ضمة، وياء قبلها كسرة، [1/1] وألف ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحا، وذلك إذا كان بعدها همزة: فالواو نحو ﴿فَالُوٓاْ وَالْفُ وَلا يكون ما قبلها إلا مفتوحا، وذلك إذا كان بعدها همزة: فالواو نحو ﴿فَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ (2)، و﴿فُرُوٓءٌ ﴾ (3)، والياء نحر و ﴿فِحَ أَنهُ سِحُمٌ ﴾ (4) و﴿أَلْمُسِحَةٌ ﴾ (5)، والألف نحو ﴿أَلاّ إِنَّهُمْ ﴾ (6) و﴿جَآءَ ﴾. وسواء كانت معهن في كلمة أو في كلمتين (7). أو مشدد (8) نحو ﴿صَوَآفَّ ﴾ (9) و ﴿دَآبَةٍ ﴾ (10) و﴿أَتُحَآجُونِ ﴾ (11). أو ساكن نحو ﴿مَحْبِآ "﴾ (21)، وكاف وميم وسين (13) ونون (14).

- (2) البقرة: 13.
- (3) البقرة: 226.
- (4) البقرة: 233.
 - (5) غافر: 58.
 - (6) البقرة: 12.
- (7) التيسير (ص30)، والتعريف (ص60)، والمختصر البارع (ص42)، والقصد النافع (ص121).
 - (8) في ح الومشددة»، وهو خطأ.
 - (9) الحج: 34.
 - (10) هود: 6.
 - (11) الأنعام: 81.
 - (12) الأنعام: 164.
 - (13) في ح «وعين»، وهو خطأ، وسيأتي حديث المؤلف قريبا عن الخلاف فيها.
- (14) يعني الواردة في فواتح بعض السور. والحروف التي تمد في فواتح السور بسبب السكون ثمانية مجموعة في قولهم: «كم عسل نقص». ويسمى المد بسبب الشد أو السكون مدا لازما لإجماع القراء عليه ولزومه في كل قراءة. جامع البيان (ص203، 205)، والتبصرة لمكي (ص68)، وفتح الوصيد للسخاوي (2/ 278 _ 279)، والقصد النافع (ص118 _ 119)، والمنتوري على الدرر (1/ 237)، والنشر (1/ 317).

⁽¹⁾ في ح «قالون وورش».

فإن انفتح (1) ما قبل الواو والياء كانا حرفي لين لا حرفي مدِّ (2)، فإذا أتت بعدهما همزة مدهما ورش مدا متوسطا (3)، وذلك نحو ﴿شَعْءِ ﴾ و﴿شَيْءاً ﴾ و﴿يَا يُعَسُ ﴾ (4) و ﴿ حَمَهَ يُعَةٍ ﴾ (5) و ﴿ سَوْءَ قَهُ ﴿ أَلسَّوْءٍ ﴾ و ﴿ سَوْءَ تِهِمَا ﴾ (8) وما أشبه ذلك،

(1) في ح «فتح».

(2) سمياً بذلك لأنهما يخرجان في لين وقلة كلفة على اللسان. لكنهما نقصا عن مشابهة الألف لتغير حركة ما قبلهما عن جنسهما، فنقصا المد الذي في الألف وبقي اللين فيهما لسكونهما. ينظر التمهيد في علم التجويد لابن الجزري (ص92).

(3) بشرط اتصالهما بالهمزة في كلمة واحدة، احترازا من المنفصل نحو ﴿ ابني _ ادم ﴾ و ﴿ خلوالل ﴾ فـ لا يـ دخل في هذا الباب. فلورش في حرف اللين إذا وليته همزة في كلمة وجهان: التوسط، وهـ و المختار، وهـ و مـ ذهب أبي عمرو الداني ومكي، واختيار مشيخة المصريين، وبه قرأ الداني على ابن خاقان وفارس ابن أحمـ د. والوجـ ه الآخر: الإشباع، واختاره الحصري. قال الشاطبي في باب المد والقصر من الحرز (ص 15):

وإن تسكن اليابين فتح وهمزة بكلمة او واو فوجهان جُمالا

بطول وقصر وصل ورش ووقفه

ينظر التعريف للداني (ص75)، وجمامع البيان (ص202 - 203)، والتبصرة لمكي (ص62 - 63)، والحصرية (ص102 - 63)، والحصرية (ص102 - 103)، وكنز المعاني للجعبري (2/ 369 ـ 374)، وكنز المعاني للجعبري (2/ 369 ـ 374)، والمنتوري على الدرر (1/ 200 ـ 233)، والنشر (1/ 346 ـ 348).

- (4) يوسف: الآية 87.
- (5) آل عمران: الآية 48. وهذه الأمثلة الثلاثة ليست في ح.
 - (6) المائدة: الآية 33.
 - (7) التوبة: الآية 99.
- (8) الأعراف: الآية 19. واختلف عن ورش في واو ﴿سوءات﴾ على قولين: أحدهما: طرد الأصل فيه كالنظائر السابقة، فيمد أو يوسط، وهو اختيار أبي عمرو، وعليه العمل. والشاني: استثناؤه فيقصر، وهو مذهب مكبي وابين شريح والمهدوي. ومنشأ الخلاف فيه: هل تراعى الحركة الأصلية في عينه، وهي الفتحة التي ظهرت في لغة هذيل، فيقصر، أم يراعى ما طرأ عليها من الإسكان بسبب اعتلال العين فتجرى على القاعدة في النظائر؟ قال ابن بري في درره:

والسواو واليساء متسى سسكنتا ما بسين فتسحة وهمسز مسدتا

لــه توسطا وفي ســوات خلف لما في العين من فعلات

ينظر جامع البيان (ص202 ــ 203)، والتبصرة لمكي (ص63)، والقـصد النـافع (ص141 ــ 146)، والمنتوري على الدرر(1/ 231 ــ 233).

وقد اشتهرت هذه المسألة بلغز الحصري المشهور فيها، وأجوبة القراء عنه، وأشهرها جواب الإمام الشاطبي. ينظر ذلك في كنز الجعبري (1/ 375 _ 381).

حاشا ﴿مَوْيِلًا ﴾ $^{(1)}$ و﴿ ٱلْمَوْءُردَةٌ ﴾ $^{(2)}$.

وكذلك يمد الياء من هجاء عين في قوله: ﴿ حَبِهِيغُصَّ ۚ ﴾ (4) و ﴿ [جَمِ] غَسِقَ ۗ ﴾ (5) مدا مشبعا، وهو الوجه. وقال بعضهم: هو مد متوسط / ، والوجهان صحيحان (6). [4/ب]

(1) الكهف: الآية 57.

(2) التكوير: الآية 8.

(3) والعلة في استثناء هاتين الكلمتين، قيل: لكون الواو فيها تسقط في بعض تصاريف الكلمة. يقـال: «وأل يثل» و «وأد يئد»، فتسقط الواو في المضارع لوقوعها بين ياء وكسرة. قال ابن بري في الدرر (ص21):

وقصر موثلا مع الموءودة لكونها في حالمة مفقودة

وقيل: لأن أصل واويهما الحركة؛ لأنهما من «وَأَد» و «وَأَل»، وإنما سكنتا لدخول الميم عليها فلم يعتد بالسكون لأنه عارض. ينظر شرح الهداية للمهدوي (1/ 37)، والتعريف للداني (ص75) والتبصرة لمكي (ص63)، واللآلئ الفريدة للفاسي (1/ 237)، والقصد النافع (ص47)، والمختصر البارع (ص45)، والمنتوري على الدرر (1/ 233 ـ 234).

(4) مريم: الآية 1.

(5) الشورى: الآية 1.

(6) فالمد المشبع فيه مذهب ابن مجاهد وأبي الحسن الأنطاكي واختيار أبي عمرو ومكي والحصري، والتوسط اختيار أبي الطيب بن غلبون وابنه أبي الحسن. قال أبو عمرو في جامع البيان (ص206): «والوجهان من الإشباع والتمكين _ يعني التوسط _ في ذلك صحيحان جيدان، والأول أقيس». وقال الحصري في رائيته (ص201 _ 102):

وفي مد عين ثم ﴿شيء﴾ و﴿سوءة﴾ خلاف جرى بين الأئمة في مصر فقال أناس: مفرط، وبه أقري

ينظر التذكرة لأبي الحسن بن غلبون (1/ 90)، وشرح الخاقنية للداني (ص298)، وجامع البيان (ص206)، وجامع البيان (ص206)، والتبصرة لمكي (ص68 ـ 64)، وشرح المنتوري على الدرر (1/ 237 ـ 241).

(1) البقرة: الآية 12.

(2) البقرة: الآية 30.

(3) البقرة: الآية 30.

(4) البقرة: الآية 13.

(5) البقرة: الآية 60.

(6) الكهف: الآية 31.

(7) في ح (همزة محققة).

(8) اختلف عن ورش من طريق الأزرق في مقدار هذا المد، وهو المسمى «مد البدل»، وهو ما تأخر فيه حرف المدعن الهمزة، سواء كانت همزة محققة نحو ما مثل به المؤلف، أو مغيرة يالتسهيل نحو ﴿جاء. الله أو بالبدل نحو ﴿من السماء. ايه ﴾ أو بالنقل نحو ﴿الاخرة ﴾ و ﴿من امن ﴾، على ثلاثة مذاهب: التوسط، وهو اختيار الداني، وهو المشهور، والإشباع وهو مذهب القيروانيين كابن سفيان ومكي والمهدوي وابن الفحام وغيرهم، ورجحه القيجاطي، والقصر، واختاره أبو الحسن الأنطاكي وطاهر ابن غلبون. قال الشاطبي في باب المد والقصر من الحرز (ص14):

وما بعد همز ثابت أو مغير فقصر وقد يروى لورش مطولا ووسطه قوم كئامن هيولا ءالهة ءاتى للايسمان مثلا

ينظر التيسير (ص 31)، وجامع البيان (ص 193)، وكتاب تمكين المد في ﴿ اتن ﴾ و ﴿ امن ﴾ و ﴿ ادم ﴾ و ﴿ ادم ﴾ و شبهه لمكي (ص 23)، والتبصرة له (ص 60)، والحصرية (ص 101)، وشرحها لابن عظيمة (2/ 70 _ 74) (مرقون)، واللآلئ الفريدة للفاسي (1/ 227)، والقصد النافع (ص 129)، وشرح الدرللمنتوري (1/ 193 _ 203).

واستثنى المصريون من جميع ذلك قوله: ﴿إِسْرَآءِيلَ ﴾ (1) حيث وقع (2)، وما كان قبل الهمزة فيه ساكن سالم (3) نحو ﴿ إِلْفُرْءَانُ ﴾ (4) و﴿ الظَّمْانُ ﴾ (5) و﴿ مَسْئُولًا ﴾ (6) و﴿ مَسْئُولًا ﴾ (6) و﴿ مَسْئُولًا ﴾ (7) وما أشبه ذلك، فلم يزد أحد من الرواة عنه في تمكين الهمزة في ذلك. واستثنوا من المسهلة قوله: ﴿ لاَ تُوَاخِذْنَآ ﴾ (8) [و ﴿ لاً] يُوَاخِدُكُمُ ﴾ (9) وما أشبه. واستثنى بعضهم ﴿ ءَالْمَ ﴾ (10) في يسونس في الموضعين (11)، و﴿ عَاداً اللهُ ولِيلُ ﴾ (12) في والنجم (13).

(1) البقرة: الآية 39.

- (2) هذا على مذهب أبي عمرو الداني وأصحابه، وهو المشهور، ولابن شريح ومكي والحصري والأهوازي وابن الفحام فيه المد على الأصل. ينظر التيسير (ص31)، وجامع البيان (ص193 ـ 194)، والتبصرة لكي (ص60 ـ 62)، والكافي لابن شريح (ص40)، والحصرية (ص101 ـ 103)، والتجريد لابن الفحام (ص137)، والإقتاع لابن الباذش (1/472)، والقصد النافع (ص134 ـ 135)، والكنز للجعبري (2/356)، والمتتوري على الدرر (1/209).
- (3) يعني بالساكن السالم ما كان حرفا صحيح غير معتل، فإن كان الساكن معتلا نحو (الموءودة) و (سوءاتهما) فإن في حرف المد الواقع بعد الهمزة المذاهب الثلاثة المتقدمة في «مد البدل». ينظر القصد النافع (ص132).
 - (4) البقرة: الآية 184.
 - (5) النور: الآية 38.
 - (6) الإسراء: الآية 36.
 - (7) الأعراف: الآية 17.
 - (8) البقرة: الآية 285.
 - (9) البقرة: الآية 223.
 - (10) ساقطة في ح.
 - (11) يونس: الآيتان 51، 91.
 - (12) النجم: الآية 49.
- (13) ذكر المؤلف هنا خس كلمات مستثناة لورش من مد البدل، فليس له فيها غير القصر، وأغفل ذكر أصلين مستثنين ذكرهما أبو عمرو وغيره، وهما: حرف المد إذا أتى بعد همزة وصل حال الابتداء بها نحو ﴿ماءً﴾ وإيتوني و ﴿ ايذن لي ﴾، والألف التي بعد الهمزة المبدلة من التنوين المنصوب في الوقف نحو ﴿ ماءً ﴾ و ﴿ عَناءً ﴾. وجمعها كلها الإمام ابن بري في الدرر (ص20) فقال:

والمد في هذا الضرب إنما يكون على مقدار مذهبه في الحدر⁽¹⁾ والتحقيق (2)، وبالله تعالى التوفيق.

بعدد صحیح سساکن متصل ونحو ﴿مسئولا﴾ فقس و ﴿الظمّان﴾ هذا الصحیح عند أهل مصر منه لدی الوقوف لا تُمَدد له کـ﴿أیت﴾ لانعسدامه فی الوصل

ما لم تك الهمزة ذات الثقل فإنه يقتصره ك ﴿القسرآن﴾ وياء ﴿إسراءيل﴾ ذات قسر وألف التنوين أعني المبدل في وما أتى من بعد همز الوصل

تنظر هذه المستثنيات وتوجيهها في جامع البيان (ص193 _ 194)، والتيسير (ص31)، والتبصرة لمكي (ص60 _ 62)، والتبصرة لمكي (ص60 _ 62)، والإقناع (1/ 472 _ 474)، والقصد النافع للخراز (ص132 _ 141)، وكنز المعماني للجعبري (2/ 35 _ 65) (مرقونة)، والمنتوري على الــــدرر (1/ 351 _ 441).

(1) تصحفت في «أ» إلى «الحدذ» في «ح» إلى «الحدق»، والصواب ما أثبته.

والحدر مرتبة من المراتب الثلاث في القراءة، وهي: التحقيق والتدوير والحدر. والحدر لغة الإسراع، وفي اصطلاح المجودين: هو عبارة عن إدراج القراءة وسرعتها وتخفيفها بالقصر والتسكين والاختلاس والبدل والإدغام الكبير وتخفيف الهمز ونحو ذلك مما صحت به الرواية. ينظر الأرجوزة المنبهة لأبي عمرو الداني (ص202)، والتحديد له (ص93)، والموضح في التجويد لأبي القاسم عبد الوهاب القرطبي (ص55)، والنشر لابن الجزري (1/207)، والتمهيد له (ص50)، وشرح المقدمة الجزرية لزكريا الأنصاري (ص60).

(2) التحقيق: ويسمى أيضا ترتيلا، هو في اصطلاح أهل التجويد: عبارة عن إعطاء كل حرف حقه من إشباع المد وتحقيق الهمزة وإتمام الحركات واعتماد الإظهار والتشديدات وتوفية الغنات وتفكيك الحروف وملاحظة الجائز من الوقوف. ينظر التحديد للداني (ص89)، والأرجوزة المنبهة له (ص200)، والإقناع لابن الباذش (1/561)، والموضح في التجويد للقرطبي (ص153 – 154)، والنشر لابن الجزري (1/205)، والتمهيد له (ص48 – 49)، وشرح المقدمة الجزرية للشيخ زكريا الأنصاري (ص60).





كان ورش ينقل حركة الهمزة إلى الساكن / قبلها، فيتحرك الساكن بحركتها⁽¹⁾، [5/أ] وتسقط هي أصلا، وذلك⁽²⁾ إذا كان الساكن⁽³⁾ في آخر كلمة والهمزة في أول كلمة أخرى⁽⁴⁾، نحو ﴿فَدَ آهْلَحَ﴾⁽⁵⁾ و﴿قَإِن المَنُواْ﴾⁽⁶⁾ و﴿قَأَبَوَاْ اَنْ يُّضَيِّبُوهُمَا﴾⁽⁷⁾ و﴿قَإِنُ احْصِرْتُمْ﴾⁽⁸⁾ و ﴿قَاتَتُ اصْلَهَا﴾⁽⁹⁾ و﴿قَعَالَوَاْ اَتْلُ﴾⁽¹⁰⁾، ﴿وَلَكِنَ اَعْبُدُ وَهِقَالَتَ اصْلَهَا﴾⁽⁹⁾ و﴿قَعَالَوَاْ اَتْلُ﴾⁽¹¹⁾، ﴿وَلَكِنَ اَعْبُدُ اللّهَ﴾⁽¹¹⁾ و﴿يَفُوَّةٍ (11) اَجْعَلُ﴾⁽¹⁵⁾ و﴿رَدُماً

(1) في ح «بحركاتها».

(2) في ح الوهذا".

(3) في ح «ساكن».

(4) ينقل ورش حركة الهمزة إلى الساكن قبلها بشروط أربعة هي: سكون الحرف المنقول إليه حركة الهمزة، وصحته، وقبليته، وانفصاله. تنظر هذه الشروط في التيسير (ص35)، وجامع البيان (ص266 - 267)، وكنز المعاني للجعبري (2/ 472)، والقصد النافع (ص201)، والمنتوري على الدرر (1/ 350)، وتحصيل المنافع للكرامي (2/ 154)، والنشر (1/ 408). وجمعها ابن بري في قوله في الدرر (ص25):

حركة الهمز لورش تنتقل للساكن الصحيح قبلُ المنفصل

(5) المؤمنون: الآية 1.

(6) البقرة: الآية 136.

(7) الكهف: الآية 76.

(8) البقرة: الآية 195. وفي ح «أحصرت» وهو خطأ.

(9) البقرة: الآية 264.

(10) الأنعام: الآية 152.

(11) يونس: الآية 104.

(12) سبأ: الآية 16.

(13) القصص: الآية 6.

(14) تصحفت في اأً إلى ابقرة.

(15) الكهف: الآية 91.

اتُونِي﴾ (1)، ﴿ وَاذْكُرِ اِسْمَاعِيلَ﴾ (2) و ﴿ لَبِنُ اخْرِجْتُمْ ﴾ (3) و ﴿ مِنِ اِسْتَبْرَقِ ﴾ (4) و ﴿ حَامِيَةُ ۞ اللَّهِيْكُمُ أَلتَّكَاثُرُ ﴾ (5)، وما أشبه ذلك من التنوين وغيره.

وأما قوله: ﴿كِتَابِيهُ ﴿ إِنِّي ﴾ في الحاقة (6)، فيحتمل وجهين:

- أحدهما: نقل الحركة على أصله في جميع السواكن.
- والثاني: تحقيق الهمزة بعد إسكان الهاء؛ من أجل أنها إنما (7) جيء بها للوقف عليها. وهو أوجه (8).

وكذلك الاختلاف في إظهار الهاء وإدغامها في قوله: ﴿مَالِيَه ﴿ مَّلَكَ ﴾ (9). والوجهان صحيحان في الموضعين (10).

(1) الكهف: الآيتان 1 9 _ 92.

(2) ص: الآية 47.

(3) الحشر: الآية 11.

(4) الرحمن: الآية 53.

(5) آخر القارعة: الآية 10 وبداية التكاثر: الآية 1.

(6) الحاقة: الآيتان 18 _ 19.

(7) ساقطة في ح.

(8) واختاره أبو عمرو من قراءته على الخاقاني وأبي الفتح وابـن غلبـون ومـشيخة المـصريين، وهـو مـذهب الجمهور، وعليه العمل. قال الشاطبي في باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها من الحرز (ص19):

..... و ﴿ كتابيه ﴾ بالاسكان عن ورش أصح تقبلا

ينظر التيسير (ص36)، وجامع البيان (ص267)، والتعريف (ص54)، والتبصرة لمكي (ص88)، والكشف له (1/ 94)، والإقناع لابن الباذش (1/ 389 ـ 390)، والمختصر البارع لابن جزي (ص64)، والمنتوري على الدرر (1/ 363 ـ 365)، والنشر (1/ 409).

(9) الحاقة: الآية 28_29.

(10) يلزم من نقل حركة هاء السكت في ﴿كتابيه اني﴾ إدغامها في ﴿ماليه هلك ﴾، ويلزم من ترك النقل الإظهار. قال ابن برى في الدرر (ص 25):

وكـذلك ينقــل إلى الـــلام المُعرَّفــة (1) في نحــو (2): ﴿ الْآخِرَةُ ﴾ (3) و ﴿ اِلْآرْضِ ﴾ (4) [5/ب] و ﴿ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُو

ولم ينقُل مما هو في كلمة إلا في موضع واحد (8)، وهو قوله: ﴿ رِدا َ يُصَدِّفْنِح ۗ ﴾ (9) لا غير (10).

..... وفي ﴿ كتابيـــه ﴾ خلف ويجرى في ادّغام ﴿ ماليــه ﴾

ينظر جامع البيان (ص268)، والتبصرة لمكي (ص88)، والإقناع لابن البـاذش (1/ 390)، واللآلـئ الفريدة (1/ 295)، والقصد النافع (ص204)، وكنز المعـاني للجعـبري (2/ 489)، والمنتـوري عـلى الدرر (1/ 365_367).

- (1) في «أ» «لام المعرفة».
 - (2) في «ح» «في قوله».
 - (3) البقرة: الآية 93.
 - (4) البقرة: الآية 10.
 - (5) البقرة: الآية 30.
- (6) البقرة: الآية 178.
- (7) ينظر جامع البيان (ص266)، والمختصر البارع (ص63)، والنشر (1/ 414).
 - (8) جامع البيان (ص 266)، والنشر (1/ 414).
 - (9) القصص: الآية 34.
- (10) هذا إذا كان من الرَّد، وهو المعين، أما إذا كان من قولهم: أردى على المائة إذا زاد عليها، فلا مدخل له في باب النقل؛ إذ لا أصل له في الهمز. ينظر شرح الهداية للمهدوي (1/ 50)، والكشف لمكي (1/ 83 ــ 84)، واللآلئ الفريدة (1/ 294)، والكتز للجعبري (2/ 490)، والمتوري على الدرر (1/ 370 ـ 373).







الهمزتان في كلمة تكونان (1) متفقتين ومختلفتين:

فالمتفقتان نحو ﴿ ءَ آنذَرْتَهُمُ وَ ﴾ (2) و﴿ ـ آنتُمُ أَعْلَمُ ﴾ (3) و﴿ ءَ آنتَ فُلْتَ ﴾ (4) و﴿ ءَ آسْجُدُ ﴾ (5) و﴿ ءَ آسْجُدُ ﴾ (5) و﴿ ءَ آسْجُدُ ﴾ (6) وَ أَسْبِهُ ﴿ (6) وَ أَسْبُهُ وَ أَسْجُدُ ﴾ (6) وَ أَسْبُهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ أَنْ أَسْبُهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِ وَاللَّهُ وَالْعُلْلُكُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْتُعُولُوا أَلْمُ أَلْ

روي عنه (10) أنه كان يحقق الأولى ويسهل الثانية، والتسهيل فيها (11) على ضربين:

إما أن يبدلها ألفا، وهو آثر.

وإما أن يجعلها بين الهمزة والألف، وهو أقيس (12).

(12) البدل رواية المصريين عن ورش، والتسهيل بين بين رواية العراقيين عنه. قال الإمام الشاطبي في بـاب الهمزتين من كلمة من الحرز (ص15):

وقل ألفا عن أهل مصر تبدلت لورش وفي بغداد يروى مسهلا

قال أبو عمرو في جامع البيان: «والإبدال على غير قياس، إلا أنه سمع وروي، فجاز استعماله في المسموع والمروي لا غير». وقال في التيسير: «وورش يبدلها ألفا، والقياس أن تكون بين بين». اهد. ومراد أبي عمرو قياس العربية، وإن كان قطرب قد حكاه عن بعض العرب وذكر أنه لغة قريش وسعد ابن بكر وكنانة وكثير من قيس. واستدلوا له بقراءة نافع وابن عامر ﴿سال سائل ﴾ بإبدال الهمزة ألفا على غير قياس. ينظر السبعة لابن مجاهد (ص 136)، وجامع البيان للداني (ص 208)، والتيسير له (ص 32) والتيسير له المجعبري (2/ 888)، والمنتوري على الدرر (1/ 257 ـ 259).

⁽¹⁾ في النسختين معا «تكون» وهو خطأ.

⁽²⁾ البقرة: الآية 5.

⁽³⁾ البقرة: الآية 139.

⁽⁴⁾ المائدة: الآية 118.

⁽⁵⁾ الإسراء: الآية 61.

⁽⁶⁾ يس: الآية 22.

⁽⁷⁾ هود: الآية 71.

⁽⁸⁾ الملك: الآية 16.

⁽⁹⁾ في ح «أشبه ذلك».

⁽¹⁰⁾ في ح «وروي عنه».

⁽¹¹⁾ ساقطة في ح.

فإذا⁽¹⁾ أبدلها ألفا، كان المد فيها أطول إذا كان بعدها ساكن أو مشدد⁽²⁾؛ لسكون الألف وسكون⁽³⁾ الحرف الذي⁽⁴⁾ بعدها. فإن كان بعدها متحرك _ وهما موضعان: قوله: ﴿ عَالِدُ ﴾ (5) و﴿ عَامِنتُم مَّ مِعِ السَّمَآءِ ﴾ (6) _ كان المد فيهما (7) مقدار ألف مع ألسَّمَآء ﴾ (10) البدل وغيره (8) ، إلا أن / اللفظين بالبدل وبين بين (9) مختلفان (10) ، وذلك لأنك إذا

(1) في ح «فإن».

(2) في ح «شدد»، وهو خطأ.

(3) في ح «ولسكون».

(4) ساقطة في ح.

(5) هود: الآية 72.

(6) الملك: الآية 16.

(7) في ح «فيها».

(8) في مد ﴿ الله ﴾ و ﴿ امنتم ﴾ لورش على وجه البدل خلاف بين الشيوخ، هل يؤخذ فيها بالإشباع بالحمل على موضع العلة وهو باب ﴿ اَنذرتهم ﴾ وإن لم تكن؛ ليجري الباب مجرى واحدا في الإشباع ويطرد الحكم، أو يؤخذ فيهما بالتوسط جريا على بابهما فيما تقدم فيه الهمز على حروف المد لورش، أو بالقصر كسائر القراء؟ والمشهور فيهما التوسط على ما تقدم في مد البدل. ينظر الفجر الساطع (ح. 24)، والنشر (1/ 362). قال أبو وكيل في تحفة المنافع (ص. 89 ـ 90 (مرقون):

أشبعه إن يسكن ومهما أُشكِسلا وسَّطْ على المشهور فيمسا فُصِّلا

﴿ءَامَنتُم﴾ في الملك جـا و﴿ءَالـدُ﴾ في هــــودٍ والمــــدُّ بحمــلِ وارد

أعني على ما جاء قبلَ ما سكن ليجرِ بابٌ كسلَّه على سندن

وأشار إلى الوجهين الأولين ابن بري في الدرر (ص22) بقوله:

لكن في المفتوحتين أبدلت عن أهل مصر ألف ومكنت

قال الخراز في القصد النافع (ص157_ 158) تعليقا على هذا البيت: «التمكين على ضربين: تمكين بزيادة وذلك بزيادة، وتمكين بتوسط، وذلك بحسب ما يقع بعدها، فإن وقع بعدها ساكن كان التمكين بزيادة وذلك نحو ﴿ وَالْمَدْمُ مِنْ مِنْ السماء ﴾ الله عندها متحرك فالتمكين بتوسط وذلك في موضعين: ﴿ وَاللَّهُ وَالمُنْتُمُ مِنْ فِي السماء ﴾ الله موضعين: ﴿ وَاللَّهُ وَاللَّهُ عَلَمُ مَنْ فِي السماء ﴾ الله عنه الله عنه الله والله وا

(9) ساقطة في ح.

(10) في ح «مختلفتين» وهو خطأ.

جعلتها بين الهمزة (1) والألف أشرت إلى الهمزة بصدرك، فلم يكن مدا خالصا؛ إذ فيها بعض حركة، وإذا أبدلتها مدّدْتَ مدّاً خالصا؛ إذ هي ألف ساكنة. فلهذا كان المد مع البدل أطول إذا كان بعدها ساكن. ويجوز أن تمد أيضا مقدار ألفين إذا كان بعدها ساكن مع جعلها بين بين؛ لأنها قريبة من الساكن (2).

وأما قوله: ﴿هَآنتُمْ ﴾ حيث وقع (3)، فإن الأصل فيه على رواية ورش «ءأنتم»، فأبدل من الهمزة الأولى هاء ثم سهل ورش الهمزة الثانية على أصله (4). فيجوز فيها أن تجعلها

(1) في «أ» «الهمزتين»، وهو خطأ.

(2) ما ذكره المؤلف هنا من المد مقدار ألفين على وجه التسهيل بين بين، المعول عليه عند المحققين تركه، كما حقق ذلك الإمام أبو شامة في إبراز المعاني (1/ 350) حيث قال: "إن كان بعد الهمزة الثانية المبدلة ساكن طُوّل المد لأجله، نحو ﴿ وَآنَدْرَمُم ﴾ ... وعلى رواية التسهيل لا مد؛ لأن المسهلة بزنة المحققة، وقيل يمد؛ لأن المسهلة قريبة من الساكنة؛ ولهذا لا يبتدأ بها». وبين الإمام مكي مقدار هذا المد فقال في التبصرة (ص 75 - 76: «وقولي الإشباع في هذا _ يعني في باب ﴿ وانذرتهم ﴾ _ إنما نريد به التمكين؛ لأن همزة بين بين لا تمكين مد فيها، إنما فيها مد يسير على مقدار ما فيها من الألف، فإذا قربت من ساكن ليس بحرف مد ولين لم يكن فيها مد ألبتة، ألا ترى أنه لا مد في ﴿ أيذا ﴾ ولا في ﴿ أينكم ﴾ والثانية بين بين، فكذلك يجب ألا تمكن المد في هذا إذا جعلتها بين بين». وينظر أيضا كنز المعاني للجعبري (2/ 389). وأشار إلى ذلك أبو وكيل في التحفة (ص 90) (مرقون) بقوله:

وهل يَمُدُّ الهمزةَ المسهِّلُ قال أبو شامةَ فالمُعَوَّلُ عليه تركُ المدِّ فيما حقَّقَهُ إذْ هي قال زنة المحقَّقَه وقد روى قوم يقول المدا لسكُنها وإذْ بها لا يُبدا

(3) وقعت في كتاب الله في أربعة مواضع: آل عمران: 65 و 119، والنساء: 108، ومحمد: 39.

(4) ويحتمل أيضا أن يكون أصله "أنتم" دخلت عليه "ها" التنبيه، لكن الظاهر كون الهاء فيه مبدلة من همزة الاستفهام كما ذكر المؤلف، لما يؤدي إليه اعتبارها "ها" التنبيه من حذف الألف المصاحبة للهاء على رواية التسهيل من غير موجب. ولذلك اقتصر أبو عمرو الداني على الوجه الأول وهو اعتبارها مبدلة. وأجاز المهدوي ومكي وغيرهما فيه الوجهين، وهو ما أشار إليه ابن بري مرجحا الأول فقال في فرش الحروف من الدرر (ص41):

والهاء يحتسمل كونها فسية من همز الاستفهام أو للتنبية وها في الله من همز الاستفهام أولى وهاهنا انتهى كلامي

بين الهمزة والألف، فعلى هذا⁽¹⁾ يقصر المد فيه، ويجوز أن يبدلها ألفا كما روي عنه في أمرة والألف، فعلى هذا يُطوَّل مد الألف/ لأجل (6/ب] ﴿ وَآندُرْتَهُمُ وَ اللَّهُ وَهُ اللَّهُ الْ

والمختلفة ان نحرو (5) ﴿ أَيِنَّكُمْ ﴾ (6) و ﴿ أَيِنَّ لَنَا ﴾ (7) و ﴿ آوْ • نَبِّيَكُم ﴾ (8) و ﴿ آوْ • نَبِّيَكُم ﴾ (8) و ﴿ آوْ • نَبِّيَكُم ﴾ (8)

حكمها في التسهيل أن يحقق الأولى، ويجعل (10) الثانية بين الهمزة والواو إن كانت مضمومة، وبين الهمزة والياء إن كانت مكسورة، ولا تكون ياء خالصة ولا واوا خالصة (11). (12)

⁼ ينظر الحجة للفارسي (3/ 46)، وجامع البيان (ص450 _ 452)، والتيسير (ص88)، وشرح الهداية للمهدوي (1/ 221 _ 222)، والكشف لمكي (1/ 346 _ 347)، والقصد النافع (ص350 _ 351).

⁽¹⁾ في ح «فعلى ذلك».

⁽²⁾ البقرة: الآية 5.

⁽³⁾ البقرة: الآية 139.

⁽⁴⁾ وجه الإبدال مروي لورش عن بعض مشيخة المصريين، ووجه التسهيل بين بين يوافق فيه قـالـون. ينظـر التيسير (ص88)، شرح المنتوري على الـدرر (2/ 819 ــ 821)، والقـصد النـافع (ص 349 ــ 350)، وإبراز المعاني لأبي شامة (3/ 23 ــ 24، 114 ــ 115).

⁽⁵⁾ ساقطة في ح.

⁽⁶⁾ الأنعام: الآية 20.

⁽⁷⁾ الشعراء: الآية 40.

⁽⁸⁾ آل عمران: الآية 15.

⁽⁹⁾ القمر: الآية 25.

⁽¹⁰⁾ في ح «تحقق... وتجعل».

⁽¹¹⁾ قوله: «ولا واوا خالصة» ساقطة في ح.

⁽¹²⁾ ولا تنطق أيضا هاء خالصة كما شاع عند المتأخرين ونسبوه ادعاء إلى أبي عمرو الداني. قال الجعبري في الكنز (2/ 389): «وينبغي للقارئ أن يحترز في التسهيل عن الهاء». ينظر التحديد للداني (ص99)، والقصد النافع (ص157)، وتحفة المنافع لأبي وكيل (ص84) (مرقون)، والفجر الساطع (2/ 314 والقصد النافع (ص67)، تسهيل الهمزة بين بين لأبي زيد بن القاضي (ص67 فما بعدها (مرقون بتحقيقي).

القسم الثاني: النص المحقق

وأما قوله (1): ﴿ أَيِمَّةَ ﴾ حيث وقع (2)، فيجوز أن تُجعل الهمزةُ الثانية (3) يساء مكسورة كسرة خالصة، وهو مذهب النحويين (4)، ويجوز أن تُجعلَ بين الهمزة والياء كما يفعل في مثل ﴿ أَ. ذَا ﴾ (5) و ﴿ أَيِفْكاً ﴾ (6) وما أشبه ذلك، وهو مذهب القراء (7).

(1) ساقطة في ح.

(2) وقعت في خمسة مواضع من القرآن الكريم: التوبية: 12، والأنبياء: 72، والقصص: 4 و41، و1 السجدة: 24.

(3) ساقطة في ح.

(4) نص عليه سيبويه، وهو مذهب الأخفش وأبي علي الفارسي، وقال به من القراء أبو عبد الله بن شريح ومكي، وهو رواية البصريين عن أبي عمرو بن العلاء البصري، وذهب إليه أبو الحسن الحصري حيث قال في رائبته (ص 106):

ولا بد من إبدالسها في ﴿ أَسُمة ﴾ فصحوَك إن الجاهلين لفي سكر

ينظر الكتباب لسيبويه (3/ 552) والحجة للفارسي (4/ 172 ـ 176)، وجامع البيان (ص533 ـ 533)، والكتباب لسيبويه (3/ 552)، والحبف له (1/ 498 ـ 534)، والكشف له (1/ 498 ـ 530)، والكشف له (1/ 498)، والمرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي (3/ 58 ـ 59)، والإقناع لابن الباذش (1/ 374)، والسلالئ الفريدة (1/ 254 ـ 256)، وكنز المعاني للجعبري (2/ 415 ـ 415)، والقصد النافع (ص 165 ـ 661).

- (5) الرعد: الآية 5.
- (6) الصافات: الآية 86.
- (7) ووجه التسهيل مراعاة اللفظ. ينظر السبعة لابن مجاهد (ص112)، والتيسير (ص117)، واللآلئ الفريدة (1/255). وممن نصر وجه التسهيل بين بين من النحاة الإمام الزمخشري، وخطأ قول النحويين، فقال في الكشاف (2/15): «فإن قلت: كيف لفظ أئمة؟ قلت: همزة بعدها همزة بين بين، أي: بين مخرج الهمزة والياء. وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة، وإن لم تكن بمقبولة عند البصريين. وأما التصريح بالياء فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة، ومن صرح بها فهو لاحن محرف». وتعقبه الإمام ابن الجزري في النشر (1/380).

وكان أصل هذه الكلمة «أَأْعِمَةٌ»⁽¹⁾، فنقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة، فتحركت الهمزة بحركة الميم التي كانت كسرة، فصار⁽²⁾ «أَإِمْمَةٌ»، ثم أدغمت الميم [7/1] الساكنة في / الثانية، فصار «أَإِمَّةٌ»، ثم إنه أراد أن يسهل الثانية؛ إذ كان⁽³⁾من مذهبه التسهيل، فسهلها على القياس الذي هو أن تُجعل بين الهمزة والياء؛ إذ هي مكسورة⁽⁴⁾.

والنحويون يقولون: تبدل ياء مكسورة كسرة خالصة لأجل الميم الساكنة بعدها، ومراعاة لسكونها في الأصل، وهو أقيس في النحو⁽⁵⁾، وبالله تعالى التوفيق.

وأما الهمزتان⁽⁶⁾من كلمتين، فتأتيان⁽⁷⁾ مفتوحتين ومكسورتين ومضمومتين، والأولى مضمومة والثانية مكسورة، والأولى مفتوحة والثانية مضمومة، والأولى مفتوحة والثانية مكسورة، والأولى مضمومة والثانية مفتوحة، والأولى مكسورة والثانية مفتوحة.

⁽¹⁾ لأنه جمع «إمام» كـ «حزام» و «أحزمة».

⁽²⁾ ساقطة في ح.

⁽³⁾ الكلمتان ساقطتان في ح.

⁽⁴⁾ ينظر كنز المعاني للجعبري (2/ 416 ـ 417)، والقصد النافع (ص164 ـ 165)، والنشر (1/ 379).

⁽⁵⁾ ووجهه أنها لما كانت في الأصل ساكنة كان قياس إبدالها ألفا، لكن لو قيل: «ءامّة» لخيف التباسها بجمع «ءامًّ» بمعنى قاصد، فأبدلت ياء خالصة الكسر باعتبار ما عرض لها من كسرة النقـل ومراعـاة لـسكون الميم بعدها. ينظر كنز المعاني (2/ 417).

⁽⁶⁾ في ح «الهمزتين» بالنصب، وهو لحن.

⁽⁷⁾ في النسختين «فتأتي» وهو خطأ.

⁽⁸⁾ عدد أضرب اجتماع الهمزتين من كلمتين ثمانية أضرب، ومقتضى القسمة العقلية أن تكون تسعة، هي حاصل ضرب ثلاثة في ثلاثة، وهي الهمزة المفتوحة والمضمومة والمكسورة الأولى مع الهمزة المفتوحة والمضمومة والمكسورة الثانية. وإنما كانت ثمانية أضرب لأنه لم يقع في القرآن الكريم الضرب الذي تكون فيه الهمزة الأولى مكسورة والثانية مضمومة. وذكروا أن ذلك وقع بالمعنى لا باللفظ في قولم تعالى: ﴿وجد عليه أمة ﴾؛ إذ تقديره: وجد على الماء أمة، تنظر هذه الأقسام في النشر (1/ 382 ـ 389).

فالمفتوحتان نحو ﴿جَآءَ اجَلُهُمْ ﴾ (١) و ﴿شَآءَ انشَرَهُۥ ﴾ (٤) وما أشبه ذلك (٤).

حكمها (4) في / التسهيل أن تُجعل الثانية بين الهمزة والألف، وروي أيضا فيها [7/ب] البدل (5).

والمد أيضا أطول فيها إذا كان الحرف الذي بعدها (6) ساكنا مع البدل، فإن كان متحركا نحو ﴿جَآءَ اجَلَهُمْ ﴾ كان (7) المد أقصر؛ إذ لا يجتمع في ذلك ساكنان (8).

(1) الأعراف: الآية 32.

(2) عبس: الآية 22.

(3) عدد مواضع اجتماع الهمزتين مفتوحين من كلمتين في القرآن الكريم تسعة وعشرون موضعا. ينظر غاية الاختصار للحافظ أبي العلاء (1/ 238)، والإقسناع لابن الباذش (1/ 379)، والاختيار في القراءات العشر لسبط الخياط (1/ 214)، والكنز في القراءات العشر للواسطي (ص75)، والمنتوري على الدرر (1/ 282)، والنشر (1/ 382).

(4) في ح «وحكمها».

(5) تسهيل الثانية بين بين مذهب البغداديين عن ورش، وهو القياس، وعليه اقتصر أبو عمرو في التيسير، وإبدالها ألفا مذهب عامة المصريين عن ورش. قال الشاطبي في باب الهمزتين من كلمتين من الحرز (ص 17):

والاخرى كمد عند ورش وقنبل وقد قيل: محض المد عنها تبدلا

ينظر التيسير (ص33)، وجامع البيان (ص217 ـ 218)، واللآلئ الفريدة (1/261)، والقصد النافع (ص167). (ص167).

- (6) في «أ» «كان بعدها»، و«كان» ساقطة في «ح»، ولعل كلمة «كان» زائدة خطأ من الناسخ.
 - (7) في ح «فإن».
- (8) يجري فيها ما يجري من الخلاف في مد البدل، وهو ما يفيده قول أبي عمرو في مفردة ورش ضمن المفردات السبع (ص9): «وتفرد ورش في رواية أبي يعقوب بزيادة التمكين قليلا لحروف المد واللين إذا تقدمهن الهمزات، وسواء ظهرت حركاتهن مخففات أو ألقى حركاتهن على ساكن قبلهن أو أبدلن..» ثم مثل لذلك بأمثلة ذكر منها قوله تعالى: ﴿في السماء اله ﴾. وينظر أيضا كلامه في جامع البيان (ص217 _ 218). فعلى هذا يجري في هذا النوع ثلاثة مذاهب: التوسط، وهو مذهب أبي عمرو والمشهور عند المغاربة، والإشباع وهو مذهب القيروانيين، ومنهم مكي وابن سفيان والمهدوي والحصري وغيرهم. وليس للمشارقة فيه إلا القصر، وعليه اقتصر ابن الجزري في النشر ومنع غيره. =

ويجوز المد والقصر إذا كان بعدها ساكن مع التسهيل لها بين الهمزة والألف، كالذي ذكرتُ لك في ﴿ ءَ آنذَرْ تَهُمُ وَ ﴾ وبابه (١).

والمكسورتان نحـو ﴿هَـٰٓـوُلَآءِ ال كُنتُمْ﴾⁽²⁾ و﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِحَءِ الْآ [أَنْ]﴾⁽³⁾و﴿أَبْنَآءِ اخْوَانِهِيَّ﴾⁽⁴⁾ وما أشبهه (⁵⁾.

ينظر التبصرة (ص75، 77)، والقصد النافع (ص168)، والنشر (1/352). قال ابن آجروم في فرائد المعاني (الجزء 1 ورقة 269 ـ 270)، ونقله عنه مسعود جموع في الروض الجامع باب الهمزتين من كلمتين: "وإن كان ـ أي ما بعد الهمزة الثانية المبدلة في المتفقتين من كلمتين ـ متحركا كـ ﴿ جاء اجلهم ﴾ ﴿ من السماء الى ﴾ ﴿ أولياء اولئك ﴾، مُلدَّ متوسطا على المشهور، وقيل: مشبعا، وقيل مد الصيغة، على حكم باب تقدم الهمز». وقد أشار إلى هذا الإمام ابن القاضي فيما نقله عنه تلميذه الشيخ مسعود جموع في الروض الجامع، باب الهمزتين من كلمتين بقوله:

وإبدال أخرى الهـــمزتين لورشهم فإن وقع الحرف المسكن بعدها وإن وقع التحريك بعد فحكمها وخالف أهل الشرق مع بعض غربنا

بهذا جرى التجويد في الأفق مسجلا فلا بد من إشباعها عنه قبل جلا بفاسٍ له التوسيط أخذً محصلا وفي كنزهم والنشر جاء مفصلا

- (1) تقدم هناك أن المعول عليه ترك المد مع التسهيل. ينظر إبراز المعاني (٦/ 350).
 - (2) البقرة: الآية 30.
 - (3) الأحزاب: الآية 53.
 - (4) الأحزاب: الآية 55.
- (5) عدد الوارد في القرآن الكريم من الهمزتين المجتمعتين بالكسر من كلمتين عند نافع سبعة عشر موضعا. ينظر غاية الاختصار للحافظ أبي العلاء (1/ 238 _ 239)، والاختيار في القراءات العشر لسبط الخياط (1/ 213)، والكنز في القراءات العشر للواسطي (ص75)، والنشر (1/ 382).

تُجعل الثانية فيها بين الهمزة والياء الساكنة، وروي أيضا فيها البدل⁽¹⁾. وحكمها كالذي قدمتُ لك من المد والقصر⁽²⁾.

وروي عنه في ﴿هَنَوُلَآءِ ال كُنتُمْ﴾ (3) و﴿عَلَى أَنْبِغَآءِ الْ اَرَدْنَ﴾ أنه يجعل الثانية ياء مكسورة (5)، فيقول: ﴿هَنَوُلَآءِ ال كُنتُمْ﴾ و﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ الْ اَرَدْنَ﴾ أنه يجعل والوجهان صحيحان /.

(1) البدل رواية عامة المصريين عن ورش، ورجحه مكي بعد نقله الوجهين، والتسهيل بين بين رواية البغداديين، وعليه اقتصر ابن غلبون في التذكرة (1/ 158) وأبو عمرو في التيسير (ص33)، وفي مفردة الإمام نافع (ص37) (ضمن المفردات السبع للداني)، وذكر الوجهين في جامع البيان (ص220). انظر التبصرة لمكي (ص77)، والكافي لابن شريح (ص45)، والقصد النافع (ص170، 174)، والكنز للجعبري (2/ 432 ـ 433)، وشرح المنتوري على الدر (1/ 290).

(2) يعني إذا أخذت لورش في هذا الباب بإبدال الثانية ياء، فلا يخلو من حالتين: الأولى أن يكون ما بعدها ساكنا، والثانية: أن يكون ما بعدها متحركا، فإن كان ساكنا نحو ﴿هؤلاء ان كنتم ﴾ فتشبع الياء لالتقاء الساكنين، وإن كان متحركا نحو ﴿السماء الى الارض ﴾ ففيها ما تقدم في ﴿جاء اجلهم ﴾ من ثلاثة البدل. ثم في الحالة الأولى إن تحرك الساكن الواقع بعد الياء المبدلة لعارض نحو ﴿البغاء ان اردن ﴾ على النقل لورش، فمن اعتد بالعارض جوز فيه الثلاثة: الإشباع والقصر والتوسط، ومن لم يعتد بالعارض لم يجز فيه غير الإشباع. ينظر فرائد المعاني لابن آجروم الجزء 1 ورقة 269 ـ 270 (محطوط)، وتحفة المنافع (ص 98) (مرقون)، والمتوري على الدرر (1/ 290)، والفجر الساطع (2/ 393 ـ 939).

(3) البقرة: الآية 30.

(4) النور: 33. وكلمة «أردن» ساقطة في ح.

(5) مكسورة كسرة مختلسة غير مشبعة على المشهور، وقيل: كسرتها مشبعة. قال الشاطبي في بـاب الهمـزتين من كلمتين من الحرز (ص17):

وفي ﴿ مؤلا إن ﴾ و ﴿ البغا إن ﴾ لورشهم بياء خفيف الكسر بعضهـ مُ تلا

وبهذا الوجه قرأ أبو عمرو على أبي الحسن بن غلبون وأبي الفتح فارس بن أحمد وابن خاقان، وقال: لوذلك مشهور عن ورش في الأداء دون النص»، وكان أبو عبد الله القيجاطي على ما حكاه عنه تلميذه المنتوري _ لا يجيز هذا الوجه ويقول: إنه لحن. ينظر التذكرة لابن غلبون (1/ 158)، والتيسير (ص33)، وجامع البيان (ص220 _ 221)، ومفردة نافع (ص37 _ 88) (ضمن المفردات السبع للداني)، وكنز المعاني للجعبري (2/ 434)، والقصد النافع (ص171)، والمنتوري على الدرر (1/ 1912 _ 294).

(6) في ح «أردنا» بنون الجماعة مكان نون النسوة، وهو تحريف للفظ القرآني.

والمضمومتان، وهو موضع واحد في الأحقاف: ﴿ أَوْلِيَآءٌ اوْتَلَيْكِ ﴾ (1). (2)

تُجعل الثانية بين الهمزة والواو الساكنة (3)، أو تُبدل واوا ساكنة كالمدة (4). والمد في هذا الموضع متساو (5) مع البدل، أو جعلها «بين بين» لتحرك اللام بعدها (6).

وأما المختلفتان (7)، فمن ذلك:

أن تكون الأولى مضمومة والثانية مكسورة (8)، نحو ﴿ [مَن] يَّشَآءُ إِلَى ﴾ (9) و﴿ أَننَّ إِنَّ آَهُ إِلَى ﴾ (9) و﴿ أَننَّ إِنَّ آَهُ إِلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُولِي اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ا

ففي تسهيل الثانية في هذا الضرب وجهان:

(1) الأحقاف: الآبة 31.

(2) ينظر غاية الاختصار (1/ 239)، والنشر (1/ 382)، والكنز للواسطى (ص75).

(3) ساقطة في ح.

(4) الإبدال رواية المصريين عن ورش، والتسهيل بين بين رواية البغداديين عنه، وعليه اقتصر أبو عمرو في التيسير، ورجح مكي في التبصرة رواية البدل. وانفرد الخاقاني بوجه زائد رواه عنه الداني عن أصحابه عن الأزرق، وهو إبدال الثانية واوا مضمومة خفيفة الضم كجعله إياها خفيفة الكسر في ﴿البغاء ان﴾. ينظر السبعة لابس مجاهد (ص 140)، والتيسير (ص 33)، وجامع البيان (ص 224)، والتبصرة (ص 77)، والإقناع (1/ 381)، والقصد النافع (ص 175)، والمختصر البارع (ص 52)، وتحفة المنافع (ص 97)، والنشر (1/ 385).

(5) في ح «مثله مع..».

(6) يجري لورش في ﴿أولياء اولئك﴾ على وجه إبدال الثانية واوا مدية ما تقدم له في ﴿جاء اجلهم ﴾ على وجه
 البدل. ينظر المنتوري على الدرر (1/ 301)، والفجر الساطع (2/ 393 ـ 399).

(7) في ح «والمختلفتان».

(8) عدد الوارد من ذلك في القرآن الكريم عند نافع ثمانية وعشرون موضعا. ينظر غاية الاختصار (1/ 241 ـ 241)، والكنز للواسطي (ص78)، والنشر (1/ 241 ـ 381)، والكنز للواسطي (ص78)، والنشر (1/ 387 ـ 388).

(9) البقرة: الآية 141

(10) الأحزاب: الآية 45. وتحرفت في النسختين معا إلى «النبيءُ إلا» ولا وجود لها في القرآن الكريم.

- أحدهما: أن تُجعل بين الهمزة والياء المكسورة على حكم حركتها، وهو مذهب سيبويه (1) وغيره (2).
- والثاني: أن تُجعل واواً خفيفة الكسرة⁽³⁾ على حكم حركة ما قبلها، وهو مذهب الفراء⁽⁴⁾ والأخفش⁽⁵⁾.
- (1) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر وأبو الحسن الملقب بـ «سيبويه»، ومعناها بالفارسية رائحة التفاح، أصله من فارس ونشأ بالبصرة فأخذ عن علمائها ونحاتها خاصة الخليل بن أحمد، وبرع في النحو فألف «الكتاب» الذي صار إماما للنحاة البصرين من بعده وسموه «قرآن النحو». وفاته سنة 161هـ على الصحيح، وقد نيف على الأربعين. ينظر في ترجمته مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي (ص106)، وأخبار النحاة البصرين للسيرافي (ص63 _ 64)، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي (12/ 195 _ 199)، ونزهة الألباء لأبي البركات الأنباري (ص54 _ 85)، وبغية الوعاة للسيوطي (2/ 229 _ 230).
 - (2) الكتاب (3/ 542)، وينظر شرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي (3/ 65).
 - (3) في ح «على الكسرة»، وهو خطأ.
- (4) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور، أبو زكريا الأسدي مولاهم الديلمي المعروف بالفراء، أحد أثمة المدرسة الكوفية في النحو واللغة، أخذ عن الكسائي وغيره، نزل الكوفة وأملى بها كتابه معاني القرآن. مات بطريق مكة سنة 207هـ. ترجمته في تاريخ بغداد (14/ 149)، ونزهة الألباء للأنباري (ص8-8)، والإنباء للقفطى (4/ 6 23)، والبغية للسيوطي (2/ 333).
- (5) هو سعيد بن مسعدة، أبو الحسن المجاشعي مولاهم الأخفش الأوسط، أحد الأخافش الثلاثة المشهورين، أصله من بلخ، وسكن البصرة. أخذ النحو عن سيبويه، وكان أحذق أصحابه، ثم دخل بغداد فاختاره الكسائي لصحبته، وكان معتزليا رأسا في اللغة والنحو. اختلف في وفاته، فقيل: سنة 210 هـ وقيل: 215 هـ وقيل: 211 هـ وين مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي (ص111 _ 112)، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي (ص66 _ 67)، ونزهة الألباء لأبي البركات الأنباري (ص107 _ 109)، وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي (2/ 36 _ 43)، وبغية الوعاة للسيوطي (1/ 590 _ 591).
- (6) تسهيلها بين بين مذهب البغداديين، وإبدالها واوا مذهب البصريين وجمهور القراء، ورجح ابن غلبون وجه التسهيل، وعليه اقتصر مكي في التبصرة والداني في التيسير، وذكر الوجهين في غيره، وقال عن وجه البدل: إن عليه حذاق المقرئين وأكثر أهل الأداء. ينظر التذكرة لابن غلبون (1/ 160)، والتيسير (ص34)، وجامع البيان (ص227)، والتبصرة لمكي (ص78 _ 79)، والكشف له (1/ 106)، والكنز للجعبري (2/ 442)، والمنتوري على الدرر (1/ 310 _ 317)، والنشر (1/ 388). وإلى هذين الوجهين أشار ابن بري في الدرر (ص23 _ 24) بقوله:

وأن تكون الأولى مفتوحة والثانية مضمومة (١)، وهو قوله: ﴿جَآءَ امَّةً ﴾(٥).

[8/ب] فتجعل الثانية في التسهيل بين الهمزة والواو / المختلسة الضمة لاغير (3).

وأن تكون الأولى مفتوحة والثانية مكسورة، نحو ﴿شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ﴾ ﴿أَوْلِيَآءَ إِنْ حَضَرَ﴾ ﴿أَوْلِيَآءَ إِن إِسْتَحَبُّواً﴾ وما أشبههما (6).

فتجعل الثانية بين الهمزة والياء المختلسة الكسرة لا غير (7).

وأن تكون الأولى مضمومة والثانية مفتوحة.

فتبدل واوا مفتوحة وذلك (⁸⁾نحو ﴿ أَلسُّ مَهَاءٌ ۖ أَلاَ [إِنَّهُمْ]﴾ (⁹⁾ و ﴿ أِلنَّبِحَ ءُ أَوْلِيَ﴾ (¹⁰⁾ و ﴿ إِلنَّبِحَ ءُ أَوْلِيَ﴾ (¹⁰⁾ وشبهه (¹¹⁾، [فتبدل واوا مفتوحة]، ولا يجوز فيها إلا البدل (¹²⁾.

فالخلف فيها بين أهل العلم إبدالها واواً لسدى الأداء تسهيلها كالياء والبعض عليه وإن أتت بالكسر بعد الضم فمذهب الأخفش والقراء ومذهب الخليل ثم سيبويه

(1) كررت هذه الجملة في ح مرتين.

(2) المومنون: الآية 44. وليس في القرآن مما اجتمع فيه همزتان مفتوحة بعدها مـضمومة غـيره. ينظـر غايـة الاختصار(1/ 240).

(3) ينظر التيسير (ص34)، والتبصرة لمكي (ص79)، والنشر (1/ 388).

(4) البقرة: الآية 132.

(5) التوبة: الآية 23.

(6) في ح «أشبهها». وجملة الوارد من ذلك في القرآن الكريم عند نافع تـسعة عـشر موضـعا. تنظـر في غايـة الاختصار (1/ 241)، والنشر (1/ 386).

(7) ينظر التذكرة لابن غلبون (1/ 160) وجامع البيان (ص227 ــ 28)، والمختصر البارع (ص52 ــ 53).

(8) ساقطة في ح.

(9) البقرة: الآية 12.

(10) الأُحزاب: الآية 6، وتحرفت في الأصل (أ) إلى (النبيء ألا).

(11) عدد الوارد من ذلك عند نافع ثلاثة عشر موضعاً. تنظر في غايـة الاختـصار(1/ 240)، والاختيـار لسبط الخياط (1/ 215)، والكنز للواسطي (ص76)، والنشر (1/ 386 ـ 387).

(12) ينظر جامع البيان (ص225)، والكشف لم كي (1/ 104)، والكافي لابن شريح (ص46)، والقصد النافع (ص177 ـ 178).

وأن تكون الأولى مكسورة والثانية مفتوحة (1)، نحو ﴿مِنَ ٱلْمَآءِ أَوْ مِمَّا ﴾ (2) و ﴿مِّنَ أَلْمَآءِ وَأَوْ مِمَّا ﴾ (2) و مِّنَ أَلْسَمَآءِ وَآيَةَ ﴾ (3) .

فتبدل ياء مفتوحة، ولا يجوز أيضا فيها إلا البدل المحض⁽⁴⁾؛ إذ لو جعلت بين بين في هذين النوعين الآخِرين لجعلت بين الهمزة والألف، ولقربت من الألف وقبلها كسرة أو ضمة، والألف لا يكون ما⁽⁵⁾ قبلها إلا مفتوحا، فمن أجل ذلك فَرُّوا / إلى البدل في [9] تسهيلها⁽⁶⁾، أعني⁽⁷⁾ في مثل ﴿ أَلسُّ مَهَا اللهُ وَهُ مِنَ الْمَآءِ أَوْ مِمَّا ﴾ (9) .

فهذا حكم تسهيل الهمزة في الباب $^{(10)}$ كله $^{(11)}$ وبالله التوفيق $^{(12)}$.

وأما قوله: ﴿ءَاٰ مَنتُم﴾ في الأعراف وطه والشعراء (13)، و﴿ءَاٰ لِهَتُنَا خَيْرُ آمُ هُوَ ﴾ وأله أن المؤلَّ وأله والشعراء (13) و﴿ءَاٰ لِهَتُنَا خَيْرُ آمُ هُوَ ﴾ (14) في الزخرف (15)، فإنه اجتمع في هذه المواضع الأربعة ثلاث همزات: الأولى

[[9]

⁽¹⁾ عدد الوارد من ذلك في القرآن الكريم لنافع ستة عشر موضعا. تنظر في الكنز للواسطي (ص77).

⁽²⁾ الأعراف: الآية 49.

⁽³⁾ الشعراء: الآية 3.

⁽⁴⁾ ينظر التبصرة لمكي (ص79)، والإقناع لابن الباذش (1/282 - 383).

^{(5) «}ما» ساقطة في ح.

⁽⁶⁾ ينظر هذا التعليل في الكشف لمكي (1/ 104)، وشرح الهداية للمهدوي (1/ 47)، والإقتاع (1/ 383)، وكنز المعاني (2/ 446)، والمنتوري على الدرر (1/ 307 _ 309)، والفجر الساطع (2/ 401 _ 401).

⁽⁷⁾ في ح «يعن*ي*».

⁽⁸⁾ البقرة: الآية 12.

⁽⁹⁾ الأعراف: 49.

⁽¹⁰⁾ في ح «الباقي» وهو تحريف.

⁽¹¹⁾ كلمة «كله» مطموسة في ح.

⁽¹²⁾ في ح «والله ولي التوفيق».

⁽¹³⁾ الأعراف: الآية 122 وطه: الآية 70 والشعراء: الآية 48.

^{(14) «}خير أم هو» ساقطة في ح.

⁽¹⁵⁾ الزخرف: الآية 58.

همزة الاستفهام الذي معناه التقريع والتوبيخ في ﴿ءَأَامَنتُم﴾، والثانية همزة القطع الزائدة على فاء الفعل(1).

فحكم التسهيل للثانية فيها أن تُجعل بين الهمزة والألف وتبدل الثالثة (2) ألفاً؛ لأنها ساكنة.

وذُكر في الثانية منها البدل أيضا⁽³⁾، وهو ضعيف؛ إذ بعدها ألف ساكنة، فيجتمع بالبدل فيها ساكنان، فيجب حذف أحدهما⁽⁴⁾ لالتقاء الساكنين، فيشتبه الاستفهام بالخبر⁽⁵⁾، والرواية إنما / هي بالمد المطول على الاستفهام⁽⁶⁾.

[9/ب]

(2) في ح «الثانية» وهو خطأ.

(3) المشهور لورش من طريق الأزرق في ما اجتمع فيه ثلاث همزات تسهيل الثانية وإبدال الثالثة ألفا، وروى له أكثر أهل الأداء من أصحاب الأزرق إبدال الهمزة الثانية ألفا. ينظر جامع البيان (ص 518 _ 519)، والمختصر البارع (ص 48)، والمنتوري على والإقناع (1/ 367)، والقصد النافع (ص 163 _ 61)، والمختصر البارع (ص 48)، وأنوار التعريف لذوي التفصيل والتعريف للحامدي (ص 53). قال أبو وكيل في التحفة (ص 92 (مرقون):

(4) في «أ» «إحداهما»، ولعل الأنسب ما أثبت من ح.

⁽¹⁾ هذا في ﴿ المنتم ﴾، أما في ﴿ الهننا ﴾ فالأولى همزة الاستفهام والثانية همزة الجمع والثالثة همزة الأصل، فالأوليان في الجميع للاستفهام، والأخريان للأصل، وتختلف الثانية. ينظر المحكم للمداني (ص98)، والقصد النافع (ص631)، والمنتوري على الدرر (1/ 274).

⁽⁵⁾ رد الحافظ أبو عمرو هذا الطعن على هذا الوجه بقوله: «.. ويشبع المد ليدل على أصل الكلمة، وأن مخرجها مخرج الاستفهام دون الخبر». جامع البيان (ص519)، وعن ضعف هذا الوجه أيضا الإمام مكي في التبصرة (ص206).

⁽⁶⁾ من قوله: «الاستفهام بالخبر» إلى هنا ليس في ح.

وصورة ذلك كما ترى ﴿ وَ الْمَنتُم ﴾ و﴿ وَ الْهَتُنَا ﴾ ، جعلت علامة التسهيل في الألف السوداء نقطة في رأسها. فإذا أردت النطق بها حققت الهمزة الأولى، وأشرت إلى الثانية بصدرك من غير تحقيق، وجئت بعد المسهلة بمدة في مقدار ألف، وقد عبروا عن هذه الإشارة بمدة في مقدار ألف، وقيل: في مقدار نصف ألف؛ إذ هي بين الهمزة والألف الساكنة، فيحدث (1) فيها من المد مقدار ما فيها من السكون، فاعلمه (2).

وأما قوله: ﴿جَآءَ اللّ لُوطٍ》 ((3) و﴿جَآءَ اللّ فِرْعَوْنَ》 (4) وحكم النطق بهذه الكلمة أن تمد ﴿جَآءَ》 مقدار ألفين، شم تحقق الهمزة الأولى، وتشير إلى الثانية المصدرك]، وتمد بعد المسهلة مدة في تقدير ألف كما فعلت في ﴿ءَأْ مَنتُم﴾ إذ يجتمع (5) فيها أيضا في الوصل ثلاث همزات: همزة (6) ﴿جَآءَ》 وهمزة ﴿واللّ (7) / والهمزة الساكنة المبدلة من الهاء في «أهل» أو من الواو على ما ذكر فيها (8) . (9)

[[/10]

101

⁽¹⁾ في ح «فيجري».

⁽²⁾ ذهب الإمام أبو عبد الله الصفار على ما حكاه عنه أبو وكيل في التحفة (ص92) (مرقون) وابن القاضي في الفجر الساطع (2/ 349 _ 355) إلى أن المد في ﴿ المنتم ﴾ و﴿ الفتنا ﴾ مشبع أو متوسط، وسمى هذا المد بمد التلفيق، ويعني به أن يلفق المد من مجموع الهمزة المسهلة مع الألف الثاني المبدل، فتجتمع مدتان طبيعيتان، فإذا اجتمعتا تحصل من مجموعهما الإشباع؛ لأن المد المشبع مقداره ألفان طبيعيان، وقد اجتمعا ههنا، على الخلاف في الهمزة المفتوحة المسهلة، هل تقدر بألف أو بنصف ألف؟ فإذا قدرناها بألف كان المد متوسطا، هو مجموع نصف الألف والألف المبدلة.

⁽³⁾ الحجر: 61.

⁽⁴⁾ القمر: 41.

⁽⁵⁾ في ح «اجتمع».

⁽⁶⁾ ساقطة في ح.

⁽⁷⁾ في ح «ءال لوط».

⁽⁸⁾ ساقطة من ح.

ص المسلم المسلم

وذُكر أيضا في الثانية البدل، وهو ضعيف للذي ذكرته في ﴿ ءَ أَ مَنتُم ﴾ من الجمع بين الساكنين فيه (٤)، فهذا بين وبالله التوفيق.

والإقناع لابن الباذش (1/ 225 ـ 227)، والممتع في التصريف لابن عصفور (1/ 348 ـ 350)،
 والشافية لابن الحاجب (ص111)، والمدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمي (ص14)، وكتاب القصد النافع للخراز (ص45 ـ 46)، واللسان: مادة «أهل» (11/ 30).

ونصر ابن الباذش في الإقناع (1/ 226)، وأبو شامة في إبراز المعاني (1/ 268 _ 269)، مذهب الكسائي، وقال أبو شامة: وهبو الصحيح الجاري على القياس؛ لأن القول بأن أصل الهمزة هاء ينافي حكمة اللغة؛ لما فيه من العدول من الخفيف إلى الثقيل. وناقش الإمام الجعبري أبا شامة فيما استدل به، ونصر مذهب سيبويه مستدلا بتصغير «ءال» على «أُهيل»، والتصغير يرد الكلمات إلى أصولها. كنيز المعاني (2/ 250 _ 252).

(1) في ح «صورة ذلك».

(2) ساقطة في ح.

(3) المشهور عن ورش في باب ﴿ جاء. ال ﴾ التسهيل؛ لئلا يجتمع ساكنان في حالة البدل، قال الإمام الداني في جامع البيان (ص220): "فإن قبل: فهل يبدل ورش الهمزة الثانية في هذين الموضعين ألفا _ يعني في باب ﴿ جآء. ال ﴾ على رواية المصريين عنه، كما يبدلها من طريقهم في سائر الباب؟ قلت: قد اختلف أصحابنا في ذلك، فقال بعضهم: لا يبدلها فيهها؛ لأن بعدها ألفا، فيجتمع ألفان، واجتهاعها متعذر، فوجب لذلك أن تكون بين بين لا غير؛ لأن همزة بين بين في زنة المتحركة. وقال آخرون: يبدلها فيهها كسائر الباب، ثم فيها بعد البدل وجهان: أحدهما أن تحذف للساكنين؛ إذ هي أولهما، ويزاد في المد دلالة على أنها هي الملينة دون الأولى. والشاني: أن لا تحذف ويزاد في المد، فتفصل تلك الزيادة بين الساكنين، وتمنع من اجتهاعها». وقال ابن الباذش في الإقناع (1/ 381): "وكان أبو محمد مكي يأخذ لورش في ﴿ جاء عال ﴾ في الموضعين خاصة بين بين. قال: لأنك لو أبدلت لوجب الحذف لالتقاء الساكنين، وكان أبو عمرو يأخذ له بالبدل، فلينظر الأرجح من قوليهها». وقول مكي المشار إليه هو في الساكنين، وكان أبو عمرو يأخذ له بالبدل، فلينظر الأرجح من قوليها». وقول مكي المشار إليه هو في التبصرة (ص 76). ونقل الحوب الموزين من كلمتين (مخطوط)، والنشر (1/ 280). والاقوى الذي = الجامع لمسعود جموع، باب الهمزتين من كلمتين (مخطوط)، والنشر (1/ 280). والاقوى الذي الخامع لمسعود جموع، باب الهمزتين من كلمتين (مخطوط)، والنشر (1/ 280). والاقوى الذي الخوري المناع للمعود جموع، باب الهمزتين من كلمتين (مخطوط)، والنشر (1/ 280). والأوى الذي

وأما قوله: ﴿ آلذَّكَرَيْنَ ﴾ [معاً] (١)، و﴿ ءَالْمَ ﴾ [معاً] (٤)، و﴿ -آللَّهُ ﴾ [معا] (١)، فذكر بعضهم أن الهمزة الثانية فيها⁽⁵⁾مسهلة بين بين، وذلك ضعيف؛ إذ هي ألف وصل، وهي لا تتحرك إذا كان قبلها ما يقوم مقامها في الابتداء؛ إذ هي إنما جيء بها للابتداء بالساكن.

والذي عليه العمل _ وهو الصحيح _ أن يعوض منها مدة بعد ألف الاستفهام (6) في هذه المواضع؛ ليفرق بين الاستفهام والخبر. وقال آخرون (⁷⁾: تبدل ألفا/ وتمدّ مدّاً [10/ب] مشبعا إذا وقع بعدها ساكن (8). فهذا بيِّنٌ، وبالله التوفيق.

> جرى به العمل وجه التسهيل بين بين، وأشار إلى ذلك الإمام ابن القاضي في ما نقله عنه تلميذه مسعود جموع في الروض الجامع في باب الهمزتين من كلمتين بقوله:

> > تسهيل ثان عندنا قد استقر وجاء. ال الحسجر ثم في القمر وعكسه في المدر والأمساني وذا هو المشهور عند الدان بالبدل المحض كذاك بين بين إذ عمما الإطلاق في المفتوحتين في همز تيهما على التخصيص وأغفلا التسهيل بالتنصيص فاقم أبه كما ذكرت أولا فالمرتض تسهيلها كماخلا إمامُنا، ونحوه مكي نقل وقال في التلخيص ممنوع البدل

ويقصد بـ «التلخيص» كتاب التلخيص لقراءة نافع بن عبد الرحمن للإمام الداني.

(1) الأنعام: 144، 145.

(2) يونس: 51، 91.

(3) في «أ» «ءالله خير أما تشركون»، والمثبت ما في «ح» ليشمل موضعيها في القرآن الكريم.

(4) يونس: 59 والنمل: 61.

(5) في ح «فيهما».

(6) في - «بعد الألف ألف الاستفهام».

(7) في ح «آخر»، وهو خطأ.

(8) المشهور في هذا الضرب الذي دخلت فيه همزة الاستفهام على ألف الوصل إبـدال همـزة الوصـل ألفـا. يقول الشاطبي في باب الهمزتين من كلمة من الحرز (ص16):

> وإن همز وصل بين لام مسكن وهمزة الاستفهام فامدده مبدلا فللكل ذا أولى ويقصره الذي يسهل عن كل كـ «ءالن» مثلا

ينظر التيسير (ص122)، وجمامع البيان (ص216)، واللآلئ الفريدة (1/ 250 ـ 251)، والقصد النافع (ص181)، وكنز المعاني (2/ 405 ـ 408)، والنشر (1/ 377).





⁽¹⁾ في «أ» (باب الإمالة وبين اللفظين والفتح»، والمثبت ما في ح لأنه أنسب.



كان ورش يقرأ بين اللفظين _ في أشهر الروايات عنه _ كلَّ ما كان من ذوات الياء من الأسماء والأفعال وألف التأنيث (1).

فالأسماء نحو ﴿إِنْهُدِىٰ﴾(2) و﴿الْعَمِىٰ﴾(3) و﴿الزِّبْنَّ ﴾(4) و﴿إِبْيهُ﴾(5) و﴿إِبْيهُ﴾(6) و﴿تُفِيلَةً ﴾(6) و﴿تُفِيلَةً ﴾(10) و﴿تُفِيلَةً ﴾(10) و﴿تُفِيلَةً ﴾(10) و﴿تُفِيلَةً ﴾(10) و﴿تُفِيلَةً ﴾(10) و﴿الْفُرْبِىٰ﴾(10) و﴿أَتْفِيلَكُمُّ وَ﴾(11) وما أُشبه ذلك مما أصله الياء.

(1) قرأ ورش من طريق الأزرق جميع ما كان ذا راء من ذوات الياء بالتقليل بين بين قولا واحدا، سواء كان رأس آية أو غيرها باستثناء لفظ ﴿ أريكهم ﴾ في الأنفال، ففتحه له عامة المصريين وقلله له آخرون قياسا على سائر الباب كأبي طاهر ابن غلبون وابنه أبي الحسن وابن خاقان وغيرهم. وله في غير ذوات الراء الوجهان الفتح واختاره أبو الطيب عبد المنعم بن غلبون وابنه أبو الحسن طاهر، والتقليل وهو مذهب أكابر أصحاب ورش المصريين وجميع أصحابه البغداديين والشاميين، واختاره الحافظ الداني. واستثني من ذلك ما كان رأس آية فله فيه التقليل قولا واحدا، باستثناء ما كان بعد الألف فيه هاء تأنيث فإنه يقرؤه بالفتح، إلا ﴿ ذكريما ﴾ فله فيه التقليل بين بين. ينظر الاستكمال لبيان جميع ما يأتي في كتاب الله في مذهب القراء السبعة في التفخيم والإمالة وما كان بين اللفظين لأبي الطيب بـن غلبون (ص 10 ـــ في مذهب القراء السبعة في التفخيم والإمالة وما كان بين اللفظين لأبي الطيب بـن غلبون (ص 10 ـــ 10 ـــ 10 ـــ والإمالة لأبي عمرو الداني (ص 18 ـــ 19 2 (مرقون)، والتعريف (ص 8 6)، والتيسير (ص 7 4 ـــ 8 4)، والمنتوري على الدرر (1 / 4 5 4 ـــ 7 9).

⁽²⁾ البقرة: الآية 15.

⁽³⁾ فصلت: الآية 16.

⁽⁴⁾ الإسراء: الآية 32. وفي «أ» «الربي»، وهو خطأ؛ لأنها لا تمال لورش ولا لأحد من القراء؛ لكونها ليست من ذوات الياء بل هي واوية، كما سيأتي عند المؤلف قريبا.

⁽⁵⁾ الأحزاب: الآية 53.

⁽⁶⁾ آل عمران: الآية 28.

⁽⁷⁾ آل عمران: الآية 102.

⁽⁸⁾ النساء: الآية 134.

⁽⁹⁾ الأعراف: الآية 176.

⁽¹⁰⁾ البقرة: الآية 82، وفي ح «والقوى».

⁽¹¹⁾ الحجرات: الآية 13.

والأفعال نحو ﴿ سَعِيْ ﴾ (1) و ﴿ رَمِيْ ﴾ (2) و ﴿ فَضِيْ ﴾ (3) و ﴿ فَسَوِّيْ ﴾ (4) و ﴿ فَسَوِّيْ هُنَّ ﴾ (5) و ﴿ فَسَوِّيْ هُنَّ ﴾ (10) و ﴿ فَابِيْ هُنَّ ﴾ (11) و ﴿ فَابِيْهُ ﴾ (11) و ﴿ فَابِيْهُ ﴾ (12) و ﴿ فَابِيْهُ ﴾ (13) و ﴿ فَابِيْهُ ﴾ (14) و ﴿ فَابِيْهُ ﴾ (15) و ﴿ فَابِيْهُ ﴾ (14) و ﴿ فَابِيْهُ ﴾ (15) و ﴿ فَابِيْهُ ﴾ (14) و ﴿ فَابِيْهُ ﴾ (14) و ﴿ فَابِيْهُ ﴾ (15) و ﴿ فَابِيْهُ ﴾ (14) و ﴿ فَابِيْهُ وَابِيْهُ ﴾ (14) و ﴿ فَابِيْهُ وَابِيْهُ ﴾ (14) و ﴿ فَابِيْهُ وَابِيْهُ وَابِيْهُ وَابِيْهُ وَابِيْهُ وَابِيْهُ وَابْعُنْ وَابْعُنْ ﴾ (14) و ﴿ فَابِيْهُ وَابْعُنْ هُمُ اللَّهُ وَالْمُعْنُ ﴾ (14) و ﴿ فَابِيْهُ وَابُهُ وَابْعُنْ هُ وَابْعُنْ هُمُ اللَّهُ وَابْعُنْ هُمُ اللَّهُ وَالْمُ اللَّهُ وَالْمُعْنُ ﴾ (14) و ﴿ فَابِيْهُ وَابْعُنْ هُ وَابْعُنْ هُمُ اللَّهُ وَالْمُعْنُ ﴾ (14) و ﴿ فَابِيْهُ اللَّهُ وَابُلَاهُ اللَّهُ وَالْمُعْنُ ﴾ (14) و ﴿ فَالْمُعْنُ اللَّهُ وَالْمُعْنُ اللَّهُ وَالْمُعْنُ ﴾ (14) و ﴿ فَالْمُعْنُ اللَّهُ وَالْمُعْنُ اللَّهُ وَالْمُعْنُ اللَّهُ وَالْمُعْنُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللّ

(1) البقرة: الآية 113.

(2) الأنفال: الآية 17.

(3) البقرة: الآية 116، وسقط هذا المثال في ح.

(4) القيامة: الآية 37.

(5) البقرة: الآية 28.

(6) البقرة: الآية 214.

(7) البقرة: الآية 33.

(8) النحل: الآية 1، وفي ح «وأني».

(9) هود: الآية 28، وهذا المثال ليس في ح.

(10) البقرة: الآية 249.

(11) يونس: الآية 24.

(12) الماثدة: الآية 22.

· (13) القصص: الآية 77.

(14) التوبة: الآية 76.

(15) الكهف: الآية 48.

(16) الكهف: الآية 12.

(17) النساء: 21.

(18) مريم: الآية 30.

(19) إبراهيم: الآية 38.

(20) طه: الآية 118.

(21) طه: الآية 23.

(22) الكهف: الآية 62.

و ﴿ قَوْفِيْهُمُ ﴾ (1) و ﴿ جَزِيْهُم ﴾ (2) و ﴿ لَفِيْهُمْ ﴾ (3) و ﴿ أَنْهِيْكُمْ ﴾ (4) و ﴿ أَوْجِيْ لَهَا ﴾ (5) و ﴿ أَوْ جِيْ لَهَا ﴾ (5) و ﴿ أَوْ جِيْ لَهَا ﴾ (6) و ﴿ أَوْ جِيْ لَهَا ﴾ (6) و ﴿ أَوْ جِيْ لَهَا ﴾ (6) و ﴿ أَوْ مِيْ يِهَا ﴾ (6) و ﴿ أَوْ مِيْ يَهَا ﴾ (10) و ﴿ أَوْ مِيْ يَهَا ﴾ (10) و ﴿ أَوْ مِيْ يَهَا ﴾ (10) و ﴿ أَوْ مِيْ يَهَا ﴾ (11) أَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى

ومن المستقبلة نحو ﴿يَسْعِیٰ﴾ (13) و﴿يَخْشِیٰ﴾ (14) و﴿يَخْشِیٰ﴾ (15) و﴿يَخْشِیٰ﴾ (15) و﴿يَنْشِیٰ﴾ (15) و﴿يَرْضِیٰ﴾ (15) الیاء من الأفعال، نحو ﴿یُدْعِیْ ﴾ (18) و﴿تُتْلِیٰ ﴾ (19) و﴿یَرْضِیٰ ﴾ (10)

- (1) الإنسان: الآية 11.
- (2) الإنسان: الآية 12.
- (3) الإنسان: الآية 11.
 - (4) التكاثر: الآية 1.
 - (5) الزلزلة: الآية 5.
- (6) البقرة: الآية 131.
- (7) تصحفت في «أ» إلى «والدا».
 - (8) الأنعام: الآية 77.
 - (9) الأنساء: الآية 36.
- (10) النمل: الآية 10، وتصحفت في ح إلى «ويريك ويريما».
 - (11) الحاقة: الآية 2.
 - (12) يونس: الآية 16.
 - (13) القصص: الآية 19.
 - (14) طه: الآية 2.
 - (15) آل عمران: الآية 154.
 - (16) طه: الآية 51.
 - (17) التوبة: الآية 8.
 - (18) الصف: الآية 7.
 - (19) آل عمران: الآية 101.
 - (20) النساء: الآية 107.

و ﴿ زَكَّيْهَا ﴾ (1) و ﴿ نَجِّينَا ﴾ (2) و ﴿ آنجِيكُم ﴾ (3) و ﴿ إِسْتَعْلِيٰ ﴾ (4) و ﴿ تَعَالِمٰ ﴾ (5) ومـــا أشبه ذلك.

ومن الأسماء نحو ﴿ أَدْ بَيْ ﴾ (٥) و﴿ أَرْبِي ﴾ (٢) و﴿ أَرْبِي ﴾ (٩) و﴿ أَرْجِيْ ﴾ (٩) و﴿ أَلاَ عْلِيٰ ﴾ (٩) و﴿ مُرْجِيْةٍ ﴾ (١٥).

وأما قوله: ﴿مَرْضَاتِهَ ﴾ (11) و﴿مَرْضَاتِ أَلَّهَ ﴾ (12) وما كان من لفظه، و﴿ حَمِشْكَ وْمِاكَ الله قد انتقال إلى و﴿ حَمِيشُكَ وْقِ ﴾ (13) فالقياس أن يكون جميع ذلك بين اللفظين؛ لأنه قد انتقال إلى ذوات الياء بالزيادة. وكذلك أطلق عليه القياس أبو عمرو (14) _ رحمه الله _ في

(14) هو الإمام الحافظ علم الأعلام في هذا الشان عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد، أبو عمرو الأموي بالولاء القرطبي ثم الداني، عرف بابن الصيرفي. فخر دانية وشيخ القراء بالأندلس وصاحب المؤلفات النافعة التي طبقت شهرتها الآفاق في القراءات والرسم والضبط وغيرها. مولده سنة 371هم، ووفاته سنة 441هم. ترجمته في الصلة لابن بشكوال (2/ 385 ـ 387)، وبغية الملتمس للضبي (ص 411 ـ 412)، وبرنامج التجيبي (ص 36)، وطبقات القراء للذهبي (2/ 617 ـ 623)، والغاية لابن الجزري (1/ 503 ـ 503).

⁽¹⁾ الشمس: الآية 9.

⁽²⁾ الأعراف: الآية 88، وتحرفت في «أ» إلى «نجي»، ولا وجود لها في القرآن الكريم.

⁽³⁾ إبراهيم: الآية 8.

⁽⁴⁾ طه: الآبة 63.

⁽⁵⁾ الأنعام: الآية 101.

⁽⁶⁾ البقرة: الآية 60.

⁽⁷⁾ النحل: الآية 92.

⁽⁸⁾ البقرة: الآية 230.

⁽⁹⁾ النحل: الآية 60.

⁽¹⁰⁾ يوسف: الآية 88.

⁽¹¹⁾ المتحنة: الآبة 1.

⁽¹²⁾ البقرة: الآية 205.

⁽¹³⁾ النور: الآية 35.

القسم الثاني: النص المحقق

 $(^{(4)}$ كتاب «جامع البيان» $(^{(1)}$ و «التيسير» $(^{(2)}$ ، وذَكر في كتاب «التلخيص» $(^{(3)}$ و «إيجاز البيان» $(^{(4)}$ الفتح، وبه قرأتُ، وبه آخذ $(^{(5)}$.

- (1) جامع البيان (ص304). وهو كتاب جامع البيان في القراءات السبع من أربعين رواية، أعظم كتب الحافظ أبي عمرو الداني وأوثقها وأحفلها بالطرق والروايات، جمع فيه الحافظ كل ما انتهى إليه في هذا العلم. وقد ظهرت مؤخرا للكتاب ثلاث طبعات: الأولى في مجلد واحد بتحقيق محمد صدوق الجزائري بدار الكتب العلمية بيروت 2005م، والثانية في ثلاث مجلدات بتحقيق أ. عبد الرحيم الطرهوني ود. يحيى مراد، دار الحديث القاهرة، ط 1/ 1427هـ 2006م، والثالثة عبارة عن مجموعة رسائل جامعية قامت بتدقيقها وتهيئتها للطباعة مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الشارقة، سنة 1428هـ 2007م في أربع مجلدات. ينظر معلومات وافية عن هذا الكتاب في فهرسة المنتوري (ص 3- 4)، والنشر (1/ 16)، ومعجم مؤلفات الحافظ أبي عصرو الداني للدكتور عبد الهادي حميتو (ص 45 47).
- (2) التيسير (ص47). وكتاب التيسير في القراءات السبع أشهر كتب أبي عمرو الداني في القراءات السبع، ومعتمد الناس اليوم شرقا وغربا في القراءات السبع، ونظمه الإمام أبو القاسم الشاطبي في منظومة حرز الأماني المشهورة بالشاطبية مع زيادات عليه. والكتاب مطبوع طبعة قديمة بتصحيح المستشرق أوتوير تزل. ينظر معلومات وافية عن هذا الكتاب في معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني (ص42-44).
- (3) هو كتاب "التلخيص لأصول قراءة نافع بن عبد الرحن"، هكذا سماه ابن خير في فهرسته، وسماه المنتوري في فهرسته بوالتلخيص في قراءة ورش". قال ابن الجزري: "مجلد لطيف". والكتاب من مؤلفات أبي عمرو المفقودة، ووضع عليه تلميذ مؤلفه أبو داود سليمان بن نجاح كتاب "الطرر على التلخيص" وهو مفقود كأصله. تنظر المعلومات عنه في فهرسة ابن خير (ص41)، وفهرسة المنتوري (صلوحة 20)، وغاية النهاية لابن الجزري (1/ 505)، والمنجر على الدرر (1/ 125)، والفجر الساطع لابن القاضي (1/ 300)، ومعجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني (ص36 ـ 37).
- (4) هو كتاب «إيجاز البيان عن أصول قراءة ورش عن نافع بالعلل»، وهو من كتب أبي عمرو التي في حكم المفقودة، إذ لم يصل إلينا منه غير قطعة صغيرة تشتمل على عد الآي وأجزاء القرآن محفوظة بالمكتبة الوطنية بباريس تحت رقم 592 في مجموع. ينظر عنه فهرسة ابن خير (ص29)، وفهرسة المنتوري ورقة 20 وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان (1/ 517)، ومعجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني للدكتور عبد الهادي حميتو (ص22 ـ 24).
- (5) قال ابن الجزري في النشر (2/ 50): «وأجمعوا على أن ﴿مرضاتِ﴾ و﴿مرضات﴾ و﴿كمشكوة﴾ مفتوح، هذا الذي عليه العمل بين أهل الأداء، وهو الذي قرأنا به، ولم يختلف علينا في ذلك اثنان من شيوخنا، من أجل أنهما واويان». وينظر الموضح (ص443، 449 (مرقون)، والتبصرة لمكي (ص120).

وألف التأنيث، وذلك (1): كل ما كان على وزن «فِعْلَى»، نحو ﴿إِحْدَى﴾ (2) وَأَلَفُ التَّأْنِيثُ، وَذَلِكُ (1): كل ما كان على وزن «فِعْلَى»، نحو ﴿إِحْدَى﴾ (11] و ﴿عِيسِيٰ ﴾ (3) و ﴿سِيمِاهُمْ ﴾ (4) و ﴿سِيمِاهُمْ ﴾ (5)

و ﴿ فَعْلَى ﴾ نحو ﴿ شَبَّى ﴾ (7) و ﴿ السَّلُويُّ ﴾ (8) و ﴿ دَعْوِيْهُمُ وَ ﴾ (9) و ﴿ نَجْوِيَّ ﴾ (10) و ﴿ فَجْوِيَّ ﴾ (10) و ﴿ فَجْوِيَّ ﴾ (10) و ﴿ فَجْوِيَّ ﴾ (10) و ﴿ فَرْضِيَّ ﴾ (11) و ﴿ فَأَلْمَوْ بِيلَ ﴾ (12) و [﴿ بِطَغْوَيْهَ آ ﴾] (13) .

(1) في ح «وكذلك»، وهو خطأ.

(2) الأنفال: الآبة 7.

(3) الأنعام: الآية 86.

(4) البقرة: الآية 272.

(5) الفتح: الآية 29.

(6) الأنعام: الآية 69.

(7) طه: 52. وفي ح «فشتى» ولا وجود لها بهذا اللفظ في القرآن الكريم.

(8) البقرة: الآية 56.

(9) الأعراف: الآية 4.

(10) الإسراء: الآية 47.

(11) النساء: الآية 43.

(12) البقرة: الآية 73. ووردت في «أ» منكرة، ولا وجود لها كذلك في القرآن الكريم، وهي ساقطة في ح.

(13) الشمس: 11. ووردت في «ح» بلفظ «وطغوى»، ولا وجود لها في التنزيل بهذا اللفظ.

(14) آل عمران: الآية 36.

(15) البقرة: 82، وقد سقطت في ح.

(16) البقرة: الآية 50.

(17) الرعد: الآية 30.

(18) البقرة: الآية 236.

(19) وفي محلها في ح «الوثقي».

(20) طه: الآية 3.

(21) الأنفال: الآية 42.

وأما⁽¹⁾ ﴿ أَلاُ ولِيٰ﴾ (2) فقال الخليل (3) فيه: إنه «فُعْلى» (4)، وقال غيره: هو «أُفْعَلُ»، وقال ابن كيسان (5): أصله «أُوْيَلُ»، فقلب (6) فصار «أُولَىٰ» (7)، وكل ذلك يوجب قراءته بين اللفظين.

وَالْفَ التَّانِيثُ فِي الْجَمْعُ نَحُو ﴿ كُسَالِيٰ﴾ (8) و﴿ الْيَتَنْمِيٰ ﴾ (9) و﴿ إَلْحَوَابِآ ﴾ (10) و﴿ خَطَابِنَا ﴾ (11) و﴿ خَطَابِاتُهُ ﴾] (13) وهَ خَطَابِاتُهُ ﴾ (13) و﴿ خَطَابِاتُهُ ﴾ (13) و﴿ خَطَابِاتُهُ ﴾ (13) وَ ﴿ خَطَابِاتُ وَ ﴿ خَطَابِاتُهُ ﴾ (13) وَ ﴿ خَطَابِاتُهُ وَ لَا لَا عَالَ مِنْ لَعْلَمُ وَ أَلْمُ عَلَابًا ﴾ (13) وَ ﴿ أَنْ عَلَابُ اللَّهُ عَلَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَالًا اللَّهُ عَلَالًا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَالًا عَلَى اللَّهُ عَلَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَالًا عَلَى اللَّهُ عَلَالِمُ اللَّهُ عَلَالِهُ عَلَالْمِنْ أَلْلُهُ اللَّهُ عَلَالِهُ أَلَّهُ عَلَالًالْمُ اللَّهُ عَلَالْمُ اللَّهُ عَلَالُهُ أَلْمُوالِمُ اللَّهُ عَلَالِمُ اللَّهُ عَلَيْ عَلَالُهُ عَلَالِمُ اللَّهُ عَلَالُهُ اللَّهُ عَلَالِمُ اللَّهُ عَلَالْمُ اللَّهُ عَلَالِمُ اللَّهُ عَلَالِمُ اللَّهُ عَلَالْمُ اللَّهُ عَلَالُهُ اللَّهُ عَلَالْمُ اللَّلْمُ اللَّهُ عَلَالُهُ اللَّهُ عَلَالُمُ اللَّهُ عَلَالُمُ اللَّالِمُ اللَّهُ عَلَالُهُ اللَّهُ عَلَالْمُلْكُ أَلْمُ اللَّهُ عَلَالِمُ اللَّهُ عَلَالْمُ اللَّهُ عَلَالْمُ اللَّهُ عَلَالْمُ اللَّهُ عَلَالُهُ اللَّهُ عَلَالُهُ اللَّهُ عَلَالُهُ اللَّهُ عَلَالْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَالِمُ اللَّهُ عَلَالْمُ اللَّهُ عَلَالِمُ اللَّهُ عَلَالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَالُهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَالُهُ اللَّهُ عَلَالْمُعْلَمُ اللَّهُ عَلَالْمُعْلَمُ اللَّهُ عَلَالْمُعْلَمُ اللَّهُ عَلَالْمُعْلَمُ اللَّ

- (1) ساقطة في ح.
- (2) طه: الآية 20.
- (3) هو الإمام العلم الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن، أبو عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي، إمام نحاة البصرة ومنشئ علم العروض وصاحب كتاب العين. ولادته سنة 100 هـ ووفاته سنة 170 هـ أو 175هـ أو 177 هـ. وأخباره مستوفاة في أخبار النحويين البصريين (ص54)، ومراتب النحويين (ص54)، والفهرست (ص63 _ 64)، والإنباه (1/ 376)، وإشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لليماني (ص511)، والغاية (1/ 275) والبغية (1/ 557).
 - (4) قال الخليل في العين (8/ 368): «والأوّلُ والأُولَى بمنزلة أَفعَل وفُعُلَى».
- (5) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، أبو الحسن النحوي، أخذ عن المبرد وثعلب وغيرهما. توفي سنة 299هـ.. له ترجمة في تاريخ بغداد (1/ 335)، ونزهة الألباء (ص178)، والإنباه (3/ 57)، والبغية (1/ 18).
 - (6) في ح «فقلبت».
- (7) «أول» الذي مؤنثه «أولى» هو عند سيبويه «أفعل»، وفاؤه وعينه واوان، ولم يستعمل منه فعل لاستثقال اجتماع الواوين، فهو مما فاؤه وعينه من جنس واحد، وعند الكوفيين «أفعل» من «وأل» إذا لجمأ، فأصله «أوأل»، شم خفف بإبدال الهمزة واواً، ثم بالإدغام، وهذا تخفيف غير قياسي، إذ تخفيف مثل هذا إنما هو بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى الساكن قبلها. وقال بعضهم: هو «أفعل» من «آل يؤول»، فأصله «أأول»، شم قلب فصار «أوأل» «أعفل»، ثم خفف بإبدال الهمزة واواً، ثم بالإدغام. ينظر الكتاب (3/ 882)، والصحاح للجوهري مادة وأل (4/ 883)، والشافية لابن الحاجب (ص71)، وتفسير القرطبي (1/ 333 ـ 334) والبحر المحيط لابن حيان (1/ 336 ـ 334)، واللسان مادة وأل (1/ 715).
 - (8) النساء: الآية 141.
 - (9) البقرة: الآية 82.
 - (10) الأُنعام: الآية 147.
 - (11) طه: الآية 72.
 - (12) العنكبوت: الآية 11.
 - (13) البقرة: الآية 57.

ومن الحروف ﴿بَلِيٰ﴾⁽¹⁾ ومن الطروف ﴿مَتِىٰ﴾⁽²⁾ و﴿ أَبِّیٰ﴾⁽³⁾، وكنذلك ﴿ مَتِیٰ﴾⁽⁴⁾ مَا الألف فيه منقلبة من ياء الإضافة.

- (1) البقرة: الآية 80.
- (2) البقرة: الآية 212.
- (3) البقرة: الآية 221.
 - (4) هود: الآية 71.
 - (5) الزمر: الآية 53.
- (6) يوسف: الآية 84.
- (7) الكلمات الأربعة مطموسة في ح.
 - (8) البقرة: الآية 157.
 - (9) البقرة: الآية 274.
 - (10) الأحزاب: الآية 40.
- (11) النور: الآية 42، وتصحفت في «أ» إلى «بركه».
 - (12) التوبة: الآية 110.
 - (13) الأعراف: الآية 106.
- (14) طه: الآية 17، والمثالان الأخيران ساقطان في «ح».
 - (15) البقرة: الآية 75.
 - (16) الأنعام: الآية 29.
 - (17) النجم: الآية 8.
 - (18) البقرة: الآية 186.
 - (19) آل عمران: الآية 38.
 - (20) المومنون: الآية 92.

هِي الْآرْضِ﴾⁽¹⁾ و﴿أُلذِي نَجَا مِنْهُمَا﴾⁽²⁾ و﴿مَا زَكَىٰ﴾ُ⁽³⁾ وَمَا أَشْبَهِهُ [مـمـا وقع في المصحف بالياء مرسوما]، مما الألف فيه منقلبة من واو⁽⁴⁾. (5)

وتعرف ذلك إذا قلت: عفوْتُ ودنَوْتُ وبدَوتُ ونجَوْتُ ويعفُو وينجُو ويدعُو، هذا في الأفعال. وتعرف ذلك في الأسماء بالتثنية إذا قلت: صَفَوَان وسَنوان، فتظهر لك الواو⁽⁶⁾.

وكذلك يفتح ﴿عَلَىٰ﴾ و﴿إِلَىٰ﴾ و﴿حَتَّىٰ﴾، وهـي حـروف معـان⁽⁷⁾، و﴿لَدَا﴾⁽⁸⁾ وهي ظرف⁽⁹⁾.

(1) القصص: الآية 3.

(2) يوسف: 45. وفي ح «منها» وهو تحريف للفظ القرآني.

(3) النور: الآية 21.

(4) العبارة في ح مضربة قلقة، ونصها: «و ﴿ زكى ﴾ وما وقع في المصحف ﴿ زكى ﴾ بالياء مرسوم وما أشبهه ما الألف فيه ... ».

(5) إلا ما وقع من ذلك رأس آية في سور مخصوصة سيوردها المؤلف قريبا، فإنه يقرأه بالتقليل بين بين سواء كان من ذوات الواو أو من ذوات الياء؛ لتأتي الفواصل كلها بلفظ واحد. قال ابن بري في باب القول في المفتوح والممال:

واقرأ ذوات الواو بالإضجاع لسدى رءوس الآي للإتباع

ينظر الموضح للداني (ص 193_ 200، 200)، والتبصرة لمكي (ص119)، وفتح الوصيد للسخاوي (ط2/ 442) والقصد النافع (ص255)، والمختصر البارع (ص82).

(6) ينظر الاستكمال (ص 117)، والموضع (ص 186 _ 189) (مرقون)، والتيسير (ص 47)، والتبصرة لكي (ص 119)، والكشف (1/ 180)، وفتح الوصيد (2/ 418)، والقصد النافع (ص 243). قال الشاطبي في باب الفتح والإمالة وبين اللفظين من الحوز (ص 24):

وتثنية الأسماء تكشفها وإن رددت إليك الفعل صادفت منهلا

- (7) قال أبو عمرو في جامع البيان (ص308): «لا خلاف في إخملاص فتح ألفاتهما؛ لأنهما حروف معمان، والحروف لا تمال لضعفها وجمودها وكون ألفاتها غير منقلبة من شيء».
 - (8) يوسف: الآية 25.
- (9) أجمع القراء على استثناء خس كلمات مما رسم بالياء، فلا تمال لأحد منهم، وهي ﴿حتى ﴾ و ﴿الى ﴾ و ﴿على الله على ا

وكذلك يفتح الألف التي تكون ضمير الاثنين، في نحو قوله: ﴿ فِي فِيئَتَيْسِ إِلْتَفَتَآكِ (١) و ﴿ أَن تَفْشَلا ٓ ﴾ (2) و ﴿ سَاحِرَانِ تَظَاهَرَا ﴾ (3) و ﴿ إِن تَظَّاهَرَا ﴾ (4) و ﴿ أَنْ يَّتَمَآسًا ﴾ (5) وما كان مثله (6).

وكذلك يفتح كل ما ذكرتُ أنه يقرؤه (7) بين اللفظين إذا لقيه ساكن أو لحقه تنوين، $^{(12)}$ و ($^{(13)}$ نحون ($^{(8)}$ نحو $^{(9)}$ و ($^{(15)}$ و ($^{(16)}$ و ($^{(15)}$) و ($^{(15)$ و ﴿ مُّسَمَّى ﴾ (13) وما أشبه ذلك (14). والذي يتصل بالساكن نحو ﴿ نَرَى أُللَّهَ ﴾ (15)

(1) آل عمران: الآية 13.

(2) آل عمران: الآية 122.

(3) القصص: الآية 48.

(4) التحريم: الآية 4.

(5) المجادلة: الآبة 3.

(6) ينظر الكشف لمكى (1/ 196).

(7) ساقطة في ح.

(8) في ح «بالنون» وهو تصحيف.

(9) آل عمران: الآية 156.

(10) الدخان: الآية 39. وتحرفت في «أ» إلى «موثلا».

(11) سأ: الآبة 18.

(12) القصص: الآية 36.

(13) البقرة: الآبة 281.

(14) جملة الوارد من ذلك في القرآن الكريم خمسة عشر لفظا، تكررت في ثلاثة وثلاثين موضعا. تنظر في الموضح (ص684، 697)، والفجر الساطع (3/ 318). ونظمها الإمام عبد الواحد بن عاشر في فتح المنان بشرح مورد الظمآن ورقة 333 (مخطوط) فقال:

> مصلی أذی غزی عمی مفتری هــدی مسمى قرى مثوى فتىي وضحي مصفى سوى مولى فذي القصر عمها سواها صحيح اللام إعرابه بدا

> > ونظمها كذلك ابن ما يابي في رشف اللمي على كشف العمى (ص95) بقوله:

مولى سدى غزى على السواء فتىي ضمحى همدى سموى باليماء

كــذا مــصلي ومــصفي وقـــري أذى عمى مثوى مسمى مفترى

(15) البقرة: الآبة 54.

و ﴿ إِلنَّصَرَى ٱلْمَسِيحُ ﴾ (1) و ﴿ ٱلْفُرَى ٱلتِي ﴾ (2) و ﴿ عِيسَى إَبْنَ مَرْيَمَ ﴾ (3) و ﴿ ٱلْكُبْرَى إَذْ هَبٍ ﴾ (4) و ﴿ ٱلْهُدَى آيتِنَا ﴾ (5) و ﴿ مُوسَى ٱلْكِتَلْبَ ﴾ (6) وما كان مثله ؛ إذ الألف فيه ساقطة في الوصل. فإن فُصِل من الساكن بالوقف عليه رجع إلى أصله في قراءته بين اللفظين (7).

- (1) التوبة: الآية 30.
 - (2) سبأ: الآية 18.
- (3) البقرة: الآية 86.
- (4) طه: الآيتان 23 ــ 24.
 - (5) الأنعام: الآية 71.
 - (6) البقرة: الآية 52.
- (7) ما حكاه المؤلف مجمع عليه في ما اتصل بالساكن، وهو باب هموسى الكتاب، وهو المشهور في المقصور المنون. لكن بعضهم فرق لورش في الوقف على المقصور المنون بين ما كان منه في موضع نصب ففيه الفتح، وما كان منه في موضع رفع أو جر ففيه التقليل، وعمن نقل هذا التفريق الإمام ابن شريح في الكافي (ص64)، والمهدوي في شرح الهداية (1/ 103)، ومكي في الكشف ونسبه لأبي الطيب بن غلبون (1/ 199 ـ 201)، وفي التبصرة (ص133 ـ 134)، لكنه عقب فيها على ذلك بقوله: «ولو تركنا القياس لوقفنا لأبي عمرو ولورش في موضع النصب نحو هوري ظاهرة بالفتح، لكن يمنع من ذلك نقل القراءة وعدم الرواية وإثبات الياء في السواد، وهو شيء نقل لفظا وليس بالمنصوص كله». وعمن حكى التفريق أيضا الإمام الشاطبي فقال في باب الإمالة من الحرز (ص27):

وقد فخموا التنوين وقفا ورققوا وتفخيمهم في النصب أجمع أشملا

وتبعه على ذلك السخاوي في فتح الوصيد (2/ 469). وقد تعقب الإمام ابن الجزري وجه الفتح، فقال في النشر (2/ 74 _ 77): "ولم أعلم أحدا من أثمة القراءة ذهب إلى هذا القول ولا قال به ولا أشار إليه في كلامه، ولا أعلمه في كتاب من كتب القراءات، وإنما هو مذهب نحوي لا أدائي دعا إليه القياس والرواية». وأطال رحمه الله في رده، وصوب الوجه الأول وقال: "هو المأخوذ به والمعول عليه وهو الثابت نصا وأداء، وهو الذي لا يؤخذ نص عن أحد من أثمة القراء المتقدمين بخلافه، بل هو المنصوص به عنهم، وهو الذي عليه العمل». قال: "وعن حكى الإجماع على هذا الحافظ أبو العلاء وأبو العباس المهدوي وأبو الحسن ابن غلبون وأبو معشر الطبري وأبو محمد سبط الخياط وغيرهم». وينظر التذكرة لابن غلبون (1/ 274)، والتيسير (ص53)، والموضح (ص683)، وغاية الاختيصار لأبي العلاء الهمذاني (1/ 279)، والاختيار في القراءات العشر لسبط الخياط (1/ 245).

وكذلك يفتح (1) جميع آي ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَيْهَا ﴾ (2) وفي ﴿ وَالنَّارِعَاتِ ﴾ (3) ما اتصل من ذلك بضمير مؤنث نحو ﴿ بَنَيْهَا ﴾ (4) وما بعده بخلاف عنه في ذلك، والمختار الفتح (5)، إلا في قوله: ﴿ ذِكْرِيْهَا ﴾ (6)، فإنه لا خلاف في قراءته بين اللفظين (7).

ولا خلاف في ما لا هاء فيه أنه بين اللفظين، نحو ﴿ قِأَمَّا مَن طَغِيٰ ﴾ (8) ولا خلاف في ما لا هاء في المدني (9) ، و ﴿ أَلْمَأُ وِيٰ ﴾ (10) وما أشبهه (11) .

- (1) ساقطة في ح.
- (2) الشمس: الآية 1.
- (3) النازعات: الآية 1.
- (4) النازعات: الآية 27، وتحرفت في ح إلى «ننيناها».
- (5) الفتح فيه اختيار جمهور الأثمة كأبي عبد الله بن سفيان والمهدوي ومكي وابني غلبون وابن شريح وغيرهم، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون، وعليه عول الداني في التيسير. واختار فيه التقليل جماعة منهم أبو طاهر بن خلف صاحب العنوان وأبو الفتح فارس وأبو القاسم الخاقاني، واختاره الداني في جامع البيان وقال: «وهو الصحيح عن ورش نصا وأداء، وبه آخذ». ينظر التذكرة لابن غلبون (م/ 10 و 250)، والكافي لابن شريح (ص 63)، وجامع البيان (ص 311 و 212)، والتيسير (ص 47). والتبصرة لمكي (ص 130)، والعنوان لابن خلف (ص 60)، والقصد النافع (ص 254)، والنشر (2/ 48)، وأنوار التعريف للحامدي (ص 77).
 - (6) النازعات: الآية 42.
- (7) لأنه من ذوات الراء. ينظر التذكرة لابن غلبون (1/ 246)، وجامع البيان (ص311)، وفتح الوصيد (1/ 442)، والمختصر البارع (ص82)، والنشر (2/ 49)، وأنوار التعريف (ص77).
- (8) النازعات: الآية 37. وهذه الفاصلة لم يعدها المدّنيان والمكي وعُـدُها البّـاقون. ينظر البيـان في عـد آي القرآن لأبي عمرو الداني (ص263).
- (9) ينسب إلى أهل المدينة عدًّان من الأعداد الستة المعروفة في علم عد آي القرآن الكريم هما: العد المدني الأول: وينسب إلى جماعتهم دون تخصيص لأحد منهم بعينه، ورواه عنهم أهل الكوفة، كما رواه الإمام نافع عن أبي جعفر يزيد بن القعقاع وشيبة بن نصاح، وهو الذي كان يعد به القدماء من أصحاب نافع، وهو رواية عامة المصريين عن ورش عنه. والعد المدني الثاني: وينسب إلى إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري وقالون من روايتهما عن سليمان بن جماز عن أبي جعفر يزيد بن القعقاع وشيبة بن نصاح موقوفا عليهما. واختار المغاربة في مصاحفهم العد المدني الأخير. ينظر البيان في عد آي القرآن للداني (ص67 88، 72)، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي (2/ 636 437).
 - (10) النازعات: الآية 39.
 - (11) في محل هذه الكلمة في ح «ذلك»، و لا معنى لها.

وكذلك لا خلاف في آي طه، والنجم، والمعارج، / وعبس، [وسبح (1)، والقيامة]، [1/13] والضحى والليل، والعلق، أنها بين اللفظين، كانت منقلبة من ياء أو واو⁽²⁾.

وكذلك يقرأ الألف وما قبلها بين اللفظين إذا كان بعدها راء مجرورة هي لام الفعل⁽³⁾، وذلك في عشرة أمثلة:

فالأول: في $^{(4)}$ «أَفْعال»، نحو ﴿ وَعَلَىٰ أَبْصِارِهِمْ ﴾ $^{(5)}$ و ﴿ آنصِار ﴾ $^{(6)}$ و ﴿ مِّن آفْطِارِهَا ﴾ (7) و ﴿ ءَا يُرِهِم ﴾ (8) و ﴿ أَوْبِارِهَا وَأَشْعِارِهَآ ﴾ (9) و ﴿ أَسْعِارِنَا ﴾ (10) ، و ﴿ أَلاَ بْرِارِ ﴾ (11) و ﴿ بِالاَسْجِارِ ﴾ (12) وما أشبه ذلك.

(1) يعنى سورة الأعلى.

(2) وذلك في رءوس آي إحدى عشرة سورة، ذكر المؤلف منها هنا تسع سور، تضاف إليها سورة النازعات وسورة الشمس. ينظر المختصر البارع (ص82). وقد جمعها الإمام الشاطبي في باب الإمالة من الحرز (ص25) فقال:

> ومما أمالاه أواخر آي ما بطه وآي النجم كي تعدلا المعارج يامنهال أفلحت منهلا

> وفي الشمس والأعلى وفي الليل والضحى وفي اقــرأ وفي والنازعــات تمــيلا

ومن تحتها ثم القيامة ثم فسي

(3) وذلك بثلاثة شروط: أن تكون الراء متطرفة احترازا من نحو ﴿مارد﴾، وأن تكون كسرتها كسرة إعراب احترازا من كسرة البناء في نحو ﴿ أنصاري ﴾، وأن لا يفصل بينها وبين الألف بفاصل احترازا من نحو ﴿مضارٌّ ﴾؛ إذ أصلها «مضارر». ينظر التيسير (ص51)، وجامع البيان (ص324)، وفتح الوصيد (2/ 457)، والمختصر البارع (ص83)، والمنتوري على الدرر (1/ 474).

(4) في ح «نحو في نحو» وهو خطأ.

- (5) البقرة: الآية 7.
- (6) البقرة: الآية 269، وفي «أ» «أبصار» ولا وجود لها بهذا اللفظ في القرآن.
 - (7) الأحزاب: الآية 14.
 - (8) المائدة: الآية 48.
 - (9) النحل: الآية 80.
 - (10) سبأ: الآية 19.
 - (11) آل عمران: الآية 193.
 - (12) آل عمران: الآية 17، وهي في الح " بدون باء الجر، وهو خطأ.

- والثاني: في «إفعال»، نحو ﴿ اللابْكِرِ ﴾ في الموضعين لا غير (1).
- ﴿ وَالثَّالَثُ: فِي ﴿ فَعَالَ ﴾، نحو ﴿ فِي أَلنَّهِارِ ﴾ (2) و﴿ ذَاتِ فَرِارِ ﴾ (3) و﴿ ٱلْبَوارِ ﴾ (4) وما أشبهه (5).
- ﴿ وَالْحَامِسِ: فِي ﴿ فَعَّالَ ﴾، نحو ﴿ حَبِّارٍ ﴾ (12) و﴿ سَحَّارِ ﴾ (13) و﴿ جَبِّارٍ ﴾ (14) و﴿ جَبِّارٍ ﴾ (14) و﴿ خَبِّارٍ ﴾ (18) و﴿ حَبِّارٍ ﴾ (18)

⁽¹⁾ آل عمران: الآية 41 وغافر: الآية 55.

⁽²⁾ آل عمران: الآية 27.

⁽³⁾ المومنون: الآية 51.

⁽⁴⁾ إبراهيم: الآية 30.

⁽⁵⁾ في «ح» «أشبه ذلك».

⁽⁶⁾ هود: الآية 66.

⁽⁷⁾ البقرة: الآية 83.

⁽⁸⁾ البقرة: الآية 244.

⁽⁹⁾ البقرة: الآية 258.

⁽¹⁰⁾ الجمعة: الآية 5.

⁽¹¹⁾ الإسراء: الآية 5.

⁽¹²⁾ البقرة: الآية 275.

⁽¹³⁾ الشعراء: الآية 37.

⁽¹⁴⁾ هود: الآية 58.

⁽¹⁵⁾ لقمان: الآية 31.

⁽¹⁶⁾ إبراهيم: الآية 7.

⁽¹⁷⁾ إبراهيم: الآية 50.

⁽¹⁸⁾ غافر: الآية 42.

⁽¹⁹⁾ الرحمن: الآية 14، وفي "ح» ﴿ كالفجار ﴾: ص: الآية 28.

القسم الثاني: النص المحقق

[13/ب]

(3) بخلاف (2) في هذا وحده (3) بخلاف

- والسادس: في «فِعَّال» في الأصل لا في اللفظ، وذلك في قوله ﴿بِدِينِارٍ ﴾ في آل عمران. وأصله «دنْنَار»، فأبدل من النون الأولى ياء، كما فعل في «قيراط» وما أشبهه (5).
 - والسابع: في «فُعَّال»، نحو ﴿مِّنَ أَنْكُمِّارِ﴾ (6) و﴿ أَنْفُجِّارِ ﴾ (7) وما أشبهه.
 - والثامن: في «فِعْلال»، في قوله: ﴿ بِفِنْطِارٍ ﴾ (8) لا غير.
 - والتاسع: في «مِفْعال»، وذلك في قوله: ﴿ بِمِفْدِارٍ ﴾ (9) لا غير.

والألف في هذه التسعة الأمثلة زائدة للبناء (10).

⁽¹⁾ في موضعين: المائدة: الآية 24 والشعراء: الآية 130.

⁽²⁾ في ح «بخلف عنه».

⁽³⁾ روي الخلاف عن ورش في لفظتين من هذا الباب: هما ﴿جبارين﴾ و ﴿ الجار﴾، فروي التقليل فيهما عن الجمهور، وروي الفتح فيهما عن أبي الطيب ابن غلبون وابنه أبي الحسن وبه أخذ أبو محمد مكي. ينظر الاستكمال لأبي الطيب ابن غلبون (ص 35 _ 358)، والتذكرة لأبي الحسن ابن غلبون (1/ 271)، والتيسير (ص 50)، وجامع البيان (ص 324)، والتبصرة لمكي (ص 130)، وفتح الوصيد (2/ 458 _ 459)، والنشر (2/ 58)، والفجر الساطع (3/ 275،270 _ 275).

⁽⁴⁾ آل عمران: الآية 74.

⁽⁵⁾ أصل «دينار» و «قيراط»: «دنَّار» و «قرَّاط»، بدليل جمعها على دنانير وقراريط وتصغير هما على دنينير وقريريط، فقلب الأول من المضعف فيها ياء لئلا يلتبس بالمصادر التي تأتي على «فِعَّال» نحو «كِنَّاب». ينظر شرح الشافية لابن الحاجب للأستراباذي (1/ 166)، ولسان العرب مادة: دنر (4/ 292).

⁽⁶⁾ التوبة: الآية 124.

⁽⁷⁾ المطففين: الآية 7. وفي «أ» «الفخار»، وهو خطأ؛ لأنه على وزن «فَعال» بفتح العين، وقد تقدم.

⁽⁸⁾ آل عمران: الآية 75.

⁽⁹⁾ الرعد: الآية 9.

⁽¹⁰⁾ الألف في هذه الأمثلة كلها زائدة للمد، إلا في المثال العاشر فإنها منقلبة عن واو. تنظر هذه الأمثلة في الاستكمال لأبي الطيب ابن غلبون (ص 348 _ 372)، والتذكرة لأبي الحسن ابن غلبون (1/ 266 _ 271)، وجامع البيان (ص 320)، والفجر الساطع (3/ 268 _ 269).

• والعاشر: في «فَعَل»⁽¹⁾، وذلك نحو ﴿فِي أَلنِّارَكُ⁽²⁾ و﴿أَلدِّارَكُ⁽³⁾ و﴿أَنْغِارِ﴾⁽⁴⁾ و﴿أَنْغِارِ﴾⁽⁴⁾ و﴿الْجارِ﴾ في الموضعين [لا غير]⁽⁶⁾. والألف في هذا الأصل منقلبة من واو.

وكذلك يقرأ ﴿أَلْكِ مِهِرِينَ ﴾ و ﴿ كِ مِهِرِينَ ﴾ [ذا كان بالياء والنون حيث وقع بين اللفظين (8).

وكذلك يقرأ الهاء والياء من ﴿حَيْهِيغُصُّ ﴾ (٥) والحاء من ﴿جِمْ الله والراء من ﴿ أَلْرَبُ و ﴿ أَلْمَ رَاكُ الله ظين (١٥).

(1) في ح «فعال»، وهو خطأ.

(2) الأعراف: الآية 36.

(3) الأنعام: الآية 136.

(4) التوبة: الآية 40.

(5) النساء: الآية 36.

(6) تقدم ذكر الخلاف فيها قريبا مع كلمة ﴿جبارين ﴾.

(7) آل عمران: الآية 100.

(8) هذه الكلمة خرج بها ورش عن أصله؛ لأن الكسرة وقعت فيها في غير الراء، وهي كسرة بناء لا إعراب، وقد وقعت حشوا لا طرفا. وعلل لذلك بعضهم بتوالي الكسرات بعد الألف، وهي: كسرة الفاء، وكسرة الراء وهي في تقدير كسرتين لأجل التكرير في الراء، والياء في تقدير كسرة، فصار كأنه ولي الألف أربع كسرات، فأميلت الألف لذلك، وعلل ذلك بعضهم بكثرة دورها. ينظر شرح الهداية للمهدوي (1/ 94)، والتيسير (ص52)، وجامع البيان (ص329_30)، والمتوري على الدرر (2/ 479_418)، والفجر الساطع (3/ 274_275).

(9) مريم: الآية 1.

(10) في ح «حاميم».

(11) الرعد: الآية 1.

(12) ساقطة في ح.

(13) هذا هو المشهور والمعمول به لورش في هذه الحروف الأربعة من فواتح السور، وروي عنه اختلاف في الثلاثة الأولى. قال ابن بري في باب القول في المفتوح والممال من الدرر (ص30):

ورا وها يا ثم ها طه وحا وبعضهم حامع ها يا فتحا

ينظر المختصر البارع (ص84)، والمنتوري مع الدرر (2/ 483 _486)، والنشر (2/ 66 _71)، والفجر الساطع (3/ 277 _281)، والنجوم الطوالع للمارغني (ص100). وكذلك [يقرأً] ﴿ أُلتَّوْرِيْةَ ﴾ (1) و﴿ جُرُفٍ هِارِ (2) ﴾ (3) جميعَ ذلك بين / اللفظين. [1/14] [هذا في أصل حد الإمالة (4). ويميل الهاء من ﴿ طَه ﴾ (4) إمالة محضة (4)، ويفتح الطاء بلا خلاف (7). فاعلمه، وبالله التوفيق.

(1) آل عمران: الآية 3.

- (5) لا يميل ورش إمالة محضة في جميع ما يميله إلا الهاء من ﴿طه﴾. قال الحصري في الراثية (ص121): إمالة ورش كلها غير محضة سوى الهاء من طه وللفتح أستجري ينظر التيسير (ص150)، وجامع البيان (ص620)، والمختصر البارع (ص84)، والنشر (2/88)، والفجر الساطع (3/282_285).
- (6) الإمالة المحضة: وتسمى الإمالة الكبرى والإضجاع والبطح، ومعناها أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء كثيرا، مع اجتناب القلب الخالص. ينظر التحديد في الإتقان والتجويد لأبي عمرو الداني (ص103)، ومقدمة في أصول القراءات من كتاب مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ لابن الطحان (ص43)، والقواعد والإشارات في أصول القراءات للحموي (ص50)، وتحفة المنافع (2/ 168) والنشر (2/ 30).
- (7) أخرت هذه الجملة من قوله: «ويميل الهاء...» الخ في «أ» بعد قوله: «وبالله التوفيق»، والمثبت ما في «ح» لأنه أنسب.

⁽²⁾ تصحفت في ح إلى "حرفا".

⁽³⁾ التوبة: الآية 109.

⁽⁴⁾ كذا في ح، ولعلها مغيرة عن «هذا أصله في الإمالة»، والجملة ساقطة في «أ».



القسم الثاني: النص المحقق

وكان [ورش] يرقق الراء المفتوحة والمضمومة والساكنة (1) إذا كان (2) قبلها ياء ساكنة، أو كسرة لازمة، أو ساكن قبله كسرة (3).

فالياء الساكنة نحو ﴿خَيْراً ﴾ (٤) و ﴿طَيْراً ﴾ (٥) و ﴿ لاَ ضَيْرَ ۗ ﴾ (٥) و ﴿ غَيْرَهُ وَ ﴿ غَيْرَهُ وَ ﴿ فَيْرَانَ ﴾ (٥) و ﴿ فَيْرَانَ ﴾ (٤) و ﴿ فَالْحَيْرَاتِ ﴾ (١١) و ﴿ بَصِيراً ﴾ (٤) و ﴿ فَاللَّمْ غِيراً ﴾ (٤) و ﴿ فَا أَشْبِهُ هَذِينَ الضّرِبِينَ.

(10) اختلف عن ورش في لفظ ﴿حيران﴾ في سورة الأنعام، ففخم راءه بعضهم لامتناع اللفظ من الصرف؛ لكون مؤنثه «حيرى»، وحملا على لفظ ﴿عمران﴾ الأعجمي، وبه قرأ الداني على شيخه ابن خاقان، واختاره الحصري في الرائية وابن الفحام في تجريده، ورققها الجمهور كسائر النظائر، وهو القياس، وبه قطع الداني في التيسير، وهو خروج منه عن طريقه؛ لأنه التزم فيه رواية ورش من طريق ابن خاقان، ومذهبه التفخيم، ونص الشاطبي على الوجهين في الحرز، والتفخيم من زيادة القصيد. قال ابن بري في الدرر (ص 22):

..... وفي حيرانا خلف له حملا على عمرانا

ينظر الموضح للداني (ص770)، وجمامع البيمان (ص354)، والتيمسير (ص55)، والخمرية (ص55)، والحمرية (ص128)، والحصد النافع (ص128)، والمتوري على الدرر (2/ 147 _ 549)، والفجر الساطع (3/ 339).

⁽¹⁾ في ح زيادة «والمكسورة»، وهو خطأ؛ لأن ترقيق المكسورة لا يحتاج إلى أن تسبق بما ذكر.

⁽²⁾ في ح «كانت».

⁽³⁾ ينظر الاستكمال لأبي الطيب بن غلبون (ص403)، وجامع البيان (ص351)، والموضح (ص351)، والموضح (ص272)، والنشر (2/19-94).

⁽⁴⁾ المقرة: الآية 157.

⁽⁵⁾ الفيل: الآية 3.

⁽⁶⁾ الشعراء: الآية 50.

⁽⁷⁾ البقرة: الآية 228.

⁽⁸⁾ البقرة: الآية 147.

⁽⁹⁾ الأنعام: الآية 71.

⁽¹¹⁾ النساء: الآية 35.

⁽¹²⁾ النساء: الآية 57.

⁽¹³⁾ العاديات: الآية 3. وفاء العطف ساقطة في النسختين.

والسساكن الدي قبله كسسرة نحو: ﴿أُلسِّحْرَ﴾ (18) و﴿إُلدِّكُرُ﴾ (19) و﴿إُلدِّكُرُ﴾ (19) و﴿أُلشِّعْرَ﴾ (20) و﴿أُلشِّعْرَ﴾ (20) و﴿إِلدِّكُمْ ﴾ (23) و﴿إِلدِّكُمْ ﴾ (23) و﴿إِلدِّكُمْ ﴾ (23) وَأَلْمُ مُا وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّاللَّالَاللَّلَّالِمُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

(1) النازعات: الآية 25.

(2) القيامة: الآية 21، وكتبت في ح «ناظرة» بالظاء المشالة، وهي في القيامة: 22.

(3) القيامة: الآية 24.

(4) البقرة: الآية 48.

(5) المائدة: الآية 50.

(6) البقرة: الآية 5.

(7) آل عمران: الآية 120.

(8) البقرة: الآية 76.

(9) البقرة: الآية 26.

(10) البقرة: الآية 252.

(11) ق: الآية 44.

(12) الحاقة: الآية 32.

(13) الكهف: الآية 18.

(14) الرحمن: الآية 34. وفاء العطف ساقطة في النسختين.

(15) النبأ: الآية 14.

(16) إبراهيم: الآية 50.

(17) الكهف: الآية 23، وفي ح «ظاهرة».

(18) البقرة: الآية 101.

(19) الحجر: الآية 6.

(20) يس: الآية 68.

(21) الأنبياء: الآية 24.

(22) النساء: الآبة 70.

(23) النساء: الآية 101.

و ﴿ إِخْرَ اجِكُمُ وَ ﴾] (١) و ﴿ إِخْرَاجُهُمُ ﴾ (٤) و ﴿ إِخْرَاجاً ﴾ (٥) و ﴿ إِسْرَاقِنَا ﴾ (٥) و ﴿ لَعِبْرَةً ﴾ (٥) و ﴿ إِخْرَاجُهُمُ ﴾ و ﴿ إِخْرَاجَا ﴾ (٥) و ﴿ لَعِبْرَةً ﴾ (٥)

وكذلك لا خلاف في ترقيق الراء المكسورة، سواء كانت كسرتها عارضة أو لازمة (٢). وكذلك يرققها في قوله: ﴿يِشَرَرِ﴾ في والمرسلات (8) من أجل جرة الراء الثانية، ويفخمها في قوله: ﴿ إِنْ فَيْ وَلَمْ مَنْ أَجِلَ حَرَفَ الاستعلاء قبلها (10).

(10) رقق ورش الراء الأولى في قوله تعالى: ﴿ بشرر ﴾ وذلك من أجل كسرة الراء الثانية، وفي ذلك خروج عن أصله في هذا الباب من أن الكسرة لا تؤثر في الراء إلا في حال تقدمها عليها، لكن لما وقعت الكسرة هنا في الراء وهو حرف تكرير، كانت في قوة كسرتين، فعملت في الراء التي قبلها. ولا يقاس عليها قوله تعالى: ﴿ أُولِي الضرر ﴾، لثبوت الرواية بالتفخيم، ولأن الكلمة اجتمع فيها طالب للترقيق وهو كسرة الراء الثانية، وطالبان للتفخيم وهما حرف الاستعلاء: الضاد، والراء المفتوحة، فقوي جانب التفخيم حتى غلب على الترقيق. قال ابن بري في الدرر (ص33):

ينظر الاستكمال (ص622)، والموضح للداني (ص776)، والكشف لمكي (1/ 215)، والتيسير (ص56)، والقصد النافع (ص282)، والمختصر البارع (ص91).

⁽¹⁾ المتحنة: الآية 9.

⁽²⁾ القرة: الآية 84.

⁽³⁾ نوح: الآية 18.

⁽⁴⁾ آل عمران: الآية 147.

⁽⁵⁾ آل عمران: الآية 13.

⁽⁶⁾ النور: الآية 11. وتحرفت في «أ» إلى «كبرهم».

⁽⁷⁾ فالكسرة اللازمة نحو ﴿ربية ﴾ و ﴿أمرٍ مربيج ﴾، والعارضة نحو ﴿ فاصبرِ انَّ ﴾ ﴿ واذكرِ اسم ﴾. ينظر التيسير (ص57)، والمختصر البارع (ص88).

⁽⁸⁾ المرسلات: الآية 32.

⁽⁹⁾ النساء: الآية 94.

والوقف كالوصل في جميع ما ذكرتُ لك، إلا أن تكون مكسورة وقبلها فتحة أو ضمة أو ساكن غير الياء، نحو ﴿وَالْهَجْرِ﴾ (1) و﴿عَشْرٍ﴾ (2) و﴿نَّكُر ﴾ (3) و﴿نَكُر ﴾ (4) و﴿نَهَرٍ ﴾ (4) فإنه إن وقفت عليها بالسكون فخمتها، وإن وقفت (5) بالروم (6) رققتها (7) . فإن كانت الكسرة في الراء عارضة منقولة من همزة، أو مكسورة لالتقاء السساكنين، نحو ﴿وَانْحَرِ إِنَّ النَّهُ (8) و﴿ اذْكُرِ اسْمَنْعِيلَ ﴾ (9)

(1) الفجر: الآية 1.

(2) الفجر: الآية 2.

(3) القمر: الآية 6.

(4) القمر: الآية 54.

(5) من قوله: «بالسكون» إلى هنا ساقط في ح.

(6) الروم: إذهاب أكثر الحركة وإبقاء جزء منها حال الوقف. ينظر التحديد للداني (ص98)، والأرجوزة المنبهة (ص273)، ومقدمة في أصول القراءات من كتاب مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ لابن الطحان (ص44)، والمختصر البارع (ص95)، والقواعد والإشارات في أصول القراءات (ص12)، والنشر (2/ 121).

(7) الراء المكسورة إذا وقف عليها بالروم لها حكم الوصل عند الجمهور، وهو مذهب مكي، وفصل في ذلك أبو عمرو الداني، ففخمها إن كانت مسبوقة بفتح نحو ﴿ نَهْرٍ ﴾ أو بضم نحو ﴿ سرُرٍ ﴾، وله فيها الوجهان إن كانت مسبوقة بساكن غير الياء نحو ﴿ والفجْرِ ﴾ ﴿ والوَثْرِ ﴾ والمشهور التفخيم، وله فيها الترقيق إذا كانت مسبوقة بكسر نحو ﴿ بكل ساحِرٍ ﴾ أو بياء ساكنة نحو ﴿ خبيرٍ ﴾ أو ألف ممالة نحو ﴿ مع الابرارِ ﴾. قال أبو وكيل في التحفة:

هسذا لمسكى ودانٍ فَصَّلا وقفاً وبعدَ السكن وجهينِ نما بالفتح والنضم أتت والجَسرِّ في الراء بالترقيق خذْ مقالِ والروم كالوصل لكلَّ اعملاً إِنْ قُدَّم الضمُّ وفتحٌ فَخَما ك﴿الفجر﴾ والوقفُ بُعيدَ الكسر وبعدد يا للكل والمسمال

ينظر: التبصرة لمكي (ص143)، والكشف (1/ 216 _ 218)، والموضح (ص784_ 785)، والتحفة (رك 212) (مرقون).

(8) الكوثر: الآيتان 2 _ 3.

(9) ص: الآية 47.

و ﴿ اذْ كُرِ إِسْمَ رَبِّكَ ﴾ (1) وقفت بالسكون والتفخيم لا غير؛ إذ لا (2) يجوز فيها / روم ألبتة (3).

وإن كان قبلها فتحة ممالة، أو ألف ممالة، نحو ﴿يِشَرَرِ﴾ (4) و ﴿فِي أَلنِّارِّ﴾ (5)، وقفت بترقيقها في كلا الوجهين من سكون أو روم، فاعلمه (6).

(1) المزمل: الآية 8.

(2) في ح «و لا».

(3) لورش في الوقف بالسكون على الراء المكسورة كسرا لازما، إذا لم تسبق بكسرة أو ياء أو ممال، وجهان: التفخيم، ووجهه الاعتداد بسكون الوقف، وهو المشهور وعليه اقتصر أبو عمرو، والترقيق ووجهه عدم الاعتداد بسكون الوقف لعروضه، واختاره الحصري. فإن وقف عليها بالروم فحكمها فيه كحكمها في الوصل. فإن كانت كسرتها عارضة للنقل أو لالتقاء الساكنين فليس لورش في الوقف عليها إلا السكون والتفخيم. قال أبو وكيل في التحفة:

كسر ترى من عارض أو لازما والوقف بالتفخيم عن تحقيق وإن تقف أيضا بذي كسر حري تفخيمها والوجه الاعتسداد يقف بترقيق عليه يعتسمد

وإن تكن مكسورة بأيما فالوصل للجميع بالترقيق في عارض الكسر كمثل ﴿وانحر﴾ وجهان والمشهور والمسراد بساكن الوقف ومن لا يعتدد

ينظر التيسير (ص57)، والموضح (ص784)، وجمامع البيان (ص359 ـــ 360)، والكشف لمكي (1/ 216)، والحصرية (ص132)، والقصد النافع (ص288)، وتحفة المنافع (211/2) (مرقون)، والنشر (2/ 109 ـــ 110).

(4) المرسلات: الآية 32. وفي «أ» «بشرى» وفي «ح» «بشرى».

(5) الأعراف: الآية 36.

(6) فأما في الوقف على ﴿بشرر﴾ فإن الراء الثانية رققت وإن وقعت بعد فتح، لأن الراء الأولى إنما رققت في الوصل من أجل ترقيق الثانية، فلما وقف عليها رققت الثانية من أجل الأولى، فهو في الحالين ترقيق لترقيق، كالإمالة للإمالة. وأما في الوقف على الراء المسبوقة بألف بمال فترقق الراء لأجل الإمالة. وخالف في هذا الأخير الإمام أبو محمد مكي فذهب إلى تفخيم الراء فيه لورش عند الوقف بالسكون، قال: لأنها تصير ساكنة قبلها فتحة. قال ابن الجزري في النشر: "وهو قبول لا يعول عليه، ولا يلتفت ألى الشواب الترقيق من أجل الإمالة، سواء أشكنت أم رمت، لا نعلم في ذلك خلاف، وهو القياس، وعليه أهل الأداء». ينظر الموضح للداني (ص606، 785)، وجامع البيان (ص606)، والتبصرة لمكي (ص404)، والكشف له (1/ 216)، والمنتوري على الدرر (2/ 600 ـ 600)، والفجر الساطع (3/ 404)، والنشر (2/ 600 ـ 701).

ونَقَضَ مذهبه في ترقيق الراء مع الكسرة أو الساكن بعد الكسرة إذا أتى بعد الراء أحد⁽¹⁾ حروف الاستعلاء، وهي سبعة يجمعها قولك: ضغط خص قظ، نحو ﴿أَلصِّرَاطَ﴾⁽²⁾ و﴿فِرَافُ﴾⁽³⁾ و﴿فِرَافُ﴾⁽³⁾ و﴿فِرَافُ﴾⁽⁴⁾ و﴿فِرَافُهُمْ ﴾⁽⁶⁾ و﴿فِرَافُهُمْ ﴾⁽⁶⁾ وما أشبه هذا⁽⁹⁾.

أو تتكسرر (10) السراءُ مفتوحة أو منضمومة نحو ﴿ فِرَاراً ﴾ (11) و﴿ ضِرَاراً ﴾ (11) و﴿ ضِرَاراً ﴾ (12) و﴿ أَلْهِرَارُ ﴾ (13) و﴿ أَلْهِرَارُ ﴾ (13) و﴿ أَلْهِرَارُ ﴾ (13) و﴿ أَلْهِرَارُ ﴾ (13) وَ ﴿ ضِرَاراً ﴾ (13) وَ ﴿ أَلْهِرَارُ ﴾ (13) وَ أَلْهُرَارُ أَنْهُ أَلْهُ مِنْ أَنْهُمْ مِنْ أَلْهُ مِنْ أَلْلْهُ مِنْ أَلْمُ مِنْ أَلْمُ مِنْ أَلْمُ أَلْهُ مِنْ أَلْهُ مِنْ أَلْهُ مِنْ أَلْهُ مِنْ أَلْمُ أَلْمُ أَلْمُ أَلْمُ أَلْمُ مِنْ أَلْمُ أَلْمُ مِنْ أَلْمُ مِنْ أَلْمُ مِنْ أَلْمُ مِنْ أَلْمُ مِنْ أَلْمُ مُلْمُ أَلْمُ مِنْ أَلْمُ أَلْمُ أَلْمُ مُلْمُ أَلْمُ أَلْمُ مُنْ أَلْمُ أَلْمُ أَلْمُ أَلْمُ أَلْمُ أَلِمُ أَلْمُ أَلْمُ أَلْمُ مُنْ أَلْمُ مُنْ أَلْمُ مُنْ أَلِمُ مُلْمُ أَلِمُ أَلْمُ أَلْمُ مُلْمُ مِنْ أَلْمُ أَلِمُ أَلِمُ أَلْمُ أَلِمُ أَلِمُ أَلِمُ أَلْم

(1) ساقطة في ح.

. (2) الفاتحة: الآية 6.

(3) الكهف: الآية 77.

(4) التوبة: الآية 123.

(5) التوبة: الآية 107.

(6) النبإ: الآية 21.

(7) ص: الآية 18. وحكى الداني عن شيخه أبي الحسن بن غلبون ترقيق الراء في هذه الكلمة لكون حرف الاستعلاء فيها مكسورا. وأشار إلى ذلك ابن غلبون في تذكرته (1/ 280). قال الداني: «وخالف _ يعني شيخه أبا الحسن _ في ذلك عامة أهل الأداء من المصريين وغيرهم... وبذلك _ يعني بالتفخيم _ قرأت على ابن خاقان وأبي الفتح عن قراءتهما». قال أبو وكيل في التحفة (2/ 204) (مرقونة):

وجاء عن بعض من الحذاق ترقيقه للراء في ﴿الاشراق﴾ لضعفه بالكسر فيما تسدري

ينظر جامع البيان (ص353)، والفجر الساطع (3/ 359 ـ 361).

(8) الأنعام: الآية 35.

(9) ينظر جامع البيان (ص353).

(10) في ح «تكرر».

(11) الكهف: الآية 18.

(12) البقرة: الآية 229.

(13) الأحزاب: الآية 16.

(14) وقد وقعت الراء مكررة مفتوحة أو مضمومة بعد كسر في خمس كلمات في القرآن الكريم، الثلاثة الذي ذكر المؤلف هنا ويضاف إليها ﴿إسراراً﴾ في سورة نوح: الآية 9، و ﴿مدراراً﴾ في موضعين: في هود: الآية 52 ونوح: الآية 11. ينظر التذكرة لابن غلبون (1/ 280)، والتبصرة لمكي (ص143)، والتبسير (ص56)، وتحفة المنافع (2/ 203) (مرقونة).

أو تكون⁽¹⁾ في اسم أعجمي نحو ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾⁽²⁾ و﴿إِسْرَآءِيلَ﴾⁽³⁾ و﴿عِمْرَانَ﴾⁽⁴⁾ و﴿إِرْمَ وَفِي ﴿عِمْرَانَ﴾؛ و﴿إِرْمَ ذَاتِ﴾⁽⁵⁾، ففخم الراء في جميع هذا⁽⁶⁾، بخلاف عنه في ﴿ارَمَ ﴾ وفي ﴿قِرَافُ﴾؛ لانكسار حرف الاستعلاء⁽⁷⁾، والمأخوذ⁽⁸⁾ له التفخيم في ﴿ارَمَ ﴾⁽⁹⁾.

في ح «وتكون».

(2) البقرة: الآية 124.

(3) البقرة: الآية 40.

(4) آل عمران: الآية 33.

(5) الفجر: الآية 7.

(6) في ح «ذلك».

(7) فذهب إلى ترقيق الراء من ﴿فرقِ﴾ جمهور المغاربة والمصريين، وذهب غيرهم إلى تفخيمها. قال ابن الجزري: «والوجهان صحيحان، إلا أن النصوص متواترة على الترقيق، وحكى غير واحد عليه الإجماع». ينظر التبصرة (ص140)، وجامع البيان (ص358)، والقصد النافع (ص283 - 284)، والمنتورى على الدرد (2/ 590 - 590)، والنشر (2/ 103)، والفجر الساطع (3/ 359 - 360).

(8) في ح «والمأخذ».

(9) الخلاف في راء ﴿إرم﴾ مبنى على الخلاف في كونه عربيا فترقق راؤه لانكسار ما قبلها، أو هـو أعجمي فيقاس على الأسماء الأعجمية المجمع على تفخيمها. فاختار تفخيمه الحصري والداني من روايته عـن أبي الفتح وابن خاقان، واختار ترقيقه أبو الحسن بن غلبون ومكي. قال أبو وكيل في التحفة:

والشائع المشهور في الأداء تفخيمه حملا على الأسماء

ينظر التذكرة لابن غلبون (1/ 121)، والتبصرة لمكي (ص142)، والموضح (ص768 ـ 769)، والتيسير (ص56)، والتسير (ص56)، والتحفة (2/ 202) (ص56)، والمختصرية (ص127)، واللآلئ الفريدة للفاسي (1/ 458 ـ 459)، والتحف (2/ 202) (مرقون)، والمتوري على الدرر (2/ 570)، والفجر الساطع (3/ 353)، والنشر (2/ 96).

[15/ب] وكذلك يفخمها في قوله: ﴿ مِتَصْرَ ﴾ (١) و ﴿ مِصْراً ﴾ (٥) و ﴿ فِطْراً ﴾ (٥) / و ﴿ وَفْراً ﴾ (٩) و ﴿ إِصْرَهُمْ ﴾ (5) و[في] ﴿ فِطْرَتَ أُللَّهِ ﴾ (6) (7).

وعنبه في نحو قوله: ﴿ ذِكُراً ﴾ (8) و ﴿ وزْراً ﴾ (9) و ﴿ سِتْراً ﴾ (10) و ﴿ إِمْراً ﴾ (11) و ﴿ صِهْراً ﴾ (12) و ﴿ حِجْراً ﴾ (13) وما كان مثله من المنون (14) المنصوب (15) وجهان،

(1) بوسف: الآبة 21.

(2) القرة: الآبة 61.

(3) الكهف: الآية 96.

(4) الذاريات: الآبة 2.

(5) الأعراف: الآية 157.

(6) الروم: الآية 30.

(7) وذلك لأجل حرف الاستعلاء الحائل بين الكسرة والراء، وهو حـاجز حـصين، واسـتثني مـن حـروف الاستعلاء الخاء. قال ابن بري في الدرر (ص32):

إلا إذا سكن ذو استعلاء بينهما إلا سكون الخاء

فإنها قد فخمت كمصرا وإصرهم وفطرة ووقرا

ينظر الموضح (ص767)، والتيسير (ص56)، والتبصرة (ص142)، والقصد النافع (ص274 _ 276)، والمختصر البارع (ص90).

(8) القرة: الآبة 199.

(9) طه: الآية 98.

(10) الكهف: الآبة 87.

(11) الكهف: الآبة 70.

(12) الفرقان: الآية 53.

(13) الفرقان: الآية 22.

(14) في ح «النون»، وهو خطأ.

(15) ويسمى هذا الباب بباب ﴿سترا﴾ وليس فيه غير هذه الكلمات الست التي ذكر المؤلف هنا، قال ابن الجزري: «وليس في القرآن غير هذه الستة». والتفخيم فيها له شروط ثلاثة، أجملها أبو وكيل في التحفة (2/ 205) (مرقون) بقوله:

والمأخوذ له التفخيم في جميع الأصل(1).

وبابه والفتئ فيه العُرف النصب والإظهار والتنوين ﴿ذكرَكَ﴾ ﴿سرّاً﴾ ﴿ذِكرٌ ﴾ المرفوعا

وينظر القصد النافع (ص280)، والنشر في القراءات العشر (2/92)، والمنتوري على الدرر (2/77).

(1) اختلف عن الأزرق في باب ﴿سترا﴾، ففخمه الجمهور، وروي ترقيقه عن أبي الحسن بن غلبون وبه قرأ عليه أبو عمرو الداني. وبعضهم كابن شريح ومكي والحصري استثنى من تفخيم الباب كلمة ﴿صهرا﴾ من أجل خفاء الهاء وضعفها. والوجهان _ أعني التفخيم والترقيق في جميع الباب _ صحيحان عن الأزرق كما في النشر. والمشهور المقدم له التفخيم. قال الشاطبي في الحرز (ص28): وتفخيمه ﴿ذكرا﴾ و ﴿سترا﴾ وبابه لدى جلة الأصحاب أعمر أرحلا

ينظر التذكرة لابن غلبون (1/ 281 _ 282)، والتبصرة (ص142)، والكشف (1/ 214)، والموضح للمداني (ص767 _ 768)، وجامع البيان (ص355)، والكافي لابين شريح (ص76)، والحصرية (ص129 _ 130)، والتجريد لابن الفحام (ص178 _ 179)، والقصد النافع (ص280)، والمنتوري على الدرر (2/ 577 _ 581)، والنشر (2/ 94 _ 95).

- (2) في ح «يفتحها»، وهو خطأ.
 - (3) البقرة: الآية 86.
 - (4) الناس: الآية 1.
 - (5) غافر: الآية 4.
 - (6) المنافقون: الآية 8.
 - (7) الإسراء: الآية 93.

و ﴿لِرَبِّهِمْ ﴾ (1) وما أشبهه. وألف الوصل نحو ﴿ إَرْجِعُوٓ أُ﴾ (2) و ﴿إِرْكَبْ ﴾ (3) وما كان مثله (4).

وكذلك يفخم⁽⁵⁾ إن كانت⁽⁶⁾ الكسرة أو الياء في آخر كلمة والراء في أول كلمة أخرى، نحو ﴿ لِلهِ رَبِّ﴾ (7) و ﴿ فِي رَسُولِ أَللَّهِ ﴾ (8) وما كان مثله (9).

فهذا حكم الراء في جميع أحوالها، وبالله التوفيق.

(1) الأعراف: الآية 154.

⁽²⁾ يوسف: الآية 81.

⁽³⁾ هود: الآية 42.

⁽⁴⁾ ينظر التذكرة (1/ 279 _ 280)، والكشف لمكي (1/ 211)، والموضح (ص779)، وجمامع البيمان (ص352)، والتيسير (ص56)، وشرح الخاقانية لأبي عمرو (2/ 249 _ 250) (مرقون)، والقصد النافع (ص273)، والمختصر البارع (ص89).

⁽⁵⁾ ساقطة في ح.

⁽⁶⁾ كلمة «كانت» ساقطة في ح.

⁽⁷⁾ الفاتحة: الآية 1.

⁽⁸⁾ الأحزاب: الآية 21.

⁽⁹⁾ ينظر جامع البيان (ص352)، والفجر الساطع (3/ 342 _ 343).



	·	

وكان يغلظ اللام المفتوحة خاصة / ، إذا كان قبلها صاد أو طاء أو ظاء، وكانـت هـذه [1/16] الحروف مفتوحات أو سواكن لا غير⁽¹⁾.

فالصاد نحو ﴿أَلصَّلَوْةَ﴾⁽²⁾ و﴿أَنْ يُّوصَلَ﴾⁽³⁾ و﴿قِصَلَ﴾⁽⁴⁾ و﴿قِيصُلَبُ﴾⁽⁵⁾ وما أشبه ذلك.

والطاء نحو ﴿ أَلطَّ لَمَ ﴾ (6) و ﴿ طَلَّفْتُم ﴾ (7) و ﴿ بَطَلَ ﴾ (8) وما أشبه ذلك.

والظاء نحو ﴿ظَّلَمَ﴾⁽⁹⁾ و﴿ظَلَمُواْ﴾⁽¹⁰⁾ و﴿يِظَلَّمٍ﴾⁽¹¹⁾ و﴿لاَ يُظْلَمُونَ﴾⁽¹²⁾ وما أشبه ذلك.

⁽¹⁾ هذا مذهب الجمهور من أصحاب الأزرق، وبه قرأ أبو عمرو على ابن خاقان وأبي الفتح، وقرأ على أبي الحسن بن غلبون بتفخيمها مع الصاد والظاء المعجمة فقط وترقيقها مع الطاء، وهي قراءة أبي محمد مكي على أبي الطيب بن غلبون. ينظر التذكرة لابن غلبون (1/ 307)، والتبصرة لمكي (ص144-288)، والكشف (1/ 219)، وجامع البيان (ص360 _ 361)، والموضح (ص787 _ 888)، ومفردة نافع لأبي عمرو (ص47) (ضمن المفردات السبع)، والحصرية (ص133)، والنشر (2111)، والفجر الساطع (3/ 412).

⁽²⁾ البقرة: الآية 2.

⁽³⁾ البقرة: الآية 26.

⁽⁴⁾ البقرة: الآية 247.

⁽⁵⁾ يوسف: الآية 41.

⁽⁶⁾ البقرة: الآية 225.

⁽⁷⁾ البقرة: الآية 230.

⁽⁸⁾ الأعراف: الآية 117.

⁽⁹⁾ البقرة: الآية 229.

⁽¹⁰⁾ القرة: الآية 58.

⁽¹¹⁾ آل عمران: الآية 182. والباء ساقطة في ح.

⁽¹²⁾ البقرة: الآية 280.

فإن كان بعد اللام ألف منقلبة من ياء، ولم يكن رأس آية في سورة أواخر آيها على ياء، احتملت (أ) اللام الترقيق والتفخيم، والتفخيم، والتفخيم، والتفخيم، وخلك نحو ﴿وَيُصَلِّيُ وَمُصَلِّيُ وَهُمَ لَيْ يَصْلَيْهَ وَ ﴿ وَمُصَلِّي الله وَهُمَ لَيْ الله وَهُمَ لَيْ الله وَهُمَ لَيْ وَهُمُ لَيْ وَهُمَ لَيْ وَهُمُ لَيْ وَهُمُ لَيْ وَهُمُ لَيْ وَهُمُ لَكُنْ وَهُمُ وَحِده على الأصل فيه (7) . فإن (8) وقع ذلك في سورة أواخر آيها على ياء، احتملت (9) اللام أيضا الوجهين، والترقيق أقيس؛ لموافقة ما سورة أواخر آيها على ياء، احتملت (9) اللام أيضا الوجهين، والترقيق أقيس؛ لموافقة ما والله وما بعده من ذوات الياء، وذلك ثلاث ثلاث الله من المواضع (11): ﴿ قِلا مَ مَدِّ الله الله عَلَى الله وَمَا بعده من ذوات الياء، وذلك ثلاث (14) و ﴿ عَبُداً اذَا صَلِّى ﴾ (16) و ﴿ عَبُداً اذَا صَلِّى ﴾ (16)

(1) في ح «احتجت»، وهو تحريف.

(2) ساقطة من ح.

(3) الانشقاق: الآية 12.

(4) الليل: الآية 15.

(5) المسد: الآية 3.

(6) البقرة: الآية 124.

(7) ينظر المنتوري على الدرر (2/ 619)، والنشر (2/ 113).

(8) في ح «وإن».

(9) في ح «اجتمعت»، وهو تحريف.

(10) في ح «الثلاثة»، وهو خطأ.

(11) جمعها أبو وكيل في التحفة (2/ 231) (مرقون) بقوله:

﴿ صلى ولكن ﴾ جاء في القيامة ﴿ عبدا إذا صلى ﴾ فلا ملامة و ﴿ ذكر اسم ربه فصلى ﴾ ثالثها قد جاءنا في الأعلى

(12) في ح «بالصدق»، وهو خطأ.

(13) القيامة: الآية 30.

(14) الأعلى: الآية 15.

(15) العلق: الآبة 10.

(16) ينظر بيان ذلك في التبصرة (ص145)، والكـشف (1/ 222 ــ 223)، والموضـــح (ص790 ــ 791)، والتيسير (ص58)، والكافي لابن شريح (ص70)، والمختصر البارع (ص94)، والمنتوري على الدرر = و[أما] اللام من اسم الله _ عز وجل _ إذا كان قبله فتحة أو ضمة، فيفخم بلا خلاف، نحو ﴿فَال أُللَّهُ ﴾ (1) و﴿رُسُلُ أُللَّهُ ﴾ (2) و﴿إِذْ فَالُواْ أَللَّهُمَ ﴾ (3) وشبهه. فإن كان قبله كسرة رقىق، نحسو ﴿إِنْحَمْدُ لِلهِ ﴾ (4) و ﴿مِنْ عِندِ أُللَّهُمَ ﴾ (5) و ﴿فُلِ أَللَّهُمَ ﴾ (6) وشبهه (7). فهذا حكم اللام، وبالله التوفيق (8).

= (2/ 617 _ 619)، والنشر (2/ 113)، والفجر الساطع (3/ 421 _ 424). قال أبو وكيــل في التحفــة
 (2/ 230) (مرقون):

يبنى على فتسحك والإمالة كسر يرقق فهو مكسور جلا شروط تفخيم بفتح تمما يُبنى على اعتدادنا في العُرف فخم والمشهور من ذين ذكر والخلف في ذي الساء لا محالة فمن نحا بفتحة السلام إلى من أخلص الفتح بلام فخما وسبب الخلاف في ذا الوقف من يعتبر رقق ومن لم يعتبر

(1) آل عمران: الآية 54.

(2) الأنعام: الآية 125. والمثال ساقط في ح.

(3) الأنفال: الآية 32.

(4) الفاتحة: الآية 1.

(5) المثبت ما في ح، وهي في البقرة: الآية 78. وفي ﴿أَ» ﴿من عذابِ اللهُ»، وهو خطأ، والذي في القرآن الكريم ﴿كعذابِ الله﴾: العنكبوت: 9.

(6) آل عمران: الآية 26. وقدم هذا المثال في ح على المثالين اللذين قبله.

(7) وهو حكم مجمع عليه عند جميع القراء. قال أبو عمرو في المنبهة (ص255):

واللام في اسم الله قد تفخم إذ ربنا مهيمن معطم فبابها التفخيم لا الإضجاع وهو حكمها وذا إجماع وذاك فيها مع غير الكسر ومعه الترقيق فيها يجري كنذا أخذناه مسن الأداء في منذهب الراوين والقراء

ينظر الكشف (1/ 219)، والموضح (ص800)، والتيسير (ص58)، والكافي لابن شريح (ص71)، والمختصر البارع (ص94)، والنشر (2/ 115).

(8) لم يذكر المؤلف في هذا الباب حكم اللام في موضعين اختلف فيهما عن ورش، الأول: حكمها إذا فصلت عن حروف الإطباق بالألف نحو ﴿ فطال ﴾ و ﴿ يصالحا ﴾. والثاني: حكمها إذا وقف عليها في نحو =

وفي ﴿طَالَ﴾ خلف مع ﴿فصالاً﴾ وعندما يسكن وقفا والمفخم فضلا

^{= ﴿} فَصَلَ ﴾ و ﴿ بطُّل ﴾. والراجع في الموضعين تفخيم اللام. ينظر تفصيل هذا الخلاف والترجيع في الكشف (1/ 222)، والموضع (ص79 - 793)، والتيسير (ص58)، والكافي (ص70)، والحصرية (ص135)، والمقصد النافع (ص294)، والمختصر البارع (ص93)، والمنتوري على الدرر (2/ 617 _ 624)، وتحسفة المنافع (2/ 229) (مرقون)، والنشر (2/ 113 _ 114). قال الشاطبي في الحرز (ص29):



⁽¹⁾ الزوائد: ياءات متطرفة محذوفة رسما ثابتة لفظا. سميت زوائد إما لكونها زوائد على أصول الكلمة، أو لكونها تزاد بالحمرة على سواد الرسم. ينظر القصد النافع (ص326)، والمختصر البارع (ص110)، والمنتوري على الدرر (2/ 745).



وجملتها (1) سبع وأربعون زائدة (2): ففي البقرة ﴿ أَلدَّا عِنْ إِذَا دَعَانِّ عَ ﴾ (3)، وفي آل عمران ﴿ وَمَنِ إِتَّبَعَنَّ ٤ ﴾ ، وفي هود ﴿ قِلا تَسْئَلَنَّ ٤ ﴾ (٥) و﴿ يَوْمَ يَاتِ لاَ تَكَلَّمُ ﴾ (٥) ، وفي إبراهيم ﴿وَعِيدِۦ﴾⁽⁷⁾ ﴿وَتَفَبَّل دُعَآءِۦ﴾⁽⁸⁾، وفي سبحان ﴿لَيِسَ اَخَّرْتَسِۦٞ﴾⁽⁹⁾ و ﴿ بَهُ وَ أَلْمُهُ تَدُّ عِنْ اللَّهِ اللَّهِ فَ اللَّهِ فَ أَلْمُهْتَدِّ عَهُ اللَّهُ اللَّهُ وَ أَنْ يَهْدِيَبِ عَهُ (13) و﴿ أَنْ يُتُوتِينِ } (14) و ﴿ مَا كُنَّا نَبْغِّ } (15) و ﴿ عَلَىٰ أَن تُعَلِّمَنِ ﴾ (16)، وفي طـــه ﴿ أَلاَّ تَتَّبِعَي ٤ ﴾ (17) ، وفي الزلـــزلة (18) ﴿ وَالْبَادِّ ٤ ﴾ (19) و ﴿ نَكِير ٤ ﴾ (20) ، وفي / النمل [[/17]

(1) في ح «جملها».

- (3) البقرة: الآية 185.
- (4) آل عمران: الآية 20.
 - (5) هود: الآية 46.
- (6) هود: الآية 105، وعبارة «لا تكلم» ساقطة في ح.
 - (7) إبراهيم: الآية 17.
 - (8) إبراهيم: الآية 42.
 - (9) الإسراء: الآية 62.
 - (10) ليست في ح.
 - (11) الإسراء: الآية 97.
 - (12) الكهف: الآية 17.
 - (13) الكهف: الآية 24.
 - (14) الكهف: الآية 39.
 - (15) الكهف: الآية 63.
 - (16) الكهف: الآية 65.
 - (17) طه: الآية 91.
- (18) يعني سورة الحج. وتصحفت في ح إلى االزلزل.
 - (19) الحج: الآية 23.
 - (20) الحج: الآية 42.

⁽²⁾ تنظر هـذه الزوائـد بتفـصيل في المقنع لأبي عمـرو (ص30 _ 34)، والتيسير (ص69)، والحـصرية (ص140 _ 142)، والإقناع لابن البادش (1/ 546)، والقصد النافع (ص326 _ 332)، والمتسوري على الدرر (2/ 745 ـ 756)، ودليل الحيران على مورد الظمآن للمارغني (ص112 ـ 120).

﴿ أَتُمِدُّونَ مِ اللَّهُ وَ اللَّهُ وَ اللَّهُ وَ اللَّهُ وَ القصص ﴿ أَنْ يُّكَذِبُونِ ﴿ قَالَ اللَّهُ وَ الْمَدُونِ وَ القصص ﴿ أَنْ يُّكَذِبُونِ اللَّهُ وَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَ اللَّهُ اللَّهُ وَ اللَّهُ اللَّهُ وَ اللَّهُ اللَّهُ وَ اللَّهُ وَاللَّهُ وَ اللَّهُ وَ اللَّهُ وَاللَّهُ وَ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالَّا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّلَّا اللَّهُ الللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّا لَا اللَّهُ وَاللَّا

⁽¹⁾ النمل: الآية 37.

⁽²⁾ النمل: الآية 37.

⁽³⁾ القصص: 34، وعبارة «قال سنشد» ساقطة في ح.

⁽⁴⁾ سبإ: الآية 13.

⁽⁵⁾ سبإ: الآية 45.

⁽⁶⁾ فاطر: الآية 26. وهذا الموضع ساقط في ح.

⁽⁸⁾ الصافات: الآية 56.

⁽⁹⁾ غافر: الآية 14.

⁽¹⁰⁾ غافر: الآية 32.

⁽¹¹⁾ في ح «شورى» منكرة.

⁽¹²⁾ الشورى: الآية 30.

⁽¹³⁾ الدخان: الآية 19.

⁽¹⁴⁾ الدخان: الآبة 20.

⁽¹⁵⁾ وذلك في موضعين: الآية 14، والآية 45.

⁽¹⁶⁾ ق: الآية 41.

⁽¹⁷⁾ القمر: الآية 6.

⁽¹⁸⁾ القمر: الآية 8، وسقط هذا الموضع في ح.

⁽¹⁹⁾ تصحفت في ح إلى «نذير».

مواضع⁽¹⁾، وفي الملك ﴿نَذِيرِ ۚ ﴾ و﴿نَكِيرِ ۚ ﴾ و ونَكِيرِ ۚ ﴾ وفي الفجر ﴿يَسْرِ ۚ ﴾ ووفي الفجر ﴿يَسْرِ ﴾ وفي الفجر وفي الف

الوقف على جميع هذه الياءات بحذفها وسكونِ الحرف الذي قبلها، ويجوز فيها السروم، والوصل بإثباتها ساكنةً في جميعها (8)، إلا في قوله: ﴿ فِمَا ٓ ءَاتِيلِ فَ أُللَّهُ ﴾ في النمل (9)، فإنها فيه مفتوحة في الوصل، محذوفة / في الوقف (10).

⁽¹⁾ وهي الآيات: 16، 18، 21، 30، 37، 39.

⁽²⁾ الملك: الآية 18.

⁽³⁾ الملك: الآية 19.

⁽⁴⁾ الفجر: الآية 4.

⁽⁵⁾ الفجر: الآية 9.

⁽⁶⁾ الفجر: الآية 16.

⁽⁷⁾ الفجر: الآية 18.

⁽⁸⁾ في ح اجميعهم»، وهو خطأ.

⁽⁹⁾ النمل: الآية 37.

⁽¹⁰⁾ ينظر القصد النافع (ص332 _ 335)، والمختصر البارع (ص115)، والمنتوري على الدرر (2/ 757 _ 760)، والنشر (2/ 182)، والفجر الساطع (4/ 64 _ 67).





الروم(1) يستعمل في المرفوع والمضموم والمكسور والمخفوض(2).

ففي المرفوع نحو⁽³⁾ ﴿ فَدِيرٌ ﴾ (4) و ﴿ خَبِيرٌ ﴾ (5) و ﴿ عَلِيمٌ ﴾ (6) و ﴿ وَكِيلٌ ﴾ (7) وما أشبه ذلك.

والمضموم نحو (8) ﴿ فَبْلُ ﴾ (9) و ﴿ بَعْدُ ﴾ (10) و ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ ﴾ (11) في النداء، وما أشبه ذلك.

والمكسور نحو ﴿هَـٰٓوُ لَآءِ﴾(12) و﴿هَادٍ﴾(13) و ﴿وَّالٍ﴾(14) و﴿غَوَاشِيَ ﴾(5:) وما أشبه ذلك.

والمخفوض نحو ﴿ سَلحِرٍ ﴾ (16) و ﴿ عَللِم ﴾ (17) و ﴿ كَا هِم ﴾ (18) وما أشبه ذلك.

(1) ساقطة في ح.

(2) ينظر القصد النافع (ص 302)، والمختصر البارع (ص 95). قال ابن بري في الدرر (ص 35):

من غير أن يذهب رأسا صوتكه معاوفي المضموم والمكسور

فالروم إضعافك صوت الحركة يكمون في المرفوع والمجمرور

- (3) ساقطة في ح.
- (4) البقرة: الآية 19.
- (5) البقرة: الآية 232.
 - (6) البقرة: الآية 28.
- (7) الأنعام: الآية 103.
 - (8) ساقطة في ح.
 - (9) البقرة: الآية 24.
- (10) البقرة: الآية 228.
- (11) يوسف: الآية 29.
- (12) البقرة: الآية 30.
 - (13) الرعد: الآية 8.
- (14) الرعد: الآية 12، والكلمة ليست في ح.
 - (15) الأعراف: الآية 40.
 - (16) الأعراف: الآية 111.
 - (17) التوبة: الآية 95.
 - (18) البقرة: الآية 40.

وصفة الروم عند البصريين أن تروم الحركة بتبيين إعرابها، فتشير إلى الحرف ببعض حركة، فيسمع ذلك الأعمى والمتباعد عنك (1). ويكون في الحركات الأربع المذكورة (2).

وصفة الإشمام أن تضم شفتيك بعد سكون الحرف، فلا يسمع ذلك الأعمى ولا [1/18] المتباعد عنك (3)؛ إذ هو إيماء / بالشفتين (4)، ولا يكون ذلك إلا في المرفوع والمضموم لاغير (5).

(1) الروم: تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها. قال الشاطبي في باب الوقف على أواخر الكلم من الحرز (ص 30):

ورومك إسماع المحرك واقفا بصوت خفى كل دان تنولا

ينظر التبصرة لمكي (ص 104، والتحديد لأي عمرو (ص171)، والأرجوزة المنبهة (ص273 _ 275)، ومقدمة في أصول القراءات من كتاب مرشد القاري إلى تحقيق معالم المقاري لابن الطحان (ص44)، وشرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي (2/ 275)، والقواعد والإشارات في أصول القراءات للحموي (ص 51)، والنشر (2/ 117).

(2) يعني حركتي الإعراب: الرفع والجر، ومقابلهما من حركات البناء: الضم الكسر.

(3) تعبير المؤلف هنا بقوله "فلا يسمع ذلك الأعمى..." غير دقيق؛ إذ يوهم أن للإشمام صويتا يسمع، وليس ذلك كذلك؛ إذ الإشمام مجرد إيماء وإشارة بالشفتين دون تصويت. ولو عبر بعبارة «لا يرى ذلك الأعمى...» لكان أدق وأصوب. ينظر التبصرة لمكي (ص 104 _ 105)، والمختصر البارع لابن جزي (ص 95). قال الحافظ أبو عمرو في التحديد (ص 172): "وأما الإشمام فهو لرؤية العين لا غير؛ إذ هو إيماء بالشفتين إلى الحركة بعد إخلاص السكون للحروف، فلا يقرع السمع، ولذلك لا يعرفه إلا البصير». وهو ما أشار إليه الحصري في الرائية (ص 120) بقوله:

يرى رومنا والعُمِّي تسمع صوته وإشمامنا مثل الإشارة بالشفر

(4) الإشمام: عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت. قال الشاطبي في الحرز (ص30):

والإشمام إطباق الشفاه بعيدما يسكُّن لا صوت هناك فيصحلا

ينظر التبصرة (ص 104، والتحديـد (ص172)، والأرجـوزة المنبهـة (ص273 _ 276)، والتيـسير (ص59)، والكافي (ص68)، ومقدمة في أصول القراءات من كتاب مرشــد القــاري (ص 44_ 45)، والمختصر البارع (ص 95)، والنشر (2/ 121).

(5) يستعمل الروم والإشمام معا في الضم والرفع، ويستعمل الروم وحده في الكسر والجر. ينظر التيسير (ص 59)، وفتح الوصيد للسخاوي (2/ 518)، والقصد النافع (ص 302 _ 306)، والفجر الساطع (3/ 461 _ 461).

والكوفيون يسمون⁽¹⁾ الإشمام المذكور رَوْماً، والرومَ المذكور إشماماً، وهو ضد⁽²⁾قول البصريين⁽³⁾.

ولا يستعمل في المفتوح روم ولا إشمام (4) عند أكثر النحويين؛ لخفة الفتحة، وأجاز فيه الروم بعضهم (5).

ولا روم ولا إشمام في حركة عارضة، ولا في هاء تأنيث إذا كانت صورتها في الخط هاء، ولا في ميم جميع في مذهب من سكَّنها(6)، وأجازه بعضهم في مذهب من

ولم يره في الفتح والنصب قارئ وعند إمام النحو في الكل أُعملا

ينظر الكتاب لسيبويه (4/ 171)، والتحديد لأبي عمرو (ص171)، وشرح الحاقانية لـه (2/ 279 ـ 230) (مرقون)، وجامع البيان (ص 384)، والكافي (ص68)، وفتح الوصيد للسخاوي (2/ 518)، وشرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي (2/ 275).

(6) اتفق أئمة القراءة على عدم جواز الروم والإشمام في خسة مواضع: الأول منها ما كان ساكنا في الوصل نحو ﴿ فلا تنهر ﴾ ومن يعتصم ﴾ والثاني: ما كان في الوصل متحركا بالفتح غير منون ولم تكن حركته منقولة نحو ﴿ لا ريبَ ﴾ و ﴿ يومنونَ ﴾ ، والثالث: الهاء التي تلحق الأسماء في الوقف بدلا من تاء التأنيث نحو ﴿ الجنة ﴾ و ﴿ الملائكة ﴾ ، والرابع: ميم الجمع. والخامس: المتحرك في الوصل بحركة عارضة ، نحو ﴿ للوالِي ﴾ ﴿ وَالسَاسِ ﴾ . ينظر التبصرة (ص 106 _ 109) ، وجامع اليبان (ص 385 _ 386) ، والتحديد (ص 172 _ 173) ، وشرح الخاقانية (2/ 280 _ 182) ، والتبسير (ص 59) ، والكافي (ص 68 _ 69) ، والمختصر البارع (ص 69) ، وشرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي (2/ 275) ، والنشر (2/ 275) .

⁽¹⁾ تحرفت في «أ» إلى «يسمعون».

⁽²⁾ في ح «من»، وهو خطأ.

⁽³⁾ ينظر التبصرة ص106، وجامع البيان (ص 385)، والنشر (2/121).

⁽⁴⁾ في ح الروما ولا إشماما» وهو خطأ.

⁽⁵⁾ ذهب عامة القراء وأبو العباس الفراء من النحاة وأبو حاتم سبهل بن محمد إلى عدم جواز الروم والإشمام في المفتوح والمنصوب؛ لأنه لا جزء له لخفته، وأجازه فيه سيبويه وسائر النحاة. قال الشاطبي في الحرز (ص 30):

ضمها⁽¹⁾.

وأما هاء الكناية فالروم فيها جائز إذا كان قبلها ألف أو (2) فتحة أو ساكن غير الواو والمياء. في الكناية فالروم فيها جائز إذا كان قبلها ألف أو (3) والفتحة نحو (شبْحَلنَة، (4) والبياء. في الألف، نحو (إجْتَبِيلة وَهَدِيلة). والفتحة نحو (مِنْهُ) و (عَنْهُ) و (عَنْهُ) (8) و (عَنْهُ) (8) و (عَنْهُ) (9) و (عَنْهُ) (10) و (قَلْيَصُمْهُ) (9). فإذا كان قبل المكسورة (10) كسرة أو ياء، وذلك نحو / (فِيهِ) (11) و (قَلْيَهُ) (12) و (قَلْيَهُ) (13) و (قَلْيَهُ) (14) و (قَلْمُ) أو قبل المضمومة ضمة أو واو نحو و (قَلْمُ)

(1) يقصد بذلك الإمام أبا محمد مكي، فقد أجاز الروم والإشمام في ميم الجمع لمن وصلها، قياسا على جواز ذلك في هاء الضمير. ووصف الحافظ ابن الجزري مذهبه بالشذوذ وخطأ قياسه بأن هاء المضمير كانت محركة قبل الصلة بخلاف ميم الجمع، وبذلك فرق بينهما قبله الحافظ أبو عمرو في جامع البيان (ص 386). قال ابن بري في باب القول في ميم الجميع من الدرر (ص 17):

وكلهم يقف بالإسكان وفي الإشارة لهم قولان وتركها أظهر في القياس وهو الذي ارتضاه جل الناس

ينظر التبصرة (ص 107 _ 108)، والقصد النافع (ص 103)، والنشر (2/ 122). وينظر رد ذلك أيضا عند الأستراباذي في شرح شافية ابن الحاجب (2/ 278).

- (2) تحرفت في ح إلى «الواو فتحة».
 - (3) النحل: الآية 121.
 - (4) البقرة: الآية 115.
 - (5) التوبة: الآية 40.
 - (6) في ح «أشبه ذلك».
 - (7) البقرة: الآية 59.
 - (8) النساء: الآية 31.
 - (9) البقرة: الآية 184.
 - (10) في ح «الكسرة»، وهو خطأ.
 - (11) البقرة: الآية 1.
 - (12) البقرة: الآية 36.
 - (13) البقرة: الآية 21.
 - (14) آل عمران: الآية 74.

﴿ وَيُعَلِّمُهُ ﴾ (1) و ﴿ يَّنصُرُهُ ، ﴾ (2) و ﴿ وَبَشَّرُوهُ ﴾ (3) و ﴿ اسْتَغْفِرُوهُ ﴾ (4) ، لم يجر فيها روم ولا إشمام (5) ، إلا على رواية من ضم الهاء في قوله : ﴿ عَلَيْهُ أَلِّلَهُ ﴾ (6) و ﴿ أَنسِينِيهُ ﴾ (7) ، فإنه يروم إذا وقف (8) .

وأما قوله: ﴿ [٧] تَامَننًا ﴾ (9) ، فكان أصله «لا تامننًا»، فصفة الإشمام فيه أن يشار إلى حركة النون المضمومة، ثم تدغم في الثانية، وذلك إخفاء لا إدغام صحيح، إذ (10) تلك الإشارة تفصل ما بين المدغم والمدغم فيه، وهي تسمع وترى (11).

- (1) آل عمران: الآية 48.
 - (2) الحديد: الآية 25.
- (3) الذاريات: الآية 28.
 - (4) فصلت: الآية 5.
- (5) اختلف في الإشارة بالروم والإشمام في هاء الكناية، فذهب كثير من أهل الأداء إلى الإشارة فيها مطلقا، وهو اختيار ابن مجاهد، ووصفه أبو عمرو في جامع البيان بأنه أقيس، وذهب آخرون إلى المنع من الإشارة مطلقا من حيث إن حركتها عارضة، وهو ظاهر كلام الشاطبي في الحرز. وفصل جماعة من المحققين على نحو ما ذكر المؤلف. وهو الذي قطع به مكي وابن شريح والحصري في رائيته، واستصوبه الحافظ ابن الجزري. ينظر التبصرة لمكي (ص108)، وجامع البيان (ص386)، والكافي لابن شريح (ص69)، والحصرية: ذكر هاء الإضمار (ص89)، والتجريد لابن الفحام (ص140)، والحرز (ص030)، والنشر (2/ 124).
 - (6) الفتح: الآية 10.
 - (7) الكهف: الآية 62.
- (8) قرأ هذين الحرفين بضم الهاء حفيص عن عاصم. ينظر السبعة لابن مجاهد (ص 394)، والتيسير (ص 194)، والتيسير (ص 144).
 - (9) يوسف: الآية 11.
 - (10) ساقطة في ح.
- (11) لورش في نون ﴿تامنا﴾ وجهان منقولان عن القراء: الأول: الإدغام التام مع الإشمام، والإشمام فيه كالإشمام في الوقف، وهو الإشارة بالشفتين إلى ضمة النون الأولى، إما قبل إدغامها في النون الثانية أو بعده. وهذا الوجه مذهب سائر أئمة الأداء وقطع به مكي وابن شريح، واختاره ابن الجزري، والوجه الثاني: الإخفاء: وحقيقته الإشارة ببعض الضمة إلى النون لا بالعضو إليها، لذلك فهي تسمع وترى، فيكون ذلك في الحقيقة روما على اصطلاح البصريين أو إشماما على اصطلاح الكوفيين؛ لأن الحركة لا تسكن رأسا بل يضعف الصوت بها. وهذا الوجه اختيار أبي عمرو، ونسبه إلى عامة القراء والنحويين=

وكذلك الإشمام في ﴿سنح َ ﴾ (1) و ﴿سندَ عَثُ ﴾ (2) مفته أن تشير إلى ضم شفتيك، ويكون الضم مخالطا للكسر، ويُسمع ذلك ويُرى، كما يُفعل بالممال الذي يشار إليه بكسر الحرف (3) ويكون الكسر مخالطا للفتح، فيسمع ذلك ويفهم من القارئ به (4)، [1/1] فكذلك الإشمام في هذه المواضع / مشبه بالإمالة (5).

وهذا الإشمام في هذا وما أشبهه يكون على مذهب الكوفيين الذين يجعلون الإشمام بعض حركة يسمع ويرى (6). فهذا بيّن وبالله تعالى التوفيق.

قال: وبه ورد النص عن نافع من طريق ورش. وصدر به الشاطبي في الحرز. وإلى المذهبين أشار أبو عمرو في الأرجوزة المنبهة (ص228) مرجحا الإخفاء فقال:

والكل قد قرراً بالإشمام وهو الذي يسمع في الإدغام في قوله: ﴿ مالك لا تامينًا ﴾ وذاك إخفاء كما بيّسنا إذ ضمة النون هي المسشار بها إلى النسون وذا المختار وبعض من يبصر علم النحو يسومي إلى ضمتها بالعضو وذاك في الحقيسقة الإشمام فهوعلى مذهبه إدغام

ينظر التبصرة (ص 227)، والتيسير (ص 121_128)، وجامع البيان (ص 562_563)، وشرح الخاقانية (2/ 779_180)، والكافي (ص 131)، والحرز: فرش سورة يوسف (ص 61)، والمختصر البارع (ص 96)، والتحفة (2/ 279 _ 280)، والفجر الساطع (4/ 99 _ 118)، والنشر (1/ 303 _ 304).

- (1) هود: الآية 76.
- (2) الملك: الآية 28,
- (3) في «أ» «يشار إلى كسر الحرف» والصواب ما أئبته من ح.
 - (4) ساقطة في ح.
- (5) ينظر الكتاب لسيبويه (2/ 311)، والكشف (1/ 231)، والتبصرة (ص 146_147)، والتيسير (ص 72)، وشرح الخاقانية (2/ 313) (مرقون)، والمختصر البارع (ص 96)، والفجر الساطع (4/ 95_99).
- (6) خلط المؤلف في هذا الباب بين الإشمام الذي يكون في الوقف وهو إشارة بالشفتين إلى الحركة دون نطق بها، وبين الإشمام في ﴿تامنا﴾ وباب﴿قيل﴾ الذي هو مزج حركة الحرف بحركة أخرى تسمع وترى، فساقهما مساقا واحدا كأنها باب واحد، لذلك احتاج بسبب هذا الخلط أن يميز بينهما بحمل الإشمام في الباب الثاني على مذهب الكوفيين بأنه بعض حركة تسمع وترى. وميز بينهما أبو محمد =

فأما⁽¹⁾ الوقف بالسكون إذا كان قبل⁽²⁾ الحرف الموقوف عليه حرف مد ولين، أو حرف لين، فيجوز فيه تطويل المد في تقدير حرفين؛ ليُفْصَل به بين الساكنين، وذلك نحو قوله: ﴿يَعْلَمُونَ﴾ (3) و﴿الْخَاسِرُونَ﴾ (4) و﴿الْخَاسِرُونَ﴾ (5) و﴿الْقَاسِفِينَ﴾ (6) و﴿الْجَامِرِينَ﴾ (7) و﴿فِيهِ﴾ (8) و﴿هَادٍ﴾ (9) و﴿مَابٍ (10) و﴿انصِارٍ (11) وما أشبه ذلك. ويجوز قصر المد؛ إذ الوقف عارض لا يعتد به، وكذلك ﴿لاَ رَيْبَ (12)

- (1) في «وأما».
- (2) في ح «بعد»، وهو خطأ.
 - (3) البقرة: الآية 12.
 - (4) البقرة: الآية 241.
 - (5) البقرة: الآية 26.
 - (6) البقرة: الآية 25.
 - (7) البقرة: الآية 18.
- (8) البقرة: الآية 1، والكلمة ساقطة في ح.
- (9) الرعد: الآية 8، وتحرفت في «أ» إلى «هذا».
 - (10) الرعد: الآية 30.
- (11) البقرة: الآية 269، والكلمة ساقطة في «ح».
 - (12) البقرة: الآية 1.

و ﴿ الْانتَيَيْنِ ﴾ (1) و ﴿ الْحُسْنَيَيْنِ ﴾ (2) و ﴿ شَعْءِ ﴾ (3) و ﴿ مِّنْ خَوْفٍ ﴾ و ﴿ مِّنْ فِرْعَوْنَ ﴾ (5) و ﴿ أَلْفُوْلِ ﴾ (1) و ﴿ الله فيه، حكمه و ﴿ أَلْشُوْءِ ﴾ (6) و ﴿ أَلْفُوْلِ ﴾ (7) و ما أشبه ذلك مما انفتح ما قبل الواو والياء فيه، حكمه [19/ب] حكم ما تقدم مما وليت فيه الحروف/ حركاتها. فاعلمه، وبالله التوفيق (8).

(1) النساء: الآية 11.

(2) التوبة: الآبة 52.

(3) البقرة: الآية 19.

(4) قريش: الآية 5.

(5) يونس: الآية 83.

(6) التوبة: الآية 99.

(7) النساء: الآية 107.

(8) لأهل الأداء في المد العارض للسكون لجميع القراء ثلاثة أقوال: القصر وبه قرأ أبو عمرو على ابن خاقان وهو مذهب أبي الحسن الحصري واختيار الجعبري، والتوسط وقرأ به أبو عمرو على شيخيه أبي الحسن ابن غلبون وأبي الفتح فارس، وهو مذهب أبي بكر بن مجاهد وأصحابه، والإشباع وهو مذهب القدماء من مشيخة المصريين عن ورش، واختاره أبو محمد مكي وأبو عمرو الداني من روايته عن شيخه ابن خاقان. قال ابن الجزري في النشر: «الصحيح جواز كل من الثلاثة لجميع القراء لعموم قاعدة الاعتداد بالعارض وعدمه عند الجميع». لكن المشهور المأخوذ به لورش الإشباع. قال أبو وكيل في التحفة (2/ 33) (مرقون):

قصر وإشباع وتوسيط جرى يبني على الأخسذ بالاعتسداد ولأخي التوسيط فرق يبدو ما بسين لازم ومسا به التحَقُ وكلها تجري مسع الإشمام

فصل وفي الوقف لساكن طرا فمن روى الإشباع عن إسناد ومن روى القصر فلا يعتدد يعتد لكن نقصه به فَرَقْ ومدك المشهور في الإعسلام

ينظر التبصرة (ص 68 ـ 69)، والكشف (1/62)، والتحديد (ص 174 ـ 175)، وشرح الخاقانية (2/ 298 ـ 692)، وأخصرية (ص 100)، والقصد النافع (ص 127)، وكنز المعاني للجعبري (2/ 362 ـ 365)، والتمهيد في علم التجويد لابن الجزري (ص 163)، والنشر (1/ 335 ـ 336)، والفجر الساطع (2/ 252 ـ 152).





(3) ألف الوصل (1): تكون في القرآن في سبعة أسماء، وهي ﴿ إَبْنَ ﴾ (2) و﴿ إَبْنَتَ ﴾ (3) و﴿ إِبْنَتَ ﴾ (4) و﴿ إِثْنَانِ ﴾ (4) و﴿ إِثْنَانِ ﴾ (4) و﴿ إِثْنَانِ ﴾ (4) و﴿ إِثْنَانِ ﴾ (5) و﴿ إِثْنَانِ ﴾ (6) و﴿ إِثْنَانِ ﴾ (6) وَ ﴿ إِثْنَانِ ﴾ (9) وَ ﴿ إِثْنَانِ ﴾ (9) وَ ﴿ إِثْنَانِ ﴾ (9) وَ ﴿ إِثْنَانَ ﴾ (9) وَ ﴿ إِثْنَانَ ﴾ (9) وَ ﴿ إِثْنَانَ ﴾ (1) وَ ﴿ إِثْنَانِ ﴾ (1) وَ ﴿ إِثْنَانَ ﴾ (1) وَ ﴿ إِثْنَانِ ﴾ (1) وَ ﴿ إِثْنَانَ ﴾ (1) وَ ﴿ إِثْنَانِ أَلْنَانَ أَنْ أَلَقُ أَلَى اللَّمْ أَلَّ أَلَّنُ أَلَّ أَلَى أَلَّ أَلَّ أَلَّ أَلْنَانَ أَلَنْ إِثْنَانِ ﴾ (1) وَ ﴿ إِثْنَانِ أَلْنَانِ أَلْنَانِ أَلْنَانِ أَلْنَانِ أَلْنَانِ أَلْنَانِ أَلْنَانَ أَلَانُ أَلْنَانَانِ أَلْنَانِ أَلْنَانِ أَلْنَانِ أَلْنَانِ أَلْنَانِ أَلْنَانِ أَلْنَانِ أَلْنَانِ أَلْنَانِ أَلْنَانَ أَلْنَانِ أَلْنَانِ أَلْنَانِ أَلْنَانِ أَلْنَانَانِ أَلْنَانَانِ أَلْنَانِ أَلْنَانَانِ أَلْنَانِ أَلْنَانَ أَلْنَانَانِ أَلْنَانَانَانِ أَلْنَانَانِ أَلْنَانَانِ أَلْنَانَانِ أَلْنَانَانِ أَلْنَانَانِ أَلْنَانَانِ أَلْنَانَانِ أَلْنَانَانِ أَلْنَانَانِ أَلْنَانِ أَلْنَانَانِ أَلْنَانَانَانِ أَلْنَانَانِ أَلْنَانَانَانِ أَلْنَانَانِ أَلْنَانَانِ أَلْنَانَانَانِ أَلْنَانَانِ أَلْنَا

(1) عرفها ابن جني بأنها همزة تلحق أول الكلمة توصلا إلى النطق بالساكن، وهربا من الابتداء بــه، وتعـرف في الأسمــاء بسقوطها في التصغير. قال الداني في الأرجوزة المنبهة (ص 282):

دليل ذا في صحة التقدير بأنها تسقط في التصغير

ينظر المنصف في التصريف لابن جني (1/ 53)، والألفات ومعرفة أصولها للداني (ص368).

- (2) البقرة: الآية 86.
- (3) التحريم: الآية 12.
- (4) المائدة: الآية 108.
- (5) النساء: الآية 11. وفي «أ» «اثنتان» ولا وجود لها كذلك في القرآن الكريم، وفي "ح» "واثنا واثنانه، وكلمة ﴿ اثنا﴾ هي في قوله تعالى: ﴿ اثنا عشر شهرا﴾، التوبة: 36.
 - (6) النساء: الآية 175.
 - (7) آل عمران: الآية 35.
 - (8) المائدة: الآية 5.
- (9) الوارد من الأسماء المبتدأة بهمزة الوصل في العربية عشرة أسماء، اشتمل القرآن الكريم على سبعة منها، ذكرها المؤلف هنا، ويضاف إليها ثلاثة لم ترد في القرآن الكريم وهي «ابنم» لغة في الابن و «است» و «أيمن الله» في القسم. ينظر الكتاب (4/ 149)، والجمل للزجاجي (ص 257)، وسر صناعة الإعراب لابن جني (1/ 115)، والألفات ومعرفة أصولها للداني (ص 366)، وشرح الخاقانية له (2/ 213) (مرقون)، والشافية لابسن الحاجب (ص 61)، وشرح الكافية السافية لابسن مالك (4/ 2072)، وأوضح المسالك لابن هشام (4/ 367). وجمع الإمام الداني الوارد منها في القرآن الكريم في المنبهة في باب القول في ألفات الوصل والقطع (ص 281) سبعة فقال:

وألفات الوصل في الأسماء سبسع وما بهسن من خفاء في امرأة وفي امرئ واثنين وفي ابنة وابسن وفي اثنتين

واسم وتببتدي لها بالكسر وكلسها تذهب عند المر

وتكون في الأفعال الماضية في بناء «استَفعل» و «استُفعِل» و «افتَعَل» و «افتَعَل» و «افتُعِل» و «افتُعِل» و «انْفَعَل» (1).

ففي استَفعل نحو ﴿إسْتَسْفِي ﴾ (2) و ﴿إَسْتَمْتَعَ ﴾ (3) و ﴿إسْتَعْلِي ﴾ (4). و في استُفعل نحو ﴿ إسْتَعْلِي ﴾ (4). و في استُفعل نحو ﴿ إسْتُعْلِي ﴾ (5) و ﴿ اسْتُفعل نحو ﴿ إسْتُعْلِي ﴾ (5) و ﴿ اسْتُفعل نحو ﴿ إسْتُعْلِي ﴾ (6) و ﴿ إسْتَعْلِي ﴾ (10) و ﴿ إسْتَعْلِي ﴾ (11). و في افتُعلل نحو ﴿ إسْتَعْلِي ﴾ (15) و ﴿ إسْتُعُوا ﴾ (14). و في انفَعَل نحو ﴿ انطَلَقَ ﴾ (15) و ﴿ إنفَلَتَ إِلَمُ اللَّهُ إِلَيْ إِلَيْ إِلَيْكُ إِلَيْ إِلَيْكُ إِلَيْ إِلَيْكُ إِلَيْكُونُ إِلَيْكُ إِلَى اللَّهُ إِلَيْكُ إِلَيْكُ إِلَيْكُ إِلَيْكُ إِلَيْكُ إِلَيْكُ إِلَى إِلْمُلْكُ إِلَيْكُ إِلَيْكُ إِلَيْكُ إِلْمُ اللَّهُ إِلَيْكُ إِلَيْكُ إِلَيْكُ إِلْمُ اللَّهُ إِلَيْكُ إِلْمُلْكُ إِلَيْكُ إِلَيْكُ إِلَيْكُ إِلَيْكُ إِلَيْكُ إِلْمُ اللَّهُ إِلَيْكُ إِلْمُ اللَّهُ إِلَيْكُ إِلَيْكُمْ إِلَيْكُمْ إِلَيْكُمْ إِلْمُ إِلَيْكُمْ إِلَمْ إِلَيْكُمْ إِلَيْكُمْ إِلَيْكُمْ إِلَيْكُمْ إِلَيْكُمْ إِلَالْمُلْكُمْ إِلَيْكُمْ أَلْمُ أَلْمُ إِلَيْكُمُ إِلَمْ أَلْمُ أَلِمُ إِلَمُ أَلْمُ أَلُونُ أَلْمُ أَلْمُ أَلُمُ أَلُونُ أَلُونُ أَلِمُ إ

- (2) البقرة: الآية 59.
- (3) كذا في النسختين ﴿استمع﴾، وهو خطأ؛ لأنه ليس على وزن «استفعل»، بل وزنه «افتعل»، وسينه أصلية فاء للكلمة، ولعلها تحرفت عن ما يشبهها رسما وهو ﴿استمتع﴾ في سورة الأنعام: 129.
 - (4) طه: الآية 63.
 - (5) الأنعام: الآية 11.
 - (6) المائدة: الآية 109.
 - (7) البقرة: الآية 177.
 - (8) يونس: الآية 108.
 - (9) البقرة: الآية 131. وتحرفت في «ح» إلى «أعطى»، وهو خطأ.
 - (10) آل عمران: الآية 162.
 - (11) البقرة: الآية 115.
 - (12) الأحزاب: الآية 11.
 - (13) البقرة: الآية 172.
 - (14) البقرة: الآية 165، ومن قوله: (وفي افتُعل؛ إلى هنا ساقط في (ح».
 - (15) ص: الآية 5.
 - (16) الحج: الآية 11.
 - (17) الأعراف: الآية 160.
 - (18) البقرة: الآية 71.

⁽¹⁾ يعني أن همزة الوصل وردت في القرآن الكريم في الأفعال الماضية التي على هذه الأوزان. وأغفل المؤلف منها وزن "افْعَللَ" نحو ﴿اطمأنَّ ﴾ و﴿اشمَأَزَّت ﴾. ينظر المختصر البارع لابن جزي (ص127 _ 129).

و ﴿إِذَّارَكُو أُو اللهِ عَلَى إِذَّ رَكَ ﴾ (2)، وكان أصل هذا «تدارك»، فأدغمت التاء في الدال لقربها منها في المخرج، واحتيج إلى ألف الوصل للابتداء بالساكن / . وفي تفعَّل [1/20] نحو ﴿إِطَّيَّرْنَا﴾ (3)، وأصله «تطيرنا»، فأدغم كالذي قبله.

وتكون في الأمر من الأفعال الثلاثية المزيدة وغير المزيدة، وهي المفتوحة الأوائل (4).

فإذا أردت حقيقة الابتداء بها، فانظر إلى ثالث المستقبل، فإن كان مضموما بدأت الألف بالضم، وذلك نحو [قوله]: «ينظُر» و «يقتُل» و «يشدُد» و «يخرُج»، تقول في الأمر منها: «أنظر» (5)، «أقتل»، «أشدد»، «أخرج». وإن كان الثالث مفتوحا أو مكسورا بدأت الألف بالكسر، وذلك نحو «يرجع» و «يركب» و «يذهَب» و «يسمَع»، تقول في الأمر منها: «إرجع»، «إركب»، «إذهب»، «إسمع» (6).

ويستدل عليها بسقوطها في [درج] وصل الكلام، وبانفتاح أول المستقبل (٢٠).

(4) ينظر الألفات لابن خالويه (ص 20)، والمختصر البارع (ص 129). قال ابن مالك في ألفيته في فعصل زيادة همزة الوصل (ص106):

للوصل همز سابق لا يثبت إلا إذا ابتدي به كـ«استئبـتوا» وهُـو لفعـل ماض احتـوى عـلى أكثـر مـن أربعـة نحـو«انجـلى» والأمـر والمـصـدر منـه وكـذا أمر الثلاثي كاخش وامض وانفذا

(5) ليست في «ح».

(7) قال الداني في الأرجوزة المنبهة (ص 282):

وتعرف الألف في الأفعمال بأنها للوصمال بالمشال إذا رأيست أول المستقبل محركها بسالفتح لم ينتسقل =

⁽¹⁾ الأعراف: الآية 36.

⁽²⁾ النمل: الآية 68. وهذان المثلان ساقطان في «ح».

⁽³⁾ النمل: الآية 49.

⁽⁶⁾ ينظر الجمل للزجاجي (ص257 _ 258)، والألفات ومعرفة أصولها للمداني (ص 353)، والأرجوزة المنبهة (ص823)، والشافية في علم التصريف لابن الحاجب (ص61)، والمختصر البارع (ص129)، والتمهيد لابن الجزري (ص66، 69).

وتكون مع لام المعرفة نحو ﴿ الآخِرَةُ ﴾ (١) و ﴿ الآرْضِ ﴾ (2) و ﴿ اللَّمَاءِ ﴾ (3) و ﴿ السَّمَآءِ ﴾ (3) و ﴿ السَّمَآءِ ﴾ (3) و ﴿ السَّمَآءِ ﴾ (4) و ﴿ السَّمَآءِ ﴾ (4)

[20/ب] ﴿ وَأَمَا أَلْفَ القطع: فتكون في الأسماء والأفعال والحروف (6)/.

فأما الأسماء ففي جميع الأسماء الموجودة الألف في أوائلها⁽⁷⁾، زائدة فيها وأصلية: فالزائدة نحو ﴿ أَحْمَدُ ﴾ (8) و ﴿ إِسْمَاعِيلَ ﴾ (11) فالزائدة نحو ﴿ أَحْمَدُ ﴾ (8)

- (1) البقرة: الآية 93.
- (2) البقرة: الآية 10.
- (3) البقرة: الآية 18.
- (4) النساء: الآية 34، في النسختين «الرجل»، ولا وجود لها معرفة في القرآن الكريم، ولعل المراد ما أثبت فأسقط ألفها في الخط.
- (5) ولا تدخل على حرف غير لام التعريف، وتكون معه دائما مفتوحة عند الابتداء فرقا بين دخول ألف الوصل على الأسماء والأفعال والحروف. قال الداني في الأرجوزة المنبهة (ص 287):

والألفات اللائمي قبل السلام يجثن نحو القسول والكسلام

للوصل يفتحن في الابتداء خلاف ما في الفعل والأسماء

وذهب أبو الحسن بن كيسان إلى أنها ألف قطع، تركت نبرتها في الوصل لكشرة الاستعمال. ينظر الكتاب (4/ 148)، والألفات لابن خالويه (ص 51 _ 53)، والألفات ومعرفة أصولها (ص 369)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (1/ 513)، والمختصر البارع (ص 130).

- (6) الكلمة ساقطة في (ح).
 - (7) في «ح»: «أولها».
 - (8) الصف: الآية 6.
 - (9) البقرة: الآية 30.
 - (10) الإنسان: الآية 15.
 - (11) البقرة: الآية 124.

ينظر الجمل للزجاجي (ص257)، والألفات لابن خالويه (ص43 _ 44)، والألفات ومعرفة أصولها
 للداني (ص351)، والتمهيد لابن الجزري (ص 66، 72).

و ﴿ إِسْتَبْرَفِ ﴾ (1) وما أشبهه (2)، والأصلية نحو ﴿ أَخُ ﴾ (3) و ﴿ عَيْسٍ ـ انِيَةٍ ﴾ (4) و ﴿ وَ اتِ ﴾ (5) و ﴿ أَنتَ ﴾ (6) و أَنتَ ﴾ (6) أَنتَ أَنتَ أَنتَ ﴾ (6) أَنتَ أَ

وفي الأفعال تكون [أيضا] فيها زائدة على فاء الفعل، نحو «أَكُورَمَ» (9) و ﴿ ءَامَنَ ﴾ (10) و ﴿ اَنجِيْكُم ﴾ (11) وما أشبه ذلك. وبذلك يستدل عليها، وبانضمام أول المستقبل (12) منها، نحو «يكرم» و «يومن» و «ينجيكم» وما أشبهه (13).

- (1) الكهف: الآية 31.
- (2) في ح «أشبه ذلك».
- (3) النساء: الآية 12.
- (4) الغاشبة: الآية 5.
- (5) الأنعام: الآية 135. وفي «ح» ﴿ الله والهمزة فيه زائدة للاستفهام لا أصلية.
 - (6) البقرة: الآية 31.
 - (7) البقرة: الآية 4.
- (8) وتسمى في الاسم المجرد بألف الأصل، وتعرف بثبوتها في التصغير وبكونها في مقابل الفاء من «فعل»، وتعرف إن كانت زائدة بزيادتها على فاء الفعل وعينه ولامه، وتعرف في الأسماء المجموعة بحسن دخول الألف واللام عليها. وتكون في كل ذلك مفتوحة ومكسورة ومضمومة. ينظر الألفات لابن خالويه (ص 69)، والألفات ومعرفة أصولها للداني (ص 370 ـ 372).
- (9) ورد فعل «أكرم» في القرآن الكريم في ثلاث مواضع: متّصلا بضمير الغائب في ﴿فَأَكْرَمَهُ﴾ الفجر: الآية 15، وعلى صيغة الأمر للمخاطبة في ﴿أَكْرَمَنِي﴾ الفجر: الآية 16، وعلى صيغة الأمر للمخاطبة في ﴿أَكْرَمِيْ) يوسف: الآية 21.
 - (10) البقرة: الآية 12.
 - (11) إبراهيم: الآية 8.
 - (12) تحرفت العبارة في ح إلى «وبالانضمام أو المستقبل»، وهو خطأ.
- (13) ينظر الجمل (ص258)، والألفات لابن خالويه (ص75)، والألفات ومعرفة أصولها للداني (ص356)، والتمهيد (ص69).

وتكون في الفعل المستقبل⁽¹⁾ مفتوحة ومضمومة، زائدة أيضا على فاء الفعل، في إخبار الرجل عن نفسه⁽²⁾، إذا قال: أنا أُخرج. وفي القرآن ﴿ءَاتُونِحِ ٱجْرِعْ﴾ (ق) ﴿ وَلَا اللهُ (6) و ﴿ ءَ آتَّ خِذُ ﴾ (7) و ﴿ اَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ ﴾ (8) ﴿ وَلَا كِنَ اَعْبُدُ اللهُ ﴾ (9) و ﴿ أَدْعُواْ رَبِّي ﴾ (11) و ﴿ اَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْماً ﴾ (12) و ﴿ اَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْماً ﴾ (12) و ﴿ اَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْماً ﴾ (12) وما أشبهه (13).

(1) من كلمة «المستقبل» المتقدمة إلى هنا ساقط في «ح».

(2) وهي همزة المتكلم المخبر عن نفسه، وهي التي يصلح معها «أنا»، فإن كان الفعل المستقبل الذي معها مما ماضيه على ثلاثة أحرف نحو ﴿وَلَكُن أَعِبُدَ﴾ أو كان ماضيه مزيدا على الرباعي نحو ﴿أضطره﴾ و ﴿أُستخلصه ﴾ فإن الهمزة تكون مفتوحة، وإن كان ماضيه رباعيا نحو ﴿سأنزل ﴾ أو مبنيا للمجهول نحو ﴿أُون ﴾ فهي مضمومة. قال الداني في الأرجوزة المنبهة (ص 285):

دليلها دليل الاستقبال مضمومة من غير ما امتناع أعطيت الحركة القوية وكل أصل سوف عنه أفصح

وألف المخبر في الأفعال وهي إذا أتستك في الرباعي لأجل حذف الهمزة الأصلية وما عداه فهي فيه تفتح

ينظر الألفات ومعرفة أصولها (ص 360)، والمختصر البارع (ص131)، والتمهيد (ص 70).

- (3) الكهف: الآية 92.
- (4) من «أخرج» السابقة إلى هنا ساقط في «ح».
 - (5) مريم: الآية 66.
 - (6) هود: الآية 71.
 - (7) يس: الآية 22.
 - (8) الأنعام: الآية 152.
 - (9) يونس: الآية 104.
 - (10) مريم: الآية 48.
 - (11) مريم: الآية 48.
 - (12) الكهف: الآية 91.
 - (13) في ح «أشبه ذلك».

(1) ويستدل على هذه بأنها يحسن بعدها «أنا»، وتحسن التاء والياء والنون في موضعها (2)، فتقول في (3) «أخرج»: «يخرج» و «تخرج» و «نخرج».

وتكون فاء من الفعل أصلية مفتوحة ومضمومة، نحو⁽⁴⁾ ﴿ أَمَرَ ﴾ ⁽⁵⁾ و ﴿ أَمِر ﴾ ⁽⁶⁾ و ﴿ آخَذَ ﴾ ⁽⁷⁾ و ﴿ آخَذَ ﴾ ⁽⁷⁾ و ﴿ آخِذَ ﴾ ⁽⁸⁾ و ﴿ آخِذَ ﴾ (11) .

وأما ألف الاستفهام: فتدخل على الأسماء والأفعال وحروف العطف(14).

(1) من هنا في نسخة «ح» ورقة 4 / أ، السطر 3 من أسفل بعد قوله: «ردما وما أشبه ذلك» قفر بمقدار صفحة وثلاثة أسطر، وقوله بعده: «ويستدل على هذه بأنها يحسن...» موجود في الورقة 5 / أ السطر1. وقد قومت هذا الاضطراب اعتمادا على نسخة «أ».

(2) أصاب هذه الكلمات الثلاثة خرم في ح.

(3) (في» ساقطة في «ح».

(4) ساقطة في «ح».

(5) البقرة: الآية 26.

(6) الأنعام: الآية 71. والمراد أصل المادة، والوارد منها في سورة الأنعام ﴿وأُمرنا﴾.

(7) آل عمران: الآية 80.

(8) الأنفال: الآية 71.

(9) البقرة: الآية 33.

(10) النحل: الآية 1.

(11) المائدة: الآية 4.

(12) ليست في ح.

(13) وكذلك الألف في ﴿المص﴾ و﴿السر﴾ وشبههما من فواتح السور. ينظر الألفات ومعرفة أصولها (ص375)، والألفات لابن خالويه (ص60).

(14) تدخل همزة الاستفهام _ لتمام تصدرها _ على حروف العطف الثلاثة الفاء والواو وثم، في نحو ﴿أفلا تعقلون﴾، ﴿أو لم يسيروا﴾، ﴿أثم إذا ما وقع﴾. وكان الأصل في ذلك تقديم حرف العطف على الهمزة، لأنها من الجملة المعطوفة، لكن راعوا أصالة الهمزة في استحقاق التصدير، فقدموها بخلاف «هـل» وسائر أدوات الاستفهام، هذا مذهب الجمهور. وذهب الزمخشري إلى تقدير جـملة بعد الهمزة لاثقة بالمحل؛=

فالأسماء نحو: أزَيْدٌ في الدار؟ وأعمرو عندك؟ وعلى ما فيه الألف واللام، نحو الرجل معك؟ وآلغلام عندك؟ و ﴿ آلذَّكَرَيْس حَرَّمَ أَمِ ﴾ (١) وما أشبهه.

فإذا دخلت على ما فيه الألف واللام $^{(2)}$ كانت ممدودة $^{(3)}$ ؛ من أجل أن ألفَ الوصل [21] التي مع / اللام مفتوحةٌ، فلو لم تـمد لاشتبه الاستفهام بالخبر $^{(4)}$.

■ ليكون كل واحد من الهمزة وحرف العطف في موضعه. والتقدير: أتجهلون فلا تعقلون؟ ونحو ذلك. وهو ضعيف لعدم اطراده؛ إذا لا يمكن في نحو ﴿ أفمن هو قائم على كل نفس﴾، وبأن فيه حذف جملة معطوف عليها من غير دليل. وقيل: إن الزمخشري رجع إلى مذهب الجماعة في سورة الأعراف من تفسيره «الكشاف». ينظر الجنى الداني في حروف المعاني لابن أم قاسم المرادي (ص 30 – 31).

(1) الأنعام: الآية 144.

(2) ورد ذلك في ستة مواضع من القرآن الكريم: وهي ﴿ الذكرين ﴾ في موضعين من سورة الأنعام: الآيتان 144 و 45، و﴿ وَاللَّبَ فَي موضعين من سورة يونس: الآيتان 51 و 91، و﴿ وَاللَّهُ ﴾ في موضعين: في سورة يونس: الآية 50، وفي سورة النمل: الآية 61، ينظر القصد النافع (ص 181)، والمنتوري على الدر (1/ 317 و 377)، والنشر (1/ 377).

(3) هذا أحد وجهين جائزين في همزة الوصل إذا دخلت عليها همزة الاستفهام لجميع القراء، وهـو المشهور والمقدم، والوجه الثاني تسهيل همزة الوصل بين بين. قال الشاطبي في باب الهمزتين من كلمة من الحرز (صـ 16):

وإن همز وصل بين لام مسكن وهمزة الاستفهام فامدده مبدلا فللكل ذا أولى ويقصره الذي يسكن عن كل كـ (عالسن) مثلا

ينظر التيسير (ص 122)، وجامع البيان (ص216)، وفتح الوصيد للسخاوي (2/ 296 _ 298)، والقصد النافع (ص181)، وكنز المعاني (2/ 405 _ 408)، والنشر (1/ 377).

(4) ثبوت ألف الوصل ههنا في حال الوصل هو على غير قياس؛ لأن القياس أن لا تثبت ألف الوصل إلا في حالة الابتداء؛ لأنها أي بها للتوصل إلى النطق بالساكن. وأما في حالة الوصل فيستغنى عنها للتوصل إلى النطق بالساكن باتصال ما قبله به. وإنما ثبتت ألف الوصل هنا _ كما ذكر المؤلف _ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لاتفاق حركتها، وهي الفتحة، بخلاف دخول همزة الاستفهام على ألف الوصل في الأفعال، فإن الفرق بينهما انفتاح همزة الاستفهام وانكسار همزة الوصل، فاستغنى عن همزة الوصل بهمزة الاستفهام. قال سيبويه: «وصارت _ يعني همزة الوصل _ مع ألف الاستفهام إذا كانت قبلها لا بهمزة الأنها لما كانت في الابتداء مفتوحة كرهوا أن يخذف، شبهت بألف أحمر لأنها زائدة، وهي مفتوحة مثلها؛ لأنها لما كانت في الابتداء مفتوحة كرهوا أن يحذفوها فيكون لفظ الاستفهام والخبر واحدا، فأرادوا أن يفصلوا ويبينوا». ينظر الكتاب (4/ 148) =

فإذا دخلت على الأسماء التي في أوائلها الهمزة، نحو «أحمد» و «أخ» (أ و «أنت» وشبهها، إن شئت حققت الهمزتين، وإن شئت مددت وأنت تريد التسهيل. وكذلك إذا دخلت على الأفعال الماضية التي في أوائلها الهمزة، إن شئت أن تمد، وإن شئت أن تحقق الهمزتين، وقد تقدم ذلك (2) في باب ﴿ ءَ آنذَ رُتَهُمُ وَ ﴾ (6) وما أشبهه مما اجتمعت فيه همزتان (4).

وأما إذا دخلت على (5) ألف الوصل في الأفعال، نحو ﴿أَسْتَكُبَرْتَ﴾ (6) و﴿أَمْ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُولِي اللهُ ال

وجامع البيان (ص216)، والألفات ومعرفة أصولها (ص375)، وفتح الوصيد (2/ 297)، والقصد النافع (ص181 _ 183)، والمنتوري على الدرر (1/ 320)، وكنز المعاني (2/ 406، 408)، والنشر (1/ 377). قال أبو عمرو الداني في الأرجوزة المنبهة (ص 287):

في ألفات الوصل عند السلام جيء بها محدودة للفصسل ولفظ من يقصد للإحسسار والمدة التي للاستفهام هي التي تذهب عند الوصل والفرق بين لفظ الاستخبار

- (1) بعد «أحمد» في ح كلمة غير واضحة.
- (2) من قوله: «إن شئت أن تمد..» إلى هنا ساقط في ح.
 - (3) البقرة: الآية 5.
- (4) ما ذكره المؤلف هنا من جواز التحقيق في الهمزتين من كلمة، هو خروج عن قراءة نافع التي هي موضوع هذا التأليف؛ إذ ليس لنافع من روايتيه في الهمزة الثانية تحقيق، بل اتفق راوياه على تغييرها إما بالتسهيل بين بين، وهو وجه يشترك فيه ورش وقالون، أو بالإبدال حرف مد وهو وجه زائد لورش في المفتوحتين. وقد تقدم تفصيل ذلك في باب الهمزتين.
 - (5) في ح «عليها»، وهو خطأ.
 - (6) ص: الآية 74. وفي «أ» «استكبر» وهو خطأ.
 - (7) سبإ: الآية 7 ــ 8.
- (8) كذا في النسختين: «أتخذ»، ولم ترد في القرآن بهذا اللفظ، ولعل المؤلف ذكر جذر الكلمة ليدخل فيها قوله تعالى: ﴿ أَتَخذتِم عند الله ﴾ في البقرة: الآية 79، و ﴿ أتخذناهم سخريا ﴾ في ص: الآية 72.
 - (9) الصافات: الآية 153.
- (10) الوارد من هذا النوع في كتاب الله تعالى سبعة مواضع، جمعها بعضهم -كما في الروض الجامع لمسعود جموع (باب الهمزتين من كلمة) فقال:

فيه (1) ألف الاستفهام مفتوحة، وسقطت فيه ألف الوصل للاستغناء عنها؛ إذ هي إنما جيء بها للابتداء بالساكن (2) بعدها، ولم تمد في هذا النوع _ أعني (3) في [1/22] ﴿أَسْتَكْبَرْتَ﴾ (4) و﴿ آتَّخَذَتُمْ ﴾ و﴿ آطَّلَعَ ﴾ (5) و﴿ آفِتْرِيْ / عَلَى أَلَّهِ كَذِباً ﴾ و ﴿ أَسْتَغْبَرْتَ ﴾ (6) و ﴿ أَتَّخَذْنَاهُمْ ﴾ _ إذ كان الإخبار بها بكسر الألف، وكان الاستفهام بفتح الألف، فلم يقع فيه التباس (7)، وكان الفرق فيها أنها مفتوحة، وألف الوصل مکسورة⁽⁸⁾.

ودخولها على الحروف(9) نحو قوله عز وجل (10): ﴿ أَوْ كُلَّمَا عَلَهَدُواْ [عَهْداً]﴾(11)﴿ أَوْ ءَابَآوَنَا﴾ (12) وشبهه.

قل أتـخذتـم، ولدا أطـــلعا جديدا أفتري بفعل وقعما وأصطفى البنات، أستكبرتا

(1) في ح (ثبت عليه)، وهو تحريف.

(2) في ح (بالسكون).

(3) في ح اليعني ا.

(4) وردت في ح بلفظ «أستكبر»، وهو خطأ.

(5) مريم: الآية 79.

(6) المنافقون: 6، وفي ح «أستغفر»، وهو خطأ.

(7) قال ابن بري في الدرر (ص 24):

وبعده احذف همز وصل الفعل لعدم اللبس بهمز الوصل

ينظر القصد النافع (ص183).

(8) وقد تكون ألف الوصل مع همزة الاستفهام مضمومة أيضا، لكن ذلك لم يرد في كتباب الله؛ للذلك لم يذكره المؤلف، ولو وردت لكان قياسها الحذف أيضا كالمكسورة، ومثالها في الكلام: أستخرج المال؟ أتَّبع القول؟. ينظر كنز المعاني (2/ 406)، والقصد النافع للخراز (ص183).

(9) في ح (الحرف).

(10) عبارة «قوله عز وجل» ساقطة في ح.

(11) البقرة: الآية 99.

(12) الصافات: الآبة 17.

ويستدل عليها بمجيء أم بعدها، ويحسن في موضعها «هل»(1)، وذلك(2) نحو ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا ﴾ (3)، وذلك(2) نحو ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا ﴾ (3)، يحسسن أن تقول: هل تجعل ؟ و ﴿ أَسْتَكُبُرُتَ أَمْ ﴾ (4) و ﴿ ءَ آنذَرْتَهُمُ وَ أَمْ لَمْ ﴾ (5) وشبهه.

فهذا بيِّنٌ، وبالله التوفيق.

(1) قال الداني في فصل الألفات من الأرجوزة المنبهة (ص 286):

والألف التي للاستفهام بأم وهل تُدرى بلا اكتتام ينظر الألفات ومعرفة أصولها (ص364)، والمختصر البارع (ص132)، والتمهيد (ص70).

⁽²⁾ ليست في ح.

⁽³⁾ البقرة: الآية 29.

⁽⁴⁾ ص: الآية 74.

⁽⁵⁾ البقرة: الآية 5.







وكان ورش ــ رحمه الله ــ يتبع في الوقف مرسوم الخط (1).

فمن ذلك أنه يقف على التاء الساكنة في «رحمت» (2) في سبعة مواضع (3): [أولها] في البقسرة ﴿ أَوْلَيْكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ (4)، وفي الأعسراف ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ فَرِيبٌ (5) ، وفي هسود ﴿ رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ([عَلَيْكُمْ مَا] ﴾ (6) ، وفي هسود ﴿ رَحْمَتُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ([عَلَيْكُمْ مَا] ﴾ (6) ، وفي مسريم ﴿ إِلَى آَثَرِ رَحْمَتِ إِللَّهِ ﴾ (8) ، وفي الزحرف ﴿ إِلَى آَثَرِ رَحْمَتِ إِللَّهِ ﴾ (8) ، وفي الزحرف ﴿ إِلَى آَثَرِ رَحْمَتِ إِللَّهِ ﴾ (8) ، وفي الزحرف ﴿ [آهُمْ] يَفْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ وَبِهُ ﴿ (10) ﴿ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ ﴾ (11) . ويقف على ما سواها بالهاء.

[22] ب]

⁽¹⁾ ثبتت الرواية عن نافع بذلك من طريق إسحاق المسيبي عنه. قال أبو عمرو في إيجاز البيان على ما نقله عنه المنتوري في شرح الدرر (1/ 695): «واعلم أن الرواية عنه _يعني نافعا _معدومة من طريق ورش وغيره من الناقلين عنه، غير إسحاق بن محمد المسيبي، فإنه روى ذلك عنه منصوصا، فوجب استعمال ما رواه؛ إذ المصير إلى خلاف ذلك بغير دليل من رواته لا يسع أحدا». ينظر التيسير (ص 60)، وجامع البيان (ص 656)، وفتح الوصيد (2/ 523)، والقصد النافع (ص 18)، والمختصر البارع (ص 97).

⁽²⁾ في ح الرحمت الله ، وهو خطأ.

⁽³⁾ المقنع للداني (ص77)، والتنزيل لأبي داود (2/ 268 _ 271)، والجامع لابن وثيق (ص61 - 62)، والمفتصر البارع (ص98 _ 99)، والنشر (2/ 129)، ودليل الحيران للمارغني (ص95)، وانظر نظمها في فتح الوصيد للسخاوي (2/ 526).

⁽⁴⁾ البفرة: الآية 216.

⁽⁵⁾ الأعراف: الآية 55.

⁽⁶⁾ هود: الآية 72.

⁽⁷⁾ مريم: الآية 1.

⁽⁸⁾ الروم: الآية 49.

⁽⁹⁾ ساقطة في ح.

⁽¹⁰⁾ الزخرف: الآية 31.

⁽¹¹⁾ الزخرف: الآية 31.

ومن ذلك «نعمت» في أحد⁽¹⁾ عشر موضعا يقف عليها أيضا بالتاء⁽²⁾: [أولها] في البقرة ﴿نِعْمَتَ أُللّهِ عَلَيْكُمُ وَمَآ أَنزَلَ﴾⁽³⁾، وفي آل عمران ﴿نِعْمَتَ أُللّهِ عَلَيْكُمُ وَفِي إبراهيم إِذْ كُنتُمْ وَهِ المائدة ﴿نِعْمَتَ أُللّهِ عَلَيْكُمُ وَفِي النحل ﴿وَينِعْمَتِ إِذْ هَمَّ اللّهِ﴾⁽³⁾، وفي النحل ﴿وَينِعْمَتِ ﴿بَدَّلُواْ نِعْمَتَ أُللّهِ﴾⁽⁷⁾، وفي النحل ﴿وَينِعْمَتِ أُللّهِ﴾⁽⁸⁾ و﴿وَاشْكُرُواْ نِعْمَتَ أُللّهِ﴾⁽⁸⁾ و ﴿وَاشْكُرُواْ نِعْمَتَ أُللّهِ﴾⁽¹⁰⁾، وفي لقمان ﴿فِي أَلْبَحْرِ بِنِعْمَتِ أُللّهِ﴾⁽¹¹⁾، وفي فاطر ﴿اذْكُرُواْ نِعْمَتَ أُللّهِ﴾⁽¹²⁾، وفي الطور ﴿بِنِعْمَتِ رَبِّحَ ﴾⁽¹³⁾.

⁽¹⁾ في ح (إحدى)، وهو خطأ.

⁽²⁾ المقنع (ص77 _ 78)، والتنزيل (2/ 270 _ 271)، والجامع (ص61)، والمختصر البارع (ص99 _ 0 _ 0) المقنع (ص77 _ 180)، والنشر (2/ 129)، ودليل الحيران (ص196)، وانظر نظمها في فتح الوصيد للسخاوي (2/ 526).

⁽³⁾ البقرة: الآية 229.

⁽⁴⁾ آل عمران: الاية 103.

⁽⁵⁾ المائدة: 12. وموضع المائدة ساقط في ح.

⁽⁶⁾ إبراهيم: الآية 30.

⁽⁷⁾ إبراهيم: الآية 36.

⁽⁸⁾ النحل: الآية 72.

⁽⁹⁾ النحل: الآية 83.

⁽¹⁰⁾ النحل: الآية 114.

⁽¹¹⁾ لقمان: الآية 30.

⁽¹²⁾ فاطر: الآية 3.

⁽¹³⁾ ليست في ح.

⁽¹⁴⁾ الطور: الآية 27.

فصل وسنتٌ ثلاثُ فاطر وقبلُ في الأنفال ثم غافر

- (2) الأنفال: الآية 38.
 - (3) ساقطة في ح.
- (4) فاطر: الآيتان 43_44. -
 - (5) غافر: الآية 84.
- (6) المقنع (ص78)، والتنزيل (2/ 273_ 274)، والجامع (ص62)، والمختصر البارع (ص 100_101)، والمقنع (ص/78)، والنشر (2/ 129_130)، ودليل الحيران (ص/297_198)، وانظر نظمها في فتح الوصيد للسخاوي (2/ 527).
 - (7) في ح «وإذ»، وهو خطأ
 - (8) آل عمران: الآية 35.
 - (9) كلمة «تراود» ساقطة في ح.
 - (10) يوسف: الآية 30.
 - (11) يوسف: الآية 51.
 - (12) القصص: الآية 8.
 - (13) التحريم: الآية 10.
 - (14) التحريم: الآية 11.

⁽¹⁾ المقنع (ص 78)، والتنزيل (2/ 272)، وفتح الوصيد (2/ 527)، والمختصر البارع (ص100)، والنشر (2/ 130)، وجمعها أبو عبد الله الحراز بقوله في باب رسم هاء التأنيث تاء من مورد الظمآن (ص40):

ومنه (1) «كلمت» بالتاء (2) موضع واحد في الأعسراف (3) ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ أَنْحُسْنِي ﴾ (4).

ومنه «لعنت» بالتاء حرفان (5): في آل عمران (6) ﴿ قِنَجْعَل لَّعْنَتَ أُلَّيه (7) ، وفي النور ﴿ أَن لَّعْنَتُ أُلِّيهِ [عَلَيْه] ﴾ (8).

(1) ساقطة في ح.

(2) في ح «بالهاء»، وهو خطأ.

(3) اختار المؤلف رسم لفظ ﴿كلمة﴾ بموضع الأعراف بالتاء، وذلك مما اختلفت فيه المصاحف، فاتفقت مصاحف أهل العراق على رسمه بالتاء، وعليه اقتصر ابن جزي في المختصر البارع والشاطبي في العقيلة وابن الجزري في النشر، ورجحه ابن وثيق في الجامع والصفاقسي في غيث النفع. وهو في مصاحف أهل المدينة بالهاء، وبذلك رسمه الغازي بن قيس في كتابه «هجاء المصاحف»، وحكى الوجهين فيه أبو عمرو في المقنع دون ترجيح، ورجح أبو داود في التنزيل رسمه بالهاء فقال: «وهو المصحيح في القياس؛ إذ لم يقرأ أحد هذا الموضع بالجمع فتكون المصاحف ربما تختلف في ذلك لاختلاف لفظ القراء». وباختيار أبي داود جرى عمل المغاربة. قال ابن القاضي في بيان الخلاف والتشهير: «المشهور بالهاء، وبه جرى العمل». وإلى هذا الخلاف أشار أبو عبد الله الحراز في المورد (ص 41) بقوله:

ومعصيت معا وفي الأعراف كلمة جاءت على خلاف فرجح التسنزيل فيها الهاء ومقنع حكاهما سواء

ينظر المقنع (ص79)، والتنزيل (3/ 567_ 569)، والوسيلة إلى كشف العقيلة للسخاوي (ص450_ 450)، وفتح الوصيد له (2/ 528)، والجامع لما يحتاج إليه من رسم المصاحف لابن وثيـق (ص 62)، والمختصر البارع (ص102)، والنـشر (2/ 130)، وبيـان الخـلاف والتـشهير لابـن القـاضي ورقـة و (مخطوط خاص)، وغيث النفع للسفاقصي (ص118)، ودليل الحيران (ص198).

(4) الأعراف: الآية 136.

(5) المقنع (ص80)، والتنزيل (2/ 272 ـ 273)، والجامع (ص62)، وفتح الوصيد (2/ 528)، والمختصر البارع (ص 101)، والنشر (2/ 130)، ودليل الحيران (ص198).

(6) الكلمتان ساقطتان في ح.

(7) آل عمران: الآية 60.

(8) النور: الآية 7.

ومنه «معصيت» بالتاء موضعان (١) في المجادلة (٤): ﴿ وَمَعْصِيَتِ أَلرَّسُولِ ﴾ في الموضعين لا غير⁽³⁾.

ومنه ⁽⁴⁾ «شجرت» بالتاء موضع واحـد ⁽⁵⁾ في الـدخان ⁽⁶⁾ ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ / أَلزَّفُّومِ ﴾ ⁽⁷⁾. [23/ب] ومنه (8) «قُرَّتُ» بالتاء موضع واحد في القـصص (9): ﴿فُرَّتُ عَيْس لِيِّ وَلَكَ (10)﴾ (11). ومنه «جنت» بالتاء موضع واحد في الواقعة (12): ﴿وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴾ (13).

ومنه «بِقيَّتُ» بالتاء [موضع واحد] في هود (14)، ليس في القرآنَ غيره، قوله: ﴿بَفِيَّتُ أللَّهِ [خَيْرً]﴾ (15).

⁽¹⁾ في ح «موضعين»، وهو لحن.

⁽²⁾ المقنع (ص80)، والتنزيل (2/ 273)، والجامع (ص63)، وفتح الوصيد (2/ 528)، والنشر (2/ 130)، ودليل الحيران (ص198).

⁽³⁾ المجادلة: الآيتان 8 و 9.

⁽⁴⁾ في ح «ومنها»، والمثبت أنسب.

⁽⁵⁾ الكلمتان ساقطتان في ح.

⁽⁶⁾ المقنع (ص80 ـ81)، والتنزيل (4/ 1111)، والجامع (ص63)، والمختصر البارع (ص101)، والنشر (2/ 130)، ودليل الحيران (ص 197).

⁽⁷⁾ الدخان: الآية 41.

⁽⁸⁾ ليست في ح.

⁽⁹⁾ المقنع (ص18)، والتنزيل (2/ 278)، والجمامع (ص 63)، والمختصر البارع (ص101)، والنشر (2/ 130)، ودليل الحيران (ص 198).

⁽¹⁰⁾ ساقطة في ح.

⁽¹¹⁾ القصص: الآية 8.

⁽¹²⁾ المقنع (ص81)، والتنزيل (2/ 278)، والنشر (2/ 130)، ودليل الحيران (ص998).

⁽¹³⁾ الواقعة: الآية 92.

⁽¹⁴⁾ المقنع (ص81)، والتنزيل (2/ 278)، والمختصر البارع (ص101)، والنشر (2/ 130)، ودليل الحران (ص 198).

⁽¹⁵⁾ هود: الآية 85. وفي العبارة تقديم وتأخير في «ح».

ومنه «فطرت الله(1)» بالتاء موضع واحد في الروم لا غير (2): [في طرَّتَ أللهِ أليَّهِ (3)].

وأما (4)ما كان من الجمع بالألف والتاء، فلا خلاف فيه أنه بالتاء في كل حال (5).

والرَّوْم والإشمام جائزان في كل ما تقدم، إذا كان الاسم (6) مرفوعا، والروم إذا كان خفوضا، والإسكان إذا كان (7) منصوبا.

(1) لفظ الجلالة ساقط في ح.

وكل ما جاء عن القراء بالجمع والإفراد قل بالستاء كالاءايات ﴿ فِيابِات ﴾ في يوسف و ﴿ ايات ﴾ في العنكبوت فاعرف

ينظر المنتوري على الدرر (2/ 724).

⁽²⁾ المقنع (ص81)، والتنزيل (2/ 278 ـ 279)، والمختصر البارع (ص101)، والنشر (2/ 130)، ودليل الحران (ص89).

⁽³⁾ الروم: الآية 29.

⁽⁴⁾ ساقطة في ح.

⁽⁵⁾ قال السخاوي في فتح الوصيد (2/ 529):

⁽⁶⁾ في ح «اللام»، وهو تصحيف.

⁽⁷⁾ الكلمتان ساقطتان في ح.



⁽¹⁾ في ح «عليها»، والمثبت أصح.

وهي اثنان وأربعون موضعا(1)، وتشبه الزاوئد في اللفظ والمعنى. أولها في البقرة ﴿ وَاخْشَوْنِي ﴾ (2) و ﴿ هَإِنَّ أَللَّهَ يَاتِم بِالشَّمْسِ ﴾ (3)، وفي آل عمران / ﴿ هَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ أَللَّهُ ﴾ (4)، وفي الأنعام ﴿ لَهِ لَهُ يَهْدِنِي رَبِّي [لَّآكُونَنَّ] ﴾ (5) و﴿ أَتُحَلَّجُونِي ﴾ (6) و ﴿ يَوْمَ يَاتِي بَعْضُ ﴾ (7) و ﴿ فُلِ إِنَّنِي هَدِينِي ﴾ (8) ، وفي الأعراف ﴿ يَوْمَ يَاتِي تَاوِيلُهُ ، ﴾ (9) ، و ﴿ لَن تَرِينِي (10) ﴾ (11) و ﴿ قِسَوْفَ تَرِينِي ﴾ (12) و ﴿ إَسْتَضْعَفُونِي وَكَادُواْ يَفْتُلُونَنِي ﴾ (13) و ﴿ قِهُوَ ٱلْمُهْتَابِي ﴾ (14)،

(1) اقتصر الداني في المقنع على ذكر أربعين موضعا منها، وأغفل مما ذكر المؤلف هنا ﴿أَنْ اسر بعبادى﴾ بطه و﴿ومن عصاني﴾ بإبراهيم و﴿واوصاني﴾ بمريم و﴿أن تقتلني﴾ في القصص، وزاد عليه ﴿وادخلي جنتي﴾ في الفجر: الآية 32. وجعلها أبو داود في التنزيل أربعة وأربعين موضعا، بزيادة موضعي ﴿ثم ياتِ﴾ بيوسف: الآيتان 48 و49، وموضع ﴿أين شركاءي﴾ بفيصلت: الآية 46 وموضع ﴿وادُّخلِّي جَنْتَى﴾ بالفجر: الآية 32. وأغفل ذكر ﴿وَمَن عصاني﴾ في أبراهيم، و﴿أن تقتلني﴾ بالقـصص، و﴿وأوصاني﴾ في مريم وجعل محلها ﴿من وراءي وكانت ﴾ مريم: الآية 4. ولم يذكر منها ابن الجزري إلا خمسة عشر موضعا أجمعت المصاحف على إثبات ياثها رسما. ينظر المقنع: باب ذكر ما رسم بإثبات الياء على الأصل (ص 45 _ 46)، والتنزيل (2/ 221 _ 223)، وفتح الوصيد للسخاوي (2/ 613)، والإقتاع لابن الباذش (1/ 549)، واللآلئ الفريدة (1/ 505)، والمختصر البارع (ص117 ـ 118)، والنشر $.(193_192/2)$

- (2) البقرة: الآية 149.
- (3) البقرة: الآية 257.
- (4) آل عمران: الآية 31.
 - (5) الأنعام: الآية 78.
 - (6) الأنعام: الآية 81.
- (7) الأنعام: الآية 159.
- (8) الأنعام: الآية 162.
- (9) الأعراف: الآية 52.
- (10) تحرفت في «أ» إلى «لو».
- (11) الأعراف: الآية 143.
- (12) الأعراف: الآية 143، ولفظها في «أ» «وسوف» وهو خطأ، وهذا الموضع ساقط في «ح».
 - (13) الأعراف: الآية 150.
 - (14) الأعراف: الآية 178.

[1/24]

⁽¹⁾ هود: الآية 54.

⁽²⁾ يوسف: الآية 65.

⁽³⁾ يوسف: الآية 108.

⁽⁴⁾ إبراهيم: الآية 38.

⁽⁵⁾ إبراهيم: الآية 38.

⁽⁶⁾ الحجر: الآية 54.

⁽⁷⁾ الحجر: الآية 87.

⁽⁸⁾ النحل: الآية 111.

⁽⁹⁾ الإسراء: الآية 53.

⁽¹⁰⁾ الكهف: الآية 69.

⁽¹¹⁾ الكهف: الآية 69.

⁽¹²⁾ مريم: الآية 30.

⁽¹³⁾ مريم: الآية 43.

⁽¹⁴⁾ طه: الآية 76.

⁽¹⁵⁾ طه: الآية 89.

⁽¹⁶⁾ النور: الآية 2.

⁽¹⁷⁾ النور: الآية 53.

⁽¹⁸⁾ القصص: الآية 21.

⁽¹⁹⁾ القصص: الآية 18.

⁽²⁰⁾ يس: الآية 60.

اً لآر شدي ﴾ (1)، وفي / الزمـــر ﴿ آَهِمَنْ يَّتَّفِي ﴾ (2) و﴿ لَوَ آنَّ أَلَّهَ هَدِينِي ﴾ (3)، وفي [24/ب] اللدخان ﴿ قَاسْرِ بِعِبَادِي ﴾ (4)، وفي الرحمن ﴿ قَيُوخَذُ بِالنَّوَاصِ ﴾ (5)، وفي الصف ﴿ لِمَ تُودُونَنِي ﴾ (6) و﴿ يِرَسُولِ يَاتِي ﴾ (7)، وفي المنافقين ﴿ لَوْ لَا أَخَّرْ تَنِيّ ﴾ (8)، وفي الفجر ﴿ فِي عِبَالِي ﴾ (9).

فهذه الياءات يوقف على جميعها بالياء؛ لأنها ثابتة في الخط.

⁽¹⁾ ص: الآية 44.

⁽²⁾ الزمر: الآية 23.

⁽³⁾ الزمر: الآية 54.

⁽⁴⁾ الدخان: الآية 22.

⁽⁵⁾ الرحمن: الآية 40. ومن قوله: «وفي الدخان» إلى هنا ساقط في «ح».

⁽⁶⁾ الصف: الآية 5.

⁽⁷⁾ الصف: الآية 6.

⁽⁸⁾ المنافقون: الآية 10.

⁽⁹⁾ الفجر: الآية 32.

فصل

وكذلك (1) كل ياء سقطت من اللفظ، من أجل ساكن بعدها في كلمة أخرى، وهي ثابتة في الرسم، يوقف عليها أيضا بالياء، نحو قوله: ﴿يُوتِي أَلْحِكْمَةَ (2) [مَنْ يَشَآءً]﴾ (3) و﴿أُوقِي أَلْكَيْلَ﴾ (5) و﴿أَوقِي أَلْكَيْلَ﴾ (5) و﴿نَاتِي أَلاَرْضَ﴾ وَقَالَا يُشَآءً] (4) و﴿أُوقِي أَلْكَيْلَ﴾ (5) و﴿نَاتِي أَلاَرْضَ﴾ (6) و﴿إِلاَّ ءَاتِي أَلرَّحْمَلِ [عَبْداً]﴾ (7) و﴿[كَذَلِكَ] نُنجِي أَلْمُومِنِينَ﴾ (8) في وَلْأَنبياء (9) و﴿لاَ نَبْتَغِي أَلْجَلِيلِينَ﴾ (10) و﴿يِهَلِي أَلْغُمْي [ضَلَلَتِهِمِعَ] في الأنبياء (9) و﴿لاَ يَهْلِي أَلْفَوْمَ ﴾ (13) و﴿لاَ يَهْلِي أَلْفُومَ ﴾ (13) وَلَا لِلْهُ وَلَا يَهْلِي أَلْفُومَ ﴾ (13) وَلَا لِلْهُ وَلَا يَهْلِي أَلْمُومِنِينَ وَلَا يَهْمُ إِلَا لَيْهُ مِنْ أَلْمُ وَلَا يَهْلِي أَلْفُومَ ﴾ أَلْمُ وَلَا يَهْلِي أَلُولُومَ ﴾ أَصْلُهُ اللهاء (15).

⁽¹⁾ ليست في ح.

⁽²⁾ كلمة «الحكمة» ساقطة في ح.

⁽³⁾ البقرة: الآية 267.

⁽⁴⁾ يونس: الآية 101. وفي النسختين «فمــا» وهو خطأ.

⁽⁵⁾ يوسف: الآية 59.

⁽⁶⁾ الرعد: الآية 41.

⁽⁷⁾ مريم: الآية 94.

⁽⁸⁾ الأنبياء: الآية 87.

⁽⁹⁾ عبارة «في الأنبياء» ليست في ح.

⁽¹⁰⁾ القصص: الآية 55.

⁽¹¹⁾ النمل: الآية 83.

⁽¹²⁾ الروم: الآية 40.

⁽¹³⁾ البقرة: الآية 257.

⁽¹⁴⁾ غافر: الآية 14.

⁽¹⁵⁾ ينظر اللآلئ الفريدة (1/ 505)، والمختصر البارع (ص119)، والمنتوري عملي المدرر (2/ 711)، والنشر (2/ 143).

إلا ما سقطت فيه الياء (1) في اللفظ والخط، وجملتها خمس عشرة ياء (2): / [72] أولاهن (3) في النساء ﴿ وَسَوْفَ يُوتِ إِللَّهُ ﴾ (4) ، وفي المائدة ﴿ وَاخْشَوْ وَ الْمُومِنِينَ ﴾ (6) ، وفي طه ﴿ بِالْوَادِ الْمُفَدَّسِ ﴾ (7) ، وفي الحج ﴿ لَهَادِ اللهِ يَلَهُ ﴾ (8) ، وفي النمل ﴿ عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ ﴾ (9) ، وفي القصص ﴿ الْوَادِ الْاَيْمَنِ ﴾ (10) ، وفي النمل ﴿ عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ ﴾ (9) ، وفي القصص ﴿ الْوَادِ الْاَيْمَنِ ﴾ (10) ، وفي السروم ﴿ بِهَادِ الْعُمْي ﴾ (11) ، وفي يسسس ﴿ اللهُ يُرِدُنِ الرَّحْمَانُ ﴾ (12) ، وفي والصافات ﴿ صَالِ الْمُحَدِيمِ ﴾ (11) ، وفي الزمر ﴿ وَبَشِيرٌ عِبَادِ ﴿ اللهِ اللهِ اللهِ السرحن وفي السرحن وفي القمر (18) ﴿ وَهِمَا تُغْنِ النَّذُرُ ﴾ (19) ، وفي السرحن وفي السرحن

(1) الكلمتان ساقطتان في ح.

(3) في ح «أولها».

(4) النساء: الآية 145.

(5) المائدة: الآية 4.

(6) يونس: الآية 103.

(7) طه: الآية 11.

(8) الحج: الآية 52.

(9) النمل: الآية 18.

(10) القصص: الآية 30. وفي ح ﴿ في الواد الايمن ﴾ بزيادة «في ا وهو خطأ.

(11) الروم: الآية 52.

(12) يس: الآية 23.

(13) الصافات: الآية 163.

(14) ساقطة في ح.

(15) الزمر: الآية 16–17.

(16) في ح «قاف».

(17) ق: الآية 41.

(18) في ح «لقمان» وهو خطأ.

(19) القمر: الآية 5. وكتبت في ح «تغني» وهو خطأ لمخالفته خط المصحف، والمؤلف إنما جاء به شاهدا لما سقطت فيه الياء لفظا وخطا.

⁽²⁾ كذا في النسختين: «خمس عشرة ياء»، والصواب «ستة عشر ياء» كما يظهر بالعد وكما هو في شرح المنتوري على الدرر نقلا عن التلخيص للداني (2/ 711 ـ 712)، وفي المختصر البارع (ص 120).

﴿ أَلْجَوَارِ أَلْمُنشَأَاتُ ﴾ (1)، وفي والنازعات ﴿ بِالْوَادِ أَلْمُفَدَّسِ ﴾ (2)، وفي كـورت ﴿ إِلْمُوادِ أَلْمُفَدَّسِ ﴾ (3)، وفي كـورت ﴿ إِلْجَوَارِ أَلْكُنَّسِ ﴾ (3).

فهذه الياءات ساقطة في اللفظ والخط، والوقف على جميعها بغير ياء (4). وبالله التوفيق.

(1) الرحمن: الآية 24.

⁽²⁾ النازعات: الآية 16.

⁽³⁾ التكوير: الآية 16.

⁽⁴⁾ ينظر الإقناع (1/522)، والقصد النافع (ص316)، والمختصر البارع (ص120 ــ 121)، والمنتوري على الدرر (2/711 ــ 713)، والنشر (2/ 138).



	•		
•			
•			

وكل ألف سقطت من⁽¹⁾ اللفظ لساكن لقيها فإنها تثبت في الوقف⁽²⁾، وذلك نحو / [25/ب] [قول سيم]: ﴿وَفَالاَ أَنْحَمْدُ لِلهِ أَلنَے قَصَّلَنَا (3)﴾ (4) و﴿وَفِيلَ ادْخُلاَ أَلنَّارَ مَعَ أَلدَّ خِلِيرَ (5)﴾ (6) و﴿يَتَأَيُّهَا أَلنَّاسُ﴾ (7) وما أشبه ذلك مما هو مرسوم في الخط بالألف (8).

وكذلك يثبتها في الوقف في قوله: ﴿أَنَا﴾ (9) في جميع القرآن، ويحذفها من اللفظ إذا كان بعدها همزة مكسورة، أو لم يكن (10) بعدها همزة، وذلك نحو ﴿وَمَآ أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ﴾ (11) و﴿أَنَا وَمَن إِتَّبَعَنِيَ ﴾ (12) و﴿أَنَا أَللَّهُ ﴾ (13) و﴿أَنَا رَبُّكُمُ ﴾ (14). ويثبت

(1) في ح «في»,

(2) الفجر الساطع (4/ 27 ـ 28).

(3) «الذي فضلنا» ليست في ح.

(4) النمل: الآية 15.

(5) "مع الداخلين" ليست في ح.

(6) التحريم: الآية 10.

(7) البقرة: الآية 20.

(8) فتخرج بذلك كلمة ﴿أَيهِ المرسومة بغير ألف في ثلاثة مواضع، هي: ﴿أَيه المومنون﴾ في النور: الآية 31، و﴿أَيه المساحر﴾ في الزخرف: الآية 49، و﴿أَيه الثقلان﴾ في الرحمن: الآية 31، فإنه يوقف عليها بغير ألف اتباعا للرسم؛ لأنها رسمت بغير ألف. ينظر التيسير (ص 61)، واللآلئ الفريدة (1/ 508) والقصد النافع (ص 316)، والمختصر البارع (ص 123)، والمنشر (2/ 141 _ 142).

(9) في ح (في قوله: ﴿إِنَا لَفِي صَلالَ ﴾ في جميع القرآن »، وهو خطأ.

(10) ساقطة في ح.

(11) الأحقاف: الآية 8.

(12) يوسف: الآية 108.

(13) طه: الآبة 14.

(14) النازعات: الآية 24.

الألف إذا كان بعدها همزة مفتوحة أو مضمومة في الحالين، نحو قوله: ﴿وَأَنَآ أَوَّلُ اللهُ إِذَا كَانَ مِثلهُ (4) وَ﴿ أَنَآ الْحُيءَ وَالْمِيتُ ﴾ (3) و ﴿ وَأَنَآ الْحُيءَ وَالْمِيتُ ﴾ (3) و ما كان مثله (4).

وكذلك يحذفها في قوله: ﴿ لَلْكِنَّا هُوَ أَللَّهُ رَبِّي ﴾ (5) في الوصل، ويثبتها في الوقف (6)؛ إذ كان أصله «لكن أنا»، فحذفت الهمزة استخفافا، وأدغمت النون الأولى في الثانية (7).

⁽¹⁾ الأعراف: الآية 143.

⁽²⁾ المتحنة: الآبة 1.

⁽³⁾ البقرة: الآية 257.

⁽⁴⁾ ينظر التذكرة لابن غلبون (2/ 337 _ 338)، والتبصرة (ص 162)، والكشف (1/ 306)، والتيسير (ص/ 82)، والتوليدة (1/ 507)، والقصد النافع (ص341 _ (ص/ 82)، وجامع البيان (ص/ 426 _ (ط/ 425)، واللآلئ الفريدة (1/ 507)، والنشر (2/ 231).

⁽⁵⁾ الكهف: الآية 37.

⁽⁶⁾ ينظر التبصرة (ص 249)، والتيسير (ص 143)، مختصر البارع (ص 124 -125)، والنشر (2/ 311). قال ابن شريح في الكافي (ص 148): الا ينبغي أن يتعمد الوقف عليه لأنه غير تام ولا كاف».

⁽⁷⁾ ذهب أبو علي الفارسي والفراء وابن جني إلى أن الهمزة من «أنا» حذفت على غير قياس استخفافا لكشرة الدور والاستعمال، فاجتمعت نونان: الأولى منها ساكنة والثانية متحركة، فأدغمت الأولى في الثانية. وذهب الزجاج إلى أن حركة الهمزة نقلت إلى النون الساكنة قبلها، فاجتمعت نونان في موضع واحد من غير فاصل بينهما، فكرهوا اجتماع مثلين في موضع واحده، فسكنوا النون الأولى ثم أدغموها في الثانية. فاتفقا على أن أصل الكلمة «لكنا هو»، واختلفا كيف صارت «لكنا» هل بالحذف على غير قياس أو بالنقل؟. تنظر الحجة للفارسي (5/ 145)، ومعاني القرآن للفراء (2/ 144)، ومعاني القرآن للزجاج (8/ 288) والخصائص لابن جني (3/ 92)، والمحتسب له (2/ 29)، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه (1/ 393)، والتحصيل للمهدوي ورقة 9 (مخطوط الخزانة العامة)، وشرح الهداية له (2/ 95).



⁽¹⁾ كلمة «الواو» ساقطة في ح.



/ وكل واو سقطت من (1) اللفظ لساكن لقيها، سواء كانت لاما من الفعل أو علامة [1/26] للجمع، فإنه كان يقف عليها بردها ساكنة، وذلك نحو قوله: ﴿يَمْحُواْ أَللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴾ (2) و ﴿مَا تَتْلُواْ أَلشَّيَاطِينُ ﴾ (3) و ﴿يَرْجُواْ أَللَّهَ ﴾ (4) هـذه لام الفعل. والتي للجمع نحو ﴿أَسَتُواْ أَلسُّوَاْ يَ [أَن كَذَبُواْ] ﴾ (5) و ﴿إنَّا كَاشِمُواْ أَلْعَذَابٍ ﴾ (6) للجمع نحو ﴿أَسَتُواْ أَلسُّواً يَ أَن كَذَبُواْ] ﴾ (5) ﴿وَامْتَازُواْ أَلْيَوْمَ ﴾ (8) وشبهه (9). إلا في ﴿وَفُل لِيعِبَادِ عِنْهُ لُواْ أَلْتِ هِي أَحْسَنُ ﴾ (7) ﴿وَامْتَازُواْ أَلْيَوْمَ ﴾ (8) وشبهه (9). إلا في أربعة مواضع مما الواو فيه لام الفعل، فإنه وقف عليها بغير واو اتباعا لرسمها (10)، وذلك [في] قوله في سبحان: ﴿وَيَدْعُ أَلِانسَانُ ﴾ (11)، وفي الشورى ﴿وَيَمْحُ أَللَّهُ وذلك [في] قوله في سبحان: ﴿وَيَدْعُ أَلِانسَانُ ﴾ (11)

(9) ينظر اللآلئ الفريدة للفاسي (1/ 506)، والمختصر البارع (ص 125).

(10) جمعها الإمام الخراز في باب الواوات المحذوفة اكتفاء بضم ما قبلها من مورد الظمآن (ص 25)، وأضاف إليها موضعا خامسا اختلف فيه، وهو قوله تعالى ﴿وصالح المومنين﴾ فقال:

وهاك واوا سقطت في الرسم في أحرف للاكتف بالنضم ويدعُ الانسان ويوم يدعُ في سورة القمر مع سندعُ ويمعُ في حَمم مع وصالح الحذف في الخمسة عنهم واضح

وجزم ابن الجزري في هذا الخامس بأنه لا حذف فيه لأنه مفرد. ينظر المقنع (ص35)، وهجاء مصاحف الأمصار للمهدوي (ص184)، والعقيلة: باب حذف الواو وزيادتها (ص 20)، واللآلئ الفريدة (1/ 507)، والمختصر البارع (ص125 _ 126)، والنشر (2/ 141)، والرسالة العدوية في الياءات الإضافية لإبراهيم العدوي (ص187).

(11) الإسراء: 11.

⁽¹⁾ في ح «في».

⁽²⁾ الرعد: الآية 40.

⁽³⁾ البقرة: الآية 101.

⁽⁴⁾ الأحزاب: الآية 21.

⁽⁵⁾ الروم: الآية 9.

⁽⁶⁾ الدخان: الآية 14.

أَلْبَاطِلَ (1)، وفي القمر ﴿ [يَوْمَ] يَدْعُ أَلدًّا عِ ٤ (2)، وفي العلق ﴿ سَنَدْعُ أَلزَّ بَانِيَةَ ﴾ (3). والقياس في العربية أن تكون مرسومة بالواو؛ إذ هي أفعال مستقبلة مرفوعة، ورفعها [26/ب] بإثبات الواو ساكنة (4).

(1) الشورى: 22.

⁽²⁾ القمر: 6.

⁽³⁾ العلق: 19.

⁽⁴⁾ ينظر الخصائص لابن جني (3/ 134).

الوقف على ﴿ تَرَءَا ٱلْجَمْعَلِ ﴾ (1)

اعلم أن الأصل في قـوله: ﴿تَرَءَا﴾ على وزن تفاعـل مثل: «تـضارب الـرجلان»، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، فالتقـت بـاللام مـن ﴿أَلْجَمْعَلِ ﴾ وهـي ساكنة، فاجتمع ساكنان، فحذفت الألف التي بعد الهمزة (2) لالتقاء الساكنين (3).

فإن وقفت على ﴿ تَرَءَا﴾ دون ﴿ أَلْجَمْعَنِ ﴾ ، وقفت بهمزة بين ألفين: الأولى عدودة (4) في تقدير ألفين لِلُقِيِّها الهمزة ، والثانية ممكنة (5) وهي بين اللفظين (6) ؛ لأنها منقلبة من ياء. ولا خلاف في فتح الراء؛ لأن الألف التي بعدها ألف بناء «تفاعل» (7).

(1) الشعراء: الآية 61.

(2) عبارة «التي بعد الهمزة» ساقطة في ح.

(3) أو تكون الألف الثانية حذفت لتوالى المثلين؛ لأن الهمزة لخفائها وبُعد نخرجها واستغنائها عن الصورة ليست بفاصل قوي، فكأن الألفين قد اجتمعتا متواليتين، فحذفت إحداهما اختصارا كراهة للجمع بين صورتين متفقتين في الرسم. وكانت الثانية منها أولى بالحذف لوقوعها في الطرف الذي هو موضع التغيير بالحذف وغيره، ولسقوطها من اللفظ في حال الوصل؛ لسكونها وسكون أول ما توصل به، وهو اللام من ﴿الجمعان﴾، ولكون الأولى داخلة لمعنى لا بد من تأديته، وهو بناء «تفاعل»، فوجب أن تكون هي المرسومة دون الأخرى؛ إذ برسمها وثباتها يتأدى معناها الذي جاءت لأجله، وبحذفها وسقوطها يختل.

ويحتمل أن تكون الألف المحذوفة هي الألف الأولى التي من بناء «تـفاعل»، واختاره أبو عمرو الـداني. ينظر التذكرة لابن غلبون (1/ 223)، وشرح الهداية للمهـدوي (1/ 67)، والمقنع (ص.24، 139)، والمحكم في نقط المصاحف (ص 157)، والموضح (ص.710)، والتنزيل (4/ 926 ـ 927)، وأصول الضبط لأبي داود (ص.149 ـ 152) (مرقون).

- (4) تصحفت في ح إلى «محذوفة».
- (5) أي ممدودة مدا متوسطا على المختار لورش، كما تقدم في باب المد.
 - (6) يعنى ممالة إمالة صغرى لورش لأن ألفها منقلبة عن ياء.
- (7) اتفق جميع القراء على فتح الراء من ﴿ تَرَاءًا﴾ وصلا ووقفا، إلا حمزة وحده فإنه أمالها وصلا ووقفا لإمالة الهمزة بعدها. ينظر الاستكمال لأبي الطيب بن غلبون (ص535)، والتذكرة لأبي الحسن بن غلبون (1/ 53)، والتبصرة (ص135 _ 136)، وشرح الهداية للمهدوي (1/ 67)، وجمامع البيسان (ص650)، والموضح (ص710 _ 714).







كان يفتح ياء الإضافة إذا كان بعدها همزة مفتوحة في جميع القرآن، نحو ﴿إِنِّي أَعْلَمُ ﴾ (1) و ﴿إِنِّي أَوْ [يَحْكُمَ أَللَّهُ لِيًّا ﴾ (2) و ﴿بِرَبِّي أَحَداً ﴾ (3) و ما كان مثله (4).

إلا في أربعة مواضع فإنه سكن / الساء فيها: في البقرة ﴿ فَاذْكُرُونِتَ [1/27] أَذْكُرُكُمْ ﴾ (5)، وفي غلاف ﴿ ذَرُونِتَ أَنظرِ إلَيْكَ ﴾ (6)، وفي غلاف ﴿ ذَرُونِتَ أَنظرِ النَّكَ ﴾ (6)، و﴿ ادْعُونِتَ أَسْتَجِبْ ﴾ (8).

وكذلك إذا اتصلت بفعل مجزوم فلا خلاف في إسكانها، نحو ﴿ وَلاَ تَهْتِنْتَ ۚ أَلاَ ﴾ (9) و ﴿ تَرْحَمْنِحَ أَكُ ﴾ (10) و ﴿ تَرْحَمْنِحَ أَكُ ﴾ (11) فإنه فتحها فيهما (12) .

(12) ينظر السبعة (ص 153)، وفتح الوصيد (2/ 581)، والمختصر البارع (ص 104 ـــ 105). قـــال أبــو وكيل في التحفة (2/ 259) (مرقون):

فما أتى قبيل همز القطع منفتحا فافتح جميع الوضع الإ ﴿ فرونِ ﴾ قبل ﴿ ورمني أكن ﴾ و ﴿ أرني أنظر ﴾ و ﴿ ونفتني ﴾ السكون ثم ﴿ اذكروني ﴾ ﴿ فاتبعني ﴾ سكنا كذاك يا ﴿ ادصوني ﴾ لكلّ معلنا وياء ﴿ أوزعني ﴾ لـورش فتحا معا وقالون سكنا

⁽¹⁾ البقرة: الآية 29.

⁽²⁾ يوسف: الآية 80.

⁽³⁾ الكهف: الآية 37.

⁽⁴⁾ التبصرة (ص 163)، والتيسير (ص63)، والمختصر البارع (ص 104)، والنشر (2/ 164).

⁽⁵⁾ البقرة: الآية 151.

⁽⁶⁾ الأعراف: الآية 143. وفي ح خرم هنا ذهب بخمس كلمات.

⁽⁷⁾ غافر: الآية 26.

⁽⁸⁾ غافر: الآية 60.

⁽⁹⁾ التوبة: الآية 49.

⁽¹⁰⁾ هود: الآية 47. وفي ح خرم بمقدار أربع كلمات.

⁽¹¹⁾ النمل: الآية 19، والآحقاف: الآية 14.

فأما إذا (1) كان بعدها همزة مكسورة فإنه فتحها في جميع القرآن، حاشا خمسة مواضع فإنه سكنها فيها: في يوسف ﴿مِمَّا يَدْعُونَنِحَ إِلَيْهِ ﴾ (2) ، وفي غافر ﴿تَدْعُونَنِحَ إِلَى فإنه سكنها فيها: في يوسف ﴿مِمَّا يَدْعُونَنِحَ إِلَيْهِ ﴾ (4) ، وفي الأحقاد ﴿ذُرِّيَّتِحَ إِنِّ [تُبْتُ] ﴾ (5) ، وفي المنافقين ﴿لَوْلاَ أَخَرْتَنِحَ إِلَى أَجَل [فَرِيبٍ] ﴾ (6) .

وكذلك إذا اتصلت بفعل مجزوم وبعدها همزة مكسورة سكنها بلا خلاف (7).

[27/ب] وأما / إذا كان بعدها همزة مضمومة، فإنه يسكنها في موضعين: في البقرة في قوله: ﴿ بِعَهْدِمِ أُوفِ (8)، وفي (9) الكهف ﴿ ءَ اتُّونِحَ أُهْرِعْ ﴾ (10)، ويفتحها [بعد] في جميع القرآن (11).

(7) أجمع القراء على إسكان الياء التي بعدها همزة مكسورة في تسعة مواضع، هي هذه الخمسة التي ذكر المؤلف هنا، مضافا إليها أربع ياءات اتصلت بأفعال مجزومة وهي ﴿انظرني إلى ﴾ في الأعراف: الآية 14، و﴿فأنظرني إلى ﴾ في الحجر: الآية 36 وصاد: الآية 79، و﴿يصدقني إني ﴾ في القصص: الآية 34. قال الشاطبي في الحرز (ص 33):

.....وكلهم يصدقني انظرني وأخرتني إلى وذريستي يدعونسني وخطسابه

ينظر التيسير (ص65)، وفتح الوصيد (2/ 565 ــ 566)، والمختصر البارع (ص105ــ 106)، وتحفــة المنافع (2/ 260) (مرقون)، والنشر (2/ 169).

- (8) البقرة: الآية 39.
- (9) ساقطة في ح.
- (10) الكهف: الآية 92.
- (11) التيسير (ص66)، وفـتح الوصـيد (2/ 567)، والمختـصر البــارع (ص106ــــ107)، وتحفــة المنــافع (2/ 261) (مرقون)، والنشر (2/ 169).

⁽¹⁾ في ح «إن».

⁽²⁾ يوسف: الآية 33.

⁽³⁾ غافر: الآية 41.

⁽⁴⁾ غافر: الآية 43. وفي ح تقديم وتأخير بين المثالين.

⁽⁵⁾ الأحقاف: الآية 14.

⁽⁶⁾ المنافقون: الآية 10.

وأما إذا كان بعدها ألف ولام نحو ﴿رَبِّي أَللَّهُ ﴾ (1) و ﴿لِّعِبَادِي أَلذينَ ﴾ (2)، فإنه يفتحها بلا خلاف (3).

وأما إذا لم يكن بعدها همزة ولا ألف وصل (9)، فإنه فتح منها أحد عشر موضعا: في البقرة ﴿أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ﴾ (10) ﴿ وَلْيُومِنُوا بِيَ ﴾ (11)، وفي آل عمران ﴿ وَجْهِيَ لِلهِ ﴾ (12)، وفي البقرة ﴿ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ ﴾ (13) ﴿ وَجُهِيَ لِللهِ (13) ﴾ (14) وفي طه وكذلك في الأنعام ﴿ وَجُهِيَ لِللهُ عَلَى لِللهِ (15) ﴾ (16) وفي طه

⁽¹⁾ غافر: الآية 28.

⁽²⁾ إبراهيم: الآية 33. وكتبت في «أ» بغير لام الجر.

⁽³⁾ التيسير (ص67)، والإقناع (1/ 541)، والقصد النافع (ص325)، وتحفة المنافع (2/ 261)(مرقون)، والمختصر البارع (ص107)، والنشر (2/ 170 ـ 171).

⁽⁴⁾ من قوله: «ألف ولام» إلى هنا ساقط في ح.

⁽⁵⁾ الأعراف: الآية 144.

⁽⁶⁾ طه: الآيتان 29 _ 30.

⁽⁷⁾ الفرقان: الآية 27.

⁽⁸⁾ التيسير (ص67)، والقصد النافع (ص325)، والمختصر البارع (ص107)، وفتح الوصيد (2/ 581)، وتحفة المنافع (2/ 261) (مرقون).

⁽⁹⁾ ساقطة في ح.

⁽¹⁰⁾ البقرة: الآية 124.

⁽¹¹⁾ البقرة: الآية 185.

⁽¹²⁾ آل عمران: الآية 20.

⁽¹³⁾ تحرفت في ح إلى «لله».

⁽¹⁴⁾ الأنعام: الآية 80.

⁽¹⁵⁾ ليست في ح.

⁽¹⁶⁾ الأنعام: الآية 164.

/ ﴿ وَلِيَ فِيهَا مَنَارِبُ ﴾ (1) ، وفي الحج ﴿ وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّآبِهِينَ (2) ﴾ (3) ، وفي السعراء ﴿ وَمَس مَّعِيَ [مِسَ أَلْمُومِنِينَ] ﴾ (4) ، وفي يسس ﴿ وَمَالِيَ لَا أَعْبُدُ (5) ﴾ (6) ، وفي الدخان ﴿ وَإِن لَّمْ تُومِنُواْ لِيَ ﴾ (7) ، وفي الكافرين ﴿ وَلِيَ دِينٍ ﴾ (8) لا غير ، وسكنها بعد في سائر القرآن (9) .

وأما إذا كان قبلها ألف نحو ﴿هُدِائَ﴾ (10) و﴿يَابُشْرِىَ﴾ (11) فإنه فتح جميعها بلا خلاف (12). حاشا قوله: ﴿مَحْيِلَ ﴾ (13)، فإنه روى عن نافع إسكانها، واختار هو الفتح، وهو أقيس في العربية، والإسكان أشهر في الرواية (14).

(1) طه: الآية 17.

(2) كلمة «للطائفين» ليست في ح.

(3) الحج: الآية 24.

(4) الشعراء: الآية 118.

(5) كلمة «أعبد» ليست في ح.

(6) يس: الآية 21.

(7) الدخان: الآية 20.

(8) الكافرون: الآية 6.

(9) التيسير (ص 68)، والإقنـاع (1/ 543)، واللآلـئ الفريـدة (1/ 560)، والقـصد النـافع (ص325)، والمختصر البارع (ص 108 ــ 109)، وتحفة المنافع (2/ 262) (مرقون).

(10) البقرة: الآية 37.

(11) يوسف: الآية 19. وكتبت في النسختين بغير حرف النداء، وهو خطأ.

(12) وهو إجماع من القراء باستثناء ما يروى عن نافع في ﴿محياي﴾. قال الداني في الأرجوزة المنبهة (26):

وإن يسك الساكن قسبل اليساء

فالفتح فيها مذهب القراء في موضع لست له بدافع

وقد أتى إسكانها عن نافع

ينظر القصد النافع (ص 325 ــ 326)، وتحفة المنافع (2/ 262) (مرقون)، والنشر (2/ 162).

(13) الأنعام: الآية 164.

(14) الإسكان في ﴿عيمايُ ﴾ هو رواية ورش عن شيخه نافع، لكنه كان يختار الفتح. قال أبو عمرو في التيسير (ص108 _ 109): ﴿﴿عياي﴾ سكنها نافع بخلاف عن ورش، والذي أقرأني به ابن خاقان عن أصحابه عنه بالإسكان، وبه آخذ»، ثم ساق روايتين عن ورش، وقال: «فدل هذا من قـول ورش على أنــه كان =

يروي عن نافع الإسكان، ويختار من عند نفسه الفتح». وإلى ذلك أشار ابن بـري في الـدرر (ص37)
 بقوله:

وياء محياي وورش اصطفى في هذه الفيتح والاسكان روى

والمشهور عن ورش رواية المأخوذ له به أداء الإسكان، قال الشاطبي في الحرز (ص 54): "﴿وعياي﴾ والإسكان صح تحملا». وضعف الإمام أبو شامة رواية الإسكان، وتعقبه على ذلك الإمامان الجعبري وابن الجزري. ينظر جامع البيان (ص 508 - 510)، والتيسير (ص 108 - 109)، ومفردة ورش ضمن المفردات السبع للداني (ص 56)، وفتح الوصيد (1/ 555)، والإقناع لابن الباذش (1/ 564 - 564)، وكنز المعاني لأبي شامة (2/ 249 - 250)، وكنز المعاني للجعبري (شرح باب ياءات الإضافة) ورقة 127 (مخطوط خروقم 503)، والقصد النافع (ص 323)، والمختصر البارع (ص 109)، وشرح السدر للمنتصوري (2/ 735 — 745).







كان يضم ميم الجميع⁽¹⁾ويصلها بواو إذا كان بعدها همزة في جميع القرآن، نحو ﴿عَلَيْهِمُ وَ ءَآنذَرْتَهُمُ وَ أَمْ لَمْ﴾⁽²⁾ وشبهه، وكان يضمها من غير صلة لالتقاء الساكنين، نحو ﴿عَلَيْهِمُ أَلدِّلَّهُ﴾⁽³⁾ و﴿يِهِمُ أَلاَسْبَنُ ﴾⁽⁴⁾، ويقف عليها ساكنة⁽⁵⁾، ولا روم ولا إشمام / فيها على مذهبه ⁽⁶⁾.

وكان يصل هاء الكنايسة عن⁽⁷⁾ الواحد المذكر إذا انضم ما قبلها أو انفتح بسواو، نحو ﴿أَمْرُهُوَ ﴾ (8) و ﴿تَاوِيلَهُ وَ﴾ (9) و ﴿يَرَهُ وَ ﴾ (10) و ﴿انشَرَهُ وَ ﴿انشَرَهُ وَ ﴿انشَرَهُ وَ أَمْرُهُ وَ أَمْرُهُ وَ أَمْرُهُ وَ أَمْرُهُ وَ أَمْرُهُ وَ أَمْرُهُ وَ ﴿يَمَوْ وَلِيهُ وَ ﴿يِمُزَحْزِحِهِ عَ ﴾ وها أشبهه.

(6) تقدم في باب الروم والإشمام الإشارة إلى أن الإمام أبا محمد مكي بن أبي طالب أجاز الروم والإشمام في ميم الجمع لمن وصلها، قياسا على جواز ذلك في هاء الضمير، وأن الحافظ ابن الجزري تعقبه ووصف مذهبه بالشذوذ. وإلى المذهبين أشار ابن بري في باب القول في ميم الجميع من الدرر (ص17) بقوله:

وكلهم يقه بالإسكان وفي الإشارة لهمم قولان وتركها أظهر في القياس وهو الذي ارتضاه جل الناس ينظر التبصرة (ص107 ـ 108)، والقصد النافع (ص103)، والنشر (2/ 122).

(7) في ح «على» وهو خطأ.

⁽¹⁾ في ح االجمع ا.

⁽²⁾ البقرة: الآية 5.

⁽³⁾ البقرة: الآية 60.

⁽⁴⁾ البقرة: الآية 165.

⁽⁵⁾ التذكرة (1/ 86)، والتبصرة (ص56)، والتيسر (ص19)، والقصد النافع (ص98 ـ 105).

⁽⁸⁾ البقرة: الآية 274.

⁽⁹⁾ آل عمران: الآية 7.

⁽¹⁰⁾ البلد: الآية 7.

⁽¹¹⁾ عبس: الآية 22.

⁽¹²⁾ البقرة: الآية 95.

واستثنى من المضمومة (1) قوله: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ ۖ (2)، فلم يـصلها فيـه بـواو، واختلس (3) ضمتها (4).

فإن اتصلت بساكن حذف صلتها، نحو ﴿ فِي ذُرِّيَّتِهِ أَلنَّبُوءَ قَ ﴾ (5) وهُ تَحْمِلُهُ أَلْمَلَيكِ وَ أَنَّ بُوءَ قَ ﴾ (5) وهنه وقف على جميعها وقف بالسكون (7). وقد قدمنا ما يجوز فيه الروم والإشمام في بابه (8).

وكان لا يهمز الهمزة الساكنة والمتحركة إذا كانت فاء من الفعل، وصورتُها في الخط واو أو ألف، فالواو نحو ﴿يُومِنُونَ﴾ (9) و ﴿يُومِنُونَ﴾ (10)

(1) في ح (الضمة).

(2) الزمر: الآية 8.

(3) معنى الاختلاس هنا كسر الهاء من غير صلة، ويعبر عنه بالقصر. قال الجعبري: «وتسمية القصر اختلاسا مجاز». ينظر كنز المعاني (1/ 326)، والفجر الساطع (2/ 29).

(4) وعلة استثناء ورش لهذا الموضع على خلاف أصله في باب (يؤده)، أن هاء الضمير فيه مضمومة، والضم أثقل من الكسر الذي في باب (يؤده)، فلم تحتج بذلك إلى تكثير بالصلة بخلاف الكسر، وأيسضا لكون الهاء في (يرضه) مسبوقة في الأصل بساكن هو الألف المحذوف للجزم. يقول أبو وكيل في تحفة المنافع (2/ 39):

ونافع بقصر ﴿يرضه﴾ عرف لثقل ضم الها وردِّ ما حُدف فهاؤه حصينة بالضمم لم تحتج إلى تقويةٍ مع أن ثمم مسكنا قُدَّر قبل الهماء فقصرها من علتين جاء

ينظر السبعة (ص560)، والتذكرة (2/ 647)، والكشف (2/ 236_ 237)، والتيسير (ص189)، والكافي (ص193)، والقصد النافع (ص112)، والمنتوري على الدرر (1/ 160 _ 162).

- (5) العنكبوت: الآية 26.
 - (6) البقرة: الآية 246.
- (7) التذكرة (1/ 133)، والتيسير (ص 30)، وجامع البيان (ص185)، والأرجـوزة المنبهـة (ص 262)، والقصيدة الحصرية (ص98)، وفتح الوصيد (2/ 258)، وتحفة المنافع (2/ 37)، والنشر (1/ 304).
 - (8) ينظر ما تقدم في باب ذكر الروم والإشمام. وينظر النشر (2/ 124).
 - (9) البقرة: الآية 2.
 - (10) المائدة: الآية 77.
 - (11) التوبة: الآية 71.

و ﴿ يُولُونَ ﴾ (1) و ﴿ يُوتِي ﴾ (2) وما أشبه ذلك (3) ، والألف نحو / ﴿ يَاتِيَ ﴾ (4) [[/29] و ﴿ يَاخُذُ ﴾ (٥) و ﴿ يَاكُلُ ﴾ (6) و ﴿ يَالَمُونَ كَمَا تَالَمُونَ ﴾ (7) وشبه (8) هذه الساكنة. والمتحركة نحو ﴿يُؤخِّرَ﴾ (⁹⁾ ﴿يُؤلِّفُ﴾ (10) و﴿مُّؤَجَّلًا﴾ (11) وشبهه (12).

> فإن تحركت بالفتح وكانت صورتها (13) ألفاً، وتحرك ما قبلها بالفتح، حققها، وذلك نحو [قوله]: ﴿ قِأَخَذَهُ اللَّهُ ﴾ (14) و ﴿ فَأَتَيْهِمُ اللهِ ﴾ (15) و ﴿ قِأَذَّنَ ﴾ (16) وشبهه (17).

> فإن انضم ما قبلها وانفتحت هي أبدلها واوا، وذلك نحو ﴿لاَ تُوَاخِذُنَّا ﴾ (18) و ﴿مُّو جَّلًا ﴾ وشبهه (19).

- (1) البقرة: الآية 224.
- (2) البقرة: الآية 245.
- (3) في ح لاأشبهه).
- (4) القرة: الآية 108.
- (5) التوبة: الآية 104.
- (6) يونس: الآية 24، وهي ساقطة في ح.
 - (7) النساء: الآية 103.
 - (8) في ح «وما أشبه».
 - (9) المنافقون: الآية 11.
 - (10) النور: الآية 42.
 - (11) آل عمران: الآية 145.
- (12) التبصرة (ص80)، وجامع البيان (ص230 233)، والتيسير (ص34 35)، والقصد النافع (ص188)، والمختصر البارع (ص 55)، والمنتوري على الدرر (1/ 331)، والفجر الساطع (2/ 433).
 - (13) في ح «سورتها».
 - (14) النازعات: الآية 25.
 - (15) الحشم: الآية 2.
 - (16) الأعراف: الآية 43. وفي ح «فئات».
 - (17) ينظر التبصرة (ص 80)، وجامع البيان (ص 233).
 - (18) البقرة: الآية 285.
- (19) القصد النافع (ص191_ 193)، والمختصر البارع (ص56)، والمنتوري على الـدرر (1/ 339)، والفجر الساطع (2/ 443).

واستثنى من الساكنة حرفين: ﴿ أَلِتِ تُعُوِيهِ ﴾ (1) و ﴿ تُعُمِيٓ إِلَيْكَ ﴾ (2) و مما صورتها ألف قوله (3): ﴿ أَلْمَأْ وِيَ ﴾ (4) و ﴿ مَأْ وِلِكُمْ ﴾ (5) وسائر باب الإيواء حيث وقع (6). واستثنى من المتحركة أيضا حرفين: في البقرة ﴿ وَلاَ يَعُودُهُ, حِفْظُهُمَا ﴾ (7) ، وفي مريم [قوله]: ﴿ تَوُرُ هُمُ رَ أَزّاً ﴾ (8) ، فهمز جميع ذلك (9).

[29/ب] وكذلك [كان] يهمز الهمزة الساكنة والمتحركة / ⁽¹⁰⁾ في الأسماء والأفعال إذا كانت عينا أو لاماً من الفعل⁽¹¹⁾، فالعين منه نحو ﴿أَلضَّأُنِ﴾⁽¹²⁾ و ﴿شَأْنِ﴾⁽¹³⁾ و﴿أَلرُّءْيَا﴾⁽¹⁴⁾

(1) المعارج: الآية 13.

(2) الأحزاب: الآية 51.

(3) في ح «نحو».

(4) السجدة: الآية 19.

(5) العنكبوت: الآية 24.

(6) وذلك تجنبا للثقل؛ إذ بالإبدال يجتمع واوان: الأولى ساكنة مبدلة من الهمزة، والثانية متحركة، واجتماعها لا شك أثقل من الهمزة، فرجع إلى التحقيق لأنه أخف. قال ابن بري في الدرر (ص 25):

وحقق «الإينوا» لما تدريم من ثقمل البدل في «تثويمه»

ينظر التبصرة (ص 80)، والكشف (1/ 81 _ 82)، وشرح الهداية للمهدوي (1/ 55)، وجامع البيان (ص 232)، والتيسير (ص 34 _ 35)، والقصد النافع (ص 190 _ 191).

(7) البقرة: الآية 254.

(8) مريم: الآية 84.

(9) التبصرة (ص 80)، وجامع البيان (ص 231)، والتيـسير (ص 35)، والإقنـاع (1/ 387)، والمختـصر البارع (ص 62).

(10) من هنا في نسخة ح ورقة 6/ «أ»، السطر 5 من أسفل بعد قوله: «الهمزة الساكنة والمتحركة» قفز بمقدار صفحة وثلاثة أسطر، وقول المؤلف بعده: «في الأسماء والأفعال..» النح موجود في ورقة 4/ «أ» السطر 3 من أسفل. وقد قومت هذا الاضطراب اعتمادا على نسخة «أ».

(11) واستثنى من ذلك ألفاظا هي ﴿الذيب ﴾ و ﴿بير ﴾ و ﴿بيس ﴾ وما كان من لفظه و ﴿لثلا ﴾ و ﴿أرايت ﴾ و ﴿سال ﴾ في أول المعارج. و ﴿مساله ﴾ و أرايت ﴾ و ﴿بير ﴾ و جامع البيان (ص 23)، وجامع البيان (ص 23)، والتيسير (ص 35)، والقصد النافع (ص 193 ـ 121).

(12) الأنعام: الآية 144.

(13) يونس: الآية 61. وورد في النسختين معرفا بـ (أل)، ولا وجود له كذلك في القرآن الكريم.

(14) الإسراء: الآية 60.

و ﴿ حَدَأُ بِ ﴾ (1) و ﴿ أُلرَّ أُي ﴾ (2) وما أشبهه من الساكنة. ومن المتحركة نحو ﴿ رُءُوسَهُمْ ﴾ (3) و ﴿ رَءُوفُ ﴾ (4) و ﴿ يسُوَّ الْ ﴾ (5) و ﴿ الآبْعِدَةَ ﴾ (6) وما أشبه ذلك (7). و السلام منسه (8) نحو و ﴿ قَادَّ رَأْتُمْ ﴾ (9) و ﴿ إَطْمَأْ نَنتُمْ ﴾ (10) و ﴿ اَخْطَأْنَا ﴾ (11) و ﴿ وَالْمَأْنَاتُمْ ﴾ (10) و ﴿ اَخْطَأْنَا ﴾ (11) و ﴿ وَاللَّهُ مِنْ السلام من السلام في الله و ﴿ يَعْمُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّلَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ

(1) آل عمران: الآية 11.

(2) هود: الآية 27.

(3) الإسراء: الآية 51.

(4) البقرة: الآية 206.

(5) ص: الآية 23.

(6) النحل: الآية 78.

(7) «وما أشبه ذلك» ساقطة في ح.

(8) ساقطة في ح.

(9) البقرة: الآية 71.

(10) النساء: الآية 102.

(11) البقرة: الآية 285.

(12) البقرة: الآية 57.

(13) النساء: الآية 41.

(14) الأنبياء: الآية 42.

(15) الشورى: الآية 9.

(16) الإسراء: الآية 93.

(17) الأعراف: الآية 204.

(18) الكوثر: الآية 3، وسقطت كلمة «إن» في ح.

(19) المزمل: الآية 5، وكلمة «الليل» ليست في ح.

(20) الحاقة: الآية 9. وسقط حرف الجر من اللفظ في النسختين.

(21) الكهف: الآية 31.

(22) في ح: «وما أشبه ذلك».

وهمز ﴿ أُلنَّبِيٓ بِينَ ﴾ (1) و﴿ أَلاَ نَبِيَّآ ءَ ﴾ (2) و ﴿ النُّبُوٓءَةَ ﴾ (3) وما كان من لفظه (4).

وضم الهاء من ﴿هُوَ﴾ وكسرها (5) من ﴿هِيَ﴾ في جميع القرآن (6)، ولم يسراع ما قبلها على الأصل (7).

[1/30] ﴿ هُزُواً آً ﴾ (8) و ﴿ كُفُواً ﴾ (9) بضم الزاي والفاء والهمز فيهما (10) / .

وكذلك يضم كاف ﴿ نُحُرا آ﴾ (11) وراء ﴿ عُرُباً ﴾ (12) في جميع القرآن (13).

و ﴿ بِيسَ ﴾ وما كان من لفظه من الفعل (14) وغيره (15) ، بغير (16) هـ مز (17).

⁽¹⁾ البقرة: الآية 60.

⁽²⁾ آل عمران: الآية 112.

⁽³⁾ آل عمران: الآية 78.

⁽⁴⁾ التبصرة (ص150)، وجامع البيان (ص398)، والتيسير (ص73)، والكافي (ص79).

⁽⁵⁾ في ح الوكسر الهاء».

⁽⁶⁾ الكافي (ص77 ـ 78)، والقصد النافع (ص335 ـ 337)، والمختصر البارع (ص149).

⁽⁷⁾ البقرة: الآية 66. وفي ح «نحو هزؤا.. " الخ وهو خطأ.

⁽⁸⁾ البقرة: الآية 66. وفي ح «نحو هزؤا... النح وهو خطأ.

⁽⁹⁾ الإخلاص: الآية 4.

⁽¹⁰⁾ التبصرة (ص150)، وجامع البيان (ص399)، والتيسير (ص74)، والكافي (ص79)، والمختصر البارع (ص 62).

⁽¹¹⁾ الكهف: الآية 74. وفي «أ» «نكرٍ» وهو خطأ.

⁽¹²⁾ الواقعة: الآية 37.

⁽¹³⁾ التبصرة (ص250 و 343)، والتبسير (ص144 و207)، وجمامع البيمان (ص605 و739)، والكافي (ص149 و 213).

⁽¹⁴⁾ في ح «والفعل»، وهو خطأ.

⁽¹⁵⁾ نحو ﴿بيسما اشتروا﴾ (البقرة: 89)، ﴿ولبيس ما شروا﴾ (البقرة: 101)، ﴿وبيس المصير﴾ (البقرة: 105)، ﴿وبيس المصير﴾ (الأعراف: 165).

⁽¹⁶⁾ في ح «من غير».

⁽¹⁷⁾ التبصرة (ص81)، والتيسير (ص35)، والقصد النافع (ص93 _ 198)، وتحفة المنافع (2/ 122).

وكذلك ﴿ الصَّابِينَ ﴾ (1) و ﴿ الصَّابُونَ ﴾ (2) بغير همز (3).

﴿لِيَلاَّ ﴾ بياء مفتوحة بدلا من الهمزة حيث وقع(4). (5)

﴿ الْبُيُوتَ ﴾ (6) وما كان من لفظه وعلى وزنه، من الجميع (7) الذي عين (8) الفعل فيه ياء، نحو ﴿ الْغُيُوبِ ﴾ (9) و «الجُيوب » (10) و «الشَّيوخ » (11) و ﴿ الْغُيُوبِ ﴾ (12) ، يضم أوائل هذه الأسماء حيث وقعت (13) .

﴿ فَيْعِمَّا هِي ﴾ (14) و ﴿ يَعِمَّا يَعِظُكُم [بِيهَ عَ] ﴾ (15) بكسر النون والعين (16).

(1) البقرة: الآية 71.

(2) المائدة: الآية 69.

(3) التبصرة (ص 150)، وجامع البيان (ص 399)، والتيسير (ص 74)، والكافي (ص 79).

(4) في ثلاثة مواضع في القرآن الكريم: البقرة: الآية 149 والنساء: الآية 164 والحديد: الآية 129.

(5) قال ابن الجزري في النشر: «واختص الأزرق عن ورش بإبدال الهمزة ياء في ﴿ليلا﴾ في البقرة والنساء والحديد». وإنما فعل ذلك في هذا الحرف ليوافق خط المصحف، فإن أصل الكلمة «لأن لا»، فأدغمت النون في «لا»، ورسمت ﴿لئلا﴾ على مراد الوصل والتخفيف. شرح الهداية للمهدوي (1/ 185)، والتبصرة (ص 156)، والتيسير (ص 35)، وكتاب التعريف في اختلاف الرواة عن نافع (ص 53)، ومفردة نافع ضمن المفردات السبع (ص 34)، والقصد النافع (ص 343هـ 346)، والنشر (1/ 397).

(6) البقرة: الآية 188.

(7) في ح (الجمع).

(8) تصحفت في ح «إلى «غير».

(9) يس: الآية 33.

(10) ورد في القرآن بلفظ ﴿جيوبهن﴾ في النور: الآية 31.

(11) ورد في القرآن بلفظ ﴿شيوخا﴾ في غافر: الآية 67.

(12) المائدة : الآية 111.

(13) السبعة (ص178 ــ 179)، والتبصرة (ص 159)، وجامع البيان (ص 416)، والكافي (ص85)، والقصد النافع (ص 337)، والنشر (2/ 226).

(14) البقرة: الآية 270.

(15) النساء: الآية 58.

(16) التذكرة (2/ 341 ـ 342)، والتيسير (ص 84)، والإقناع (1/ 487)، والمختصر البارع (ص 149)، والمنتوري على الدرر (2/ 769).

﴿شَنَالُ فَوْمٍ﴾(1) بتحريك النون(2).

﴿ أُرايتَكُم ﴾ (3) و ﴿ أُرايتَ ﴾ (4) بتسهيل الهمزة الثانية بين بين، أو إبدالها ألفا، وإسكان الياء (5). ويجوز مد الألف التي (6) قبل الياء وقصر ها (7)، وكذلك ما كان من لفظه وكان في أوله (8) هزة .

[30/ب] ﴿ إِنَّكُمْ لَتَاتُونَ ﴾ في الأعراف (9) على الخبر بهمزة / واحدة مكسورة (10)، وكذلك فيها ﴿ إِنَّ لَنَا لَآجُراً ﴾ (11) على الخبر أيضا بهمزة واحدة (12). وقرأ في

(1) المائدة: الآية 3.

(2) التبصرة (ص 186)، وجامع البيان (ص481)، والتيسير (ص98).

(3) الأنعام: الآية 41.

(4) الكهف: الآية 62.

(5) لورش في ﴿أرايت﴾ وجهان: التسهيل بين بين، والإبدال ألفا. فالتسهيل مذهب الجمهور، وهو أقوى من حيث الرواية والقياس، ورجحه أبو عمرو واقتصر عليه في التيسير، والإبدال مذهب بعض المصريين. لكن في حالة الوقف عليه بالسكون يتعين فيه وجه واحد وهو التسهيل بين بين، فرارا من المصريين. لكن في حالة الوقف عليه بالسكون يتعين فيه وجه واحد وهو التسهيل بين بين، فرادا من اجتماع ثلاث سواكن، وهو غير موجود في كلام العرب، نص عليه الحافظ ابن الجزري في النشر. ينظر السبعة (ص 257)، والتبصرة (ص 102)، وجامع البيان (ص 489 ـ 400)، والتبسير (ص 102)، والقصد النافع (ص 349 ـ 350)، والمنتوري على الدرر (2/ 818 ـ 231)، والنشر (1/ 708 ـ 808)، وإلى الوجهين أشار ابن بري في الدرر (ص 41) بقوله:

و﴿أرأيت﴾ و﴿هأنتم﴾ سهلا عنه وبعضهم لورش أبدلا

(6) في ح «الذي».

(7) المنصوص عليه عند أبي عمرو عمن قرأ من مشيخة المصريين لورش بالإبدال في ﴿أَرابِتَ﴾ هو الإشباع لا غير. قال أبو عمرو في إيجاز البيان كما نقله عنه المنتوري: «فطولوا مدها جدا لسكونها وسكون ما بعدها». المنتوري على الدرر (2/ 819).

(8) في ح (وكان فيها».

(9) الأعراف: الآية 80.

(10) التذكرة (ص 154)، والتبصرة (ص 73 ـ 74)، والكشف (1/ 468)، والتيسير (ص111)، والإقناع (1/ 371)، والإقناع (1/ 371)، والنشر (1/ 371 ـ 372).

(11) الأعراف: الآية 112.

(12) التذكرة (ص 154)، والكشف (1/ 472)، والتيسير (ص 112)، والإقناع (1/ 371 ــ 372).

الشعراء ﴿ أَيِنَّ لَنَا لَّآجُراً ﴾ (1) على الاستفهام (2) بهمزة مفتوحة بعدها همزة مسهلة بين الهمزة والياء (3) .

﴿ أَوَ آمِنَ أَهْلُ أَنْفُرِئَ ﴾ (4) ينقل حركة همزة ﴿ آمِنَ ﴾ إلى الواو الساكنة (5).

وقرأ في والصافات والواقعة ﴿ أَوَ ءَابَآؤُنَا ﴾ (6) بفتح الواو وتحقيق الهمزة بعدها (7). ﴿ مَعَلِيشَ ﴾ (8) بغير همز؛ لأن الياء أصلية، ووزنها «مفاعل»، فالياء فيه عين الفعل (9)، وهمز ﴿ إِنْ لَمَدَآيِسٍ ﴾ (10) و ﴿ حَدَآيِسَ ﴾ (11) وما كان مثله مما الياء فيه زائدة (12)؛ إذ وزن «مدائن» [و «حدائق»]: «فعائل».

- (6) الصافات: الآية 17 والواقعة: الآية 51.
- (7) الكشف (2/ 223 _ 224)، والتعريف (ص 107)، والقصد النافع (ص 346 _ 347).
 - (8) الأعراف: الآية 9.
- (9) واحدها «معيشة»، وهي في قول الأخفش وكثير من النحويين «مفعلة»، وقرئت في الشاذ « معائش» بالهمز، وهي قراءة الأعرج ورواها خارجة بن مصعب عن نافع. قال النحاس: والهمز لحن لا يجوز، لأن الواحدة «معيشة» أصلها «معيشة»، فزيدت الألف في الجمع، وهي ساكنة والياء ساكنة، فلا بد من تحريك إذ لا سبيل إلى الحذف، والألف لا تحرك فحركت الياء بها كان يجب لها في الواحد. وقيل: لم يجز الهمز في ﴿معايش﴾ لأن المعيشة «مفعّلة»، فالياء أصلية، وإنما تهمز إذا كانت الياء زائدة، مشل «مدينة ومدائن»، و «صحيفة وصحائف» و «كريمة وكرائم» وشبهه. وصحح أبو حيان قراءة الهمز لغة ورواية، ورد دعوى من خطأها. ينظر معاني القرآن للفراء (1/ 373 ـ 374)، والبحر ألمحيط لأبي حيان (4/ 271) البديع لابن خالويه (ص 43)، وتفسير القرطبي (7/ 167)، والبحر المحيط لأبي حيان (4/ 271).
 - (10) الشعراء: الآية 35، ووردت في النسختين منكرة، ولا وجود لها في القرآن بالتنكير.
 - (11) النمل: الآية 62.
 - (12) السبعة (ص278)، والمختصر البارع (ص61-62).

⁽¹⁾ الشعراء: الآية 40.

⁽²⁾ من قوله: «على الخبر» إلى هنا ساقط في ح.

⁽³⁾ الكافي (ص 45)، والإقناع (1/ 371)، والنشر (1/ 371 ـ 372).

⁽⁴⁾ الأعراف: الآية 97.

⁽⁵⁾ السبعة (ص286_287)، والتبصرة: (204)، والكشف (1/ 468) والتيسير (ص 111)، والنشر (2/ 270).

- ﴿ يُضَالِهُ ونَ ﴾ (1) بغير همز ⁽²⁾.
- ﴿إِنَّمَا أُلنَّسِيُّ ﴾ (3) بتشديد الياء من غير همز (4).
 - ﴿فُرُبَةٌ ﴾ (5) بضم الراء (6).

﴿ أَمَّى لاَّ يَهَلَّى ﴾ (٥)، وكــــذلك في النـــساء ﴿ لاَ تَعَدُّواْ ﴾ (ق)، وفي يـــس ﴿ أَمَّى لاَّ يَهَدُّواْ ﴾ والحاء من ﴿ يَهَمِّى أَنَّ وَلَا تَعَدُّواْ ﴾ والحاء من ﴿ يَهَمِّى أَنَّ وَلَا تَعَدُّواْ ﴾ والحاء من ﴿ يَخَصِّمُونَ ﴾ وتشديد ما بعدهن (١٥).

(1) التوبة: الآية 30.

(2) السبعة (ص314)، والتيسير (ص118)، والكافي (ص122)، وفتح الوصيد (3/ 960_ 961).

(3) التوبة: الآية 37.

(4) جامع البيان (ص536)، والتعريف (ص 90)، والقصيدة الحصرية (ص139)، والإقناع (1/ 404)، والقصد النافع (ص198 ـ 200).

(5) التوبة: الآية 100.

(6) انفرد بذلك ورش ضمن القراء العشرة. التيسير (ص119)، والحصرية (ص 139)، والمختصر البارع (ص150)، والتيسير (2/ 216).

(7) يونس: الآية 35.

(8) النساء: الآية 153.

(9) يس: الآية 48.

(10) التعريف (ص84، 91، 107)، والتيسير (ص98، 122، 184)، والحصرية (ص137_ 138)، والحصرية (ص137_ 138)، والإقناع (1/ 487_ 490)، والمختصر البارع (ص 149_ 150)، والمنتوري على الدرر (2/ 765_ 769).

(11) هود: الآية 27.

(12) همزها أبو عمرو البصري وحده من العشرة. التبصرة (ص222)، والتيسير (ص 124)، والكافي (ص 124)، والكافي (ص128)، والإقناع (2/ 664)، والنشر (1/ 407).

(13) يوسف: الآيات 13، 14، 17.

(14) الحج: الآية 43.

(15) التبصرة (ص81)، والتيسير (ص35)، والقصد النافع (ص193 ـ 198)، وتحفة المنافع (2/ 122)، والنشر (1/ 391).

[31] [31]

$$(1)^{(8)}$$
 في مريم $(1)^{(8)}$ بياء / مفتوحة بعد اللام $(1)^{(9)}$.

و ﴿ رِءْياً ﴾ (10) بهمزة ساكنة بعد الراء (11).

(6) في «أ» «الأولى»، وهو خطأ.

(7) قال ابن بري في الدرر (ص 24):

فصل والاستفهام إن تكررا فصير الشاني منه خبرا واعكسه في النمل وفوق الروم لكتب بالياء في المرسوم

ينظر السبعة (ص 357)، والإقناع (1/ 374 _ 376)، والمختصر البارع (ص 53 _ 54)، والقصد النافع (ص 184 _ 781)، والنشر (1/ 372 _ 374).

- (8) مريم: الآية 18.
- (9) التبصرة (ص 256)، والتيسير (ص 148)، وجامع البيان (ص 616)، والمختصر البارع (ص 57)، والمقصد النافع (ص 343).
 - (10) مريم: الآية 74.
- (11) جامع البيان (ص618)، والتيسير (ص 149)، والمختصر البارع (ص57ـــ85)، والنشر (1/ 394).

⁽¹⁾ في ح «اجتمعتا»، والمثبت أصح.

⁽²⁾ ساقطة في ح.

⁽³⁾ الصافات: الآية 16.

⁽⁴⁾ النمل: الآية 69.

⁽⁵⁾ العنكبوت: الآية 27_28، وكلمة «الرجال» ساقطة في ح.

﴿ ثُمَّ لِيَفْضُواْ تَقِئَهُمْ ﴾ (1) و ﴿ ثُمَّ لِيَفْطَعْ ﴾ (2) وفي العنكبوت ﴿ وَلِيَتَمَتَّعُواْ ﴾ (3) بكسر اللام في الثلاثة، وسكَّنَها بعد ذلك في جميع القرآن، إذا كان (4) قبلها حرف عطف لا غير (5).

﴿ أَلَيْ ﴾ في الثلاثة (6)، بياء مكسورة مختلسة الكسرة من غير همز، ويقف بياء ساكنة ومدة مطولة لأجل سكونها (7)، ويجوز في الوصل تطويل المد على مراد الهمزة، وقصرها لعدمها من اللفظ (8).

(1) الحج: الآية 27.

(2) الحج: الآية 15. وسقطت كلمة «ثم» في ح.

(3) العنكبوت: الآية 66.

(4) ساقطة في ح.

(5) التيسير (ص 156، 174)، والقصد النافع (ص346_347)، والمختصر البارع (ص150)، والمنتوري على الدرر (2/ 786).

(6) وردت كلمة ﴿السع﴾ أربع مرات في القرآن الكريم: في الأحزاب: الآية 4 وفي المجادلة: الآية 2 وفي موضعين بسورة الطلاق: الآية 4.

> والوصل بالتسمهيل أو بالسياء ليوسف والعتقمي في ﴿اللائمي﴾ والأول المشهور والوقف بيا بلا خلاف عنهم قدرويا

التبـــصرة (ص297)، ووشرح الهدايـــة (2/ 473)، والتيـــسير (ص177 –178)، والتعريـــف (ص106)، والإقناع (2/ 734)، والقـصد النافع (ص345ـــ 346)، والمختـصر البــارع (ص57)، والمنتوري على الدرر (2/ 781 ــ 785)، وتفصيل عقد الدرر ورقة (مخطوط خاص).

(8) التعريف (ص106)، والمنتوري على الدرر (2/ 783)، والنشر (1/ 408).

﴿لَكَاذِبُونَ ﴿ أَصْطَهَى ﴾ (١) و ﴿ مِّنَ ٱلأَشْرِارِ ۞ أَتَّخَذْنَاهُمْ ﴾ (2) و ﴿ أَلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓ أَهُ (3) و ﴿ بِيَدَى أَسْتَكْبَرْتَ ﴾ (4) و ﴿ سَوَاءُ عَلَيْهِم رَ أَسْتَغْقِرْتَ ﴾ (5) بقطع الألف مفتوحة في الوصل والابتداء. وكذلك بقطعها في الكهف في قوله: ﴿ فَالَّ ءَاتُونِجٍ﴾(6) مفتوحة في الوصل والابتداء(7)أيضا. وقرأ / في مريم ﴿وَوَلَداً ﴿ اللَّهِ اطَّلَعَ [1/32] أَلْغَيْبَ ﴾ (8)، وفي الكه في ﴿ رَدْماً ١ اتُونِي ﴾ (9)، وفي سيبا ﴿ جَدِيدٍ ١ آَمْتَرِيٰ﴾(10) بفتح الهمزة في الابتداء، وإذا وصل الكلمتين ألقى حركة الهمزة (11) على الساكن قبلها، فيتحرك بالفتح على مذهبه (12) في ذلك.

﴿يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾ (13) قـرأه ورش _رحمه الله_بالاختلاس (14)، ولم يـصل

⁽¹⁾ الصافات: الآيتان 152 _ 153.

⁽²⁾ ص: الآية 16_62.

⁽³⁾ غافر: الآية 46.

⁽⁴⁾ ص: الآية 74.

⁽⁵⁾ المنافقون: الآية 6. (6) الكهف: الآية 92.

⁽⁷⁾ من قوله: «وكذلك بقطعها» إلى هنا ساقطة في ح.

⁽⁸⁾ مريم: الآيتان 78 ــ 79. وسقطت من المثال واو العطف في ح. (9) الكهف: الآبتان 1 9 ـ 92.

⁽¹⁰⁾ سبأ: الآيتان 7 ـ 8.

⁽¹¹⁾ في ح «الهمز».

⁽¹²⁾ غير واضحة في ح.

⁽¹³⁾ الزمر: الآية 8.

⁽¹⁴⁾ تقدم للمؤلف ذكر مذهب ورش في هذا الحرف في أول هذا الباب، وأعاده لينبه على أنه جرى على خلافه في لفظ ﴿يره﴾، وتقدم التنبيه على أن إطلاق الاختلاس في هذا الحرف مجاز، وأن المراد بــه ضــم الهاء من غير صلة. ينظر السبعة (ص560)، والتذكرة (2/ 647)، والتيسير (ص189)، والكافي (ص193)، والقصد النافع (ص112)، وكنز المعاني (1/ 326)، والمنتوري على الدرر (1/ 160-162)، وتحفة المنافع (2/ 39).

الهاء بواو مراعاة للألف المحذوفة قبلها(١)، ولم يفعل ذلك في ﴿ يَرَهُ وَ ﴾ (٤)؛ من أجل أنه قد حذف منه حرفان من آخره، وهما الألف المنقلبة من الياء والهمزة، فقوَّى⁽³⁾ الهاء بالصلة فيه⁽⁴⁾.

﴿عَاداً أَلاُّ ولِيٰ﴾(5) بإدغام التنوين في اللام المتحركة بحركة الهمزة اعتدادا بها(6)، ولم يأت بعدها بهمزة⁽⁷⁾.

(1) وقيل: قصر هاء الضمير فيه لأنها مضمومة، والضم أثقل من الكسر الذي في باب ﴿يوده ﴾، فلم تحتج لذلك إلى تكثير بالصلة بخلاف الكسر. وإلى العلتين نبه أبو وكيل في تحفة المنافع (2/ 39) فقال:

> تحتج إلى تقوية مع أن تسم فقے صر ہا مے علتے میں جےاء

ونافع بقصر ﴿يرضه ﴾ عرف لثقل ضم الها وردِّ مَا حُذف فهاؤه حصينة بالضم لم مسكنا قُدِّر قبل الهاء

(2) البلد: الآية 7 والزلزلة: الآيتان 7 و8.

(3) في «أ» «فقرئ»، والمثبت ما في "ح» لأنه أنسب.

(4) وإنما فرق ورش بين هاء الضمير في ﴿يرضه ﴾ وبينها في ﴿يره ﴾ فقصر الأولى ووصل الثانية؛ لكثرة الإعلال في لفظ ﴿يره﴾، بفقده لعينه وهي الهمزة بالإعلال ثم فقده للامه وهي الألف المنقلبة عن الياء بالجزم، فلم يبق منه إلا فاؤه وهي الراء، فكانت الصلة في هائه نائبة مناب ما ذهب من الكلمة. يقول ابن برى في الدرر (ص 18):

> لثقل الضم وللذي مضي مسع ضمها وجزمه إذ غيره ناب ليه النضم مناب ما فيقد

ونافع بقصر ﴿يرضه ﴾ قضي ولم يكن يسره في هاء ﴿يسره﴾ لفقد عينه ولامه فقد

ينظر الكشف (2/ 236_237)، والقصد النافع (ص 112_115)، والمختصر البارع (ص 40).

(5) النجم: الآية 49.

- (6) نقل ورش الحركة فيه لأنه أراد أن يدغم التنوين في اللام لتخف الكلمة، فرأى الـلام سـاكنا، ولا يجـوز الإدغام في حرف ساكن، فألقى الحركة على اللام، واعتد بها على لغة من قال «ألحْمَـر» و «ألّـرْض»، ثـم أدغم التنوين في اللام حين تحركت. ينظر الحجة للفارسي (6/ 237_240)، وشرح الهدايــة (1/ 39)، والكشف (1/ 87 ـ 88)، والقصد النافع (ص 207).
 - (7) التيسير (ص 204)، وجامع البيان (ص 733)، والقصد النافع (ص 207)، والنشر (1/ 410).

[- /32]

﴿ سَالَ سَآيِلً ﴾ (1) يبدل (2) من الهمزة ألفا (3)، وهو على غير قياس (4).

فهذه جملة في رواية (5)ورش، مختصرة ينتفع بها / المبتدئ وبالله التوفيق (6).

(1) المعارج: الآية 1.

(2) ساقطة في ح.

(3) السبعة (ص 650)، والتبصرة (ص 359)، والكشف (ص 359)، والتيسير (ص 214)، والنشر .(390/2)

(4) إذ قياس تخفيف الممزة هنا أن تسهل بين بين، وإبدالها ألفا مسموع عن العرب، وعليه جاءت قراءة نافع وأبي عمرو ﴿منساته ﴾ بالألف. قال أبو عمرو في شرح الخاقانية (2/ 317) (مرقون): "وقد ورد حرفان نادران لا يقاس عليهما أُلُّز ما البدلَ وهما ﴿سال سائل﴾ في أول المعارج و﴿منساته ﴾ في سبإ، وذلك يحمل محمل المسموع الذي يوقف عنده لخروجه عن القياس».

وفي توجيه ﴿سال﴾ على قراءة البدل ثلاثة أوجه: إما أن تكون من السؤال لكن أبدل من الهمز ألف على اللغة المسموعة فيه عن العرب، وإما أن يكون من قولهم: «سلتُ أسال» ك»خفت أخاف» وهي لغة في السؤال حكاها سيبويه في الكتاب، وقيل: إنها لغة قريش، وعليه تكون الألف في «سال» بدلا من واو، وإما أن يكون من «السيل» من «سال يسيل» فيكون ﴿سائل﴾ اسم واد في جهنم على ما ذكر بعض أهل التفسير، وتكون الألف في «سال» على هذا بدلا من ياء. ينظر الكتاب (3/ 555)، وتفسير الطبري (23/ 600)، وشرح الهداية (2/ 537 _ 538)، والكشف (2/ 334 _ 335)، والكشاف للزمخشري (4/ 608)، وتفسير القرطبي (18/ 279 ـ 280).

- (5) تحرفت في «أ» إلى « رواة»، وفي «ح» «روايات».
- (6) بعد هذا في نسخة «أ»: «كملت الرواية بحمد الله وعونه وتأييده ونصره، وذلك في يـوم الجمعـة الشامن والعشرين من جمادي الآخرة سنة اثنين وثلاثين وثمإنمائة (832هـ)، فرحم الله كاتبها وقارثها، والحمد لله رب العالمين. وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وشرف وكرم». وتحته بيتان هما:

عن المرء لا تسل وسل عن قرينه فكل قرين بالمقارن مقتدي إذا كنت في قوم فصاحب خيارهم ولا تصحب الأردى فتردى مع الردي

وإذ قد $^{(1)}$ أتينا على مذهب ورش في الأصول وفرش الحروف، على قدر ما يحتمله هذا الاختصار، فلنذكر الآن في آخره $^{(2)}$ ما خالفه فيه قالون $^{(3)}$ ، وهـذا حـين أبـدأ $^{(4)}$ بـذكره $^{(5)}$ إن شاء الله، وبالله التوفيق $^{(5)}$ ، / [لا رب غيره، ولا معبود سواه].

(1) في ح (وقد).

⁽²⁾ ساقطة في ح.

⁽³⁾ هو عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى، الزرقي ويقال المري، مولى بني زهرة، أبو موسى الأصم الملقب بقالون، قارئ المدينة ونحويها. ربيب نافع بن عبد الرحمن المدني وأشهر من روى القراءة عنه. ولادته سنة 120هـ. له ترجمة في معجم الأدباء لياقوت (6/ 103_ 104)، وطبقات القراء (1/ 174)، والسير (1/ 224)، والغاية (1/ 615).

⁽⁴⁾ في ح «أبتدئ».

⁽⁵⁾ تقدم للمؤلف التصريح في بداية الكتاب أنه اعتمد في رواية ورش طريق الأزرق، ولم يذكر الطريق التي اعتمدها فيه لقالون، ويظهر بالتتبع أنه اعتمد طريق أبي نشيط كما يظهر ذلك من ذكره له في باب الخلاف في ميم الجميع.

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله⁽¹⁾ .

◙ البسملة:

كان قالون يبسمل بين كل سورتين في جميع القرآن، إلا بين الأنفال وبراءة، فإنه لا خلاف في ترك البسملة بينهما(2).

■ الميم التي للجميع:

كان قالون عن نافع _ رحمهما الله _ يسكن الميم التي للجميع من رواية أبي نشيط (3) عنه في جميع القرآن، إلا إذا كان بعدها ألف وصل، فإنه لا خلاف في ضمها. وذُكر أيضا عنه (4) أنه كان يخير بين إسكانها وضمها مع الهمزة وغيرها (5)، واختار ابن مجاهد (6) الإسكان (7).

(1) هذه الجملة ساقطة في ح.

(2) التبصرة (ص51)، والتيسير (ص 17)، والإقناع (1/ 158)، والقصد النافع (ص81-84)، والمختصر البارع (ص 35)، وتحفة المنافع (2/ 22)، والنشر (1/ 259).

(3) هو محمد بن هارون بن إبراهيم، أبو جعفر الربعي الحربي المروزي البغدادي، يعرف بأبي نشيط. مقرئ جليل ضابط، من أجل أصحاب قالون وعنه انتشرت روايته. توفي سنة 258. ترجمته في تاريخ بغداد (3/ 272)، والسير (12/ 324)، والخاية (2/ 272 ـ 273).

(4) ليست في ح.

- (5) بالإسكان قرأ أبو عمرو على شيخه أبي الحسن بن غلبون من طريق ابن نشيط، وبالصلة قرأ على شيخه أبي الفتح من طريق الحلواني. ينظر التذكرة (1/85)، وجامع البيان (ص157 -158)، والتيسير (ص19)، والنشر (1/273 -273).
- (6) هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد العطشي التميمي، الإمام الحافظ الأستاذ أبو بكر بن مجاهد البغدادي شيخ الصنعة وأول من سبع السبعة، ولد سنة 245هـ ببغداد، أخذ القراءة عن جلة شيوخ عصره، وذاع صيته وازدحم عليه الطلبة من كل مكان حتى لا يعلم في شيوخ القراءات أكثر تلاميذ منه، أشهر كتبه كتاب «السبعة». توفي سنة 324 هـ. ترجمته في الفهرست (ص 47)، وتاريخ بغداد (5/ 144)، وطبقات القراء (1/ 333)، والسير (15/ 272)، والغاية (1/ 139).
- (7) السبعة (ص108 ــ 109). وينظر مفردة نافع ضمن المفردات السبع (ص 29)، والتعريف (ص 44)، وجامع البيان (ص 158).

◙ الهمز:

وكان يهمز كل همزة ساكنة أو متحركة في جميع القرآن (1)، سواء كانت (2) فاء من الفعل أو عينا أو لاما منه (3)، نحو ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ (4) و﴿يُؤْتُونَ﴾ (5) و﴿يُؤْتُونَ﴾ (6) و﴿يُؤْتُونَ﴾ (6) و﴿يُؤْتُونَ﴾ (6) و﴿يُؤْتُونَ﴾ (10) [و﴿يَأْتِي﴾ (11)] و﴿يُؤْتُرُونَ﴾ (9) و﴿يُؤْتُرُونَ﴾ (9) و﴿يُؤْتُرُونَ﴾ (10) و﴿يُؤْتُرُونَ﴾ (10) و﴿يُؤْتُرُونَ﴾ (10) و﴿يُؤْتُرُونَ﴾ (10) و﴿يُؤْتُرُونَ وَمِنَ المتحركة نحو ﴿يُؤَاخِدُكُمُ ﴾ (14) و﴿يُؤَاخِدُكُمُ ﴾ (14) و﴿المُؤلَّفَةِ ﴾ (15) و﴿مُؤجَّلًا ﴾ (16) و﴿مُؤذِنٌ ﴾ (17) و﴿مُؤذِنٌ ﴾ (17) و﴿يُؤَاخِدُكُمُ ﴾ (14) و﴿اللهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللهُ وَاللّهُ واللّهُ وَاللّهُ وَل

(1) من هنا في نسخة ح ورقة 5/ «أ» السطر 1 بعد قوله: "في جميع القرآن» قفز بمقدار ورقة ونصف ورقة إلا خمسة أسطر، وقوله بعده: "سواء كانت فاء من الفعل..» النخ موجود في الورقة 6 / «أ» السطر5 من أسفل. وهو اضطراب اعتمدت في تقويمه على نسخة الأصل «أ».

(2) ليست في ح.

(3) التيسير (ص 34 ـ 35)، والتعريف (ص 53)، والمختصر البارع (ص 57).

(4) البقرة: الآية 2.

(5) النساء: الآية 53، وليست في ح.

(6) البقرة: الآية 224.

(7) الحشر: الآية 9.

(8) المائدة: الآية 75.

(9) التوبة: الآية 61.

(10) البقرة: الآية 108.

(11) التوبة: الآية 32.

(12) يونس: الآية 24.

(13) الأعراف: الآية 28.

(14) البقرة: الآية 223.

(15) التوبة: الآية 60.

(16) آل عمران: الآية 145.

(17) الأعراف: الآية 44.

واتفق مع ورش على همز⁽¹⁾ كمل ما همزه، وعلى تمرك همز (الصَّلِينَ)⁽²⁾ و ويلى تمرك همز (الصَّلِينَ)⁽²⁾ و ويضَاهُونَ) (³⁾ و وحده، واتفقا على همز (ألرَّأْي) (⁶⁾، أعني (بَادِيَ) وحده، واتفقا على همز (ألرَّأْي) (⁶⁾.

وهمَز ﴿لِئَلَّا﴾ حيث وقع⁽⁷⁾. وهمز ﴿بِئُسَ﴾ (8) و ﴿بِئُسَمَا﴾ (9) وما كان من لفظه إذا كان فعلا (12) و وتعلن من الفظه إذا كان فعلا (12) و وترك همزه في قوله (11) في الأعراف: ﴿يِعَذَابِ بِيسٍ (12) و لأنه اسم (13) .

(1) ساقطة في ح.

(2) البقرة: الآية 61، ومثلها ﴿الصابون﴾ بالرفع في المالئدة: الآية 69. ينظر التبصرة (ص 150)، وجمامع البيان (ص 399)، والتيسير (ص 74)، والكافي (ص 79)، والمختصر البارع (ص 58).

(3) التوبة: الآية 30. ينظر السبعة (ص 314)، والتيسير (ص118)، والكافي (ص 122)، وفتح الوصيد (3/ 960 _ 961)، والمختصر البارع (ص 58).

(4) الأعراف: الآية 9. ينظر السبعة (ص278)، والمختصر البارع (ص 59).

(5) هود: الآية 27. ولم يهمزها من العشرة غير أبي عمرو البصري. ينظر التبصرة (ص 222)، والتيسير (ص 124)، والإقناع (2/ 664)، والنشر (1/ 407).

(6) التبصرة (ص 1 8)، والمختصر البارع (ص 62).

(7) وهي في ثلاثة مواضع في القرآن الكريم: البقرة: الآية 149، والنساء: الآية 165، والحديد: الآية 129. ينظر التبصرة (ص 156)، والتيسير (ص 35)، وكتاب التعريف في اختلاف الرواة عن نافع (ص53)، ومفردة نافع ضمن المفردات السبع (ص 34)، والقصد النافع (ص 343 ــ 346)، والنشر (1/ 397).

(8) البقرة: الآية 125.

(9) البقرة: الآية 89.

(10) التبصرة (ص81)، والتيسير (ص 35)، والقصد النافع (ص193 -198)، والمختصر البارع (ص57)، وتحفة المنافع (2/ 122).

(11) «في قوله» ساقطة في ح.

(12) الأعراف: الآية 165.

(13) قال المهدوي في شرح الهداية (2/ 14): «وترك قالون همز هذا الموضع لما صار في حيز الأسماء، وكل ﴿بِيس﴾ في القرآن فهو فعل إلا هذا الموضع، فجعل ترك همزه علامة تفرق بين الاسم والفعل». وقيل: أبدل قالون هذا الموضع خاصة لأنه صفة، والصفة ثقيلة، والبدل تخفيف، فلما ثقل بكونه صفة خفف بالبدل. وقيل: إنما أبدل هذا الموضع لأنه صفة والصفة فرع عن الموصوف، والبدل فرع عن التحقيق، فقوبل الفرع بالفرع بخلاف بقية المواضع فرجيس﴾ فيها فعل، وهو أصل فقوبل بالأصل وهو التحقيق. ينظر التبصرة (ص81)، والكشف (1/ 481)، والتيسير (ص114)، والقصد النافع (ص 103)، والمختصر البارع (ص58).

وهمز ﴿ ٱلنَّسِيّ ءُ﴾ (1) في التوبة (2)، وكذلك (3) ﴿ ٱلذِّنْبُ ﴾ في الثلاثة (4)، و ﴿ بِنِّرٍ ﴾ في الخج (6). وقرأ ﴿ لَأَهَبَ لَكِ ﴾ أي مريم بهمزة مفتوحة بعد اللام (8)، وفيه عنه خلاف (9). وقرأ فيها (10) ﴿ وريّا ﴾ (11) بتشديد الياء من غير همز (12).

(1) التوبة: الآية 37.

⁽³⁾ في ح خرم ذهب بهذه الكلمات الثلاثة.

⁽⁴⁾ يوسف: الآيات 13، 14، 17.

⁽⁵⁾ الحج: الآية 43.

⁽⁶⁾ التبصرة (ص 81)، والتيسير (ص 35)، والقصد النافع (ص 193_ 198)، وتحفة المنافع (2/ 122)، والنشر (1/ 391).

⁽⁷⁾ مريم: الآية 18.

⁽⁸⁾ التبصرة (ص 256)، والتيسير (ص148)، والقصد النافع (ص343 _344)، والمختصر البارع (ص57).

⁽⁹⁾ فروى عنه أبو نشيط وأبو إسحاق القاضي وأبو على الشحام وأحمد بن صالح فيها الهمز بعد اللام، وروى عنه الحلواني وسالم بن هارون الياء كورش. ينظر جامع البيان (ص 616)، والتيسير (ص 148)، ومفردة نافع ضمن المفردات السبع (ص 64)، والنشر (2/ 317).

⁽¹⁰⁾ في ح «فيهما»، وهو خطأ.

⁽¹¹⁾ مريم: الآية 74.

⁽¹²⁾ جامع البيان (ص 618)، والتيسير (ص 149)، والمختصر البارع (ص 57_58)، والنشر (1/ 394).





فأما الهمزتان⁽¹⁾ إذا اتفقتا بالفتح أو / اختلفتا⁽²⁾ على أي حال كانتا إذا كانتا في كلمة [34/أ] واحدة (3) نحو قوله: ﴿ أَنْذَرْ تَهُمْ ﴾ (4) و﴿ أَبِينَكُمْ ﴾ (5) و﴿ أَرْفُ نَيِّيُكُمْ ﴾ (6) فإنه كان يحقق الأولى، ويسهل الثانية منهما، ويدخل بين المحققة والمسهلة ألفا (7).

والتسهيل للثانية يكون بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها⁽⁸⁾، إن كانت فتحة نحو ﴿ ءَاٰنذَرْتَهُمْ ﴾ وبابه جعلها بين الهمزة (⁹⁾ والألف، وإن كانت كسرة نحو ﴿ أَبِينَّكُمْ ﴾ و﴿ أَيْفِكَا ﴾ وها كان مثله، جعلها بين الهمزة والياء المختلسة الكسرة، وإن كانت ضمة نحو ﴿ أَوْ وَنَبِّينُكُم ﴾ و﴿ أَدْنِل ﴾ (11) و﴿ أَدْفِي الذِّكُرُ (12) ﴾ (13) وشبهه،

- (1) في ح «الهمزتين»، وهو لحن.
- (2) في ﴿أَ» ﴿واختلفتا»، وفي ﴿حِ» ﴿واختلفا»، وصوابه ما أثبت.
 - (3) في ح «على أي حالة كانتا في كلمة واحدة».
 - (4) البقرة: الآية 5.
 - (5) الأنعام: الآية 20.
 - (6) آل عمران: الآية 15.
- (7) التذكرة (1/ 152) والتيسير (ص31 ـ 32)، والقصد النافع (ص160 161)، وتحفة المنافع (2/ 94).
- (8) هذه هي حقيقة تسهيل الهمزة بين بين، قال الشاطبي في آخر باب الهمزتين من كلمتين من الحرز (ص.18):

والابدال محض والمسهل بين ما هو الهمز والحرف الذي منه أشكلا

وبه يظهر خطأ ما جرى به العمل عند كثير من المتأخرين من نطق التسهيل هاء خالصة، وأشهر من أجاز ذلك ونسبه لأبي عمرو أبو وكيل ميمون الفخار في التحفة (2/ 84)، وأبو زيد ابن القاضي في كتاب خصصه لهذه القضية سماه «قرة العين في معنى قولهم: تسهيل الهمزة بين بين»، ينظر منه (ص66—80)، (مرقون بتحقيقي)، وفي كتاب الإيضاح لما ينبهم عن الورى في قراءة عالم أم القرى (ص62)، وينظر إبطال هذا المذهب في التحديد للداني (ص99)، وتنبيه الغافلين للسفاقصي (ص88)، وقراءة نامع عند المغاربة للدكتور عبد الهادي حميتو (5/ 175 ـ 205).

- (9) من قوله: (والحرف الذي منه.. » إلى هنا ساقط في ح.
 - (10) الصافات: الآية 86.
 - (11) ص: الآية 7.
 - (12) ساقطة في ح.
 - (13) القمر: الآية 25.

يجعلها بين الهمزة والواو المختلسة الضمة(1). بخلاف عنه في ﴿أَا شُهِدُواْ ﴾ في الزخرف(2)، أعني في المد(3)، وترك المدهو مذهب أبي الحسن(4).

(1) ساقطة في ح.

(2) الزخرف: الآية 18.

(3) يعني بالمد الإدخال، وهو الفصل بين المحققة والمسهلة بألف، وقد اختلف عن قالون من طريق أبي نشيط في الإدخال بين الهمزتين وعدمه في قوله تعالى في الزخرف: ﴿ أ. شهدوا خلقهم ﴾، فقرأه أبو عمرو الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد بالإدخال كنظائره، وقرأه على أبي الحسن بن غلبون بترك المد كورش، وهو الذي في تذكرته، واختاره مكي في التبصرة وابن شريح في الكافي، ولم يذكر ابن مجاهد في السبعة غيره. وبه قرأ الحصري كما قال في الحصرية (ص 106):

ولم أقسرَ إلا مشل ورش أؤشهدوا لقسالون شد الله لي بسالتقى أزري

وحجة من أخذ فيه بالإدخال لقالون أنه أجراه على نظائره، وحجة من ترك الإدخال الجمع بين اللغتين، وخصصه بذلك دون نظائره مراعاة لقراءة من قرأ ﴿أشهدوا ﴾ بهمزة واحدة على الخبر، وهم جميع السبعة الانفعا. والراجح من طريق التبسير والشاطبية الإدخال كسائر النظائر. قال أبو وكيل في التحفة (ص94) (مرقون):

قال أبو عمرو الرضيُّ الداني القصر والإدخال جيدان وبعضهم يرجح الإدخالا حملاعلى الباب كما قد قالا وعلة التخصيص جمع اللغتين أو كونها من هرة لا هرزتين خالية من همز قطع رابع للسبعة القراء غير نسافع

ينظر السبعة لابن مجاهد (ص585)، والتذكرة لابن غلبون (2/ 666) والتبصرة لمكي (ص323 ـ 324)، والتعريف للداني (ص75 ـ 58)، وجامع البيان (ص713)، ومفردة الإمام نافع ضمن المفردات السبع للداني (ص 37)، والتيسير (ص 159)، والكافي لابن شريح (ص119)، وفتح الوصيد للسخاوي (4/ 1233)، واللآلئ الفريدة للفاسي (3/ 359)، والقصد النافع (ص160 ـ 161)، وشرح المنتوري على الدرر (1/ 268 ـ 271)، والفجر الساطع (2/ 326)، والنشر لابن الجزري (1/ 376 ـ 377).

(4) يعني أبا الحسن طاهر بن غلبون. ينظر التذكرة له (2/ 666). وهو الإمام المقرئ طاهر بن الإمام المقرئ أبي الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون، أبو الحسن الحلبي ثم المصري المقرئ، أحد أعلام شيوخ الحافظ أبي عمرو الداني وصاحب كتاب التذكرة في القراءات السبع. توفي بمصر سنة 998هـ. ترجته في طبقات القراء للذهبي (1/ 467 _ 468)، وتذكرة الحفاظ له (3/ 1029)، وغاية النهاية (1/ 339)، والنشر (1/ 73).

وحقيقة النطق بهذه الأنواع الثلاثة أن تحقق / (1) الهمزة الأولى، وتمد على مقدار ألف، [34/ب] ثم تشير إلى الثانية بصدرك من غير تحقيق لها (2). وصورة ذلك كما ترى ﴿ أَن ذَرْتَهُمْ ﴾ و﴿ أَبِينَكُمْ ﴾ و أَن تطول المد مقدار ألفين وأن تقصره مقدار ألف (3). والقصر أوجه، أعني في المختلفة الحركة لا غير (4).

(1) من هنا يبدأ سقط في نسخة «أ» بمقدار ورقة من وجهين، والمثبت ما في نسخة «ح»، ورقة 6 / «ب» من السطر 8 إلى السطر 20.

(2) ينظر التحديد (ص 99).

(3) وذلك لأن الهمز الذي بعد ألف الإدخال مغير بالتسهيل، فيجوز فيه الوجهان المذكوران في قول الشاطبي في الحرز (ص 17):

وإن حرف مد قبل همز مغير يجز قسره والمد ما زال أعدلا ورجح فيه أبو عمرو الإشباع مطلقا، وقال: «وإشباع المدعندي أقيس»، وحكاه المنتوري عن مكي وابن سفيان والمهدوي وابن شريح وغيرهم. قال أبو وكيل في التحفة (2/ 96):

من باب حرف المد قبل ما نبر
هذا هو المنصوص فيما حدوا
إذ لم تر الهدمز بتسهيل دثر
بين ثقيلين فشقله جسلا

فصل وهذا الفصل فيما قد ذكر وجهان والمشهور فيه المد لكنه المدبذا الفصل ظهر لأنه جاءبه ليفصل من طلب الإدخال له يعتد به

ينظر التبصرة (ص65)، والكشف (1/ 59)، والكافي (ص41)، والقصد النافع (ص161 ـ 162)، والمنتوري على الدرر (1/ 184 ـ 185)، والفجر الساطع (2/ 331 ـ 340).

(4) ذكر هذا التفصيل عن أبي عمرو، فيشبع الألف المدخل بين المفتوحتين ويقصره بين المختلفتي السكل، وذلك لأن في المفتوحتين مدا مقصورا قبل الإدخال فلو قصر المد فيها بعد الإدخال لوقع الإشكال وظن السامع بأن مد القصر فيها هو الذي كان قبل الإدخال، وهذا المحذور لا يوجد في مختلفتي الشكل لعدم وجود المد فيهما قبل الإدخال. قال أبو وكيل في تحفة المنافع (2/ 96):

تفضيل مد الفصل لا في الاخريين مدا وليس في اختسلاف المسكل مع شكل فتح طحست في إشكال وجا عن المداني في المفتسوحتين لأن في المفستوح قبسل الفسصل إن لم تسزد في مسدة الإدخسال واتفق مع ورش على قوله: ﴿أَيِمَّةَ﴾ (1) أنه بهمزة مسهلة بين بين، وقيل فيها: إنها مبدلة ياء، من غير إدخال الألف قبلها (2)، وهو مذهب النحويين، أعني البدل (3)، والأول مذهب القراء، أعنى بين الهمزة والياء (4).

وأما ﴿هَآنتُمْ﴾ حيث وقع (5)، فيجوز فيه أن يكون من هذا الباب على قراءته، وتكون الهاء مبدلة من همزة كرواية ورش، ثم تسهل الثانية كما يفعل في ﴿أَنْ لَا رُبُّهُمْ﴾ وبابه، ثم أدخلَ ألفا بين الهاء والهمزة المسهلة، اعتدادا بالهمزة في الأصل، ويجوز أن لا

بأنه الذ كسان قبل الانفصال مدُّ به يشتبهُ الفسصلُ اعسرف وظنَّ من يسمعُ ممدَّ الإدخسال وليس قبل الفصل في المختلف

- (1) التوبة: الآية 12.
- (2) وذلك مراعاة لأصل الهمزة المكسورة، فإن أصلها السكون، وحركتها عارضة للنقل، فلم يفصلوا بين الهمزتين لذلك، وذلك أن لفظ «أثمة» على وزن «أفعلة»، وأصلها «أأمِسمة» ساكنة الهمزة الثانية، فاستثقلوا الجمع بين همزتين ومثلين في كلمة واحدة، فنقلوا حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها وأدخموا الميم في الميم التي بعدها فصارت «أإمة» ورسمت في جميع المصاحف بياء للزوم كسرتها. وقيل: إنما ترك الفصل لأن الثانية يلزمها البدل لاجتماع همزتين في كلمة. شرح الهداية (2/ 326)، والكشف (1/ 498 ـ 499)، والتبصرة (ص 71)، والمنتوري على الدرر (1/ 277 ـ 278).
- (3) شرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي (3/ 59)، وشرح ابن عقيـل (2/ 555)، واللـسان (12/ 22)،
 والتبيان في إعراب القرآن للعكبري (2/ 12)، والمنتوري على الدرر (1/ 278 _ 279).
 - (4) قال الشاطبي في الحرز (ص 16):

وأثمة بالخلف قد مد وحده وسهِّلْ سما وصفاً وفي النحو أُبدلا

واختار فيها مذهب النحويين جماعة من القراء، منهم المهدوي ومكي وابن شريح والحصري وابن الباذش وأبو عبد الله القيجاطي وسواهم، تنظر أسماؤهم في شرح المنتوري على الدرر (1/ 280 ـ 281). وينظر شرح الهداية (2/ 326)، والتبصرة (ص 214)، والكشف (1/ 498)، وجماع البيان (ص 533 ـ 534)، والكافي (ص 122)، والحصرية (ص 106)، والإقناع (1/ 378 ـ 381)، وتحفة المنافع (2/ 59)، والنشر (1/ 379).

(5) ورد في أ ربع مواضع في القرآن الكريم: موضعان في آل عمران: الآيتان 65 و119، والنساء: الآية 108، ومحمد: الآية 39. يجعله من هذا الباب، أعني من باب الممزتين، وتكون الهاء للتنبيه (1). فعلى هذا يجوز مده مقدار ألفين من طريق أبي الحسن (2) الذي يمد في الضربين جميعاً: المنفصل والمتصل (3)، فأما على رواية أبي الفتح (4)، فإنه يقصر فيه المد؛ إذ كانت الهاء للتنبيه من كلمتين، كالذي ذكرتُه في باب المد (5).

(1) ينظر جامع البيان (ص451 _ 452)، وشرح الهداية للمهدوي (1/ 221 _ 222)، وفتح الوصيد للسخاوي (3/ 784 _ 787)، واللآلئ الفريدة للفاسي (2/ 226 _ 231)، والمنتوري على الدرر (2/ 823 _ 823)، والنشر (1/ 400 _ 400). وإلى الاحتمالين أشار ابن بري مرجحا كونها مبدلة من همز الاستفهام _ وبه ختم أرجوزته الدرر اللوامع (ص41) فقال:

والهاء يحتمل كونها فيه من همز الاستفهام أو للتنبيه وهي له من همز الاستفهام أولى وهها انقضى نظامي

(2) يعنى أبا الحسن طاهر بن غلبون، وقد تقدمت ترجمته.

(3) يعنى من طريق أبي نشيط. ينظر ذلك في التذكرة (1/ 148).

(4) هو فارس بن أحمد بن موسى بن عمران، أبو الفتح الحمصي المقرئ الضرير نزيل مصر، وهو أهم شيوخ أبي عمرو الداني من أهل المشرق في القراءات، قال عنه أبو عمرو: «لم ألق مثله في حفظه وضبطه». وبدأ به حين عدد مشيخته في الأرجوزة المنبهة في باب القول في الشيوخ: البيتان 22 ـ 23، (ص 78) فقال:

عمن أخذت عنهمُ ففارس وهو الضرير الحاذق الممارس أضبط من لقيت للحروف وللصحيح السائر المعروف

وهو المذكورُ في باب التكبير من الشاطبية، ولد بحمص سنة 333هـ وتوفي بمصر سنة401هـ. ترجمتــه في طبقات القراء للذهبي (2/ 573)، وغاية النهاية لابن الجزري (2/ 5 ــ 6)، وله ترجمة وافية في كتاب «معجم شيوخ الحافظ أبي عمرو الداني» للدكتور عبد الهادي حميتو (ص 117 ــ 121).

(5) سيأتي حديثه عن المد المنفصل لقالون في باب المد.







[35/ب]

نحو ﴿جَآءَ الْمَّةَ﴾ (1) و﴿جَآ أَجَلُهُمْ﴾ (2) و﴿شَآ أَنشَرَهُۥ﴾ (3) وما أشبه ذلك (4). فإن كانتا مفتوحتين (5) يسقط الأولى أصلا، ويحقق الثانية (6).

فإن كانتا مكسورتين سهل الأولى منهما، فجعلها بين⁽⁷⁾ الهمزة والياء المختلسة الكسرة، وحقق الثانية منهما⁽⁸⁾، وذلك نحو قوله: ﴿هَـَـُوُلَاء إِن كُنتُمْ﴾ (9) / (10) و ﴿مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا (11) ﴾ (12).

وأما قوله: ﴿لِلنَّبِحِ إِنْ أَرَادَ﴾ (13) و ﴿ بِيُوتَ أُلنَّبِحَ عِ إِلاَّ ﴾ (14) ، فإنه كان يبدل الهمزة الأولى ياء، ويدغم فيها الياء (15) التي قبلها، فيصير اللفظ بهما ﴿لِلنَّبِعِ إِنْ أَرَادَ ﴾ و ﴿ بِيُوتَ أُلنَّيعِ إِلَّ أَنْ يُؤْذَنَ (17) ﴾ (18) و ﴿ إِلاَّ أَنْ يُؤْذَنَ (17) ﴾ (18) .

(1) المومنون: الآية 44.

(2) الأعراف: الآية 32.

(3) عبس: الآية 22.

(4) الوارد من أضرب اجتماع الهمزتين من كلمتين في كتاب الله تعالى ثمانية أضرب. تنظر في جامع البيان (ص 217 _ 229)، والنشر (1/ 382 _389).

(5) في ح «مفتوحتان» وهو لحن.

(6) التذكرة (1/ 157)، وجامع البيان (ص218)، والتيسير (ص33)، والمنتوري على الدرر (1/ 282-289).

(7) مكررة في «ح» مرتين.

(8) السبعة (ص 138)، وجامع البيان (ص 220)، والتيسير (ص33)، والمفردات السبع (ص 94)، والوجيز للأهوازي (ص 102).

(9) البقرة: الآية 30.

(10) هنا انتهى السقط الذي في «أ»، ويستغرق ورقة كاملة من وجهين.

(11) تصحفت في ح «السماء».

(12) النساء: الآية 24.

(13) الأحزاب: الآية 50.

(14) الأحزاب: الآية 53.

(15) ساقطة في ح.

(16) في ح «وبيوت الأنبياء» وهو خطأ؛ إذ لا وجود لهذا اللفظ في القرآن الكريم، كما أنه لا شاهد فيه.

(17) ساقطة في ح.

(18) وذلك لأن قاعدة قالون في هذا الضرب تسهيل الأولى بين بين، فلو سهلها هنا في هذين الحرفين بين بين لقربت من الياء الساكنة وقبلها ياء ساكنة، فيؤدي إلى ما هو كاجتماع مثلين ساكنين، فلما تعذر =

وكذلك فعل في قوله تعالى في يوسف: ﴿ بِٱلسُّوءِ إِلَّا ﴾(1)، أبدل الهمزة الأولى منهما واواً؛ لانضمام ما قبلها، وأدغم فيها الواو التي قبلها(2)، فيصير اللفيظ ﴿ بِالسُّو إِلاَّ ﴾ بيواو ميشددة (3) قبيل هميزة

التسهيل ولم يكن من مذهبه في هذا الضرب الخذف عُدل إلى البدل؛ إذ لم يبق من وجوه التخفيف غيره، فأبدلت ياء لانكسار ما قبلها، وقبلها ياء ساكنة فأدغمتا فصارت ﴿للنبيّ ﴾ و﴿بيوت النبيّ ﴾ بياء مشددة، فإذا وقف على ﴿النبي ﴾ دون ما بعده رد الهمزة. ينظر مفردة الإمام نافع ضمن المفردات السبع للداني (ص 70)، والمنتصر البارع (ص 51 - 52)، والمنتوري على الدرر (1/ 295)، والنشر (1/ 383).

(1) يوسف: الآية 53.

(2) إبدال قالون للهمزة من ﴿بالسوء﴾ واوا جرى فيه على مذهب يونس بن عبد الرحمن النحوي (ت 182هـ)؛ لأن الواو قبلها أصلية، فقياسها عند غير يونس النحوي النقل إليها. قال المهدوي في شرح الهداية (2/ 363): (وهذا لعمري إنما يجري في هذا المكان على مذهب يونس؛ لأن الواو الأصلية عند غير يونس لا تبدل الهمزة بعدها واوا، وإنما تلقى عليها الحركة، وإنما تبدل الهمزة بعد الواو الزائدة للمد واللين، ويونس سوّى بين الزائدة والأصلية فيجيز البدل والإدغام معهما جميعا».

(3) نصّ شيوخ الضبط على أن الواو من ﴿السو﴾ والياء من ﴿النبي﴾ معا، على رواية قالون يعريان من السلا والشكل، قال المارغني في دليل الحيران (ص227): ﴿والذي جرى به العمل في ضبطهما له يعني قالون _أن تعري الياء في ﴿النبي﴾ معا والواو في ﴿بالسو إلا﴾ على وجه الإبدال من علامتي التشديد والحركة لعدم وجود المدغم فيه رسما في الكلمتين، وبيانه أن الرسم مبني على الابتداء والوقف كما قدمناه، ولا شك أن الموقف عليه لقالون في الكلمتين همزة، ولا وجود لها في المصحف، فيتعين أن تكون الياء المرسومة في ﴿النبي﴾ معا والواو المرسومة في ﴿بالسو إلا﴾ هما الناشئتان عن الحركة قبلهما، وهما المدغمان في وصل قالون، فيلزم تعريتهما». وإلى ما جرى به العمل أشار الشيخ ابن القاضي في الفجر الساطع (2/ 87) بقوله:

﴿بالسو﴾ في الصديق و ﴿النبي﴾ بالهمز في الوقف لقالون ورد ولا تضع في ضبطه شدا ولا وجوده لدى ﴿النبي﴾ حتما

معالدى الأحزاب يا صفي فاقرأب ورد قول من جحد شكلا لفقد مدغم في جلا وصلا ووقفا مطلقاب سسا

وقال النجاشي بن سيد عبد الرحمن المسومي كما في الإيضاح الساطع على المحتوى الجامع(ص259):

(إلاً ﴾⁽¹⁾.

=

في الـــسوء إلا والنبـــي الاثنتـــين فاعقصُ ولا تـضعُ لــشكلة وشــد واتّبع أصلا في الوقوف مستبين واعتبرنّ الياء والواحرف مد

ينظر الإيضاح لما ينبهم عن الورى لابن القاضي (ص159)، وبيان الخلاف والتشهير لــه (ورقـة115) ضمن مجموع خاص.

(1) اختلف عن قالون في هذا الحرف بين إبدال الهمزة الأولى واوا وإدغامها، وبين تسهيلها بين بين على قاعدته في الباب. واختار الوجه الأول الحافظ أبو عمرو فقال في المفردات السبع كما نقل عنه صاحب النشر (1/ 383): هذا الذي لا يجوز في التسهيل غيره»، ولم أقف على كلامه هذا في «مفرداته» المطبوعة، وعلى هذا الوجه اقتصر في التيسير (ص 129)، وضعف في جامع البيان (ص 567) وجه التسهيل فقال: «وذلك خروج عن قياس التسهيل وعدول عن مذهب القرأة»، ونسب ابن الجزري في النشر (1/ 383) وجه الإبدال لجمهور المغاربة وسائر العراقين عن قالون والبزي، وقال: «وهو المختار رواية مع صحته قياسا». وحكى ابن الباذش في الإقناع (1/ 378 - 379) من قراءته على أبيه وجها ثالثا لقالون، وهو حذف الهمزة ﴿ إلا ﴾، وقال عن هذا الوجه: «هكذا أخذ علينا أبي رضي الله عنه، وهو مكسورة خفيفة بعدها همزة ﴿ إلا ﴾، وقال عن هذا الوجه: «هكذا أخذ علينا أبي رضي الله عنه، وهو القياس، ولا أعلمه رُوي». ولحص الوجوه الثلاثة كلها مكي في التبصرة (ص 229) واختار وجه الإبدال فقال: «وقد ذكرنا الأصل في ﴿ بالسوء إلا ﴾، غير أن قالون ذُكر عنه فيهما أنه يجعل الأولى كالياء الساكنة، والأحسن الجاري على الأصول إلقاء الحركة، ولم يُرو عنه، ويليه في الجواز الإبدال والإدغام، وهو الأشهر عن قالون، وهو الاختيار لأجل جوازه والرواية». قال أبو وكيل في تحفة المنافع (2/ 102)

والخلف في ﴿بالسوء ألا﴾ فاعلما رواية جاء بها الأعسلام والنقل للأصل هو المسرضي من غير ما ردٌّ ولا نسزاع حكاية عن يونس النحسوي

في حرفي الأحزاب خفف مدغِما القسيس فيه النقل، والإدغام لأن واو السوء قسل أصلي وقد حكاه صاحب الإقناع والأخذ بالإدغام في الأصلي

ينظر التذكرة لابن غلبون (1/ 467 _ 468)، والتعريف للداني (ص 93)، والكافي لابن شريح (ص 133)، وفتح الوصيد للسخاوي (2/ 306)، والمختصر البارع (ص 51)، والمتوري على الدرر (1/ 296 _ 300).

فإن كانتا مضمومتين (1) جعل الأولى منهما كالواو المختلسة الضمة، وحقق الثانية (2)، وذلك في الأحقاف في قوله: ﴿ أَوْلِيَآ. الْوَثَمَيكَ ﴾ (3).

وهذه الثلاثة الأضرب⁽⁴⁾ يجوز فيها مع التسهيل للهمزة الأولى أن تطول المدعلى وهذه الثلاثة الأضرب⁽⁴⁾ يجوز القصر / إذ هي معدومة⁽⁵⁾ في اللفظ. والوجهان مقدار ألفين، اعتدادا بالهمزة، ويجوز القصر / إذ هي معدومة⁽⁵⁾ في اللفظ. والوجهان صحيحان، والمد أقيس⁽⁶⁾.

واتفق مع ورش على سائر هذه (⁷⁾ الأنواع من الهمزتين من كلمتين (⁸⁾، فاعلمه، وبالله التوفيق.

(1) في ح «مضمومتان»، وهو لحن.

وإن حرف مد قبل همز مغير يجز قصره والمدما زال أعدلا

(7) ليست في ح.

⁽²⁾ السبعة (ص138)، والتبصرة (ص 77 ـ 78)، والتيسير (ص 33)، والـوجيز للأهـوازي (ص102)، والنشر (1/ 383).

⁽³⁾ الأحقاف: الآية 31، ولا نظير لها في القرآن الكريم.

⁽⁴⁾ في ح «الأضراب».

⁽⁵⁾ في ح «معدمة».

⁽⁶⁾ قال الداني في جامع البيان (ص 224 _ 225)، بعد ذكر الوجهين عن شيوخه: «والقولان صحيحان، وقد قرأت بهما معا، والأول _ يعني المد أوجه؛ لأن من زاد في التمكين ومد عامل الأصل، ومن لم يزد فيه وقصرها عامل اللفظ، ومعاملة الأصل أولى». ومثله في التيسير (ص 33). وينظر كنز المعاني فيه وقصرها عامل اللفظ، ومعاملة الأصل أولى». ومثله في التيسير (ص 33). وينظر كنز المعاني (2/ 436 _ 436)، والمنتوري على الدرر (1/ 184 _ 185). وإليه أشار الشاطبي بقوله في باب الهمزتين من كلمتين من الحرز (ص 17):

⁽⁸⁾ يعني في الخمسة المتبقية من الأضرب الثمانية التي اجتمعت فيها همزتان من كلمتين كما تقدم.





كان قالون ـ رحمه الله تعلى ـ لا ينقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وكان يخلص السكون للحرف الذي قبلها، ويحقق الهمزة بعده، وذلك نحو ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾(١) و﴿خَلَوْا إِلَىٰ شَيَنطِينِهِمْ ﴾ (2) و ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ ﴾ (3)، و ﴿ أَوْ أُخْتُ ﴾ (4) و ﴿ أَنْ أَرْضِعِيهِ ﴾ (5) و ﴿ فَعَاتَتْ أَكُلَهَا﴾ (6) و ﴿ ذَوَاتَى أَكُلِ ﴾ (7) و ﴿ نَبَأَ آبْنَى ءَادَمَ ﴾ (8) و ﴿ آذُكُرُ إِسْمَعِيلَ ﴾ (9) و ﴿ مِنْ إِسْتَبْرَقِ ﴾ (10) و ﴿ قَدْ أُخْرِجْنَا ﴾ (11) و ﴿ خَبِيرٍ ۞ أَلَّا تَعْبُدُوٓ أَ ﴾ (12) وما أشبه ذلك مسن الـسواكن والتنــوين. وكــذلك ﴿ٱلْأَخِرَةُ﴾ و﴿ٱلْأَرْضِ﴾ و﴿ٱلْأَسْمَآءَ﴾ (13) و﴿ٱلْأَزْكُمُ﴾ (14) و ﴿ ٱلْأَلْبَابِ ﴾ (15) وما أشبهه (16).

إلا أن يكون بعد⁽¹⁷⁾ الساكن أو / بعد التنوين ألف وصل، فإنه لا خلاف في ذلك؛ إذ [36/ب] لا يجوز قطعه.

⁽¹⁾ البقرة: الآية 61.

⁽²⁾ البقرة: الآية 13.

⁽³⁾ البقرة: الآية 195.

⁽⁴⁾ النساء: الآية 12، وتحرفت في ح إلى «وإن أخت».

⁽⁵⁾ القصص: الآية 6.

⁽⁶⁾ البقرة: الآية 264.

⁽⁷⁾ سبأ: الآية 16.

⁽⁸⁾ المائدة: الآية 29.

⁽⁹⁾ ص: الآية 47.

⁽¹⁰⁾ الرحمن: الآية 53.

⁽¹¹⁾ البقرة: الآية 244.

⁽¹²⁾ هود: الآية 2.

⁽¹³⁾ البقرة: الآية 30.

⁽¹⁴⁾ المائدة: الآية 92.

⁽¹⁵⁾ البقرة: الآية 178، وفي ح «الأيات».

⁽¹⁶⁾ في ح «أشبه ذلك».

⁽¹⁷⁾ في ح ابعدها،، وهو خطأ.

واتفق مع ورش على النقل في ﴿ ءَالَانَ وَفَدْ عَصَيْتَ ﴾ و ﴿ ءَالَنَ وَفَدْ كُنتُم ﴾ ، في الحرفين في يونس (1) . وكذلك اتفق معه على النقل في القصص في قوله : ﴿ رِدا َ يُصَدِّفْنِ مَ ﴾ ، إلا أنه يهمز بعد اللام همزة ساكنة (5) .

(1) يونس: الآيتان 51 و 91.

(4) المختصر البارع (ص 65)، وتحفة المنافع (2/ 136)(مرقون).

(5) هذه إحدي الروايتين عنه، وعنه رواية أخرى ذكرها الداني في جامع البيان وهي أنه يقرأها بغير همز كورش. والمشهور المعمول به في رواية قالون من طريق أبي نشيط همز الواو مع النقل والإدغام. هذا في الوصل بين اللفظين، أما في الابتداء بإالأولى فله ثلاثة أوجه: الأول الابتداء بهمزة الوصل والنقل وهمزة ساكنة على الواو هكذا ﴿الأولى ﴾، والوجه الثاني: الابتداء بلام التعريف من غير همز الوصل وهمز الواو هكذا ﴿لُولى ﴾، والوجه الثالث: الابتداء بهمزة الوصل من غير نقل ولا تهمز الواو على الأصل الواو هكذا ﴿لُولى ﴾، والوجه الثالث: الابتداء بهمزة الوصل من غير نقل ولا تهمز الواو على الأصل هكذا ﴿الله وهن الوجه الثالث: الوجه الثلاثة الحافظ أبو عمرو في جامع البيان والتيسير، وقال في التيسير عن الوجه الثالث: «وهو عندي أحسن الوجوه وأقيسها». قال ابن بري في الدرر (ص 26) مشيرا إلى ذلك:

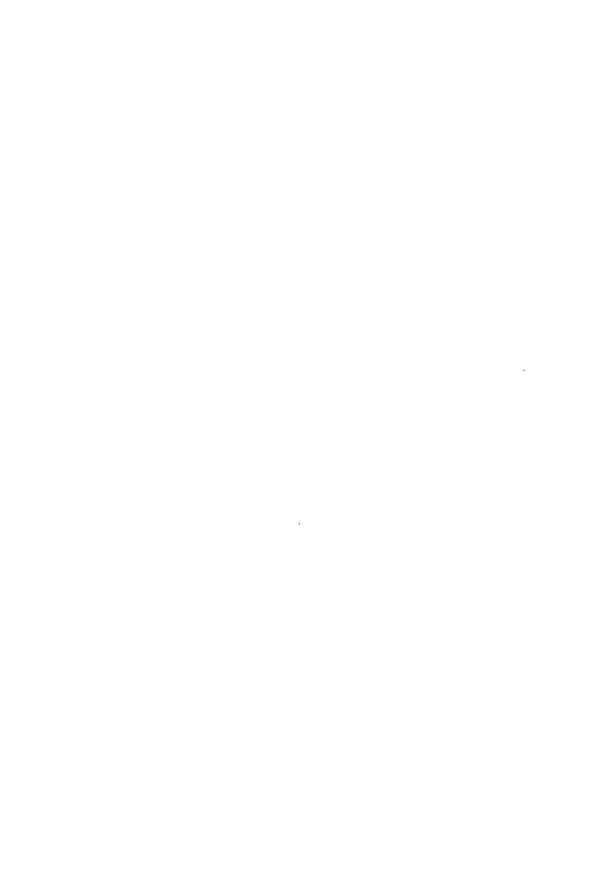
وهمزوا الواو لقالون لدى نقلهم في الوصل أو في الابتدا لكن بدء السه بالأصل أولى من ابتدائه بالنهقل

ينظر جامع البيان (ص 733 ــ 734)، والتيسير (ص 204 ــ 205)، والمختصر البارع (ص 65 ــ 66)، وتحفة المنافع (2/ 137) (مرقون)، والمنتوري على الدرر (1/ 377 ــ 383)، والنشر (1/ 410).

⁽²⁾ القصص: الآية 34. هذا على مذهب من رأى أن في الكلمة نقلا، وذلك إذا كانت من الرَّدء بالهمز وهو المعين، أما على مذهب من قال: إنها من قولهم: أردى على المائة إذا زاد عليها، فلا مدخل لها في باب النقل؛ إذ لا أصل لها في الهمز. ينظر شرح الهداية للمهدوي (1/ 50)، والكشف لمكي (1/ 83 _84)، والكرّلئ الفريدة (1/ 294)، والكرّل للجعرى (2/ 490).

⁽³⁾ النجم: الآية 49.





وكان يظهر دال ﴿ فَد ﴾ عند (1) الظاء والضاد، فعند الظاء نحو ﴿ فَقَدْ ظَلَمَ ﴾ (2) و ﴿ لَقَدْ ظَلَمَكَ ﴾ (3) وشبهه، وعند النضاد نحو (4) ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا ﴾ (5) وما أشبهه. واتفق مع ورش على الإدغام في التاء والدال، وعلى إظهارها في سائرها(6).

وكان يظهر تاء التأنيث عند الظاء نحو قوله: ﴿كَانَتْ ظَالِمَةً ﴾ (٢) و﴿حُرَّمَتْ ظُهُورُهَا﴾(8) / وما أشبهه. واتفق مع ورش على إظهارها وإدغامها في سائر الحروف⁽⁹⁾. [1/37] وكان يدغم الباء الساكنة في الميم في قوله: ﴿ويعذب مَّن يشاء ﴾ (10) في البقرة (11).

(1) في ح خرم ذهب بست كلمات، من قوله: «السواكن» إلى هنا.

- (3) ص: الآية 23.
- (4) ساقطة في ح.
- (5) الروم: الآية 57.
- (6) ينظر مفردة قالون ضمن المفردات السبع للداني (ص 95)، والإقناع (1/ 238 ـ 239)، والقصد النافع (ص 216)، والمختصر البارع (ص 67 ـ 68)، وتحفة المنافع (2/ 142 ـ 143).
 - (7) الأنبياء: الآية 11.
 - (8) الأنعام: الآية 139.
- (9) يعني أنه وافق ورشا فيما تقدم أنه يدغم فيه تاء التأنيث، وهو التاء نحو ﴿كانت تَّماتيهم﴾، والطاء نحو ﴿قالت طَّائِفَة﴾، والدال نحو ﴿أَثْقلت دَّعوا اللهِ)، وفيما يظهرها عنده وهو بقية الحروف. ينظر التيسير (ص 43)، ومفردة قالون ضمن المفردات السبع للداني (ص 95)، والمختصر البارع (ص 68 _ 69)، والقصد النافع (ص 217)، وتحفة المنافع (2/ 144)، والنشر (2/ 5).
 - (10) القرة: الآية 283.
- (11) ما ذكره المؤلف من وجه الإدغام لقالون في ﴿يعذب من هو الذي عليه الجمه وركه من طريق أبي نشيط، وهو رواية المغاربة قاطبة عنه، وروي عنه أيضا الإظهار من طريــق أبي نــشيط والحلــواني. ينظــر التيسير (ص 45)، والمنتوري على الدرر (1/ 415)، والنشر (2/ 10 ــ 11).

⁽²⁾ البقرة: الآية 229. وفي النسختين «قد ظلموا» ولا وجود لها في القرآن الكريم.

وعنــــه في قولــــه: ﴿ٱرۡكَب مَعَنَا﴾^(١) في هـــــود وجهـــان⁽²⁾، والأشهـر الإدغام⁽³⁾.

وكان يدغم التاء الساكنة في الذال في قوله في الأعراف (4): ﴿ يَلْهَتْ ذَّ لِكَ ﴾ (5)، وعنه أيضا فيه خلاف (6).

وكان يظهر النون من هجاء ﴿يَسَيِّ﴾ و﴿نَّ ۖ ﴾ في الواو في قوله: ﴿يَسَّ وَالْفُرْءَاںِ﴾ (8) وَ﴿نُّ َ وَالْفَلَمِ﴾ (9). (10)

واتفق مع ورش على الإظهار والإدغام في سائر ما ذكرنا، فاعلمه (11).

(1) هود: الآية 42.

(2) صح عن قالون في هذا الحرف وجهان: الإدغام، وقطع له به مكي وابن شريح وأبي الحسن بن غلبون وجماعة، وهدو رواية أبي عمرو عن شيخه أبي الحسن بن غلبون. والإظهار، ونسبه له جماعة، وهو رواية الداني عن شيخه أبي الفتح، والوجهان في التيسير. قال أبو عمرو الداني في مفردة قالون (ص59): واختلف علينا في الإظهار والإدغام في هدود، فأقرأني ذلك أبو الحسن بالإدغام، وأقرأنيه أبو الفتح بالإظهار؟. ينظر التذكرة لابن غلبون (2/ 458)، التبصرة لمكي (ص 114)، وجامع البيان (ص 287)، والتسر (ص 272)، والكالئ الفريدة (1/ 372)، والنشر (2/ 11 _ 11).

(3) قال ابن الجزري في النشر (2/12): «والأكثرون على تخصيص الإدغام بطريق أبي نـشيط والإظهـار بطريق الحلواني». وإلى ترجيح وجه الإدغام أشار الناظم ابن بري في الدرر (ص28) بقوله:

> واركب ويلهث والخلاف فيهما عن ابن مينا والكثير أدغما وينظر تعليق أبي عبد الله الخراز على البيت في القصد النافع (ص 227 ـ 228).

> > (4) عبارة «في الأعراف» ساقطة في ح.

(5) الأعراف: الآية 176.

(6) الإدغام فيه لقالون من طريق أبي نشيط هو مذهب جمهور المغاربة والمشارقة، ويه قرأ أبو عمرو على أبي الحسن بن غلبون، وذهب جماعة من العراقيين إلى وجه الإظهار عنه، وبه قرأ الداني على أبي الفتح. والوجهان معا مذكوران في التيسير وغيره من كتب أبي عمرو دون ترجيح، ورجح بعض الشيوخ الإدغام في هذا الحرف كالذي قبله لكثرة القائلين به. ينظر التذكرة (1/ 238)، والتبصرة (ص115)، والتيسير (ص44)، وجامع البيان (ص288)، ومفردة قالون (ص59)، والكافي (ص57)، والمتتوري على الدرر (1/ 415-417) والنشر (2/ 13-14).

(7) ساقطة في «ح»، وكتبت في «أ» «نون».

(8) يس: الآية 1.

(9) القلم: الآية 1.

(10) الإظهار مذهب جمهور المغاربة عن قالون من طريق أبي نشيط، وبه قطع الداني له، وإلى الإدغام ذهب جمهور المشارقة. ينظر مفردة قالون (ص 95)، وجامع البيان (ص 684)، والتيسمير (ص 183)، والمختصر البارع (ص 73)، والقصد النافع (ص 229)، والنشر (2/17 ـ 18).

(11) ينظر ما تقدم في باب الإدغام من أصول ورش.





وكان يفتح جميع ما قرأه ورش بين اللفظين⁽¹⁾، فتحاً⁽²⁾ من غير إسراف، غير خارج من لغات العرب⁽³⁾.

واتفق مع ورش على القراءة بين اللفظين في قوله: ﴿ أَلتَّوْ رِلْهَ ﴾ / حيث وقع (4) [37/ب] بخلاف عنه (5)، وعلى الهاء والياء من قوله: ﴿ حَيْهِبِغَصَّ ۖ ﴾ (6) لا غير، وفيه عنه أيضا خلاف (7).

وأمال الألف وما قبلها في قوله: ﴿جُرُفٍ هِارٍ﴾ (8) إمالة محضة، وفيه عنه خلاف(9).

(1) من قوله: "وكان يقرأ" إلى هنا ساقط في ح.

(2) في ح الفتحة".

(3) ينظر التبصرة (ص130)، ومفردة قالون للداني (ص96)، والقصد النافع (ص 263)، والمختصر البارع (ص 85).

(4) وذلك في ثمانية عشر موضعا، تنظر في الموضح للداني (ص 432 _ 433)، والإقناع (1/ 282)، وفي شرح المنتوري على الدرر (2/ 496 _ 497) أنها سبعة عشر، لكنه حين فصلها ذكر ثمانية عشر موضعا، فلعله خطأ من الناسخ.

(5) التقليل بين بين في لفظ ﴿التورية﴾ مذهب المغاربة قاطبة وهو رواية الداني عن أبي الحسن بن غلبون، وعليه اقتصر مكي وابن شريح والحصري وجماعة سماهم المنتوري في شرح الدرر، والفتح رواية العراقيين قاطبة وهو رواية أبي عمرو الداني عن أبي الفتح. ينظر التذكرة لابن غلبون (1/ 266) والتبصرة (ص 130)، والقصيدة الحصرية (ص 125)، ومضردة قالون (ص 96)، والموضح للداني (ص 435)، والتيسير (ص86)، والكافي (ص91)، والمنتوري على الدرر (2/ 496 ـ 499)، والنشر (2/ 61).

(6) مريم: الآية 1.

(7) فاختار فيهما العراقيون وبعض المغاربة الفتح، وبه قرأ الداني على أبي الفتح، واختار فيهما جمهور المغاربة التقليل بين بين، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون، وهو المشهور عن قالون. ينظر مفردة قالون (ص97)، والموضح للداني (ص 617)، والتيسير (ص 148)، والمختصر البارع (ص 85)، والمنتوري على الدرر (2/ 494 ـ 496)، والنشر (2/ 67).

(8) التوبة: الآية 109.

(9) روى المغاربة في هذا الحرف عن قالون من طريق أبي نشيط الإمالة لا غير، وبذلك قرأ أبو عمرو على أبي الفتح، وروى المشارقة فيه عن قالون الفتح، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون. والمشهور عن قالون الإمالة، وهو اختيار الداني وجماعة من الأئمة ذكرهم المنتوري في شرح الدرر. ينظر مفردة قالون (ص 97)، والمتسير (ص 120)، والمنتوري على الدرر (2/ 191 ـ 494)، والنشر (2/ 57).

و باب الراءات

(1) القمر: الآية 11.

(2) البقرة: الآية 5.

(3) آل عمران: الآية 120.

(4) المائدة: الآية 50.

(5) هود: الآية 17.

(6) في ح «يفخم».

(7) في «أ» «بعدها»، وهو خطأ.

(8) في ح «وقع».

(9) ينظر مفردة قالون (ص 98)، والمختصر البارع (ص 87).

₪ [باب] اللامات

وكان يرقق جميع اللامات ولا يراعي ما قبلها في جميع القر آن⁽¹⁾. وعنه في قوله: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ (3) و الترقيق (5).

واتفق مع ورش على تفخيم اللام من / اسم الله _عز وجل _إذا انفتح ما قبله أو إن [38/أ] ضم، وعلى ترقيقها مع الكسرة نحو ﴿يِسْمِ أُللَّهِ ﴾ و ﴿ أَلْحَمْدُ لِلهِ ﴾ (6) و ﴿ فُلِ أَللَّهُمَّ ﴾ (7) وشبهه (8).

(1) المختصر البارع (ص 92).

⁽²⁾ القيامة: الآية 31.

⁽³⁾ الأعلى: الآية 15.

⁽⁴⁾ العلق: الآية 10.

⁽⁵⁾ ما ذكره المؤلف هنا ذكر أبو عمرو مثله في مفردة قالون (ص 98) ونصه: «وأما ما وقع من اللام مع الصاد في رؤوس الآي نحو قوله: ﴿ولاصلى ﴾ و﴿إذا صلى ﴾ ف﴿إذا صلى ﴾ ففي اللام وجهان: الترقيق على الأصل المتقدم _ يعني أصل قالون في اللامات _ والتفخيم طردا للقياس في ذوات الياء وحمل ذلك على ما قبله وما بعده من رؤوس الآي». ولم أقف على مثله في باقي كتب أبي عمرو التي بين يدي، ولا ذكره غيره لقالون، والذي في المصادر ومنها كتب أبي عمرو كالتيسير (ص 58)، وجامع البيان (ص 61)، أن الذي له في رؤوس الآي الوجهان هو ورش من طريق أبي يعقوب لا غير.

⁽⁶⁾ الفاتحة: الآية 1.

⁽⁷⁾ آل عمران: الآية 26.

⁽⁸⁾ وهو إجماع من القراء. ينظر الإقناع (1/ 337)، والنشر (2/ 115).

باب الزوائد

- (2) في ح ﴿أُولِهُنَّ ۗ.
- (3) آل عمران: الآبة 20.
 - (4) هود: الآية 105.
 - (5) الإسراء: الآية 62.
 - (6) الإسم اء: الآية 97.
 - (7) الكهف: الآية 17.
 - (8) الكهف: الآية 24.
 - (9) الكهف: الآية 38.
- (10) الكهف: الآية 39.
- (11) الكهف: الآية 63.
- (12) الكهف: الآية 65.
 - (13) طه: الآية 91.
- (14) النمل: الآية 37.
- (15) النمل: الآية 37.
 - (16) غافر: الآية 38.

⁽¹⁾ منها ثمان عشرة موضعا وافق فيها ورشا، وانفرد عنه بحرفين هما ﴿إِن ترن أنا﴾ في الكهف و ﴿اتبعون أهدكم ﴾ في غافر، وانفرد ورش بتسع وعشرين موضعا. ينظر التيسر (ص 69 ومفردة قالون (ص 99 ـ 110)، والقصيدة الحصرية (ص 140 ـ 142)، والإقناع (1/546)، والمختصر البارع (ص 110 ـ 115)، وشرح المنتوري على الدرر (2/747 ـ 752)، وتحفة المنافع (2/264) (مرقون).

وخَدِيَّر أبو الفتح⁽¹⁾ في قول $^{(2)}$: ﴿ أَلتَّلَمِ عَ﴾ (3) و﴿ أَلتَّنَادِ $^{(4)}$ ﴾ (5) وفي السشورى ﴿ أَلْجَوَارِ عَ﴾ (6) ، وفي ق ﴿ إِلْمُنَادِ عَ﴾ (7) ، وفي القمر ﴿ مُّهْطِعِينَ إِلَى (8) أَلدَّاعَ عَهُ (9) ، وفي والفجر (10) ﴿ إِذَا يَسْرِ عَهُ (11) وَ ﴿ أَكْرَمَنِ عَهُ (12) وَ ﴿ أَهَانَنِ عَهُ (13) / ، بحذف (14) جميعها [38/ب] في الوصل (15) .

(1) هو شيخ أبي عمرو الداني فارسُ بن أحمد الضرير أبو الفتح الحمصي، وقد تقدمت ترجمته.

(3) غافر: الآية 14.

(4) غافر: الآية 32.

(5) نص أبو عمرو على الوجهين فيهما دون ترجيح في التيسير (ص 69)، وجامع البيان (ص 706)، وقال في مفردة قالون (ص100): «وقد خيرني فارس بسن أحمد بين الإثبات والحذف في قوله في غافر: ﴿التلاق﴾ و﴿التناد﴾، فقرأت ذلك عليه بالوجهين». اهد. ورجع الشيوخ عنه الحذف، وهو رواية أبي عمرو عن أبي الحسن بن غلبون، وقال ابن الجزري إنه رواية الجمهور عن قالون من طريقيه، واقتصر عليه جماعة ذكر المنتوري أسماءهم. ينظر التذكرة لابن غلبون (2/ 655)، والإقناع (1/ 546)، وشرح المنتوري على الدرر (2/ 754 ـ 756)، والنشر (2/ 190 ـ 191).

(6) الشورى: الآية 30.

(7) ق: الآية 41.

(8) ساقطة في ح.

(9) القمر: الآية 8.

(10) في ح بدون واو العطف.

(11) الفجر: الآية 4.

(12) الفجر: الآية 16.

(13) الفجر: الآية 18.

(14) أصاب الكلمة طمس في «أ».

(15) ينظر القصد النافع (ص 333). قال الحصري في راثيته (ص142):

علامتهن الحذف في وقف قارئ عليهن والإثبات في وصل ذي حدر

⁽²⁾ ساقطة في ح.

إلا [في] قوله: ﴿ مَمَا ٓ ءَاتَيْنِ مَا لَلَّهُ ﴾ فإنه يفتحها في الوصل، ويقف بالياء ساكنة بخلاف عنه في الوقف (1).

⁽¹⁾ اختلف عن قالون في الوقف على ﴿ اتينى ﴾ على وجهين: الأول: الوقف بالياء، ويه قطع مكي وابن غلبون وابن بليمة وسواهم، وهو مذهب ابن مجاهد وأبي الفتح فارس بن أحمد لمن فتح الياء. قال مكي: ﴿ ويجب على من فتح الياء أن يقف بالياء ». والوجه الثاني: حذف الياء، وإليه ذهب جمهور العراقيين. وذكر أبو عمرو الوجهين في التيسير، ورجح في مفردة أبي عمرو بن العلاء الإثبات، وهو كقالون في ورود الخلاف عنه في هذا الحرف، ونصه: ﴿ وبالإثبات قراءتي وبه آخذ». قال المارغني في النجوم الطوالع: ﴿ وكلاهما مقروء به، والإثبات مقدم في الأداء ». ينظر التذكرة (2/ 592)، والكشف (2/ 170 لطوالع: ﴿ وكلاهما مقروء به، والإثبات مقدم في الأداء ». ينظر التذكرة (2/ 592)، والكشف (2/ 170) والتيسير (ص 170)، ومفردة أبي عمرو (ضمن المفردات السبع) (ص 161)، والنجوم الطوالع (ص 15)، والمنتوري على المدرد (2/ 758 _ 750)، والنجوم الطوالع (ص 142).

■ باب ياءات الإضافة

واتفق مع ورش على جميع ياءات الإضافة (1) حاشا سبع ياءات (2) فإنه أسكنهن (3): أو لاها (4) في البقرة ﴿ وَلَي وَمِنُ وَفِي يوسف ﴿ وَبَيْنَ إِخْوَتِ ﴾ (6) ، وفي طه ﴿ وَلِي البقرة ﴿ وَلَي وَمِنُ اللَّهُ وَمِنِينَ اللَّهُ وَمِنِينَ اللَّهُ وَفِي النمل ﴿ أُوزِعْتِي فِيهَا ﴾ (7) ، وفي النمل ﴿ أُوزِعْتِي اللَّهُ اللّلْمُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللللّه

(1) ينظر ما تقدم في باب ياء الإضافة من أصول ورش.

(2) تحرفت في ح إلى اءايات ا.

(3) ينظر مفردة قالون (ص100)، وشرح المنتوري على الدرر (2/ 732 _ 735). وأجمل الإنسارة إليهن الإمام ابن بري في باب القول في ياءات الإضافة من الدرر اللوامع (ص 36 _ 37) فقال:

> تسعاً أتت في الخط ثابستات ولي فيها من معي في الظلة ربي بفسصلت حسلاف فسصلا في هذه الفتح والاسكان روى

سكّسنَ قالسون مسن اليساءات وليؤمنسوا بي تؤمنسوا لي إخسوق وياء أوزعسني مسعاً وفسي إلى ويساء عيساى وورش اصطفى

- (4) في ح «أو لاهما» وهو خطأ.
 - (5) البقرة: الآية 185.
 - (6) يوسف: الآية 100.
 - (7) طه: الآية 17.
- (8) (من المومنين) ليست في ح.
 - (9) الشعراء: الآية 118.
 - (10) ساقطة في ح.
 - (11) النمل: الآية 19.
 - (12) الأحقاف: الآية 14.
 - (13) ساقطة في ح.
 - (14) الدخان: الآية 20.

واختلف عنه في قوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّىَ إِنَّ لِمِ عِندَهُ, لَلْحُسْنَىٰ ﴾(1) في فصلت⁽²⁾، والأشهر⁽³⁾ عنه فيها الفتح⁽⁴⁾.

واتفق مع ورش على الإسكان في ﴿ وَمَحْيِآَ ﴾ (5) بلا خلاف عنه (6)، وعن ورش فيها [39/أ] خلاف (7)، وقد ذكرناه (8) / .

والخلف عن قالون في ربي إلى بفصلت والفتح فيها فضلا

^{(1) (}إن لي عنده للحسني» ساقطة في ح.

⁽²⁾ فصلت: الآية 49.

⁽³⁾ حرف العطف ساقط في (ح).

⁽⁴⁾ اختلف في الياء لقالون في هذا الموضع، فروى الجمهور عنه فتحها على أصله في الياء التي بعدها همزة مكسورة، وروى عنه آخرون الإسكان، وروى الداني فيها الوجهين، فقال في مفردة قالون (ص100): «وأقرأني أبو الفتح وأبو الحسن عن قراءتهما ﴿إلى ربي إن لي عنده﴾ في فصلت بالإسكان والفتح جميعا»، وأطلق فيها الخلاف أيضا الشاطبي في الحرز كأصله التيسير، ورجح مكي الفتح. قال ابن الجزري في النشر (2/ 168): «والوجهان صحيحان عن قالون قرأت بهما، وبهما آخذ، غير أن الفتح أشهر وأكثر وأقيس بمذهبه». ينظر التذكرة لابن غلبون (2/ 660)، والتيسير (ص194)، وجامع البيان (ص710)، التبصرة (ص320)، والحرز (ص81)، وشرح المنتوري على الدرر (2/ 734). قال أبو وكيل في التحفة (2/ 260):

⁽⁵⁾ الأنعام: الآية 164.

⁽⁶⁾ ساقطة في ح.

⁽⁷⁾ ينظر مفردة قالون (ص 100)، والتيسير (ص 108)، والمنتوري على الدرر (2/ 735 ــ 736).

⁽⁸⁾ ينظر ما تقدم في باب ياءات الإضافة في أصول ورش.

اب المد

واتفق مع ورش على المد في ماكان من كلمة واحدة (1)، نحو ﴿جَآءَ﴾ (2) و﴿شَآءَ﴾ (3) و﴿ضَوَآتَ﴾ (4) و﴿شَآءَ﴾ (5) و﴿شَآءَ﴾ (6) و﴿شَآءَ﴾ (6) و﴿شَآءَ﴾ (7) ووْصَوَآتَ﴾ (7) وما أشبه ذلك (8).

(1) غير أن مدهما ليس في مرتبة واحدة، بل مد ورش من المرتبة الكبرى، ومد قالون من المرتبة الصغرى. قال ابن المجراد في إيضاح الأسرار والبدائع (ورقة 41 مخطوط خاص): «فبان بما ذكرناه ما بين مرتبة ورش وقالون من التباعد، فمن لم يفرق بين ورش وقالون في ذلك فليس بمصيب، وإن حاز من العلم أوفر نصيب». وقال أبو وكيل في التحفة (2/ 48):

ومسدُّ ورش في الأداء أمستع من مد قالون على ذا أجمعوا في منذهب العدل أبي نشيط ودونه أحسمد في التمطيط

وقال القيجاطي كما في الفجر الساطع (2/ 100):

مراتب القراء فيما يذكر في عصرنا ولاكذا فيما مضى لورشهم وحمزة قبل كسبرى وسطى لشام والكسائي عاصم هسذا اختيار من إلسيه الآنا

شلائسة وحسالها يعستبر فاحفظ هداك الله سبسلا ترتضى للمكي والبصري وعيسى صغرى هُسنَّ ثلاث حفظت عن عسالم يُرجع في القسراءة استحسانا

قال ابن القاضي معلقا: «ولم يبق في زماننا هذا ولا الذي قبله من يفرق بينها، فالناس يقلد بعضهم بعضا، فمن لم يفرق بينها فليس بمصيب، وإن حاز من العلم أوفر نصيب». ينظر التيسير (ص 30 - 31)، والإقتباع (1/ 469 - 470)، والنشر (1/ 326 - 334)، والمنتوري على الدرر (1/ 169)، والفجر الساطع (2/ 11 - 100).

- (2) البقرة: الآية 86.
- (3) البقرة: الآية 19.
- (4) البقرة: الآية 113.
- (5) المجادلة: الآية 21، ولفظ الجلالة ساقط في ح.
 - (6) الأنعام: الآية 81.
 - (7) الحج: الآية 34.
 - (8) في ح «أشبهه».

وأما ما (1) كان من كلمتين نحو (2) ﴿ مَا أَنزَلَ ﴾ (3) و ﴿ قَالُو أَءَا مَنَّا ﴾ (4) و ﴿ فِي أَنفُسِكُم ﴾ (5) وشبهه، فإنه روى أبو عمرو (6) _ رحمه الله _ عن أبي الفتح فارس بن أحمد (7) قصر المد في ذلك، وروى عن أبي الحسن طاهر بن غلبون (8) المد (9) كالذي هو من كلمة واحدة (10) وقصر المد إذا تقدمت الهمزة حروف المد واللين نحو ﴿ مَنْ ءَامَ ﴾ (11) و ﴿ أُوتِي ﴾ (13) و ﴿ أُوتِي ﴾ (14) و ﴿ مَا أَشْبِهِهُ (15) .

⁽¹⁾ ساقطة في ح.

⁽²⁾ ساقطة في ح.

⁽³⁾ النساء: الآية 60. وفي ح «بما أنزل»: البقرة: الآية 3.

⁽⁴⁾ البقرة: الآية 13.

⁽⁵⁾ الذاريات: الآية 12.

⁽⁶⁾ يعني الحافظ أبا عمرو الداني، وقد تقدمت ترجمته.

⁽⁷⁾ تقدمت ترجمته.

⁽⁸⁾ تقدمت ترجمته.

⁽⁹⁾ ينظر التذكرة له (1/ 146 _ 148).

⁽¹⁰⁾ ينظر مفردة قالون (ص 88)، والتعريف في اختلاف الرواة عن نافع (ص60). والمقدم له من طريق أبي نشيط المد، ومن طريق الحلواني القصر. ينظر التذكرة (1/ 146 _ 148)، والتبصرة (ص64)، وجامع البيان (ص186). وتوسع الإمام المنتوري عند قول الإمام ابن بري في الدرر: (والخلف عن قالون في المدالمنفصل، والمقدم له في ذلك. قالون في المدار (1/ 87)، فما بعدها. وينظر الإقناع لابن الباذش (1/ 463 _ 468)، وإينضاح الأسرار والبدائع ورقة 44.

⁽¹¹⁾ التوبة: الآية 18، و «من» ليست في ح.

⁽¹²⁾ البقرة: الآية 30.

⁽¹³⁾ البقرة: الآية 135.

⁽¹⁴⁾ يونس: الآية 53.

⁽¹⁵⁾ ينظر مفردة قالون (ص88)، والقصد النافع (ص129)، والمختصر البارع (ص43).

باب الحروف المتفرقة⁽¹⁾

وكان يقصر المد في قوله: ﴿شَعْءِ ﴾ و﴿شَيَّا ﴾ و﴿لِشَعْءِ ﴾ في جميع القرآن (2).

﴿ هُوَ ﴾ و ﴿ وَهُى ﴾ إذا كان قبلها واو أو فاء من ﴿ هُوَ ﴾ (4) ﴿ وَهُى ﴾ إذا كان قبلها واو أو فاء أو لام أو شهر ، نحب و قول الله ، ﴿ وَهُوَ ﴾ و ﴿ وَهُى ﴾ و ﴿ وَهُى ﴾ و ﴿ وَهُمَ ﴾ و أَنْبِيُوتٍ ﴾ و أَنْبِيُوتٍ ﴾ و أَنْبِيُوتٍ ﴾ و و أَنْبِيُوتٍ ﴾ أَنْبُولُ أَنْبُولُ مِنْ مُنْ أَنْبُولُ مِنْ أَنْبُولُ مِنْ أَنْبُولُ أَنْبُولُ مِنْ أَنْبُولُهُ أَنْبُولُ مِنْ أَنْبُولُ مِنْ أَنْبُولُ مِنْ أَنْبُولُ مِنْ أَنْ مِنْ أَنْ فَلْمُ أَنْ فَا مُنْ أَنْ مِنْ أَنْ مِنْ أَنْ مُنْ مُنْ أَنْ مُنْ مُنْ أَنْ مُنْمُ أَنْ مُنْ مُنْ أَنْ مُنْ أَنْ مُنْ مُنْ أَنْ مُنْ أَنْ مُنْ

(1) في «أ» «المفترقة».

- (2) وكذلك ما كان مثله مما انفتح فيه ما قبل حرف اللين (الياء والواو) وجاء بعده همزة في كلمة واحدة، نحو ﴿ولا تأيُّسوا﴾ و﴿سوءة﴾ و﴿كهيئة﴾ و﴿السَّوء﴾، يقرأ ذلك كله بالقصر. ينظر مفردة قالون (ص101)، والمختصر البارع (ص 44 _ 45).
 - (3) الكلمتان ساقطتان في ح.
 - (4) في ح امن وهوا.
 - (5) آل عمران: الآية 61.
 - (6) العنكبوت: الآية 64.
 - (7) القصص: الآية 61.
 - (8) التيسير (ص 72)، ومفردة قالون (ص 101)، والقصد النافع (ص 335 _ 337)،
 - (9) البقرة: الآية 188.
 - (10) آل عمران: الآية 48.
 - (11) الأعراف: الآية 74.
- (12) السبعة (ص178 _ 179)، والتبصرة (ص159)، وجامع البيان (ص416)، والكافي (ص85)، والإقناع (2/607)، والقصد النافع (ص337).

[39] [39]

﴿ قِنِعِمَّا هِي ﴾ (1) و ﴿ نِعِمَّا يَعِظَكُم ﴾ (2) و ﴿ لاَ تَعُدُّواْ فِي السَّبْتِ ﴾ (3) و ﴿ أَمَّى لاَّ يَهَدِّي ﴾ (4) و ﴿ يَخْصِمُونَ ﴾ (5) ، كان يخفي حركة (6) العين والهاء والخاء في كل هذا (7) ، ويشدد الميم والدال والصاد (8) . والنص عنه بالإسكان، والإخفاء أقوى في (9) العربية (10) .

(1) البقرة: الآية 270.

(2) النساء: الآية 58.

(3) النساء: الآية 153.

(4) يونس: الآية 35.

(5) يس: الآية 48.

(6) في ح خرم ذهب معه من قوله: (و﴿أمن لا يهدي﴾» إلى هنا.

(7) معنى الإخفاء في هذه المواضع اختلاس الحركة. قال ابن الباذش في الإقناع (1/ 490): «وعبر كثير من أهل الأداء في ﴿نعما﴾ و﴿تعدوا﴾ و﴿يمدوا﴾ و﴿يخصمون﴾ بإخفاء الحركة في مذهب أبي عمرو وقالون، ومرادهم به الاختلاس، وينظر أيضا القصد النافع (ص339)، والنشر (2/ 235 _ 236)، والفجر الساطع (4/ 27).

(8) التيسير (ص 84)، والتعريف (ص 84)، ومفردة قالون (ص101)، والإقنــاع (1/ 487 ــ 490)، وتحفــة المنافع (2/ 272 ــ 273)، والفجر الساطع (4/ 71 ــ 76). يقول ابن بري في فرش الدرر (ص40):

واختلس العين لدى ﴿نعما﴾ وفي النساء ﴿لا تعدوا﴾ ثما وها ﴿يعمون﴾ ثم حا ﴿يعمون﴾ إذ أصل ما اختلس في الكل السكون

(9) في ح خرم ذهب بهذه الكلمات الأربعة.

(10) ضَعف مكي وجه الإسكان لما فيه من الجمع بين ساكنين، وهو غير جائز عند البصريين، فقال في الكشف (1/316): «وقد روي عن أهل الإخفاء الاختلاس، وهو حسن، وروي الإسكان للعين، وليس بشيء، ولا قرأتُ به؛ لأن فيه جمعا بين ساكنين ليس الأول حرف مد ولين، وذلك غير جائز عن أحد من النحويين». وتابعه الشاطبي في الحرز (ص 43 و 99 و 99 و 79) فاقتصر على ذكر الإخفاء دون الإسكان، رغم ذكر الداني له في التيسير.

لكن الحافظ أبا عمرو جوزه لثبوت الرواية به، فقال في التيسير (ص 84): (﴿ فنعما﴾ ... بكسر النون وإخفاء حركة العين، ويجوز إسكانها، وبذلك ورد النص عنهم، والأول أقيس». وقال في جامع البيان (ص 433): «الإسكان آئر، والإخفاء أقيس»، واحتج له بشواهد من العربية وبجوازه على مذهب الكوفيين. قال ابن الجزري في النشر (2/ 235 _ 236): «روى عنهم المغاربة قاطبة إخفاء كسرة العين =

﴿ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾ (1) ، و ﴿ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾ (2) ، و ﴿ نُؤْتِهِ مِنْهَا ﴾ في آل عمسران في الحسرفين (3) و ﴿ نُؤَيِّهِ مِنْهَا ﴾ في آل عمسران في الحسرفين (3) و ﴿ مُنْ وَلِهُ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِهِ ﴾ في النساء (4) ، و ﴿ أَرْجِه ﴾ في الأعراف (5) ، و ﴿ أَلْفِهِ إِلَيْهِم ﴾ في يَأْتِهِ مُؤْمِنًا ﴾ في طه (7) ، وفيه خلاف عنه (8) ، و ﴿ يَتَّفِه ﴾ في النسور (9) ، و ﴿ أَلْفِهِ إِلَيْهِم ﴾ في النمل (10) ، و ﴿ نُوَّتِهِ مِنْهَا ﴾ في الشورى (11) : يختلس كسرة الهاء في جميع ذلك (12) . واتفق مع ورش على الاختلاس في قوله: / (13) ﴿ يَرْضَهُ لَكُمْ المُ (15) . (15)

[1/40]

- ليس إلا، يريدون الاختلاس، فرارا من الجمع بين الساكنين، وروى عنهم العراقيون والمشرقيون قاطبة
 الإسكان، ولا يبالون من الجمع بين الساكنين لصحته رواية ووروده لغة». ثم قال: «والوجهان صحيحان، غير أن النص عنهم بالإسكان، ولا يعرف الاختلاس إلا من طرق المغاربة ومن تبعهم».
 - (1) آل عمران: الآية 74.
 - (2) آل عمران: الآية 74.
 - (3) آل عمران: الآية 145.
 - (4) النساء: الآية 114.
 - (5) الأعراف: الآية 110.
 - (6) الشعراء: الآية 35.
 - (7) طه: الآية 74.
- (8) ينظر التيسير (ص152)، وجامع البيان (ص624 –625). قال أبو عمرو في مفردة قالون (ص102): «واختلف علينا في صلة الهاء بياء وترك صلتها في طه في قوله: ﴿ومن يأته مؤمنا﴾ فأقرأني أبو الفتح بالصلة وأقرأني ذلك أبو الحسن بالاختلاس، والوجهان مشهوران مرويان عن قالون». قال مكي في التبصرة (ص260): «والمشهور عنه الكسر من غيرياء». ينظر التذكرة لأبي الحسن ابن غلبون (2/ 536) والإقناع (1/ 500)، والقصد النافع (ص 111 _ 112)، وشرح المنتوري على الدرر (1/ 158).
 - (9) النور: الآية 50.
 - (10) النمل: الآية 28.
 - (11) الشورى: الآية 18. وكان الأنسب لو ذكر المؤلف هذا الموضع مع موضعي آل عمران المتقدمين.
 - (12) اختلاس كسرة الهاء هنا يعنى ترك صلتها بياء.
 - (13) من هنا يبتدئ الخرم الذي بآخر نسخة «أ»، وذهبت معه خاتمة الكتاب.
 - (14) الزمر: الآية 8.
- (15) اختلس قالون كسرة الهاء في ثلاثة عشر موضعا ذكرها المؤلف هنا، وافقه ورش منها في ﴿برضه لكم﴾ بالزمر ووصل ما عدا ذلك. وجمعها ابن بري في باب هاء الكناية من الدرر (ص18) فقال:

و ﴿إِنْ أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ ﴾ في الأعـــراف (1) والـــشعراء (2)، و ﴿مَا أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ ﴾ في الأحقاف (3)، يثبت الألف ويمد إذا كان بعد ﴿أَنَا ﴾ همزة مكسورة من طريق أبي الفتح لا غير (4)، واتفق مع ورش على سائر الباب (5).

واقصر لقالون يوده مسعا ونؤته منسها الشلاث جمعا نسوله ونصله يتسقه وأرجه الحرفيين مع فألقه رعايسة لأصله في أصلها قبل دخول جازم لفعلها

دعايسة لأصسله في أصسسلها وصــلُ بطــه الحساكــه مسن ياتــهُ

على خلاف فيه عن رواته

ونافع بقصر يرضه قضى لثقل الضمم وللذي مضي

ينظر التبصرة لمكي (ص172)، والإقناع (1/ 499)، والمختصر البارع (ص39 ــ 40)، والقصد النافع (ص 109 ــ 112).

(1) الأعراف: الآية 188.

(2) الشعراء: الآية 115.

(3) الأحقاف: الآية 8. ووقع في ح: «و ﴿ مَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ في الشعراء والأحقاف، وهو خطأ؛ لأن ما في الشعراء هو مثل الذي في الأعراف.

(4) اختلف عن قالون من طريق أبي نشيط في إثبات ألف من ﴿أنا﴾ في الوصل وعدم إثباتها في هذه الثلاثة المواضع، فحذفها رواية أبي عمرو عن شيخه أبي الحسن بن غلبون، والوجهان: الإثبات والحذف روايته عن شيخه أبي الفتح. قال أبو عمرو في مفردة قالون (ص 105: «وقد اختلف علينا في إثبات الألف وحذفها في حال الوصل في قوله: ﴿إن أنا إلا نذير ﴾ و ﴿ما أنا إلا نذير ﴾ في الأعراف والشعراء والأحقاف، فأقرأني أبو الفتح ذلك بالوجهين، وحدثني أبو الحسن بإسناده المتقدم عن أبي نشيط عن قالون بإثبات الألف في ذلك»، ثم ساق أبو عمرو سندا إلى أبي نشيط عن قالون أنه كان يقرأ بحذف الألف، قال: «وكذلك أقرأني أبو الحسن، وبالوجهين آخذ فيهما». وظاهر كلام المؤلف أن المروي عن أبي الفتح إثبات الألف لا غير، والصحيح أن أبا عمرو روى عنه الوجهين كما تقدم في نصه. وهذا الخلاف إنما هو في حال الوصل، أما في حال الوقف على ﴿أنا ﴾ فلا خلاف في إثبات الألف. ينظر المنتوري على الدرر (ص 40):

وأنا إلا مدُّه بالخلف وكلهم يمده في الوقف.

(5) يعني على إثبات الألف من ﴿أَنا﴾ إذا كان بعدها همزة مفتوحة أو مضمومة.

﴿قُرْبَةٌ ﴾ (1): يسكن الراء فيها (2).

﴿ثُمَّ لَيَقَطَعُ ﴾ (3) و ﴿ثُمَّ لِيَقَضُوا ﴾ (4) و ﴿ وَلَيَتَمَتَّعُوا ﴾ (5) في العنكبوت بإسكان اللام في الثلاثة المواضع، واتفق مع ورش على سائرها (6).

﴿ أَلَّتَى ﴾ (٢) بالهمزة وتمكين مد الألف قبلها، ويغير مد بعد الهمزة، والياء فيه صورة (⁽⁸⁾ الهمزة على قراءته ⁽⁹⁾.

﴿ أَوْ ءَابَآؤُنَا ﴾ في والصافات والواقعة (10) بإسكان الواو وهمزة بعدها (11).

واتفق مع ورش في الأعراف في قوله: ﴿ أَوْ أَمِنَ ﴾ (12)، إلا أن ورشا يلقي فيه حركة الهمزة على الواو، وفي هذين الموضعين يفتح الواو ويهمز بعدها همزة في الموضعين (13)، وقد ذكرنا ذلك في روايته (14).

(1) التوبة: الآية 100.

(2) التبصرة (ص 216)، والتيسير (ص 119)، والمختصر البارع (ص 150).

(3) الحج: الآية 15.

(4) الحج: الآية 27.

(5) العنكبوت: الآية 66.

(6) التيسير (ص 156، 174)، والقصد النافع (ص 346 ـ 347)، والمختصر البارع (ص 150)، والمختصر البارع (ص 150)، والمتورى على الدرر (2/ 786).

(7) الأحزاب: الآية 4.

(8) في ح السورة؛ بالسين وهو خطأ.

(9) التيسير (ص 177 ـ 178)، ومفردة قالون (ص 105)، وشرح المتوري (2/ 781).

(10) الصافات: الآية 17، والواقعة: الآية 51. وفي ح "والواقعات" وهو تصحيف.

(11) الكشف (2/ 223 _ 224)، ومفردة قالون (ص 105)، والتعريف (ص 107)، والقصد النافع (ص 346 _ 347).

(12) الأعراف: الآية 97.

(13) السبعة (ص286 _ 287)، والتبصرة (ص 204)، والتيسير (ص111)، والنشر (2/070).

(14) في باب فرش الحروف.

وكلما لم نذكره هنا من الهمز والاستفهام وغيره، قمد تقدم في بابه، فاعلمه، وبالله التوفيق.

كمل مجمد الله تعالى وحسن عونه، والصلاة والتسليم على سيدنا ومولانا محمد عبده ونبيسه، وعلسى آلسه وصحبه وسلم تسليما دائما أبدا إلى يسوم الدين. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفهارس

🛭 فهرس المصادر والمراجع

🛭 فهرس الموضوعات

فهرس المصادر والمراجع

> مصحف المدينة النبوية برواية ورش عن نافع، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف المدينة المنبورة، وقد اعتمد في عد آيه العد المدني الأخير الذي عليه عمل المغاربة.

☑ المخطوطات والرسائل الجامعية:

◄ أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار بـذيل التنزيـل لأبي داود سـليمان بـن
 نجاح، تحقيق د.أحمد بن أحمد بن معمر شرشال، نسخة مرقونة.

> إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع لأبي الفضل محمد بن محمد بن عمران السلاوي الشهير بد «ابن المجراد»، مصورة عن نسخة في ملك السيد عبد الصمد السراج إمام مسجد مارتيل ـ تطوان.

> بيان الخلاف والتشهير والاستحسان وما أغفله مورد الظمآن وما سكت عنه التنزيل ذو البرهان وما جرى به العمل من خلافات رسمية في القرآن وربها خالف العمل النص فخذ بيانه بأوضح البيان، وبذيله أرجوزة فيها أغفله مورد الظمآن، كلاهما لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي، مخطوط خاص ضمن مجموع يحوي أغلب كتب الإمام ابن القاضي، وهو في ملك السيد محمد زين الدين بمدينة الصويرة. ونسخة الخزانة الملكية رقم 74 في مجموع من ورقة 25 إلى ورقة 40.

> التبيان في شرح مورد الظمآن لأبي محمد عبد الله بن عمر بن آجطا الصنهاجي، مصورة عن نسخة الشيخ أحمد بن الطاهر الكونطري رحمه الله بالصويرة.

> التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل لأبي العباس المهدوي، نسخة الخزانة العامة رقم ق89.

> تحفة المنافع في مقرإ الإمام نافع لأبي وكيل ميمون بن مساعد المصمودي مولى الفخار، تحقيق محمد آيت محند، بحث مقدم لنيل دبلوم الدراسات العليا من شعبة الدراسات الإسلامية بكلية الآداب _ جامعة شعيب الدكالي _ الجديدة، سنة 17 _ المدراسات الإسلامية بكلية مرقونة في مجلدين.

◄ تفصيل عقد الدرر لأبي عبد الله محمد بن غازي المكناسي العثماني (مخطوط خاص)، وهو منشور ضمن كتاب قراءة الإمام نافع عند المغاربة للدكتور عبد الهادي حيتو [4/ 77 _ 82].

◄ تقريب المنافع في قراءة نافع لابن القصاب نسخة بالخزانة الملكية برقم 12243 ز.

> الروض الجامع في شرح الدرر اللوامع لأبي سرحان مسعود بن محمد جموع السجلماسي، مصورة عن نسخة الشيخ المقرئ أحمد بن الكونطري رحمه الله بالصويرة.

> كنز المعاني في شرح حرز الأماني لأبي إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري، نسخة الخزانة الملكية رقم 503.

> الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق محمد شفاعت رباني، بحث مقدم لنيل الدرجة العالمية الماجستير من شعبة التفسير وعلوم القرآن _قسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1410هـ 1990م.

>فتح المنان المروي بمورد الظمآن لأبي محمد عبد الواحد بن أحمد بن علي بـن عـاشر الأنصاري، نسخة خاصة.

ـ فرائد المعاني في شرح حرز الأماني لمحمد ابن آجـروم الـصنهاجي مخطـوط الخزانـة العامة برقم 146 ق.

> قرة العين في معنى قولهم تسهيل الهمزة بين بين لأبي زيد عبد الرحمن بين القاضي الفاسي، تحقيق حسن بين عبد الهادي حميتو، بحث مقدم لنيل الشهادة الجامعية «الليسانس» من كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية _الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العام الجامعي 1418 _ 1419هـ.

> فهرسة المنتوري لمحمد بن عبد الملك القيسي الغرنـاطي، مخطـوط الخزانـة الملكيـة بالرباط ضمن مجموع برقم 1578.

> شرح قصيدة أبي مزاحم الخاقاني في القراءات وحسن الأداء لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق غازي بن بنيدر بن غازي العمري الحربي، رسالة مقدمة لنيل العالمية الماجستير من قسم الكتاب والسنة _كلية الدعوة وأصول الدين _جامعة أم القرى 1418هـ.

> شرح القصيدة الحصرية في قراءة نافع لمحمد بن عبد الرحمن بن الطفيل بن عظيمة العبدري الإشبيلي، تحقيق د. توفيق العبقري، بحث مقدم لنيل دبلوم الدراسات العليا من شعبة الدراسات الإسلامية _ كلية الآداب، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس _ 1414هـ _ 1994م.

☑ المطبوعات:

_Î.

> إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع لعبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة المقدسي، تحقيق محمود بن عبد الخالق محمد جادو، مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

◄ الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي، تحقيق مركز الدراسات القرآنية بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، ط 1 / 1426هـ.

◄ أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق د.محمد إبراهيم البنا، طبعة دار الاعتصام، سلسلة من عيون التراث رقم 4، ط 1/ 1405هـ 1985م.

◄ الاختيار في القراءات العشر لأبي محمد عبد الله بن على الحنبلي البغدادي المعروف بـ «سبط الخياط»، تحقيق عبد العزيز بـن نـاصر الـسبر، طبعـة خاصـة، الريـاض سـنة 1417هـ.

> ارتشاف الضرَب من لسان العرب لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق د.مصطفى أحمد النماس، القاهرة، ط 1/ 1404هـــ 1984م.

> الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق محمد بن مجقان الجزائري ـ دار المغني ـ الرياض، ط 1/ 1420هـ ـ 1999م.

> إنباه الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين أبي الحسن على بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر دار الفكر العربي _ القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية _ بيروت، ط 1 / 1406هـ _ 1986م.

> أنوار التعريف لذوي التفصيل والتعريف للشيخ محمد بن أحمد بن أبي القاسم الحرولي الحامدي، تحقيق عبد الحفيظ قطاش، منشورات دار الكتب العلمية، ط1/ 1425هـــ 2004م.

> الألفات لأبي عبد الله الحسين بن خالويه، تحقيق د. علي حسين البواب، طبعة مكتبة المعارف بالرياض سنة 1402هـ ـ 1982م.

> الألفات ومعرفة أصولها للحافظ أبي عمرو الداني، تحقيق د.غانم قدوري الحمد، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية التابع للجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بمحافظة جدة منطقة مكة المكرمة، العدد الأول: ربيع الآخر سنة 1427هـ/ماي 2006م، من (ص 381).

> إعراب القراءات السبع وعللها لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني، تحقيق د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، ط1/ 1413هـــ 1992م.

> الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر أحمد بن علي بن الباذش الأنصاري، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، طبعة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي التابع لكلية السريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى مكة المكرمة، ط1/ 1403هـ.

>الاستكمال لبيان جميع ما يأتي في كتاب الله عز وجل في مذهب القراء السبعة في التفخيم والإمالة وما كان بين اللفظين مجملا كاملا لأبي الطيب عبد المنعم بن غلبون، تحقيق د.عبد الفتاح بحيرى إبراهيم - الزهراء للإعلام العربي.

>إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق عبد المجيد دياب، شركة الطباعة العربية السعودية _الرياض، ط1/ 1406هـ_. 1986م.

> أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، مع حاشية ضياء السالك لمحمد عبد العزيز النجار، طبعة دار الكتب العلمية _ بيروت.

◄ الإيضاح لما ينبهم عن الورى في قراءة عالم أم القرى لأبي زيد عبد الرحمن ابن
 القاضي، تحقيق د. محمد بالوالي، مكتبة الطالب _ وجدة، ط1 / 1427هـ _ 2006م.

<u>-</u> ب -

>البحر المحيط لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض وآخرون، طبعة دار الكتب العلمية، ط 1/ 1413هــ 1993م.

- ◄ برنامج التجيبي للقاسم بن يوسف التجيبي السبتي، تحقيق عبد الحفيظ منصور،
 الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس سنة 1981م.
- ◄ برنامج شيوخ أبي الحسن الرعيني، تحقيق إبراهيم شبوح، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق 1381هــ 1962م.
- ◄ بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس لأحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبي، دار الكاتب العربي سنة 1967م.
- ◄ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق
 محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية _ صيدا _ لبنان.
- > البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب لابن عــذاري المراكــشي، تحقيــق ج. س كولان و إ. ليفي بروفنسال، دار الثقافة ــ بيروت ــ لبنان، ط 2/ 1400هـــ 1980م.
- > البيان عن عد آي القرآن لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق د.غانم قدوري الحمد، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق التابع لجمعية إحياء التراث الإسلامي ـ الكويت، ط1/ 1414هـ ـ 1994م.

ـ ت ـ

- ◄ تاريخ الأدب العربي لكارل بركلمان، ترجمة رمضان عبد التواب، دار المعارف بمصر، ط 2.
- > تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للحافظ الذهبي، تحقيق د.بــشار عــواد معروف، نشر دار الغرب الإسلامي، ط 1/ 1424.
- ◄ تاريخ بغداد أو مدينة السلام للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار
 الكتاب العربي ـ بيروت.
- > التبصرة في القراءات لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. محي الدين رمضان، منشورات معهد المخطوطات العربية _المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم _الكويت، ط1 / 1405هـ _ 1985م.

>التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق على محمد البجاوي، طبعة إحياء الكتب العربية.

> التجريد لبغية المريد في القراءات السبع لأبي القاسم عبد الرحمن بن عتيق المعروف بد «ابن الفحام» الصقلي، تحقيق د. ضاري إبراهيم العاصي الدوري، دار عمار - الأردن، سلسلة علوم القراءات رقم 3، ط1/ 1422هـ 2002م .

> التحديد في الإتقان والتجويد لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق غانم قدوري الحمد، مكتبة دار الأنبار _الرمادي _العراق، ط 1/ 1407هـ _ 1988م.

> تحصيل المنافع من كتاب الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع للشيخ أبي زكريا يحيى بن سعيد الكرامي الجزولي السملالي السوسي، تحقيق الأستاذ الحسن طالبون، طبعة خاصة بالمحقق سنة 1997م.

◄ تذكرة الحفاظ لشمس الدين الذهبي، نشر دار التراث العربي مصورة عن طبعة
 دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، سنة 1377هـ.

> التذكرة في القراءات لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، تحقيق د.عبد الفتاح بحيرى إبراهيم، الزهراء لإعلام العربي، ط 1/1411هــ1991م.

> التكملة لكتاب الصلة لأبي عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي البلنسي ابن الأبار، تحقيق د. عبد السلام الهراس، طبعة دار الفكر.

◄ التمهيد في علم التجويد لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، تحقيق د.علي حسين البواب، طبعة مكتبة المعارف _ الرياض، ط1 / 1405هـ _ 1985م.

> التنزيل في هجاء المصاحف، مطبوع باسم «مختصر التبيين لهجاء التنزيل» لأبي داود سليمان بن نجاح، تحقيق د. أحمد بن أحمد بن معمر شرشال، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة بتعاون مع مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ـ الرياض.

> التعريف في اختلاف الرواة عن نافع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق الشيخ محمد السحابي، مطبعة وراقة الفضيلة _ سلا _ المغرب.

>تفسير الطبري المسمى جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط 1 / 1420هـــ 2000م.

> تفسير القرطبي المسمى بالجامع لأحكام القرآن الكريم لأبي عبد الله محمد بن أحمد ابن أبي بكر بن فرح القرطبي، أعاد طبعه دار احياء التراث العربي بيروت _ لبنان 1405هـ 1985م.

>التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، عني بتصحيحه أوتو برتزل، الناشر دار الكتاب العربي، ط 2 / 1404هــ 1984م.

- ج -

> جامع البيان في القراءات السبع المشهورة لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق محمد صدوق الجزائري، طبعة دار الكتب العلمية _بيروت، ط1 / 1426هـ_. 2005م.

> الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف لأبي إسحاق إبراهيم بسن محمد بسن وثيق الأندلسي، تحقيق د. غانم قدوري حمد، الناشر دار الأنبار، مطبعة العاني _ بغداد، ط 1 / 1408هـ 1988م.

> الجمل في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق د.علي توفيق الحمد، طبعة مؤسسة الرسالة، ط 5 / 1417هـ _ 1996م.

> الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي، المعروف بـ «ابن أم قاسم»، تحقيق د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، طبعة المكتبة العربية بحلب، ط1 / 1393هـ 1973م.

٠ ح ٠

> الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر ابن مجاهد لأبي على الحسن بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق بدر الدين قه وجي وبشير جويجاتي، دار المامون للتراث _ دمشق، ط 1/ 1404هـ _ 1984م.

◄ حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع لأبي محمد القاسم بن فيره الشاطبي،
 تحقيق محمد تميم الزعبي، طبعة مكتبة دار الهدى _ المدينة المنورة، ط 3 / 1415هـ _
 1995م.

◄ الحركة العلمية في سبتة خلال القرن السابع لإسماعيل الخطيب، منشورات جمعية البعث الإسلامي _ تطوان، سلسلة المكتبة السبتية رقم 3، مطبعة النور، ط1/1406هـ _ 1986م.

> الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية للأمير شكيب أرسلان، ط1/ 1858هــ 1939م.

- خ -

> الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد على النجار، طبعة عالم الكتب - بيروت.

.د.

> الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع لأبي الحسن علي بن بري الرباطي التازي، تحقيق د. توفيق العبقري، مكتبة الزيتونة بمراكش _ مكتبة أولاد الشيخ للتراث _ القاهرة _ مصر.

> دليل الحيران على مورد الظمآن في فني الرسم والضبط للشيخ إبراهيم بن أحمد المارغني التونسي، تعليق الشيخ زكريا عميرات، طبعة دار الكتب العلمية -بيروت، ط1/ 1415هـ - 1995م.

۔ذ۔

> الذخيرة في محاسن أهـل الجزيـرة لأبي الحـسن عـلي بـن بـسام الـشنتريني، تحقيـق د.إحسان عباس، طبعة دار الثقافة ـ بيروت، سنة 1399هـ ـ 1979م.

> الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي، السفر الأول والثاني بتحقيق د.محمد بن شريفة. والسفر الرابع والخامس والسادس بتحقيق د. إحسان عباس، نشر دار الثقافة بيروت، والسفر الثامن بتحقيق د.محمد بن شريفة ضمن مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1984م.

- ر -

> الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د.أحمد حسن فرحات، طبعة دار عمار _عمان _ الأردن، ط2 / 1404هـ__ 1984م.

> الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة لمحمد بن جعفر الكتاني، تحقيق محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتاني، دار البشائر _ بيروت، ط 4 / 1406هـ _ 2000م.

◄ الرسالة العدوية في الياءات الإضافية لإبراهيم العدوي، تحقيق نصيف الجنابي،
 نشر في مجلة المورد العراقية عدد 4 سنة 1409هـ.

> رشف اللمى على كشف العمى في رسم القرآن وضبطه لمحمد العاقب بن مايابى الجكني، تحقيق محمد بن سيد محمد بن مولاي، طبعة المطبعة الوطنية _ نواكشوط _ موريتانيا.

. ط.

> طبقات القراء لشمس الدين محمد بن أحمد الـذهبي، تحقيق د.أحمد خان، طبعة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية _الرياض، ط 1/ 1418ه___ 1997م.

.ك.

> الكافي في القراءات السبع لأبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني الإشبيلي، تحقيق أحمد محمود عبد السميع الشافعي، منشورات دار الكتب العلمية -بيروت، ط1/ 1421هـــ 2000م.

> كتاب تمكين المد في ﴿ اتى ﴾ و﴿ امن ﴾ و﴿ ادم ﴾ وشبهه لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د/ أحمد حسن فرحات، دار الأرقم _ الكويت، ط1/ 1404هـ _ . 1984م.

◄ الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3 / 1408هـــ 1988م.

> كنز المعاني في شرح حرز الأماني لإبراهيم بن عمر الجعبري، تحقيق د/ أحمد اليزيدي، طبعة وزارة الأوقاف المغربية، سنة 1419هـــ 1998م.

> الكنز في القراءات العشر لعبد الله بن عبد المومن ابن وجيه الواسطي، تحقيق هناء الحمصي، طبعة دار الكتب العلمية _ بيروت، ط1 / 1419هـ _ 1998م.

◄ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لمحمود
 ابن عمر الزمخشري، بعناية مصطفى حسين أحمد، الناشر دار الكتاب العربي _بيروت،
 ط3/ 1407هـ_1987م.

> الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. محي الدين رمضان، طبعة مؤسسة الرسالة ط3/ 1404هـ ـ ـ 1984م.

- ل -

_اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي، تحقيق عبدالرازق بن علي بن إبراهيم موسى، طبعة مكتبة الرشد_الرياض، ط1 / 1426هـــ 2005م.

◄ لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، طبعة دار صادر بيروت.

- م -

>المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق على النجدي ناصف ود. عبد الحليم النجار ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، طبعة دار سزكين للطباعة والنشر، ط2 / 1406هـــ 1986م.

> المحكم في نقط المصاحف لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق د.عزت حسن، طبعة دار الفكر _دمشق، ط2 / 1407هـ _ 1986م.

◄ المختصر البارع في قراءة نافع لأبي القاسم محمد بن أحمد ابن جزي الكلبي الشهيد،
 تحقيق محمد الطبراني، طبعة مكتبة أولاد الشيخ للتراث _ مصر سنة 2003م.

◄ مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، عني بنشره ج. برجشتراسر،
 النشريات الإسلامية لجمعية المستشرقين الألمانية رقم 7، المطبعة الرحمانية بمصر،
 1934م.

>المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن هشام اللخمي الأندلسي، تحقيق مأمون بن محي الدين الجنان، دار الكتب العلمية، توزيع مكتبة دار الباز ـ مكة المكرمة، ط1 / 1415هـ ـ 1995م.

◄ مراتب النحويين لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر _القاهرة.

> ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة لأبي عبد الله محمد بن عمر بن رشيد السبتي، تحقيق د. محمد بن الخوجة، الجزء الشاني نشر الدار التونسية للنشر بتونس 1402هـ _ 1982م، والجزء الثالث نشر الشركة التونسية للتوزيع 1981م، والجزء الخامس نشر دار الغرب الإسلامي _ بيروت 1408هـ.

◄ الممتع في التصريف لابن عصفور الإشبيلي تحقيق د. فخر الدين قباوة منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت ط 4 / 1399هـ 1979م.

- ◄ المنصف في شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني تأليف أبي الفتح عثمان بن
 جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ـ مطبعة الحلبي ـ القاهرة 1995م
- > معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، شرح وتحقيق د.عبد الجليل عبده شلبي، طبعة عالم الكتب_بيروت، ط 1/ 1408هــ 1988م.
- > معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، الجزء الأول بتحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار، تقديم محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة بدون ذكر الدار والتاريخ، الجزء الثاني بتحقيق الأستاذ محمد على النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، بدون تاريخ، الجزء الثالث بتحقيق د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة الأستاذ على النجدي ناصف، بدون ذكر الدار والتاريخ.
- ◄ المعجب في تلخيص أخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي، تحقيق محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، طبعة مكتبة الاستقامة ـ القاطرة، ط1/ 1368هـ.
- ◄ معجم البلدان لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، طبعة دار الفكر بيروت.
- > معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني إمام القراء بالأندلس والمغرب وبيان الموجود منها والمفقود للدكتور عبد الهادي حميتو، الناشر الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية فرع آسفي، مطبعة الوفاء ـ آسفي ـ المغرب.
- > معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، نـشرة دار المثنى _بغـداد، ودار إحياء الـتراث العربي _بيروت.
- ◄ معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون،
 طبعة دار الفكر سنة 1399هــ 1979م.
- > المعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصدفي لمحمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي المعروف بد «ابن الأبار»، الناشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر دالقاهرة، مطابع سجل العرب، 1387هـ-1967م.

> معجم الشعراء لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني، تهذيب المستشرق د. سالم الكرنكوي، مكتبة القدسي ودار الكتب العلمية، ط2/ 1402هـــ 1982م.

مفردة نافع ضمن المفردات السبع لأبي عمرو الداني، تحقيق الشيخ علي توفيق النحاس، نشر دار الصحابة للتراث بطنطا، ط 1 / 1427هـــ 2006م.

مقدمة في أصول القراءات من كتاب مرشد القاري إلى تحقيق معالم المقاري لابن الطحان، تحقيق د. توفيق عبقري، طبعة مكتبة أولاد الشيخ للتراث مصر، سنة 2004م.

- المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق محمد أحمد دهمان، طبعة دار الفكر _ دمشق، ط2 / 1403هـ _ 1983م.

◄ مشاهير علماء الأمصار لمحمد بن حبان البستي، عني بتصحيحه م. فلايشهمر،
 النشريات الإسلامية رقم 22، دار الكتب العلمية _ بيروت.

> مورد الظمآن في رسم القرآن لأبي عبد الله محمد بن محمد الأموي الشريشي الخراز، تحقيق محمد الصادق قمحاوي بدون ذكر معلومات الطبعة وتاريخها. وبتحقيق الدكتور أشرف محمد فؤاد طلعت،طبعة جامعة بروني دار السلام بسلطنة بروناي دار السلام، ط1 / 1423هـــ 2002م.

> الموضح في التجويد لأبي القاسم عبد الوهاب بن محمد القرطبي، تحقيق أحمد فريد المزيدي، طبعة دار الكتب العلمية _ لبنان، ط1/ 2006م.

- ڻ -

◄ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن
 تغري بردي الأتابكي، طبعة المؤسسة المصرية العامة للتأليف والطباعة والنشر بمصر.

◄ النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع لإبراهيم المارغني،
 طبعة دار الفكر _بيروت، سنة 1415هـ_ 1995م.

◄ نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري،
 تحقيق د. إبراهيم السامرائي، طبعة مكتبة المنار _ الزرقاء _ الأردن، ط 3 / 1405هـــ
 1985م.

◄ نفح الطيب عن غصن الأندلس الرطيب لأبي العباس أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق د. إحسان عباس، طبعة دار صادر، بيروت ط1/ 1997م.

> النشر في القراءات العشر للحافظ محمد بن محمد بن الجزري، راجعه علي محمد الضباع، طبعة المكتبة التجارية الكبرى لصاحبها مصطفى محمد مصر.

> نيل الابتهاج بتطريز الديباج لأبي العباس أحمد بابا التنبكتي، مطبوع بهامش الديباج المذهب لابن فرحون، نشر دار الكتب العلمية ببيروت. وكذا طبعة طرابلس ــ ليبيا، تقديم وإشراف عبد الحميد عبد الله الهرامة، سنة 1989م.

- ص -

◄ الصحاح لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، طبعة دار
 العلم للملايين ـ بيروت، ط 4/ 1990م.

> صلة الصلة لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي، تحقيق د. عبد السلام الهراس والشيخ سعيد أعراب، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، 1413هـــ 1993م.

> الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم لأبي القاسم خلف بن عبد الملك المعروف بـ «ابن بـشكوال»، تحقيق السيد عزت العطار الحسيني، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 2 / 1414هـــ 1994م.

- ع -

◄ العبر في خبر من غبر لشمس الدين الذهبي، تحقيق د. صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، ط 2 / 1948م.

> عمدة المفيد وعدة المجيد في معرفة التجويد (نونية السخاوي)، نظم علم الدين أبي الحسن على بن محمد السخاوي، تحقيق د.عبد العزيز بن عبد الفتاح القاري، ضمن كتاب قصيدتان في تجويد القرآن، طبعة دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه ـ الفجالة _ مصر، ط 1 / 1402هـ .

> عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية لأبي العباس أحمد بن أحمد بن عبد الله الغبريني، تحقيق عادل نويهض، منشورات لجنة التأليف والترجمة والنشر _ بيروت، ط 1/ 1969م.

>العنوان في القراءات السبع لأبي طاهر إسماعيل بن خلف المقرئ الأنصاري الأندلسي (ت455هـ)، تحقيق د.زهير زاهد و د.خليل العطية، طبعة عالم الكتب، ط2/ 1406هــ 1986م.

> عقود الجمان في تجويد القرآن نظم الشيخ برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري، طبعة مؤسسة قرطبة، ط1 / 1426هـ_ 2005م.

> عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد في علم رسم المصاحف لأبي محمد القاسم بن فيره السشاطبي، تحقيق د/ أيمن رشدي سويد، طبعة دار نور المكتبات للنشر والتوزيع ـ جدة، ط 1/ 1422هـ ـ 2001م.

> العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، دار ومكتبة الهلال، تحقيق د.مهدي المخزومي ود. إبراهيم السمرائي، بدون تاريخ.

-غ-

> غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار لأبي العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني العطار، تحقيق د.أشرف محمد فؤاد طلعت، طبعة الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم ـ جدة، سلسلة أصول النشر (3)، ط1 / 1414هـ ـ 1994م.

>غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين محمد بن محمد بن الجزري، عني بنشره جبرجستراسر، طبعة دار الكتب العلمية_بيروت، ط2 / 1400هـــ 1980م. ◄ الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض، تحقيق ماهر زهير جرار، دار الغرب
 الإسلامي ـ بيروت، ط1 / 1402هـ ـ 1982م.

>غيث النفع في القراءات السبع لعلي النوري الصفاقسي، ضبطه وصححه محمد عبدالقادر شاهين، منشورات دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط1 / 1419هـ ـ 1999م.

ـ ف ـ

◄ فتح الوصيد في شرح القصيد لعلم الدين أبي الحسن على بن محمد السخاوي،
 تحقيق د.مو لاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد_الرياض، ط 1 / 1423هـــ
 2002 م.

> الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع لأبي زيد عبد السرحمن بن القاضي (ت 1082هـ)، تحقيق أحمد بن محمد البوشيخي، المطبعة والوراقة الوطنية مراكش، ط أ / 1428هـ ـ 2007م.

◄ الفهرست لأبي الفرج محمد بن النديم، طبعة دار المعرفة _ بيروت.

◄ فهرسة ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف
 لأبي بكر محمد بن خير الأموي الإشبيلي، منشورات دار الآفاق الجديدة _بيروت،
 ط2/ 1399هـ_ 1979م.

> فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات لعبد الحي ابن عبد الكبير الكتاني، باعتناء إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط 2 / 1402هـ _ 1982م.

- ق -

> القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع في مقرإ الإمام نافع لأبي عبدالله محمد بن إبراهيم الخراز، تحقيق محمد محمود التلميدي _ طبعة دار الفنون بجدة، سنة 1413هــ 1993م.

> القصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع لأبي الحسن على بن عبد الغني الحصري القيرواني الضرير، تحقيق د. توفيق بن أحمد عبقري، طبعة مكتبة أو لاد الشيخ للتراث، ط 1/ 1423هـــ 2002م.

> القصيدة الخاقانية لأبي مزاحم الخاقاني، تحقيق د.عبد العزيز بن عبد الفتاح القاري، ضمن كتاب قصيدتان في تجويد القرآن، طبعة دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه ـ الفجالة ـ مصر، ط 1 / 1402 هـ.

◄ قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود، للدكتور عبد العزيز
 القاري، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، سنة 1409هـ.

◄ القواعد والإشارات في أصول القراءات للقاضي أحمد بن عمر الحموي، تحقيق
 د.عبد الكريم بن محمد الحسن بكار، دار القلم ـ دمشق ط 1 / 1406هـ ـ 1986م.

- س -

> السبعة في القراءات لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف_القاهرة ، ط 2/ 1400هـ.

> سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د.حسن هنداوي، طبعة دار القلم ـ دمشق، ط 1 / 1405هـ ـ 1985م.

◄ سير أعلام النبلاء لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط
 ومحمد نعيم العرقسوسي، طبعة مؤسسة الرسالة _ بيروت، ط 9 / 1413هـ 1993م.

ـ ش ـ

> الشافية في علم التصريف لأبي عمرو عثمان بن عمر الدويني الكردي المعروف بد «ابن الحاجب»، تحقيق حسن أحمد العثمان، طبعة دار البشائر الإسلامية _بيروت والمكتبة المكية بمكة المكرمة، ط 1 / 1415 هـ _ 1995م.

الفهارس _____

> شرح بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد عي الدين عبد الحميد، نشر المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ط 14 / 1384هـ ـ ـ 1964م.

> شرح الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع لأبي عبد الله محمد بن عبد الملك المنتوري القيسي، تقديم وتحقيق الأستاذ الصديقي سيدي فوزي، ط 1/1421هــــ 2001م.

> شرح الكافية الشافية لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: د.عبد المنعم أحمد هريدي، طبعة دار المأمون للتراث، ط 1 / 1402هـــ 1982م.

◄ شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، راجعه أبو
 الحسن الكردي، تعليق محمد غياث صباغ، مكتبة الغزالي _ دمشق ومؤسسة مناهل
 العرفان _ بيروت، ط 2 / 1411ه _ 1990م.

> شرح شافية ابن الحاجب تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الادب، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الاساتذة محمد نور، الحسن محمد الزفزاف، محمد يحيى عبد الحميد المدرس في تخصص المدرس في كلية المدرس في تخصص كلية اللغة العربية اللغة العربية - كلية اللغة العربية، طبعة دار الكتب العلمية بيروت.لبنان

>شرح الهداية لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي، تحقيق د.حازم سعيد حيدر، طبعة متبة الرشد_الرياض، ط1 / 1416هـ 1995م.

__&__

◄ هجاء مصاحف الأمصار لأبي العباس أحمد المهدوي، تحقيق محي الدين عبد الرحمن رمضان، مجموعة الرسائل الكمالية رقم 1، في المصاحف والقرآن والتفسير، الكتاب رقم 3، الناشر مكتبة المعارف ـ الطائف.

فهرس الموضوعات

5	قديم السيد الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء
9	قدمة
	القسم الأول: الدراسة
15	🗉 ترجمة المؤلف
15	-نسبه
16	- ولادته ونشأته
18	– شيوخه
22	- مكانته العلمية وتصدره للإقراء
23	 تلامیذه و إشعاع مدرسته
30	- آثاره ووفاته
32	– موضوع كتاب التقريب والحرش ومنهج مؤلفه فيه
38	- الاهتمام بالكتاب وإشعاعه
41	- رواية الكتاب عن مؤلفه
44	- تحقيق اسم الكتاب ونسبته للمؤلف
46	- وصف النسختين المعتمدتين في التحقيق
48	– منهج التحقيق
51	- نماذج مصورة من النسختين الخطيتين
	القسم الثاني: النص الحقق
59	مقدمة الكتاب
60	◙ قسم رواية ورش
60	- التعوذ

61	- البسملة
64	-الإدغام
68	النون الساكنة والتنوين
71	باب المد
79	باب الهمز
85	باب الهمزتين
105	باب الفتح والإمالة وبين اللفظين
125	باب الراءات
137	باب اللام
143	باب الزوائد
149	باب ذكر الروم والإشمام
159	باب ذكر الألفات
173	باب الوقف على مرسوم الخط
181	باب ذكر ما الياء فيه ثابتة ويوقف عليه بالياء
186	فصل
189	فصل باب ذكر الألف
193	باب الواو
197	الوقف على ﴿تراءا الجمعان﴾
199	باب ياء الإضافة
207	باب فرش الحروف
225	■ قسم رواية قالون
225	- البسملة
225	– الميم التي للجمع

29	3	لفهارس

- الهمز	226
باب الممزتين	229
باب الهمزتين إذا كانتا من كلمتين	237
باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها	243
باب الإظهار والإدغام للحروف السواكن	247
باب الفتح والإمالة وبين اللفظين	251
باب الراءات	254
باب اللامات	255
باب الزوائد	256
باب ياءات الإضافة	259
باب المد	261
باب الحروف المتفرقة	263
فهرس المصادر والمراجع	271
فهرس الموضوعات	291

ولله انحمد والمنة.



المحقق في سطور «حسن بن عبد الهادي حميتو»

- _ من مواليد مراكش سنة 1973م.
- _ حفظ القرآن الكريم في عمر الثامنة على يد والده د.عبد الهادي حميتو الذي تلقى عليه معارفه الأولى.
- _ أتم دراسته الابتدائية بمدينة آسفي، وأتم دراسته الإعدادية والثانوية والجامعية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، فحصل منها على الإجازة من كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية.
- حصل على دبلوم الدراسات العليا المعمقة، ثم على المدكتوراه من دار الحديث الحسنية بالرباط.
 - -عضو المجلس العلمي المحلي لمدينة آسفي.
 - _ يعمل حاليا مدرسا لمادة التربية الإسلامية بإحدى ثانويات مدينة آسفي.
 - _ خطيب جمعة وواعظ، وفاعل جمعوي في بعض الجمعيات المحلية.



introduction by some of the first disciples of Nafi', as Al Ghazi Ibn Qais (d. 199 h) and his likes.

The reader will find this book unique in its kind and composition; indeed it distinguishes by clear composition and classification (in chapters) and by an elegant arrangement. Due to these qualities the author preferred the Warsh version. The author brings out the principles separating them from Qalun's version, contrarily to the habit in this field; in a way which has no similar, neither before nor after [him]. This is manifested in the writing, in the choice of the matter –which is the best of the Malikite school- in the reading and the declaiming. This school relies on the method of Abi 'Amru ad Dani (d. 444 h) who is considered by the author as one of the greatest imams [of his school].

The book was written in the end of the Almoravids' reign/beginning of the Almohads', in the first half of the hegira's sixth century and, thus, belongs to a relatively far era; era from which very few works reached us, particularly in the field of [Qoranic] reading sciences, and that's why this book is a real grace we received.

Dr. Hassan Hmitou deployed great efforts to establish, annotate and introduce this book whose author he presents, which seriousness—in spite of its concision—he emphasizes, and which he situates in its context. This book gathers a precious matter and a serious annotation.

Translation: Mekaoui Abdélilah

At Taqrib wal Harsh al Mutadamine li Qira'ate Qalun wa Warsh

(Simplification of Qalun and Warsh [qoranic] readings)
Cheikh Abu al Asbagh 'Issa Ibn Muhammad Ibn Futuh
al Hashimi al Balansi,
known under the name of Ibn al Murabit (d. 552/1155).

None of the seven [qoranic] readings, or others, has had as much importance as that of Medina's declaimer, Imam Abu Ru'aim Nafi'a Ibn 'Abderrahmane al Madani (d. 169 h), in particular with North African declaimers, since they choose it for an official reading for them and teach it to their descendants, to the extent that it became one of the main civilizational features of North Africa.

This particular attention has had many aspects and appeared at its best in the great amount of prose and verse books that North African reading imams produced to master this reading and its principles, and of which it is an important part. A big part of this production still waits for present generations to do the necessary: indexation, annotation, publication, for the profit of researchers and those interested among the public.

"At Taqrib wal Harsh al Mutadamane li Qira'ate Qâlun wa Warsh", of Abu al Asbagh 'Issa Ibn Mohammed ben Futuh al Hâshimi al Balansi, known under the name of Ibn al Murabit (m. 552 h), is at the head of North African and Andalusian works that dealt globally and with precision with this Medina reading, that had gathered its principles from the two most famous versions, that of Abi Sa'id 'Uthman Ibn Sa'id Warsh al Masri (d. 197 h) transmitted by Abi Yussuf Ya'cub al Azraq of Medina (d. 240 h), and that of Abi Musa 'Isa Ibn Mina Qalun (successor of Nafi' in its Medina school and who died in 220 h), transmited by Abi Nashit Muhammad Ibn Harun al Marwani (d. 258 h). These two versions have had a great prestige in North Africa since their

versions jouissent d'un grand prestige au Maghreb depuis leur introduction par certains des premiers disciples de Nafi', comme al Ghazi Ibn Qais (m. 199 h) et ses pairs.

Le lecteur trouvera ce livre unique par son genre et sa composition, en effet il se distingue par une composition nette, une classification (en chapitres) claire et une disposition élégante; ceci s'est traduit par la préférence de la version que l'auteur a retenue, celle de Warsh. L'auteur fait ressortir les principes en les séparant de la version de Qaloun, contrairement à l'usage en cours dans ce domaine, d'une manière qui n'a pas de pareille dans ce qui a été composé, aussi bien avant qu'après lui, ce qui se manifeste dans la rédaction et dans le choix de la matière traitée -qui représente le meilleur de l'école malékite- dans la lecture et la récitation retenues. Cette école s'appuie sur la méthode de Abi 'Amrou ad Dani (m. 444 h) que l'auteur considère comme l'un des grand imams [de son école].

Le livre a été rédigé à la fin du règne des Almoravides/début de celui des almohades, à la première moitié du sixième siècle de l'hégire, et appartient, donc, à une époque relativement lointaine dont très peu d'ouvrages nous sont parvenus, particulièrement dans les sciences de la lecture [coranique]; ce qui fait de ce livre une grâce que nous avons reçue.

Dr. Hassan Hmitou a déployé un grand effort pour établir, annoter et introduire cet ouvrage, dont il nous présente l'auteur et dont il fait ressortir le sérieux, malgré sa concision; et qu'il situe dans son contexte. Cet ouvrage rassemble une matière précieuse ainsi qu'une annotation sérieuse.

Traduction: Mekaoui Abdélilah

At Taqrib wal Harsh al Moutadamine li Qira'ate Qaloun wa Warsh

(Facilitation des lectures [coraniques] de Qalun et Warsh)
Cheikh Abou al Asbagh 'Issa Ibn Mohammed
Ibn Foutouh al Hashimi al Balansi,
connu sous le nom de Ibn al Mourabit (m. 552/1155).

Aucune des sept lectures [du Coran], ou autres, ne bénéficie d'autant d'importance que celle du récitateur de Médine, l'imam Abou Rou'aim Nafi'a Ibn 'Abderrahmane al Madani (m. 169 h), particulièrement auprès des imams et des récitateurs maghrébins, depuis que ces derniers l'ont retenu comme lecture officielle pour eux et qu'ils l'enseignent à leurs descendants, au point qu'elle est devenue une des marques civilisationnelles principales du Maghgreb.

Cette attention particulière a pris plusieurs visages et est apparue sous sa meilleure forme dans la somme des ouvrages en prose et en vers que les les imams de la lecture au Maghreb a produite pour maitriser cette lecture ainsi que ses principes, et dont elle constitue une part importante. Une grande part de cette production attend des générations actuelles de faire le nécessaire : indexation, annotation, publication, pour le profit des chercheurs et du public intéressé.

"At Taqrib wal Harsh al Moutadamane li Qira'ate Qâloun wa Warsh", de Abou al Asbagh 'Issa Ibn Mohammed ben Foutouh al Hâshimi al Balansi, connu sous le nom de Ibn al Mourabit (m. 552 h), vient en tête des ouvrages maghrébins et andalous qui ont traité globalement et avec précision de cette lecture de Médine, en ont rassemblé les principes [à partir] des deux versions les plus fameuses, celle de Abi Sa'id 'Outhman Ibn Sa'id Warsh al Masri (m. 197 h) qui nous est transmise par Abi Youssouf Ya'coub al Azraq de Médine (m. 240 h), et celle de Abi Moussa 'Issa Ibn Mina Qaloun (successeur de Nafi' dans son école de Médine et mort en 220 h), transmise par Abi Nashit Mohammed Ibn Haroun al Marwani (m. 258 h). Ces deux

Rabita Mohammadia des Oulémas

Publications du Centre des Etudes, de Recherche et de Revivification du Patrimoine

Série: Trésors du Patrimoine(11)

At Taqrib wa l'Harsh al Mutadamine li Qira'ate Qalun wa Warsh

(Facilitation des lectures [coraniques] de Qalun et Warsh)

Cheikh Abu al Asbagh Issa Ibn Muhammad Ibn Futuh al Hashimi al Balansi, connu sous le nom de Ibn al Murabit (m. 552/1155).

Établi et annoté par

Dr Hassan Hmitou